مجلة علمية دورية
مختصة في دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية

تصدر عن جمعية إنكي العلمية ومركز الأبحاث
والدراسات الإستراتيجية في العراق

رئيس التحرير
الأستاذ الدكتور
عامر حسن فياض

مدير التحرير
الدكتورة
نور علي الكناني

العدد (٦) - كانون الأول ٢٠٢٢

إنكي ENKI
مجلــة علميــة دوريــة

مختصة في دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية

تصدر عن جمعية إنكي العلمية ومركز الأبحاث والدراسات الإستراتيجية في العراق

الأيميل inky.publishing@gmail.com

الموقع الإلكتروني : www.enki.press

رقم الموبايل : 00964 783 6141 06

الرقم المعياري الدولي : ISBN:978- 9922- 91- 468- 8

© جميع الحقوق محفوظة
لدار إنكي للنشر والتوزيع

لا يُسمح بإعادة إصدار هذه المجلة ، أو أي جزء منها ، أو تخزينها في نطاق استعادة المعلومات ، أو نقلها بأي شكل من الأشكال من دون إذن خطيّ مسبق من جهة الإصدار .

تستند المجلة إلى ميثاق علمي و أخلاقي ومهني في ما تنشره من بحوث ، وتعتمد تقويم اللجنة العلمية الاستشارية المشكلة من داخل العراق وخارجه ، والمجلة غير مسؤولة عن الأفكار والآراء والمتبنيات الواردة في البحوث المنشورة في أعدادها

ISBN:978- 9922- 91- 468- 8
9 789922 914688

هيأة التحرير :

أ .د . **كامل القيم** – جامعة بابل / كلية الأداب

أ .د **حسن عباس** –**جامعة واشنطن** / مستشار اول في جامعة هارفارد

أ . د . **قاسم محمد عبد** –جامعة النهرين– كلية العلوم السياسية

أ .د . **شيرزاد أحمد النجار**– **جامعة صلاح الدين**– كلية العلوم السياسية

أ . د . **جمال عبدالمنعم الزوي**–أستاذ الإعلام والعلاقات الدولية–ليبيا

أ . د . **محمود حيدر** –مفكر وباحث في الفلسفة السياسية ولاهوت الأديان –لبنان

أ . د . **صابرين زغلول السيد شعبان** – جامعة عين شمس– كلية البنات– مصر

أ . د . **ثريا بن مسمية**– جامعة الزيتونة– المعهد العالي لأصول الدين– تونس

أ .د . **زهير محمد علي** / جامعة بغداد/ كلية التربية ابن رشد

أ .د **عباس كاظم** – رئيس برنامج العراق في المجلس الاطلسي في واشنطن

أ .م .د **حسن احمديان** – جامعة طهران / زميل برنامج التشيع و الشؤون العلمية في جامعة هارفارد

أ . د . **سهاد إسماعيل خليل**–جامعة النهرين–كلية العلوم السياسية

أ .د . **فراس عبدالكريم محمد علي البياتي**– جامعة النهرين ـ كلية العلوم السياسية

أ .م .د . **عادل بديوي**– **جامعة بغداد**– كلية العلوم السياسية

أ .م .د . **علي فارس حميد**–جامعة النهرين–كلية العلوم السياسية

أ .م .د . **مصدق عادل طالب**–جامعة بغداد–كلية القانون

أ .م .د . **منتصر مجيد حميد**–جامعة بغداد–كلية العلوم السياسية

م .د . **أحمد كريم علوان العلياوي** –مدير دار المخطوطات العراقية

م . د . **علي عيسى اليعقوبي** –كلية المنصور الجامعة – قسم القانون

التدقيق اللغوي :

أ .د . **زهير محمد علي** / جامعة بغداد/ كلية التربية ابن رشد (اللغة العربية)

م . د . **زينة عبدالحسين خضير الشمري**/ جامعة الامام الصادق/ النجف الاشرف/ قسم اللغة الإنكليزية

مدير الإدارة :

كوثر حميد لطيف الغرابي

المشرف الإداري و المالي :

سجاد شمهود غريب

مارية بليغ ابو گلل

تصميم الغلاف :

نور فائز الأعرجي

مجلة (إنكي) للعلوم الإنسانية والاجتماعية

حرصًا منا على مواكبة التطور في مجال النشر العلمي، ورغبةً في توفير نافذة رصينة للنشر الأكاديمي، تسعى نحو العالمية، نعلن انطلاق المجلة العلمية (إنكي) المتخصصة بنشر البحوث الأكاديمية في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية على وفق الضوابط والمعايير المعتمدة عربيًا ودوليًا.

تسعى المجلة إلى توفير نافذة نشر رصينة للباحثين الأكاديميين، وإتاحة الفرصة لهم لنشر بحوثهم مع مراعاة الالتزام بقواعد التفكير العلمي منهجًا ولغةً في عرض الأفكار وتقديمها أو تحليلها وصولًا إلى إدراج المجلة ضمن قواعد البيانات العالمية للمجلات ذات معامل التأثير (Impact Factor).

رؤيتنا

التغيير يبدأ من الإنسان، وينطلق من رؤية علمية واقعية قادرة على تصحيح المسارات وبناء قاعدة رصينة توصل إلى الأهداف وتحقق الطموحات.

رسالتنا

تقديم محتوى يجعل المجلة مرجعًا علميًا أصيلًا للباحثين، ومنهلًا ثرًا لأبناء المجتمع.

أهدافنا

-استقطاب الباحثين المتميزين للنشر في المجلة، وتقديم نتاجاتهم العلمية، وما توصلوا إليه من نتائج تطور الرؤية العلمية وتلبي حاجات الباحثين على المستويات الوطنية والعربية والعالمية في مجال بحوث العلوم الإنسانية والاجتماعية.

- المشاركة في بناء مجتمع المعرفة من خلال نشر البحوث العلمية لمتخصصين رفيعي المستوى.

- توطيد العلاقة بين الأكاديميين وأبناء المجتمع، والإفادة من مخرجات البحث الأكاديمي في تطوير رؤية المجتمع وبنيته الفكرية.

- ترسيخ الثقافات المجتمعية التي تتواءم مع مخرجات البحوث الأكاديمية، وتعزيز وجودها في المجتمع.

قواعد النشر

لغة المجلة هي العربية والإنجليزية، على أن يراعى الوضوح وسلامة النص.

– تستقبل المجلة البحوث والدراسات الإنسانية النظرية والتطبيقية، المحليّة والخارجيّة التي تتناول قضايا تأريخية أو حالية أو مستقبلية على وفق الضوابط الآتية:

1. أن لا يقل عدد كلمات البحث عن (٥٠٠٠) ولا تزيد على (٨٠٠٠) مطبوعة بنسختين مرفقة مع قرص مرن (CD) بصيغة(word)
2. أن تعتمد الأصول العلمية المتعارف عليها في إعداد البحوث والدراسات وكتابتها ولا سيما التوثيق بحيث تتضمن بالنسبة للكتاب الآتي: اسم المؤلف، عنوان الكتاب، مكان النشر، الاسم الكامل للناشر، تأريخ النشر، أرقام الصفحات، أما بالنسبة للمقالة: فتتضمن اسم الكاتب، عنوان المقالة، اسم الدورية، مكان صدورها، عددها، تأريخها، وأرقام الصفحات، ويجب أن تثبت الهوامش في نهاية البحث.
3. أن تتصف البحوث والدراسات بالموضوعية والدقة العلمية.
4. أن تعتمد الترقيم العشري للعناوين الأساسية والفرعية أو التصنيف المعياري العام.
5. يرفق مع كل بحث مستخلصان، أحدهما باللغة العربية والآخر باللغة الإنجليزية، على أن لا يزيد عدد كلمات كل منهما على (٢٥٠)
6. يرفق مع كل بحث ودراسة سيرة ذاتية مختصرة للباحث.
7. تخطر المجلة الباحثين بإجازة بحوثهم أو دراساتهم بعد عرضها على محكمينِ مختصينِ على نحو سري.
8. يمكن للمجلة أن تطلب إجراء تعديلات شكلية أو شاملة على البحث أو الدراسة قبل إجازتها للنشر بما يتماشى مع أهدافها.
9. لا تلتزم المجلة بإعادة البحوث والدراسات التي تعتذر عن نشرها.
10. ترحب المجلة بالمناقشات الموضوعية لما يُنشر فيها أو في غيرها من الدوريات وبأية ردود فكرية أو تصويب، وكذلك ترحب بنشر التقارير عن المؤتمرات والندوات ذات العلاقة ومراجعات الكتب وملخصات الرسائل الجامعية التي تتم إجازتها على أن تكون من إعداد أصحابها.

المحتويات

الافتتاحية

بدعة نهاية الأيديولوجيا ٨

أ. د. عامر حسن فيّاض

بحوث العدد

الاختلاف مدخل للتعايش لا للصراع ١١

أ. د. مها توفيق شبيطة

الاستخبارات الاقتصادية وتأثيرها في السياسة العالمية ٣٠

أ. م. د طارق محمد طيب القصار- الباحث وسام جمال حسين

واقع الحقوق السياسية للأقليات في المحافظات العراقية غير المنتظمة بإقليم ٤٤

أ. م. د. سداد مولود سبع-الباحثة: آية صادق جمعة

جماليّة التّشبيه عند سميح القاسم و ودوره في الكشف عن العالم المرجعي.... ٥٨

الدّكتورة ريما حسين أمهز

الحرب الروسيّة - الأوكرانيّة دراسة في توسيع حلف الناتو..... ٧٤

الدكتور محسن حساني ظاهر

إطروحة توزيع الموارد المالية في النظم الفيدرالية (التجربة العراقية أنموذجًا) ١٠٨

د. محمد عامر حسن

القلق الاجتماعي لدى الأطفال من وجهة نظر المعلمات ١٣٤
م. د. نجلاء أرشد الجبوري – م. د صفا شاكر محمود

جهاز مكافحة الإرهاب والوحدة الوطنية ١٥٠
م. د. سيف حيدر الحسيني – م. د. أحمد حسين الربيعي

الردع النووي الضامن الوحيد للسلام ١٧٨
الباحثة: م. د سارة شكر أحمد

تجربة العدالة الانتقالية في تشيلي
من أجل التنمية وبناء الأمن المجتمعي..... ٢٠٢
سيف ضياء دعيبر

السياسات الاجتماعية المعززة للأمن الإنساني في العراق ٢٣٣
فرقان عبد حمود– ابتهال مظهر علي

قراءة في كتاب

كتاب محمد صلى الله عليه وآله كما أراه ٢٥٧

وثائق

المنهاج الوزاري ٢٥٩

الافتتاحية | أفكار بين شقي الرحى

بدعة نهاية الأيديولوجيا

أ.د. عامر حسن فيّاض

شاعت مقولة نهاية عصر الأيديولوجيا على نطاق واسع في السنوات الأخيرة، وترجع هذه المقولة في أصولها إلى عالم الاجتماع الألماني (ماكس فيبر) ليعتمدها من بعده كتّاب آخرون.

ظل مصطلح الأيديولوجية ومنذ مولده محط جدل وصراع معرفي بشأن دلالته ومشروعيته، ليشهد نتيجة لذلك مئات التعريفات ومحاولات التحديد، ودون التيه في فضاء تلك التعريفات، نتساءل هنا هل للأيديولوجيا عصر وُلدت فيه ثم ماتت وانتهت في عصر آخر؟ وإذا لم تنته الأيديولوجيا، فهل تتوارى أم تختفي أم تضمر أم تتغير أم تتحرف أم تتحور؟

ويميز عبدالله العروي بين مرحلة الأيديولوجيا ومرحلة ما قبل الأيديولوجيا، ويرى أنه لا يصح أن نعزو ولادة هذا المفهوم إلى وقت سابق على القرن الثامن عشر الذي لم يعرف الفكر السياسي فيه مفهوم الأيديولوجيا، لأنه لم يكن في حاجة إليه، ولم يكن في مقدوره حتى الوصول إليه. ولم يتبلور مفهوم الأيديولوجيا إلا على يد كارل ماركس الذي استعاره من الأوساط الاشتراكية في باريس، واستعمله على نطاق واسع، ولكن بمعنى تغلب عليه السلبية، حيث أرجع أشكال التفكير وأنماط الأفكار التي يعتنقها الناس إلى أساسها الاجتماعي والاقتصادي أو على وجه الدقة إلى الموقع الذي يشغله أصحابها في

نظام الإنتاج وضمن علاقات الإنتاج، وتبين نصوص ماركس المتفرقة حول الأيديولوجيا، أنه قدم افتراضات حول ماهية الأفكار وأصولها الاجتماعية والسياسية وأدوارها ووظائفها الاجتماعية وموقعها في البناء المجتمعي ككل. ويعتقد محمد سبيلا أن ذلك يعني أننا نعثر لدى ماركس على بذور نظرية مشتته حول الأيديولوجيا تختلط فيها وتمتزج في كل واحد متكامل منظورات متعددة:

- المنظور النشوئي (الأصل الاجتماعي للأفكار)

- المنظور الوظيفي (الوظيفة التضليلية للأفكار ودورها في تفسير سلطة المستغلين وترسيخها)

- المنظور البنيوي (الأيديولوجيا بوصفها بنية صغرى/ جزئية أو بنية مشتتة ضمن البنية الفوقية الكبرى/ الكلية التي هي انعكاس للبنية التحتية الاقتصادية-الاجتماعية)

- المنظور الماهوي (الأيديولوجيا كأفكار وتمثلات معكوسة للواقع)

وفي ضوء ما تقدم، يمكن القول إن الأيديولوجيا هي (نظام الأفكار المتداخلة والمتكاملة كالمعتقدات والتقاليد والمبادئ والأساطير التي تؤمن بها جماعة معينة أو مجتمع ما، وتعكس مصالح الجماعة واهتماماتها الاجتماعية والأخلاقية والدينية والسياسية والاقتصادية والنظامية وتبررها في الوقت نفسه).

إن الأيديولوجيا السياسية بصورة عامة، تبدو كأنها ليست أكثر من حجاب أو تغطية للمصالح، ولكن هذه العملية لا تتأتى بالحتم عن نوع من المكيافيللية، وهي في المنتظمات الأيديولوجية التي يتمسك بها القادة، لا تؤدي بالضرورة إلى التعامل مع الاختلافات كما لو أنها تمثل شيئا قابلا للتجاهل. ومن الملاحظ أن الأيديولوجيا لا تبدو نقية وصلبة، إلا قبل أن تخضع للتجربة الواقعية، لكنها عندما تتجاوز حدود التجربة، تجد نفسها وقد دخلت طريق التوفيقية، وربما لهذا السبب لا يستطيع المرء أبدا أن يكتفي بتحليل الأيديولوجيا التي يتمسك بها قادة دولة ما لوصف وتفسير سياستيها الداخلية والخارجية.

إن كل أيديولوجيا هي غطاء ينبغي رفعه من أجل تلمس واقع السلوك، ومتطلبات المصلحة تتقدم غالبا إنْ لم نقل دائما على متطلبات الأيديولوجيا في السلوك السياسي،

ومع ذلك سيكون من المبالغة بمكان الزعم أن الأيديولوجيا لا أثر لها في السياسة الداخلية والخارجية، فمهما كان التأثير الذي يمارسه التكتيك المصلحي، فإن هوية وأيديولوجية الاستراتيجية تبقى ماثلة، وتبقى هذه الهوية في الأحوال كلها خاضعة لعوامل التفرقة بين المنتظمات الأيديولوجية المختلفة للدول أو على الأقل تتحكم في تلك المنتظمات بشكل من الأشكال.

وأخيرا وفي ضوء ما تقدم، نستطيع تأكيد دور الأيديولوجيا المؤثر في توجه السلوك السياسي للدول، مؤكدين هنا أن المرء يجد نفسه ملزما دائما باللجوء إلى الأيديولوجيا التي تتم على الدوام ملاحظة الواقع عبرها وعلى أساسها، وربما لهذا السبب تبقى الأيديولوجيا وسيلة قوية مكرسة لخدمة صنع السياسة وتفسيرها وتسويقها وتبريرها في النظم السياسية كلها والأزمنة والأمكنة كلها.

باختصار أن الايديولوجيا لم تنته بعد ولن تموت ولن تتوارى لتحل محلها المصلحة؛ لأن المصلحة أو المصالح هي الأخرى تعبر عن نفسها أيديولوجيا تحت عبارة (أيديولوجيا المصالح) المتعارضة مع (أيديولوجيا القيم) فالأخيرة غطاء وتبرير للقيم و(أيديولوجيا المصالح) هي غطاء وتبرير للمصالح أيضا.

عليه فإن نهاية الأيديولوجيا هي بدعة من بدع الغرب الرأسمالي المتوحش ليغتال بها كل قيمة أخلاقية في السياسة من أجل قيمة وحيدة لا شريك لها هي قيمة المصلحة.

الاختلاف مدخل للتعايش لا للصراع

أ. د. مها توفيق شبيطة

جامعة القدس المفتوحة

الملخص:

بالإمكان القول: إن التجربة التي مر بها المجتمع الفلسطيني ثرية بالكثير، لكن التراجع كان النتيجة الحتمية ليس فقط بسبب الاحتلال المتواصل، بل للفردانية في الحكم، وتسلط الحزب الواحد على السلطة، فما بين النكبة التي شكلت الصخرة التي تحطمت عليها الأحلام بالتحرير، وشهدت بدايات التمزيق، إلى اتفاقية «أوسلو» التي كرست مفاهيم السلطوية، وخنقت بذور الديمقراطية، وكانت بداية نمو الفكر الديني الأصولي، حيث أُلحق الصراع المحتدْم بين الأطراف المتنازعة ضررًا بالمشروع الوطني، وبمسيرة الكفاح الفلسطيني، وعمل على صناعة هيمنة جديدة داخل النظام، وأصبحنا شعبًا يستجدي التأييد في ظل الإقصاء، فالمطلوب هو: تطوير علاقتنا بالآخر المختلف والمغاير، وذلك لأنه مرآة ذواتنا، حيث إننا لا يمكن أن نستكشف جوهر ذواتنا إلا من خلال معرفة الآخر، فالآخر وفق هذا المنظور، هو ضرورة مجتمعية ومستقبلية لذواتنا، فلتتسع صدورنا للآخر، وفكرنا للمغاير، وثقافتنا للمختلف، وذلك من أجل بناء علاقة سليمة وسوية بين الذات والآخر على قاعدة العدالة والمساواة والاحترام المتبادل.

The Divergence is a Primer for Coexistence not for Conflict

Abstract:

It can be said that: the Palestinian experience is very rich, but backing ward was an actual result not only because of instant occupation but also because of Uniqueness in governance and the authority of the one

party. So, between the Nakba which was the rock upon which the dreams of liberation were smashed, the period which witnessed the beginning of fragmentation until Oslo Agreement which devoted concepts of authoritarianism and suffocated seeds of democracy and it was the beginning of the emergence of fundamentalist religious thought, so the intense conflict between disputing parties has harmed the national project and the march of the Palestinian struggle and it produced new dominance in the authority, so we became people who seek support under exclusion. What required is improving our relation with the different other because it's our mirror through which we can explore ourselves, so the other is a social and a future need for us. We should accept the other and our thought and culture should ingest the other thought and culture in order to build a healthy and a normal relation between us and the other based justice, equality and mutual respect.

مقدمة؛

لا يمكن تصور أن يعيش الإنسان في كهف منعزل عن العالم، ولا يمكن تحقيق وجود إنساني سليم دون أن ندرك الوجود الاجتماعي بكل صوره، فالإنسان خُلق تكوينًا؛ ليعكس صورة الآخرين، في أفكاره وسلوكياته وتنشئته، وكذلك وُجد لكي يؤثر في الآخرين من خلال تجسّد نفسه وروحه مع الآخر فكرًا وأخلاقًا؛ فلا يمكن تصور البعد الإنساني إلا من خلال تماثله الاجتماعي، وانعكاس الآخر فيه.

فبناء العلاقات التي تقوم على التعايش في ظل الاختلاف، يتطلب أن يكف كل طرف عن اعتبار الطرف الآخر عدوا لا يصلح معه إلا العنف، ولا يستحق إلا الموت؛ وأن ينظر إليه كما هو، وليس تمثله كما يريده أن يكون.

لذلك يظهر التنوع والاختلاف كواقع كوني، وإرادة إلهية، يستحيل إلغاؤها، والتعدد ضرورة اجتماعية، علينا أن نتعامل مع ذلك الواقع بوعي يحقق التعايش في ظل التنوع والتكامل، مع التعدد والتعاون في القواسم المشتركة، وعليه إذا أردنا تعايشًا يحافظ على الوحدة، علينا التوافق على أن تكون الدولة في كل مؤسساتها مجسدة للتنوع الذي يقوم عليه المجتمع، وكفالة حرية العقيدة والعبادة للجميع، والمساواة في التعامل، واحترام

التميز في العمل، وانتهاج الحوار بوصفه وسيلة لفض النزاعات، واحترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية[١].

فما من شك في أننا مختلفون في طريقة حياتنا، مختلفون بحسب أديانا وقومياتنا وأُطرنا السياسية، إلا أننا نعيش صراعات داخلية توصف بالصراعات السياسية الدينية القومية، مع أن التنوع السياسي العقائدي ــ وما يعانيه من اختلاف في بعض المعتقدات ــ ليس شيئًا طارئًا، ولا حادثًا مستجدًا، بل هو واقع عايشه مجتمعنا الفلسطيني طوال العقود السابقة، فلا بد من قبول هذا التنوع؛ لأن الرفض وعدم التعايش يؤدي إلى كوارثَ ومشاكلَ اجتماعية تُؤثر سلبًا على انسجام المجتمع الإنساني الفلسطيني، ومن ثمّ اختلاله وعدم اتزانه.

فما شهدناه طوال القرون السابقة من احتلال {عثماني، وبريطاني، وصهيوني} وحماية {مصرية- أردنية} كانت ولا زالت أثاره تشكل طبيعة الحياة العامة، لذلك علينا أن نكون منصفين بحق مجتمعنا الذي شهد عبر مراحل تطوره حالات من الصعود، والهبوط في العلاقات بين المجتمع الواحد، وقد كانت مسيرة تلك العلاقات غير إيجابية في أغلب مراحلها، وقد زادت فترات التوتر بين التنظيمات الفلسطينية عقب الانتخابات الفلسطينية(٢٠٠٦).

فعندما تُطرح العلاقة ما بين الاختلاف والتعايش والصراع، تظهر إشكالية الورقة البحثية؛ التي تختصر الاختلاف الناجم عن رؤى عديدة بعضها ربما يتناقض مع بعض في الهامش أو الجوهر، ويقع هذا التعدد ضمن مؤشرات النضج المجتمعي، فتدبير الاختلاف يظهر كإحدى العقبات الأساسية في مجتمعنا الفلسطيني، بفعل حجم النزاعات والصراعات التي تدور بين مختلف الأطر السياسية الدينية، والتي أسفرت عن ترسيخ مبدأ الانقسام، وهنا تبرز إشكالية الوطني والديني في فلسطين بتوطين الأيديولوجيات الدينية لتصبح جزءًا من الحالة الوطنية، وتكون متصالحة معها، لتجنب افتعال صدام؛ لأن توظيف الدين سياسيًا بات صنعة منْ لا صنعة له، وحرفة لا تحتاج لعقل، أو علم بقدر ما تحتاج إلى التلاعب بمشاعر العامة، واستغلال فقرهم وجهلهم. فمجتمعنا ينأى عن الخلاف الذي وصل لحد الانقسام الجيوسياسي، وككل المجتمعات التي تنظر لمستقبل مواطنيها، ومصالحهم الوطنية والعامة، يبرز الاختلاف الذي يوسم بأنه سمةُ هذه المرحلة؛ والتي تُعد من أعقد المراحل التي تستهدف شطب القضية الفلسطينية بمجملها،

وليس قضية حزب، أو حركة، أو فصيل سياسي أو ديني، وهنا يظهر التساؤل الرئيس: هل شكّلَ الاختلاف مدخلًا للتعايش؟

- ماذا نعني بالاختلاف؟
- هل للاختلاف دور في الصراع الفلسطيني؟
- جدلية التعايش في ظل الاختلاف.

وهذه الجدلية تكمن في المجتمعات التي يسود فيها التعايش والتصالح ومن ثَمّ الاندماج، أما المجتمعات المنقسمة التي لا يمكن أن يتحقق فيها الاندماج، إن لم يكن هناك سِلمٌ يحل في التكوين الثقافي للمجتمع.

وهذا يتجسد في مجتمعنا العربي، الذي يقذف اليوم أسوأ ما في أحشائه من موروثات اجتماعية تعصبية، وقمعية، لا تتقبل الاختلاف السياسي والديني والمذهبي، ولا تستطيع مواكبة التغييرات السريعة للمد العولمي، الذي اجتاح كافة الحواجز السياسية، والثقافية، والاقتصادية، والاجتماعية، كما أنها غير قادرة على التكيف مع استحقاقات الإصلاح السياسي، والديني العام، ومطالبه الضاغطة، هذه المواريث التعصبية، التسلطية، تم زرعها وترسيخها في بنية هذه المجتمعات، على امتداد عقود طويلة، عبر تيارات أيديولوجية إسلامية وقومية ويسارية متعددة، استأثرت بمنابر التوجيه والتربية والتعليم والتثقيف الأحادي، المناهض لثقافة الاختلاف[٢].

ماذا نعني بالاختلاف؟

الكون كله قائم على التعدد، والحياة أساسُها التنوع، والاختلاف سُنّة إلهية ثابتة ومستمرة إلى يوم القيامة، فلماذا نضيق بالاختلاف؟ ، ولماذا نسعى إلى تهميش المختلف، بل وإقصائه ونبذه وكراهيته؟ ! لماذا لا نحاول استيعاب المختلف، وتوظيف اختلافه السياسي والديني إيجابًا، لما يثري حياتنا، ويعظم مصالحنا المتبادلة، كما تفعل المجتمعات المتقدمة، شرقًا وغربًا؟ !

يُعدّ الاختلاف واحدًا من العوامل الرئيسة في تطور المجتمعات الإنسانية، فهو حق إنساني أصيل كالحق في الحياة، إضافة إلى أنه مؤشر مهم لقياس وفهم العلاقات البينية في إطار المجتمع الواحد، ويمكن بموجبه تقدير مدى تعافي المجتمع أو اختلاله؛ وهو

مـا يمكـن إسـقاطه علـى مـا تعيشـه مجتمعـات عربيـة حاليًـا مـن دورات عنـف خارجـة عـن السيطرة، وصـل بعضهـا إلـى حـد النـزاع المسـلح والحـرب الأهليـة؛ فبقـدر مـا أسـهم تضـارب إرادة قـوى محليـة ومصالـح أخـرى إقليميـة فـي تأجيـج دورات العنـف، إلا أن النكـوص الاجتماعـي والسياسـي الـذي تعيشـه هـذه المجتمعـات ناتـج -فـي المقـام الأول- مـن تشـوه مفهومهـا وممارسـاتها للاختـلاف.[٣]

فماهيـةُ الاختـلاف تكمـن فـي إيديولوجيـات التفكيـر المختلفـة، والتـي تنمـو وفقًـا لعوامـل معينـة، وقيـم سـائدة، ويشـمل هـذا الاختـلاف جميـع الأصعـدة فـي العمـل، أو العلاقـات العامـة، والسـلوكيات والتصرفـات، فمـا يدخـل فـي دائـرة التحفـظ لـدى شـعب، يعتبـر أمـرًا مشـاعًا لـدى شـعب آخـر، لـذا باتـت دائـرة الصراعـات التـي لا يُرمـى مـن ورائهـا سـوى إثبـات الـذات وإثـارة البلبلـة، ممـا أدى إلـى بعثـرة أذهاننـا وتشـويش وتفكيـك أواصـر التلاقـي بيـن أفـراد المجتمـع، وهـذا الاختـلاف يحتّـم علينـا اسـتحداث مناطـق آمنـة بيـن الثقافـات المتباينـة، وتشـييد مجـال لتواصـل لا تبرمجـه مدلـولات مضـادة، وكذلـك تأسـيس فضـاء معرفـي للآخـر المتعـدد فـي أفـكاره وآرائـه وفلسـفته وتعلـم الألفـة والتفتـح والتعدديـة كركائـز أساسـية لثقافـة نيـرة[٤].

لكـن الذهنيـة العربيـة القائمـة علـى عـدّ الآخـر المختلـف عـدوًا محتمـلًا، هـي نتـاج للمفهومـات القبليـة والاجتماعيـة المغلقـة التـي تربّـى عليهـا عمـوم أفـراد المجتمـع، بـدءًا بالأسـرة والمدرسـة؛ وحتـى المجتمـع الكبيـر، وهـي كذلـك نتـاج سياسـات أنظمـة الحكـم العربيـة، التـي فاقمـت حـدة أزمـات المجتمـع ومشـكلاته؛ لتصـب فـي قولبـة الذهنيـة المخاصمـة للآخـر؛ إذ أقصـت الأنظمـة العربيـة الشـمولية- علـى اختـلاف أيديولوجياتهـا- المختلـف، وعملـت فـي شـيطنته عبـر تكريـس الكراهيـة بيـن الجماعـات الوطنيـة المختلفـة، كذلـك عـززت -هـذه الأنظمـة- سـلطتها القاهـرة بتقويـة علاقتهـا بمراكـز القـوى التقليديـة التـي يغلـب عليهـا طابـع المحافظـة والتشـدد، لتنتـج سـلطة قاهـرة تصـادر حـق الاختـلاف، وتحولـه إلـى خـلاف وخـروج عـن الجماعـة، موظفـةً موروثهـا الاجتماعـي والدينـي لخدمـة أغراضهـا.

فالإنسـان هـو أخـو الإنسـان، ليـس مـن الناحيـة البشـرية، والخلقيـة فقـط، وإنمـا مـن ناحيـة الانعكاسـات المتبادلـة، والتأثيـرات المشـتركة، فالحضـارة الإنسـانية هـي مجموعـة تفاعـلات مشـتركة تعتمـد علـى التفاهـم والتعايـش البشـري، وتقـود إلـى غايـات إنسـانية تتفـق عليهـا الفطـرة الإنسـانية، ويسـير نحوهـا العقـل لبلـوغ الكمـال والتكامـل. ومـع انقطـاع خطـوط التواصـل

الإيجابي، تنقطع الغايات الإنسانية، وتنشأ حالات من سوء الفهم، وعدم القدرة على فهم الآخر بصورة سليمة، مما ينعكس على شكل عداء مبطن بسوء الظن وظاهر بأشكال عدائية عنيفة مختلفة، وإذا أردت أن تكتشف أغلب الصدامات والنزاعات تظهر لك صورة واضحة عن عدم وجود انفتاح مسبق يستمد إيجابيته من حوار متبادل، يسعى لفهم الآخر وأهدافه ومصالحه[٥].

لذلك ظهرت الحاجة للاختلاف والتنوع في كل المجالات، وأولاها التنوع الفكري الأيديولوجي، والتأطير السياسي من خلال أحزاب تتمتع بصفة الاستمرارية والديمقراطية، لكن الواقع يختلف تمامًا، فما يعانيه المجتمع من اختلاف في بعض المعتقدات ليس شيئا طارئا ولا حادثًا مستجدًا، بل هو واقع عاشه المجتمع طوال عهوده السابقة، فلا بد من قبول هذا التنوع، وهذه التعددية الفكرية الحزبية؛ لأن الرفض وعدم التعايش يؤدي الى كوارث وإلى حروب أهلية، وبروز تنظيمات تتسم بالإرهاب المنظم، على شكل{ القاعدة، وداعش، ، ، وغيرها}، وتؤثر سلبًا على انسجام المجتمع الإنساني، ومن ثَمّ اختلاله وعدم توازنه؛ لأن التعايش يسهم في جعل الحياة المشتركة تقوم على قدر من التوازن الذي هو هدف كل المجتمعات، بعيدًا عن المصالح الذاتية التي تُحدث صدعا في البناء الحضاري وإعمار الأرض، فالتعايش والتنوع الإنساني حقيقة موضوعية[٦].

ومن أجل ذلك، تم رفع الاختلاف إلى مرتبة القيمة، والذي يقوم على أسس جديدة تربط الفاعل بمحيطه المادي والإنساني، وإذا كان الاختلاف كقيمة يستلزم إعطاء الاعتبار للآخر، فهو يقتضي في الوقت ذاته الاعتراف المتبادل، من غير مفاضلة، مع حق كل طرف في حفظ خصوصياته. فالاختلاف لا يعني رد بعض إلى بعضه الآخر، أو الدخول في المقايسة والمقارنة، بل قد يشكّل منطلق الإجماع أو التوافق، أو على الأقل التعايش في ظل الاختلاف، ليصبح الاختلاف المحرك الأساسي للتفاعل بين الأطراف التي تتجاذب القول أو الفعل، إيجابًا أو سلبًا، فعبر الاختلاف نسعى إلى فهم كيف ينتقل الإنسان من حال إلى حال. [٧]

والإنسان ابن بيئته، فهي التي تنشئه وتكونه وتلونه، وهي التي توفر له ما تملك مما يفي بحاجاته الأساسية، كما أنها هي التي تُكفيه مع ما تقدّس من شعائر، وتطبعه بما تقدر من عادات، إنه تنوّع في الطبائع والأمزجة والمواهب والميول والمؤهلات والطموحات. وإنه تنوّع في أنماط الممارسات الاعتقادية وتباين في التمثّلات الطقوسية،

وتغاير في التجلّيات السلوكية، وتمايز في المنطلقات الفكرية. وإنه تنوّع إيجابي فيه ثراء وخصوبة وتلاقح، يحفّز على الاضطلاع بالمسؤوليات الثّقال، ويدفع إلى جعل الوفاء بالحاجات النفسية والعقلية والوجدانية والاجتماعية والحضارية واقعًا مرئيًا، وخيارًا متاحًا أمام القدرات والكفاءات.

من ذلك، نتبيّن أن التنوّع بين الناس أفرادًا وجماعات، ما كان انحرافًا ولا شذوذًا ولا مُروقًا، بل كان من طبيعتهم البشرية ومن أصل خلقتهم الآدمية، فهو ظاهرة ضرورية اقتضتها الفطرة الإنسانية، واستلزمتها النشأة الاجتماعية.

فالاختلاف لا يؤذي أحدًا مثلما يفعل الخلاف، والتعايش ظاهرة اجتماعية لا ينبغي التنازل عنها من أجل بناء مجتمع راقٍ، ودولة متطورة مستقرة منشغلة بتحقيق التقدم ومواكبة ما يحدث في عصرنا السريع، وهو يخطو إلى الأمام، بل يقفز قفزات هائلة في مجالات العلم والفكر والسلوك، ضمن إطار تنافسي ينبغي أن نجد لنا مكانا فيه، ولكن هذا الأمر، لا يمكن الحصول عليه إلا ضمن إطار التفرغ(للتقدم والتطور) من خلال نشر التعايش وقبول الاختلاف، ودرء مخاطر الخلاف بكل أنواعها وأشكالها ومصادرها[٨].

وسواء أكان الغير هو الخصم الذي أصطرعُ معه وأتمرد عليه، أم كان هو(الصديق) الذي أتعاطف معه وأنجذب نحوه، فإنني في الحالتين لا أستطيع العيش من دونه، ولا أملك سوى أن أحدد وجودي إزاءه، ولعل هذا هو ما ذهب إليه الحكيم الصيني «لاوتسو» مؤكدًا أن الذات الإنسانية المتفتحة تنطوي على الأنا والآخر معًا، وأنها الطريق الوحيد لبناء حياةٍ كونيةٍ حقيقية.

التعايش

عند الحديث عن مفهوم التعايش، يجد المرء لزامًا عليهِ تجلية المصطلح الذي يراد بيان مفهومه، إذ إنّ مصطلح «التعايش»، من المصطلحات الحديثة، التي تتباين فيه وجهات النظر، لذا لا بُدَّ من بيان الدلالة اللغوية للمصطلح، واستعراض الدلالات الاصطلاحية له.[٩]

فالتعايش في اللغة مشتق من العيش، والعيش يعني الحياة، والتعايش في الاصطلاح يُقصد به العيش المتبادل مع الآخرين، القائم على المسالمة والمهادنة وقبول الآخر، بكل مكوناته ومعتقداته، ومنحهِ حقوقه المستمدة من النظام الأساسي، أو الدستور الذي

يحددها أو ينظمها، وهكذا يتضح أن عنصر التنوع والتباين والاختلاف هو حجر الزاوية في مفهوم التعايش والتسامح[١٠].

وإذا دققنا في مدلول مصطلح التعايش«Coexistence» الذي شاع في هذا العصر، والذي ابتدأ رواجه مع ظهور الصراع بين الكتلتين الشرقية والغربية، اللتين كانتا تقسمان العالم إلى معسكرين متناحرين قبل سقوط سور برلين، وانهيار الاتحاد السوفيتي السابق، نجد أن هذا المصطلح عبارة عن نموذج لاستئناف حياة منتجة آمنه ونظام اجتماعي يمكن للأفراد الذين انخرطوا في أعمال عدائية سابقة ضد بعضهم البعض أن يعيشوا ويعملوا معًا، دون أن يدمر أحدهم الآخر[١١].

إن العيش في عالم يسوده التعايش والتسامح يقتضي التخلي عن النظرة التصادمية القائمة على تقسيم العالم إلى أصدقاء وأعداء، وأن هناك عالم السلم والديمقراطية والحرية والحقوق؛ وهو مواجه ومهدد بعالم الفقر والجهل والتطرف والاستبداد، فحل النزاعات لا يتم بالترهيب والوعيد، بل بإقامة حوار يتجاوز المصالح الضيقة ليراعي المقاصد الكلية، فهذا هو السبيل إلى جعل صوت الحكمة هو المتحكم في الأقوال والأفعال[١٢].

إن درجة التعايش بين مكونات المجتمع، هي المعيار الأكثر دقة على مدى تحضّر ذلك المجتمع، بمعنى أوضح، كلما كان المجتمع ومكوناته أكثر استعدادا للتعايش والانسجام والتقارب والتناغم، كان المجتمع أكثر تطورًا وتقدمًا واستقرارًا واقترابًا من كمال التحضّر، في العيش والتفكير والسلوك على نحو عام، لذلك تُعدّ سمة التعايش من العوامل الحاسمة في تطوير المجتمع، ونقله إلى ضفة العالم المتصدر، وهذا المبدأ تمكن من توحيد المجتمعات، وجعلها أكثر استقرارًا وتناغمًا، وذات اندفاع وتنامٍ متواصل نحو الانتماء إلى العالم المتمدن[١٣].

ولا يُصنَع التعايش ذاتيًا، أي أنه لا يصنع نفسه، بل هنالك عناصر وعوامل تشترك في صناعته أهمها مبدأ الاحترام، والرأي، واحتواء الاختلاف، واعتباره عاملًا مساعدًا لتنمية الأواصر الاجتماعية وتطويرها، كما أن أهم مؤشرات النضوج المجتمعي، هو احترام الرأي الآخر، وحتى لو كان مختلفًا قبوله، مع أهمية التعامل معه بطريقة متمدنة، تدل على سعة البال والنفس والعقلية التي يحملها الإنسان، ويزن بها الأفكار والأشياء وأنماط الحياة التي تختلف عن حياته وأفكاره وقناعته، إذًا لا ينبغي لك أن تتواطأ مع الفكر

المختلف، لكن لا يصح لك نسفه بأية حال، بل عليك قبوله والتعامل معه بحيادية من دون أن تعمل به، أو تقبل فرضه عليك من لدن الطرف الآخر، مثلما لا يجوز لك إطلاقًا أن تفرض رأيك على الآخرين، أو تحسبهم ممن لا تصلح آراؤهم في أي مجال كان، وتقصيهم خارج ساحة التفاعل المتبادل، وتعلن أن رأيك هو الأوحد، وهو الذي يكمن فيه الصواب حصرًا، لاغيًا بذلك أي حضور وتفاعل ومشاركة للآخرين في إدارة شؤون المجتمع المختلفة، فهذا في الحقيقة نوع من عزل الآخرين وتهميشهم، والاستحواذ على صناعة القرار، وانتفاء العدالة، إذا ما ضعف أو غاب مبدأ التعايش بين مكونات المجتمع[١٤].

ويصنف التعايش الى مستويات أربعة[١٥]:

١. السياسي، الأيديولوجي، ويحمل معنى الحد من الصراع، أو ترويض الخلاف العقائدي بين المعسكرين الاشتراكي والرأسمالي في المرحلة السابقة، أو العمل على احتوائه أو التحكم في إدارة الصراع بما يفتح قنوات للاتصال، وللتعامل الذي تقتضيه ضرورات الحياة المدنية والعسكرية.

٢. اقتصادي؛ ويرمز إلى العلاقات بين الحكومات والشعوب فيما له صلة بالمسائل القانونية والاقتصادية والتجارية.

٣. ديني، ثقافي، حضاري، ويشمل معنى التعايش الحضاري أو الديني، والمراد به أن تلتقي إرادة أهل الأديان السماوية والحضارات المختلفة في العمل من أجل أن يسود الأمن والسلام في العالم، وحتى تعيش الإنسانية في جو من الإخاء والتعاون على ما فيه الخير الذي يعم بني البشر جميعًا من دون استثناء.

٤. الاجتماعي، ويعني معيشةً جماعات مع بعضها البعض في الوقت نفسه، وقد يتجه هذا التعايش نحو الانصهار«Fusion»، أو نحو الاندماج «Integration» بحيث يزول بعضها، ويذوب في البعض الآخر، أو تحافظ بدورها على التفرقة بحيث تقيم من عاداتها وقوانينها ونظمها حواجز فاصلة بين بعضها البعض.

مما لا شكَّ فيه أننا نعيش اليوم عالما زاخرًا مليئًا بنزعة العدوان والاعتداء على الآخر، حيث القوة والتسلط هما السلاح الذي تتعامل به الدول، والأمم فيما بينها، بدلًا من الحوار والتفاهم العقلاني، فالتعايش مبدأ ألفتهُ الكائنات جميعًا، قبل أن يصير موروثًا

إنسـانيًا، لكنـه تمثّـل فـي التنـوع الإنسـاني فـي أجلـى مظاهـره وأعلـى مراتبـه، وعلـى هـذا جُبلـت فطرتـه الإنسـانية السـليمة، وللتعايـش مظاهـر تدعـو إلـى تحقيـق الاسـتقرار الاجتماعـي، وتوثيـق الأواصـر الاجتماعيـة؛ فـكل مـا يـدور فـي فلـك التصالـح والتسـامح يُعـدّ وسـيلة فاعلـة لتحقيـق التعايـش بيـن أفـراد المجتمـع، فالدعـوة إلـى نبـذ الاختـلاف والتصـارع، وإلـى الحـوار مـن مظاهـر التعايـش الفاعلـة فـي تهيئـة الدواعـي الأخلاقيـة[١٦].

بذلـك عرفـت البشـرية التعايـش وإن لـم تسـتخدمه بوصفـه مصطلحًـا فـي العصـور القديمـة، لوجـود التشـابه بيـن أفـراد المجتمـع، وحاجتهـم إلـى بعضهـم البعـض، ولا يقـوم ذلـك إلا بالتعايـش فيمـا بينهـم.

لذلـك تظهـر الحاجـة الـى التعايـش فـي المجتمعـات التـي فيهـا تنـوع عرقـي، أو دينـي، أو سياسـي، كحالـة المجتمـع الفلسـطيني، لكـن فـي غيـاب مؤسسـات وآليـات قـادرة علـى اسـتيعاب هـذا التنـوع، يمكـن أن تـؤدي الخلافـات الناشـئة عـن هـذا التنـوع إلـى تفجيـر صراعات عنيفـة ودمويـة، وهـذا كان الحـدث المتوقـع بعـد أن تمخـض النظـام الاسـتبدادي عـن العجـز فـي اسـتيعاب التنـوع والاسـتفادة منـه لمصلحـة المجتمـع ككل، مـن خـلال فشـله باعتبـاره الحـزب الأكبـر فـي خسـارة الانتخابـات البرلمانيـة عـام(٢٠٠٦م).

برغـم الاختـلاف والتنـوع الـذي شَـكّل الطابـع الأساسـي الـذي اتسـم بـه المجتمع الفلسـطيني مـن حيـث تكوينـه القومـي الدينـي أو الفكـري العقائـدي، فالسياسـة التـي انتهجهـا النظـام الفلسـطيني تقـوم علـى التفـرد بالحكـم مـن قبـل نظـام الحـزب الواحـد، والتـي أسسـت علـى عـدم الرضـا أو المشـاركة فـي القـرار؛ ممـا انعكـس سـلبًا علـى النسـيج الاجتماعـي، وقـوّض العديـد مـن أسـس الاندمـاج بيـن مكونـات المجتمـع المختلفـة، فالوحـدة الوطنيـة تُعـدّ ضـرورة ومطلبـا يُقـاس علـى ضوئـه مـدى انسـجام المجتمـع وتقدمـه، وقدرتـه علـى تحقيـق الوفـاق بيـن فئاتـه وقطاعاتـه المختلفـة[١٧].

الاختلاف مدخل للتعايش

التعايـش مبـدا ألفتـه الكائنـات جميعـا قبـل أن يصيـر موروثـا إنسـانيًا، لكنـة تمثـل فـي النـوع الإنسـاني فـي أجلـى مظاهـره وأعلـى مراثيـه، وعلـى هـذا جُبلـت فطرتـه الإنسـانية، لكـن الغائـب الأساسـي فـي عالمنـا المعاصـر، هـو اتخـاذ الحـوار سـبيلا لحـل النزاعـات، ووضـع حـد لمختلـف الصراعـات الدائـرة بيـن العديـد مـن الأطـراف. ذلـك أن معظـم المؤشـرات توحـي

بأنه لم يعد من الممكن قبول التطرف في الفكر والعمل، وادعاء طرف ما أنه وحده من يمتلك الحقيقة، وعلى الأطراف الأخرى أن تمتثل لأوامره. فالأمر يتطلب أكثر من أي وقت مضى ترسيخ قواعد التفكير النقدي، وشروط الحوار العقلاني، وألا ينصّب أي طرف نفسه ممتلكًا وحيدًا للحقيقة، بشكل يعطيه الحق في التصرف كما يشاء[١٨].

الأمر الذي يفضي بنا إلى رفض الدعاوى التي زعمت أن البنية التفكرية والاستدلالية كليّة؛ أي أن الإنسان يفكر وفق بنية نموذجية كليّة، ويستدل بطرائق موحدة؛ لنؤكد على القول بأنه كلما تقاربت أنساقنا التصورية اتفقنا على تصديق أو تكذيب قضية ما، وتباينت التقويمات كلما تباعدت أنساقنا التصورية، إن تحقيق هذه المرمى يتطلب إجراءات؛ منها التخلي عن الحقيقة بمفهومها المطلق، لنسلم بتعددية الحقائق، وتعدد سبل الوصول إليها؛ فالحقيقة تُبنى، وليست معطى جاهزا وقائما بذاته[١٩].

والحقيقة المؤكدة أن التعامل مع الرأي الآخر بطريقة متمدنة، تدل على سعة البال والنفس والعقلية التي يحملها الإنسان، ويزن بها الأفكار والأشياء وأنماط الحياة التي تختلف عن حياته وأفكاره وقناعته، إذًا لا ينبغي لك أن تتقبل الفكر المختلف، لكن لا يصح لك نسفه بأية حال، بل عليك التعامل معه بحيادية من دون أن تعمل به، أو تقبل فرضه عليك من لدن الطرف الآخر، مثلما لا يجوز لك أن تفرض رأيك على الآخرين، أو تحسبهم من المخالفين؛ لأن الخلاف غير الاختلاف، ولا بُدَّ أن نفهم ونؤمن بأن الرأي لا ينحصر في مسار فكري واحد؛ لذا يأتي التعدد في الرؤى ضمن مشهد الثراء الفكري[٢٠].

وإذا كان الاختلاف كقيمة يستلزم إعطاء الاعتبار للآخر، فهو يقتضي في الوقت ذاته الاعتراف المتبادل، من غير مفاضلة، مع حق كل طرف في حفظ خصوصياته، فالاختلاف لا يعني رد بعض إلى بعضه الآخر، أو الدخول في المقايسة والمقارنة، بل قد يشكّل منطلق الإجماع أو التوافق، أو على الأقل التعايش في ظل الاختلاف، ليصبح الاختلاف المحرك الأساسي للتفاعل بين الأطراف التي تتجاذب القول أو الفعل، إيجابًا وسلبًا[٢١].

لذلك ظهرت المفاضلة داخل المجتمع الفلسطيني، باعتبار أن اختلاف وجهات النظر قد تكون ظاهرة صحية داخل المجتمع الفلسطيني، إذ يشكل ذلك تنوعًا في الرؤيا، وتجسيدًا لحالة الرأي والرأي المخالف، ولكن في ظل حالة الاستقطاب الفصائلي الحاد، والتعصب الفئوي المقيت لم يستطع المجتمع الفلسطيني أن يواجه هذا التحدي من خلال

الحفاظ على وحدته، والنأي بنفسه عن الصراع الفصائلي، فالخلافات الأيديولوجية الدينية والسياسية بين الحركات السياسية والإسلام السياسي، والتباين في المصالح المختلفة، ساهم في إحداث مزيد من التشظي في صفوف الفلسطينيين[٢٢].

الاختلاف مدخل للصراع

فبرغم التشظي والانقسام في الآراء، والمواقف، اللذين يعتبران سمة المرحلة الحالية للمجتمع الفلسطيني، إلا أن المأساة الكبرى؛ تمثلت في الاحتلال من: {عثماني، وبريطاني، وصهيوني}، وحماية {أردنية، ومصريه}، كذلك الحروب المدمرة والأزمات الحادة، والتي لا زالت مستمرة منذ قرون وعقود، والتي ساهمت في فقدان العلاقات الإنسانية السليمة بين أفراد المجتمع، فالكثير من المؤسسات ذات الطابع الاجتماعي، وأساسها لم يكن التعاون والتعايش الإنساني، فقدت قدرتها على أداء مهمتها في المجتمع؛ مما أدى إلى فقدان التوازن الأمني النفسي، وتفشي علاقات الاستغلال والتسلط والأنانية والطمع، أسهم بطرق شتى في خلق فرص، وإيجاد مجال للتصادم والصراع الفكري، الذي هو موروث من موروثات الأمة المختلفة.

فالصراع ما هو إلا عبارة عن التطاحن من أجل إلغاء الآخر، وأجواء الاقتتال والتوتر وعدم التسامح والتعصب الفكري والطائفي والقبلي، وعدم الثقة وفقدان الشعور بالأمن والأمان، غذت بؤرة الانقسام الذي طال كل شيء في المجتمع الفلسطيني حتى بنيانه الاجتماعي، وسادت حالة من الانشطار بسبب الانتماءات السياسية المختلفة، التي شكّلت جزرًا منعزلة مؤطرة وغير مؤطرة سياسيًا، وأصبحت الخلافات الفكرية والحزبية سبيلًا للتناحر والتنافس[٢٣].

وفي ظل غياب نظام سياسي ديمقراطي فعلي قائم على التعددية، وتعدد الأطر المرجعية للقوى السياسية الفلسطينية، لم يعد هناك إطار مرجعي متفق عليه، وهو ما سمح بتضخم الذات الفئوية، ومع تبني الفلسطينيين مرجعيات أيديولوجية وفكرية دون مراجعات نقدية لها، وتبعيتهم وارتباطهم سياسيًا وماليًا بدول عربية وغربية مختلفة؛ تسبب في جدل فكري وسياسي واقتتال مسلح، أربك الفلسطيني أينما تواجد، كما أدى غياب الوحدة الوطنية، والتمسك بالتبعية السياسية، إلى صراعات وانشقاقات بين الفصائل الفلسطينية، وخروج عن النظام السياسي، وانقسامات ثنائية شهدناها بدءًا من

جبهة الرفض، ومرورًا بفصائل المعارضة العشرة، وانتهاءً بالانقسام الحالي بين {حماس وفتح}؛ وتقسيم الشعب بين مواطن ولاجئ، ونازح وعائد، ووطني وإسلامي، وداخل وخارج، وغزاوي وضفاوي، ومسيحي ومسلم، وفلاّح وبدوي ومدني}، وشكّل أرضًا خصبة للاقتتال، وصراع المصالح.

والصراع يعني النزاع والخصام أو الخلاف والشقاق، إن كلمة(Conflict) تعني العراك أو الخصام والصدمة، إذن يعني الصراع اشتقاقًا التعارض بين المصالح والآراء أو الخلاف[٢٤].

لذلك لم يعد أمام الفلسطينيين خيارات كثيرة للتناور والتحاور، فالقتال والتنازع والصراع يقلل من الخيارات المتاحة أمام المتنازعين، فإما خيار البقاء، وإما خيار استمرار القتال والتنازع وصولًا الى حالة من حالات تدمير الذات والتذويب الداخلي، وهذا هو شأن الحالة الفلسطينية المعقدة اليوم، ويبدو أن الفلسطينيين لم يكتفوا بتعقيدات قضيتهم، وتداخل مكوناتها الإقليمية والدولية بل أضافوا إلى ذلك فشلهم في إدارة أمورهم السياسية، وبناء أسس مجتمع قوي يمكنه أن يمتص ويحتوي كل التناقضات في إطار وعاء عام يوفر إطارا واسعًا للتعايش والتوافق الذاتي.[٢٥]

فالوجود الإنساني غير جدير بتسمية(التعايش)، إن لم يكن وجوده من أجل الآخر، ومع الآخر، ذلك لأن التعايش لا يمكن تصوره خارج فن العيش إذ يظل سؤال التعايش مفتاحًا أساسيًا لفهم الواقعة الإنسانية وفهم التفاعل الإنساني، الذي يشكل في بعده انفتاحًا للإنسان على ما هو موجود في العالم الذي يشاركه الحياة، ويتقاسم معه فضاء الحرية الفسيح، إذ يتحدد معنى الوجود بوصفه عطاء على أساس أن أخلاق التعايش التفاعلية بمثابة إعلاء لمبدأ الحياة، وإبداع لقيمتها الإثباتية التي تقوم على تمجيد الالتحام بالوجود عن طريق الاقتراب من الآخر، واحترام اختياراته وأسلوبه في إغناء تجربة الحياة، لأن كل حياة خلاقة معناها التعايش الأصيل الضامن للوجود الإنساني في الكون[٢٦].

الفلسطينيون في حاجة الآن وبشكل أقوى من ذي قبل إلى التأكيد على شرعية مؤسساتهم، والبحث في إطارها عن صيغة للتعايش السياسي الحتمي، التي تشكل حيزًا ضابطًا وملزمًا للجميع، ولعل المدخل الحقيقي للخروج من عنق الزجاجة هو: بناء نظام سياسي يقوم على صيغة التعايش، وليس بالضرورة صيغة الوحدة الكاملة.

فالنظام السياسي الفلسطيني بصورته ومكوناته السابقة لم يعد قادرًا على استيعاب المتغيرات والتحولات الجديدة، ومن هنا كان يُفترض أن يفكر الفلسطينيون، ومنذ البداية، في إيجاد حلول لهذا التحول، من خلال إعادة بناء النظام السياسي الفلسطيني، ليتسم بمرونة سياسية كبيرة، ويفسح المجال في الوقت ذاته أمام تعددية سياسية، وشراكة سياسية حقيقية، وأن يحدد إطارًا عامًا للحركة السياسية تلتزم بأسسه وثوابته كافة القوى السياسية الفلسطينية، وهذا لم يتم، وانعكس ذلك منذ فوز «حماس» بالانتخابات البرلمانية في(يناير – ٢٠٠٦)، وولوج النظام السياسي الفلسطيني في صراع وتنازع حول أحقية أي من البرنامجين أفضل لإدارة الشأن الفلسطيني، برنامج سياسي تقوده «فتح» بمرجعية وشرعية معينة، وبرنامج تقوده وتتبناه «حماس» بمرجعية دينية وشرعية سياسية استندت إلى الانتخابات.

هل للاختلاف دور في التعايش الفلسطيني؟

لكل صراع مفردات ومصطلحات تحتل معانيه ودلالاته ومختلف تفاصيله، والحالة الفلسطينية ليست استثناء، وهذه المفردات وما تختزنه من معان ما زالت محفورة في ذاكرة الفلسطينيين الذين عايشوا الصراع بمختلف مراحله، التي صقلت مفرداتها وعيهم الجمعي وعززت هويتهم الوطنية، وأسست لمسيرة كفاح ثوري، نظر إليه كونيًا كمدرسة مُلهِمة في النضال من أجل التحرر[٢٧].

وعلى الرغم من ذلك، يعيش المجتمع الفلسطيني ثنائية حادة واستقطابًا بين «توجهين وفصيلين، ومنطقين ورؤيتين»، وتلك الثنائية الاستقطابية شكّلت عائقًا أمام أي محاولة، لقراءة تحليلية للواقع في استبعادها لفصائل وقوى وشرائح ورؤى أخرى، كانت ولا تزال فاعلة في الحقل السياسي والاجتماعي، والثقافي، والاقتصادي الفلسطيني، وتلك الثنائية المعبر عنها مقولات متعددة، كنهج التسوية، ونهج المقاومة، والسلطة والمعارضة، والإسلامي والعلماني، وفتح وحماس، تلك الثنائيات دفعت نحو صراع حاد وانقسام، ومحاولات إقصاء وتشويه وتخوين ورفض للأخر، انعكس على شكل ازدواجية بشكل الخطاب والتمثيل السياسي، ومنافسات من أجل إثبات قدرة كل طرف على ضرب الطرف الآخر[٢٨]، وقد تجلى هذا الاستقطاب الثنائي، في صراع محموم لإثبات تمثيل كل طرف لأكبر قطاعات المجتمع.

هذه الثنائية ساهمت على نحو سلبي، بخلق منافسة وتعميق فجوات، وتوتر للأجواء، وعدم ثقة وريبة وغياب مفاهيم التسامح، وشيوع التحريض، والنزعة الاقصائية، وتجريد الآخر من الشرعيات وخصوصا الوطنية، والأخطر من تلك الاستقطابية، هو تراجع مكانة التعددية السياسية والحريات، وتهميش باقي التوجهات والقوى الأخرى، فتلك الثنائية احتكارية لقراري «السلطة والمعارضة» في آنٍ واحد، كما وجدت قوى اليسار نفسها على هوامش اللعبة، فمن جهة لا تشارك في قيادةً النظام السياسي الرسمي، ومن جهة أخرى، لا تمتلك زمام المبادرة بخصوص قرار المعارضة الفلسطينية الذي احتكرته حماس، فهذه الوضعية أوجدت خللًا بنيويًا في بنية الحقل السياسي الفلسطيني[٢٩].

كما تعاظم الخلل بوجود خطين متوازيين لحركتي فتح وحماس: العلماني والديني، وفي الحالة الفلسطينية لا يبرر أن يكون الدين سببًا من أسباب الصراع بينهما، فالتنوع الأيديولوجي، أو حتى الاختلاف الديني، لا يعني أن الدين يساهم في تكوين رأس مال اجتماعي سلبي ويؤدي إلى الصراع، وإنما إساءة استخدام الدين لتحقيق أهداف معينة، وسوء إدارة الخلاف الناجم عن الفكر الأيديولوجي: هما اللذان تسببا بالصراع، التنوع الديني، أو التنوع الفكري، أو الأيديولوجي، هو أمر صحي، وموجود في أي مجتمع، ولا يُفترض أن يؤدي إلى حدوث صراع في المجتمع، لأن الأديان بشكل عام تدعو إلى التسامح مع الآخر، والتعايش معه، وفي الحالة الفلسطينية، فإن الأغلبية العظمى من أعضاء فتح، وجميع أعضاء حماس، هم من المسلمين السنة[٣٠].

لكن التنوع الأيديولوجي الديني أسهم في الانقسام الهوياتي وسياسات الحكومات المتواجدة {الضفة «فتح»+ غزة «حماس»} التمييزية، وفي زيادة الهوة في الافتراق الهوياتي الحاد بين مكونات المجتمع الفلسطيني، حتى بلغ الأمر عدم تقبل الآخر، ومن زاوية أخرى، أسهم عدم التجانس السياسي بين مختلف القوى السياسية تارة، وبين القوى السياسية التي تمثل الحكومتين {فتح وحماس} في تمزيق أوصال النسيج المجتمعي الفلسطيني.

ولكي يتخلص مجتمعنا الفلسطيني من الاحتقان المجتمعي، والذي تسبب في اختلاف المكونات، من حيث طبيعة الانتماء، لجعله أكثر قدرة على الاندماج، وفض الخلافات عن طريق القيمة الأرقى من بين قيم التقدم ألا وهي قيمة التعايش التي تقلل من حالات الصراع، وتحول حالات التعصب والتطرف إلى حالات تناغم وتفاهم وانسجام، مما

يخلق حالة من الاستقرار الدائم، وهذا بدوره يشجع على الإبداع، وتنمية المواهب، والقدرات الكامنة في دواخل الإنسان، وعلى العكس فيما لو كانت الاجواء محتقنة ومتشنجة بين مكونات المجتمع، إذ يؤدي هذا إلى قتل المواهب، وتبعثر الطاقات واندثارها، بسبب حالات الصراع والأزمات المتلاحقة التي يعاني منها المجتمع الذي لا يؤمن بالتعايش، ولا يعمق هذه القيمة الكبيرة.

فلا يمكن تلافي النزاعات، وتقليل تضارب المصالح، إلا بتنظيم العلاقات بين مختلف الفاعلين، ومادام الغرض من عملية الإقناع والاقتناع هو رفع الخلاف أو الاختلاف، فلا بُدَّ من ضبط وسائل التدافع، وتحديد الآليات التي يمكن أن تشكل معالم الطريق الكفيلة بتدبير النزاعات بين الأفراد والجماعات. كما أن الوضع يتطلب اعتماد التعاون، ولو في حده الأدنى، كسبيل لضبط المتفق عليه والمختلف فيه بين الأطراف المتنازعة، ولتحقيق هذا الأمر لا بُدَّ أن تتقاسم الأطراف مجالًا مشتركًا، ولو في حده الأدنى؛ فن دون ذلك، يكون مجال الاتفاق ضعيفًا، إن لم يكن منعدمًا. ومع ذلك، قد يحدث ألا تتقاسم أطراف الحوار المعتقدات نفسها ولا تنطلق من خلفية معرفية مشتركة، كما قد تتباين مطالبها وتتغاير أهدافها؛ ومع ذلك، يجب أن يسعى كل طرف إلى التقرب من الطرف الآخر. الأمر الذي يعني أن التفاعل بين الذوات لا يسير دائمًا وفق الخطط المرسومة له؛ فقد تختلف الأولويات، وتتباين الأهداف، وتفترق السبل، بفعل عوامل خارجية أو ذاتية، بشكل قد يجعل أحد الأطراف يتنصل من التزاماته وينكث عهده، سواء على مستوى النظر أو العمل، ولتلافي مثل هذه الأوضاع تقتضي فرضية الفضاء المشترك الإقرار بتعاقدات تضبط أقوال وأفعال الفاعلين[٣١].

هذا النهج يعبر عن أزمة يعاني منها مجتمعنا الفلسطيني، بفعل أسباب ذاتيه وموضوعية، تداخلت مع أجندات خارجية في التأثير على مجريات الأحداث، لكننا ككل شعوب العالم تطالب بالحرية والاستقرار، وإزالة آخر احتلال على وجه الأرض، ونسعى ليعم التعايش بين مختلف مكونات المجتمع، بدل ثقافة الاحتراب والإقصاء، وتحويل نقاط الخلاف إلى مساحة للحوار والتفاهم، وأن تكون فلسطين، للكل الفلسطيني.

الهوامش:

١- نداء زقزوق، نحو دفع قدر الاختلاف بقدر الرحمة، مجلة دراسات: علوم الشريعة والقانون، مج(٤٣)، ع(٢)، ٢٠١٦.

٢- إياد البرغوثي، العلمانية السياسية والمسألة الدينية في فلسطين، مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، ط١، رام الله، ٢٠١٢.

٣- وليد سليم، تعايش الثقافات والهوية الوطنية في المجتمعات الخارجة من الحرب «الموصل نموذجًا، مجلة السياسة والأزمات الدولية، ع(٥)، ٢٠١٨، ص: ١٤٦-١٦٨.

٤- مفيد الزيدي، صراع الحضارات وحوار الثقافات، نحن والآخر، دار فرقان للنشر والتوزيع، ٢٠٠٥.

٥- عبدالعظيم المهدي البحراني، الاختلاف وثقافة التعايش، بيروت: دار العلوم للتحقيق والطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٨.

٦- باسم الزبيدي، الانقسام الفلسطيني: جذور التشظي ومتطلبات التخطي، مجلة المستقبل العربي، مج(٣٨)، ع(٤٤٦)، ٢٠١٦، ص: ٧٧-٩٠.

٧- حسن الباهي، الفلسفة وقيمة الاختلاف، مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، ط١، الرباط، ٢٠١٧.

٨- ناصر حسين الأسدي، ثقافة التعايش الطريق إلى التقدم والحياة السعيدة، مؤسسة الفكر الإسلامي للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، بيروت، ٢٠١٤.

٩- عادل العامر، دور الأمن الإنساني في تحقيق التعايش السلمي، المؤتمر العاشر للتسامح والسلام العيش المشترك «التنوع والتكامل»، القاهرة، ٢٤/ ١١/ ٢٠١٨م.

١٠- عبد العزيز بن عثمان التويجري، الحوار من أجل التعايش، دار الشروق، ط١، القاهرة، ١٩٩٨.

١١- محمد عبد الجبار شبوط، خطوات بناء الدولة الحديثة، مجلة المواطنة والتعايش، ع(١)، مركز وطن للدراسات، بغداد، ٢٠٠٧.

١٢- آمال علاوشيش، من الصدام إلى العيش المشترك، الجزائر: مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، ع(٣١)- ديسمبر، ٢٠١٧.

١٣- ناصر الدين الأسدي، ثقافة التعايش الطريق إلى التقدم والحياة السعيدة، مصدر سابق.

١٤- مفيد الزيدي، صراع الحضارات وحوار الثقافات، نحن والآخر، مصدر سابق.

١٥- حسيقل قوجمان، التعايش السلمي بين الشعوب، الحوار المتمدن، ع(١٦١٢)، ١٥/ ٧/ ٢٠٠٦. www. ahewar. og

١٦- إيمان العفراوي، التعايش الحضاري وانعكاساته الاجتماعية والفكرية والثقافية «دراسة في المفهوم والواقع»، مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية، مج(٣٧)، ع(٢)، ٢٠١١، ص ص: ٢٨٦-٣١٤.

١٧- إبراهيم أبراش، جذور الانقسام ومخاطره على المشروع الوطني، مجلة الدراسات الفلسطينية، ع(٧٨)، رام الله، ٢٠٠٩.

١٨- باسم الزبيدي، الانقسام الفلسطيني: جذور التشظي ومتطلبات التخطي، مصدر سابق.

١٩- حسن الباهي، الفلسفة وقيمة الاختلاف، مصدر سابق.

٢٠- عبدالعظيم المهدي البحراني، الاختلاف وثقافة التعايش، مصدر سابق.

٢١- حسن الباهي، الفلسفة وقيمة الاختلاف، مصدر سابق.

٢٢- باسم الزبيدي، الانقسام الفلسطيني: جذور التشظي ومتطلبات التخطي، مصدر سابق.

٢٣- إياد البرغوثي، العلمانية السياسية والمسألة الدينية في فلسطين، مصدر سابق.

٢٤- محمود العميان محمود، السلوك التنظيمي في منظمات الأعمال، دار وائل للنشر، ط١، عمان، ٢٠٠٢.

٢٥- إبراهيم أبرش، صناعة الانقسام. . . النكبة الفلسطينية الثانية، منشورات الزمن، ط١، الرباط، المملكة المغربية، ٢٠١٦.

٢٦- خالد عبدالستار، الأسس الفكرية لثقافة التعايش السلمي بين المجتمعات، مجلة التراث العلمي العربي، العدد(٢٣)، العراق، ٢٠١٦.

٢٧- باسم الزبيدي، الانقسام الفلسطيني: جذور التشظي ومتطلبات التخطي، مصدر سابق.

٢٨- محسن أبو رمضان، تراجع وتقهقر التحول الديمقراطي في فلسطين: الأسباب والمعيقات، جامعه الأقصى، ٢٠٠٨.

٢٩- إبراهيم أبراش، جذور الانقسام ومخاطره على المشروع الوطني، مصدر سابق.

٣٠- إبراهيم أبرش، صناعة الانقسام. . . النكبة الفلسطينية الثانية، مصدر سابق.

٣١- وليد سليم، تعايش الثقافات وبناء الهوية: مدخل لبناء الدولة العراقية الحديثة، مج(١)، ع(٢٠)، س(٦)، مجلة جامعه تكريت للعلوم القانونية والسياسية، ص: ٢٦٥- ٢٩٤، ٢٠١٣.

الاستخبارات الاقتصادية وتأثيرها في السياسة العالمية

أ. م. د طارق محمد طيب القصار **الباحث وسام جمال حسين**

كلية العلوم السياسية/ جامعة الموصل

مستخلص البحث

هناك العديد من الأدوات التي تؤثر على عمل الاستخبارات في الدول ومنها الاستخبارات الاقتصادية، حيث إن الاستخبارات الاقتصادية هي استراتيجية ضرورية لمنع التهديدات الاقتصادية للأمن القومي، وبالتالي لا يقتصر هذا المصطلح على الخدمات الخاصة ولكن يمكن فهمه على أنه إجراءات متعددة التخصصات، مثل تحديد، وبحث، وتقييم، وإنتاج، وتوزيع المعلومات المتعلقة بالمسائل المالية والاقتصادية المتعلقة بالشركات، ليس فقط الداخلية بل الخارجية أيضًا، وإن الهدف من هذا العمل هو دراسة تأثير وأدوات للاستخبارات الاقتصادية، وأيضًا تطوير القدرة التنافسية من خلال تقديم الخدمات الاستشارية ودعم العمليات الاقتصادية، ونستخلص من ذلك؛ أن تقدم دولة وتطورها تعتمد على الاستخبارات الاقتصادية بالدرجة الأولى، واستخدام أدواتها ومدى انتشار فواعلها الرسمية وغير الرسمية في الدول والتي تقوم بتفعيل اقتصادها داخليًا.

الكلمات المفتاحية: الاستخبارات الاقتصادية، أدوات الاستخبارات الاقتصادية، فواعل الاستخبارات الاقتصادية.

Economic intelligence and its impact on world politics

Abstract

There are many tools that affect the work of intelligence in countries, including economic intelligence, Economic intelligence is a necessary strategy to prevent economic threats to national security, and therefore this term is not limited to special services, but can be understood as multidisciplinary procedures such as identifying, researching, evaluating, producing and distributing information related to With regard to financial and economic issues related to companies, not only internal, but also external. The aim of this work is to study the impact and tools of economic intelligence, as well as developing competitiveness through the provision of advisory services and support for economic operations. We conclude from this that the progress and development of a country depends on economic intelligence in the first place, the use of its tools and the extent of the spread of its official and unofficial actors in the countries that activate their economy internally.

Keywords: economic intelligence; economic intelligence tools; Economic intelligence actors.

مقدمة

يعد الاقتصاد بلا شك ساحة المعركة الرئيسة من أجل السيادة العالمية بين القوى العظمى، بالنظر إلى وظيفة الدول الحديثة، وتعد الاستخبارات من أهم أولوياتها للعمل على أن تكون الدولة ذات استقرار اقتصادي، وعُدّ الأمن الاقتصادي أولوية قصوى له، وقد أدت التغييرات الأساسية في تصور السياسة العالمية إلى مزيد من التطورات في التسعينيات من القرن العشرين، واتخذت أقوى الاقتصادات في العالم قرارًا بتعديل مهام وهيكل ووظيفة المؤسسات العامة المسؤولة عن الأمن القومي المتعلق بدور الاستخبارات على

الصعيد الداخلي والخارجي، بما في ذلك الدوائر الدبلوماسية ووكالات الاستخبارات، وأصبح الأمن الاقتصادي أولوية بعد ذلك بوقت قصير، إن الاستخبارات في مجال الاقتصاد أمر بالغ الأهمية، لتحقيق هذا الهدف تم دمج جميع الكيانات المشاركة في هذه العملية في هيكل منظم جيدًا يُعرف بنظام الاستخبارات الاقتصادية، يتكون النظام من المؤسسات العامة (مثل الخدمات الخاصة والدبلوماسية ووكالات التجارة الخارجية وفروعها في الخارج)، الشركات المتعددة الجنسيات، الشركات الصغيرة والكبيرة (سواء المملوكة للدولة أو الخاصة)، العلماء والخبراء"[1].

أهمية البحث

تكمن أهمية هذا البحث في دراسة تأثير الاستخبارات الاقتصادية على السياسات العالمية، وأيضًا أهم الأدوات المستخدمة من أجل تحقيق أفضل سياسة اقتصادية لصانع القرار لدولة ما، بالإضافة إلى ذلك دراسة تأثير الفواعل (الرسمية وغير الرسمية) على عمل الاستخبارات.

إشكالية البحث:

تندرج الإشكالية من عدة أسئلة، وهي:

١. ما هي أدوات الاستخبارات الاقتصادية؟

٢. ما هو عمل الاستخبارات الاقتصادية؟

٣. ما هو تأثير الاستخبارات الاقتصادية في السياسة العالمية؟

فرضية البحث:

تنطلق الفرضية من فكرة مفادها أنه كلما كانت الاستخبارات الاقتصادية لدولة ما قوية يكون تأثيرها في سياسات الدول الأخرى فعالًا، وبالتالي تنعكس إيجابيًا على الدولة نفسها.

منهجية البحث:

اعتمد في البحث على :

١ . المنهـج التحليلـي : للوقـوف علـى بعـض المتغيـرات الاسـتخباراتية المؤثـرة إيجابًـا فـي تأميـن الفاعليـة الداخليـة للدولـة ، وانعكاسـها علـى الأداء السياسـي الخارجـي لهـا دوليًـا .

٢ . المنهـج الوظيفـي : لدراسـة وتحليـل مقومـات تأثيـر أجهـزة الاسـتخبارات فـي السياسـة العالميـة .

٣ . المنهـج التحليلـي الإحصائـي : الـذي يبيـن مـدى التطـور فـي اسـتخدام أجهـزة الاسـتخبارات لـدى الـدول .

هيكلية البحث:

قسم هذا البحث إلى المطلبين التاليين :

المطلب الأول : – الاستخبارات الاقتصادية ومفهومها

المطلب الثاني : – أدوات الاستخبارات الاقتصادية وتأثيرها في السياسة العالمية

المطلب الأول

الاستخبارات الاقتصادية ومفهومها

هنـاك نمـاذج مختلفـة لأنظمـة الاسـتخبارات الاقتصاديـة فـي جميـع أنحـاء العالـم ، التـي تسـتند إلـى التقاليـد والثقافـة ، فضـلًا عـن إمكانـات الاقتصـاد الوطنـي ، علـى الرغـم مـن هـذه الاختلافـات ، فـإن الهـدف الرئيـس لجميـع أنظمـة الاسـتخبارات الاقتصاديـة هـو دعـم صنـع القـرار فيمـا يتعلـق بالسياسـة الاقتصاديـة والمصالـح الاقتصاديـة الوطنيـة . فـي هـذا السـياق نجـد التأكيـد علـى أهـم الموضوعـات البحثيـة للاسـتخبارات الاقتصاديـة مثـل المنافسـة فـي السـوق ، والمـوارد الطبيعيـة النـادرة والقطاعـات الاسـتراتيجية للاقتصـاد ، وعندمـا انتهـت الحـرب البـاردة وزادت أهميـة التقـدّم فـي المجـال الاقتصـادي ليتصـدّر المشـهد العالمـي وتـزداد قـوة تفاعلاتـه مـع المجـال السياسـي ، ليصبـح أحـد أهـم نطاقـات الصـراع بيـن الوحـدات الدوليـة ، وهـو مـا

تجلّى بشكل خاص في بروز تخصصات نظرية وتطبيقية جديدة في مجال الاستخبارات، ضمن الطيف الواسع من علوم السياسة الدولية والجيوستراتيجية [٢].

يمكن تعريف الاستخبارات الاقتصادية أنها: استراتيجية ضرورية لمنع التهديدات الاقتصادية للأمن القومي ومن ثم لا يقتصر هذا المصطلح على الخدمات الخاصة ولكن يمكن فهمه على أنه إجراءات متعددة التخصصات مثل تحديد وبحث وتقييم وإنتاج وتوزيع المعلومات المتعلقة بالمسائل المالية والاقتصادية والمتعلقة بالشركات التي تُعد ذات أهمية خاصة للمؤسسات، والشركات العامة تبدأ هذه العمليات وتنفيذها وتنسيقها من قبل الإدارة العامة من أجل ضمان الأمن القومي من حيث الدفاع عن المصالح الوطنية للأفراد والشركات والصناعات الاستراتيجية في داخل الدولة وخارجها[٣].

لقد احتاجت استراتيجية القوة الناعمة إلى تقنيات جديدة وهي استخدام أجهزة الاستخبارات لاستباق العدو فكان لا بُدَّ من معرفة استراتيجيته وتحركاته مقدمًا، لذلك كان من الضروري إيجاد طرق جديدة تتماشى مع العصر الجديد. ظهرت الاستخبارات الاقتصادية بقوة على أنها استخدام لخدمات الاستخبارات في القطاع الاقتصادي إذ كانت الدول بحاجة إلى معرفة ما يجب القيام به في النظام العالمي الجديد، إذ إن الاستخبارات الاقتصادية لا تقتصر على القطاعين التجاري والمالي، بل تشمل أيضًا الجوانب الثقافية والاجتماعية والسياسية التي تؤدي إلى ظهور نظام جديد يتسم بأربعة عوامل[٤]:

- عمليات نقل مهمة للأشخاص من دولة إلى أخرى.
- تدفقات رؤوس الأموال الضخمة عبر الحدود.
- زيادة التجارة الدولية العامة والخاصة.
- ابتكار تكنولوجي قوي.

إن الأهداف الأساسية للاستخبارات الاقتصادية هي تطوير القدرة التنافسية من خلال تقديم الخدمات الاستشارية ودعم العمليات الاقتصادية، فضلًا عن أنه من المفترض أن تعمل المعلومات الاقتصادية على تأمين وتوسيع نفوذ الدولة على الصعيد الدولي وتأثير الشركات الموجودة على أراضيها على المستوى الخارجي، ومن ثم فإن الاستخبارات الاقتصادية هي أداة لاكتساب المعرفة، التي يمكن استخدامها للتأثير على البيئة، وتحسين

عملية صنع القرار وتحسين استراتيجيات تحديد المواقع للشركات لضمان الثروة والازدهار وأمن المواطنين[٥] .

اتخذت أنشطة الاستخبارات منعطفًا جديدًا مع ظهور مفهوم «الاستخبارات الاقتصادية « كمجموعة من الإجراءات المنسقة للتحقيق في المعلومات ومعالجتها وتوزيعها من أجل اتخاذ قرارات اقتصادية في مجال الاقتصاد، تركز هذه الإجراءات على كل من الاقتصاد المحلي وقطاع الأعمال الخارجي، وقد كان الدفاع عن المصالح الاقتصادية لها، والحاجة أيضًا إلى تحقيق مزايا اقتصادية ضد المنافسين على مستوى الدولة أو الأعمال قوة دافعة حاسمة للتنمية .[٦]

يقع تقرير معهد الدراسات الاستراتيجية ضمن هذا الإطار المرجعي؛ لأن الدفاع عن المصالح الوطنية يجب أن يشمل أيضًا الجوانب الاقتصادية الأساسية في العالم الحالي. حقيقة تجاهلتها دول منها إسبانيا لفترة طويلة وهي تتعامل الآن مع أهمية خدمات الاستخبارات الاقتصادية بما يتجاوز حماية الأشخاص أو الأماكن الحساسة، غالبًا ما يؤدي مصطلح الاستخبارات إلى الأخطاء والارتباك ويزداد الارتباك كلما أضيفت الصفات كل خبير أو مجموعة في هذا المجال يفهمون الاستخبارات الاقتصادية بطريقة مختلفة في مجال الاستخبارات[٧] .

وتعتمد الاستخبارات الاقتصادية على ثلاث ركائز مهمة، هي : [٨]

١ . اتقان المعلومات الاستراتيجية، مما يعني جمعها وتحليلها ومعالجتها في وقت مبكر، من أجل فهم وتوقع البيئة الخارجية للفرد؛ غالبًا ما تسمى هذه الخطوة الأولى «المراقبة» ولا غنى عنها .

٢ . الأمن الاقتصادي، وهو دفاعي وموجه لحماية الأصول الاقتصادية، وخاصة الأصول غير المادية .

٣ . التأثير – النشط أو الهجومي – وهو ما يعني أن تكون في طليعة البحث عن الفرص والابتكار وأن تكون قادرًا على التصرف في بيئة المرء (اللوائح والقواعد والصورة . .) وألا يعتمد عليها بشكل سلبي فقط .

المطلب الثاني

أدوات الاستخبارات الاقتصادية وتأثيرها في السياسة العالمية

إن أنظمة الاستخبارات الاقتصادية الدولية تجعل الأمن الاقتصادي جزءًا لا يتجزأ من الأمن القومي، وتم إدخال العديد من اللوائح القانونية والتنظيمية والمؤسسية في جميع أنحاء العالم لتعظيم كفاءة الاستخبارات الاقتصادية في تحليل نتائج هذه الآليات بشكل منهجي واستخدامها لتحسين اللوائح، وتعد فرنسا والصين واليابان بلا شك أكثر الدول إبداعًا وابتكارًا في مجال خدمات الاستخبارات الاقتصادية فهناك بعض الاختلافات بين هذه النماذج، لا سيَّما فيما يتعلق بالمركزية وسيطرة الدولة على هذه العمليات ومع ذلك تركز أنظمة الدول (فرنسا والصين واليابان) بشكل كبير على دعم التوسع الدولي للشركات المحلية، ويمكن تناول أدوات وتأثير الاستخبارات الاقتصادية من خلال نموذج اليابان إذ تعمل على تقديم الاستشارات بشكل دوري من أجل النهوض بالاقتصاد[٩].

وستناول في هذا المطلب عمل الاستخبارات الاقتصادية وأدواتها وتأثيرها فيما يأتي:

أولًا: -عمل الاستخبارات الاقتصادية

لا تعدو الاستخبارات الاقتصادية كونها أداة مساعدة، فهي معنية بتوفير الأمن الاقتصادي، ما يعني أنها لا تعالج المشكلات الاقتصادية والاجتماعية نفسها، فهي لا تتعامل بشكل مباشر مع مشكلات العجز الهيكلي في الاقتصاد ونمط نموه، ولا الانحراف المُزمن في الديناميات الاقتصادية الكلية، ولا الفشل التكويني والانحيازات الاجتماعية في السياسات الاقتصادية الحكومية، فهذه كلها مما يدخل في مستويات أعمق من البُنى الاجتماعية والسياسية، تُعنى بها مجالات علمية وتطبيقية أخرى كما تعمل على التوسع الخارجي والدولي في رسم الاستخبارات الاقتصادية الخارجية لدولة ما، وإن عمل الاستخبارات الاقتصادية تكمن في النقاط الآتية[١٠](: -

١. استخدام استراتيجيات التداول، التي تتكيف بدقة مع السياق الاقتصادي والثقافي لكل دولة.

٢. استراتيجية اقتصادية طويلة المدى.

٣. سياسة معلومات دقيقة ومفصلة، والتي يتم تطبيقها أيضًا من قبل الشركات الخاصة وفقًا لنظام الإبلاغ اليومي

٤. تكامل وتنسيق المحاور الاقتصادية.

٥. أسلوب الانتقاء للمعلومات على أساس مستوى الوصول إلى هدف وبرامج تدريب الشركات للمهنيين الشباب إلى توفير مهارات محددة وتحسينها، بما في ذلك فهم الثقافة واللغات المحلية، اعتمادًا على الشركات ومواقعها في الدول الأخرى.

ثانيًا: - أدوات الاستخبارات الاقتصادية

جُلّ ما يمكن أن تقدمه الاستخبارات الاقتصادية في مجال أدواتها التنبيه والإنذار المُبكرين بالفرص والمخاطر المُحتملة لحماية الأمن الاقتصادي القومي، وتأمين المسارات الاستراتيجية لخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية طويلة الأجل، ودعم موقف الدولة التنافسي ضمن النظام الاقتصادي والسياسي العالمي وهو ما يعني التركيز على استباق الأزمات، والتنبيه المُبكر للجهات المعنية باتخاذ ما يلزم، من خلال ما يُقدم من توصيات علاجية ودفاعية واستراتيجية، بعد استشارة الجهات البحثية الأكثر تخصصًا في مجالات ونطاقات المشكلات المعنية والتهديدات المُحتملة[١١].

يمكن تلخيص أهم الأدوات التي تستخدمها الاستخبارات الاقتصادية بما يأتي[١٢]: -

١. المراقبة والتسلل: - تلجأ بعض البلدان إلى التجسس في المجال الاقتصادي والصناعي لمجاراة الشركات المنافسة والفوز بالصفقات العالمية وتتزايد مخاطر التعرض للتجسس كلما ظهرت برامج رقمية جديدة قد تحتوي على فيروسات للتجسس عبر شبكة الإنترنت تصل الخسائر السنوية المترتبة عن التجسس في المجال الصناعي إلى أكثر من خمسين مليار يورو، حسب ما خلصت إليها دراسة نُشرت مؤخرًا وأجراها اتحاد الصناعات الإلكترونية المتقدمة.

٢. العمليات الفنية المتخصصة: - الصين قد تورطت في أحد أشكال «التجسس الاقتصادي» وصفه راتكليف (مدير الاستخبارات الوطنية الأمريكية) بأنه «سرقة واستنساخ واستبدال» وضرب مثالًا بشركة توربينات صينية أدينت في الولايات المتحدة بسرقة تكنولوجيا من شركة أمريكية منافسة قبل طرحها للبيع في شتى أرجاء العالم، بينما تهاوت قيمة أسهم الشركة الأمريكية وسرحت موظفيها[١٣].

٣. الاستخراج خلال المؤتمرات والمعارض (عن طريق المؤامرات الاقتصادية والدولية، إذ تعمل الاستخبارات الاقتصادية على التتبع والمراقبة بصورة صحيحه والتركيز على الأمور كافة.

٤. استخدام منظمات القطاع الخاص والشركات الواصلة والسفارات والقنصليات والمشاريع المشتركة: - (طلبت الولايات المتحدة من الصين إغلاق قنصليتها في مدينة هيوستن بسبب مخاوف مرتبطة بالتجسس الاقتصادي، وردت بكين بتوجيه طلب للولايات المتحدة بإغلاق قنصليتها في مدينة تشنغدو)[١٤].

تعد المعرفة في الاستخبارات الاقتصادية ضرورية لتوقع تحركات الدول والشركات، أي منظم المعرفة لاتخاذ القرار ومن ثم فإن المعلومات الاستخباراتية الاقتصادية ضرورية للشركات والمؤسسات والدول

ثالثا: - تأثير الاستخبارات الاقتصادية في السياسة العالمية

تجري عمليات الاستخبارات الاقتصادية بثلاثة أبعاد في التأثير في السياسة العالمية بالنظر إلى أهمية المعلومات الاستراتيجية في عمليات صنع القرار المرتبطة بالاقتصاد والتمويل والتجارة والصناعة[١٥].

١. التأثير الأول: - تتبنى مجموعة متنوعة من أساليب جمع البيانات الاستراتيجية وفقًا للقوانين واللوائح ويسمح الوصول المنتظم إلى المعرفة الموثوقة حول العمليات والظواهر التي تعد حاسمة للمصلحة الاقتصادية للدولة ومن ثم تحسين القدرة التنافسية الاقتصادية في الاقتصاد العالمي.

٢. التأثير الثاني: - الاستخبارات الاقتصادية تتعلق بالأمن ويعني في الأساس مراقبة القطاعات الاستراتيجية للاقتصاد، فضلًا عمّا يجب أن تعمل المعلومات الاقتصادية على تحييد التهديدات التي تتعرض لها كفاءة السياسة الاقتصادية، مثل العوامل الخارجية السلبية التي تؤثر على الأسواق المالية العالمية وتعطل الأداء السليم لآليات السوق، نظام الاستخبارات الاقتصادية مهم أيضًا لمواجهة الآثار السلبية للجريمة المنظمة والإرهاب[١٦].

٣. التأثير الثالث: - تشكل العمليات الهجومية التأثير الثالث للاستخبارات الاقتصادية هدفهم الأساسي هو ممارسة النفوذ من أجل تعزيز وجود الدولة والكيانات الوطنية

في الاقتصاد العالمي، لا سيَّما في الأسواق ذات الأهمية الاستراتيجية وغيرها، وتعد حاسمة للمصلحة الوطنية بالنظر إلى فهم الظواهر والميول والعمليات الاقتصادية التي يوفرها نظام الاستخبارات العسكرية، فإن الدولة قادرة على تحفيز بعضها باستخدام الأساليب القانونية لتحسين كفاءة الاقتصاد الوطني والتنافس على الأسواق والموارد الطبيعية والاستثمارات داخل الدولة وفي الاقتصاد العالمي.

إذ يمكن تلخيص تأثير الاستخبارات الاقتصادية في السياسة العالمية بما يأتي:

- لوصف البيئة التنافسية، أي تحديد عواملها والعناصر. المنافسون، المنتجات، المتطلبات التنظيمية.
- التنبؤ بتطور تلك العوامل التنافسية.
- التحقق مما إذا كانت أسس هذه الاستراتيجية متينة أم لا، وأيضًا وضعها بشكل صحيح وفقًا للبيئة الحالية والمتوقع.
- يجب أن يستجيب الذكاء لتلك الجوانب التي تشكك في الاستراتيجية في هذا السياق، ستكون هناك حاجة لتقنيات التقييم والرصد المناسبة لجمع المعلومات الضرورية.((١٧))

إن تأثير الاستخبارات الاقتصادية في السياسة العالمية يرتبط بالفواعل من غير دول، وأهمها((١٨)): -

١. الهيئات الخاصة، أي الشركات والصناديق والبنوك والجمعيات المهنية.

٢. المنظمات العالمية أو الإقليمية المتعددة الأطراف.

٣. العالم غير المتجانس للمنظمات غير الحكومية، من بينها المنظمات غير الحكومية والمعاهد ومراكز الفكر ووكالات التصنيف ومنتجي المعايير.

ومن خلال الفواعل السابقة من الممكن أن تصبح الشركات أهدافًا للتهديدات المالية من المستثمرين – صناديق الاستثمار الخاصة أو السيادية – المهتمين بالحصول على أسهم في رؤوس أموالهم من أجل التكنولوجيا، أو البحث والتطوير، أو المعرفة، أو الربحية ببساطة. في الحالات الأولى، وتحاول الدول تجنب هذه الاختراقات من خلال مجموعة من الإجراءات، ففي فرنسا صدر مرسوم في (ديسمبر – ٢٠٠٥) يقضي بأن الاستثمارات

الأجنبية من خارج الاتحاد الأوروبي تخضع لتصريح من الدولة إذا كانت تتعلق بنشاط حساس ولكن مع كل هذه الأجراءات المتخذة يصعب على سلطات الدولة الاختيار بين فرصة (مثل مستثمر أجنبي يعلن عن إنشاء وظائف أو الحفاظ عليها) وتهديد محتمل طويل الأجل، الأمر نفسه ينطبق على المستثمرين الذين يطلبون تغييرات في القواعد الوطنية (على سبيل المثال، القواعد المتوافقة مع الشريعة الإسلامية أو التحولات الأساسية وطويلة الأجل في القانون)"[١٩].

الخاتمة

من خلال ما تقدم، توصل الباحث لاستنتاجات عدة، هي:

تسعى الاستخبارات الاقتصادية إلى تحقيق الأمن القومي للدولة، وقد زادت أهميته في العصر الحديث الذي تقدّم فيه المجال الاقتصادي ليتصدّر المشهد الاجتماعي وتزداد قوة تفاعلاته مع المجال السياسي ليصبح أحد أهم نطاقات الصراع بين الأمم.

يلعب الاقتصاد دورًا مؤثرًا في إشعال حرب المعلومات، خاصة أن الاقتصاد بات محركًا للسياسة والآلة العسكرية في العصر الحديث أكثر من أي وقت مضى، وعليه كان من الضروري أن تسارع أجهزة الاستخبارات المختلفة إلى تأسيس وحدات استخبارات اقتصادية تقوم بجمع وتحليل البيانات حول الأنشطة الاقتصادية، للهيئات والشركات، بل والدول المنافسة في أي مجال من المجالات، حيث يكون الحرص على الحصول على أحدث وأهم المعلومات الاقتصادية أولًا بأول عبر وسائل سرية ومعقدة.

إن الاستخبارات الاقتصادية تعمل على تأمين المسارات الاستراتيجية لخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية طويلة الأجل، ودعم موقف الدولة التنافسي ضمن النظام الاقتصادي والسياسي العالمي.

المصادر العربية

١. مجدي عبد الهادي، دور الاستخبارات الاقتصادية كأداة للأمن القومي والرخاء الاقتصادي، (مركز الإنذار المبكر)، تأريخ النشر ٧/ ٢/ ٢٠٢٠ متاح على (الإنترنت)

https: //ewc-center. com/role of economic-intelligence as a tool

٢ . التوتر بين الصين والولايات المتحدة : رئيس الاستخبارات الأمريكية يصف بكين بأنها «أكبر تهديد للحرية ، (٤ ديسمبر ٢٠٢٠) .

https: //www. bbc. com/arabic/world-55181117

٣ . ماتيسا فانهاين ، عبد الرحمان عمار ، هل أصبح التجسس أفضل وسيلة للتنافس على الصفقات؟ ، (سياسة واقتصاد) ، متوفر في

https: //p. dw. com/p/1FPHx

المصادر الأجنبية

1. Kevin P. Stack. “Competitive Intelligence”,(Intelligence and National Security, Vol. 13, 1998), p94.
2. Olier Eduardo. “Geoeconomía: las claves de la economía global”,(Tapa blanda – 21 noviembre 2011, Editorial: Prentice Hall, 2011).
3. Michael Herman. “Intelligence Power in Peace and War”,(Cambridge University Press, 1999), p. 15.
4. “Strategic Dossier 162 B Economic intelligence in a global world”,(Spanish Institute for Strategic Studies, 2014), p. 12, Available at: https: //www. ieee. es/Galerias/fichero/cuadernos/CE_162_B. pdf
5. Claude Revel, “Economic Intelligence: An Operational Concept for a Globalised World (ARI)”,(International Security, 2010), Available at: https: //www. realinstitutoelcano. org/en/analyses/economic-intelligence-an-operational-concept-for-a-globalised-world-ari/
6. “Economist Intelligence Unit (EIU): Actionable intelligence to win in the world’s markets”,(Accessed June 29, 2021), Available at:
7. https: //www. eiu. com/n/solutions/

8. Mazzucchi Nicolas. “Alliance militaire et guerre économique”,(Revue de la Défense Nationale, No. 752, Paris, 2012), pp. 13-.

9. Valentyn Levytskyi. “Economic intelligence of the modern state”,(Master’s Thesis, NAVAL POSTGRADUATE SCHOOL, Monterey, California, March 2001).

10. Evan H. Potter. “Economic intelligence and national security”,(Carleton University

11. Press & The Centre for Trade Policy and Law, 1998).

12. Downer Lesley, “The Brothers: The Hidden World ofJapan’s Richest Family”,(New York: Random House, 1994), p. 299.

13. Battistella Dario. “La notion d’empire en théorie des relations internationales “,(Questions Internationales, No. 26, July-August 2007), pp. 2732-, p. 30.

14. Cfr. Giuseppe Griscioli. “Competizione Economico-finanziaria, ruolo dell’Intelligence e Sicurezza Nazionale”,(Aracne Editrice, 2013) p. 10.

15. Claude Revel, “Economic Intelligence: An Operational Concept for a Globalised World (ARI)”, Op, Cit.

16. Valeriu, “Economic Intelligence Update”,(J. Knowl. Manag. Econ. Inf. Technol. , no. 11, December, 2013), p. 57.

الهوامش:

1- David E. Sanger, " Bush to Add Economists to National Security Staff",) New York Times Service Wednesday, January 17, 2001), p. 1, Available at: http: //www. iht. com'cgibin/'generic. cgi?template=articleprint. tmplh&Arricled=78

٢- مجدي عبد الهادي، دور الاستخبارات الاقتصادية كأداة للأمن القومي والرخاء الاقتصادي، (مركز الإنذار المبكر)، تأريخ النشر ٧/ ٢/ ٢٠٢٠ متاح على(الإنترنت)

https: //ewc-center. com/role of economic-intelligence as a tool

3- Kevin P. Stack. "Competitive Intelligence", (Intelligence and National Security, Vol. 13, 1998), p94.

4- Olier Eduardo. “Geoeconomía: las claves de la economía global”, (Tapa blanda – 21

noviembre 2011, Editorial: Prentice Hall, 2011).

5 (Michael Herman. “Intelligence Power in Peace and War”, (Cambridge University Press, 1999), p. 15.

6- Olufade Falade, "A Model For Information Risk Management In Economic Intelligence Systems", M. S. Thesis, (University Nancy 2, France & University of Ibadan, Nigeria), 2016, P30

7- “Strategic Dossier 162 B Economic intelligence in a global world”, (Spanish Institute for Strategic Studies, 2014), p. 12, Available at: https: //www. ieee. es/Galerias/ fichero/cuadernos/CE_162_B. pdf

8- Claude Revel, "Economic Intelligence: An Operational Concept for a Globalised World(ARI)", (International Security, 2010), Available at: https: //www. realinstitutoelcano. org/en/analyses/economic-intelligence-an-operational-concept-for-a-globalised-world-ari/

9- (ÒEconomist Intelligence Unit(EIU): Actionable intelligence to win in the world’s markets", Accessed June 29, 2021), Available at:

https: //www. eiu. com/n/solutions/

10- Mazzucchi Nicolas. “Alliance militaire et guerre économique”, (Revue de la Défense Nationale, No. 752, Paris, 2012), pp. 13-

11- Valentyn Levytskyi. “Economic intelligence of the modern state”, (Master’s Thesis, NAVAL POSTGRADUATE SCHOOL, Monterey, California, March 2001).

12- Evan H. Potter. “Economic intelligence and national security”, (Carleton University

Press & The Centre for Trade Policy and Law, 1998).

١٣- التوتر بين الصين والولايات المتحدة: رئيس الاستخبارات الأمريكية يصف بكين بأنها "أكبر تهديد للحرية، (٤ ديسمبر ٢٠٢٠).

https: //www. bbc. com/arabic/ world-55181117

١٤- ماتيسا فانهاين، عبد الرحمان عمار، هل أصبح التجسس أفضل وسيلة للتنافس على الصفقات؟ ، (سياسة واقتصاد)، متوفر في

https: //p. dw. com/p/1FPHx

15- Downer Lesley, “The Brothers: The Hidden World ofJapan's Richest Family”, (New York: Random House, 1994), p. 299.

16- Battistella Dario. “La notion d’empire en théorie des relations internationales “, (Questions Internationales, No. 26, July-August 2007), pp. 2732-, p. 30.

17- Cfr. Giuseppe Griscioli. “Competizione Economico-finanziaria, ruolo dell’Intelligence e Sicurezza Nazionale”, (Aracne Editrice, 2013) p. 10.

18- Claude Revel, "Economic Intelligence: An Operational Concept for a Globalised World(ARI)”, Op, Cit.

19- I. Valeriu, “Economic Intelligence Update”, (J. Knowl. Manag. Econ. Inf. Technol. , no. December, 2013), p. 57.

واقع الحقوق السياسية للأقليات في المحافظات العراقية غير المنتظمة بإقليم

أ. م. د. سداد مولود سبع

تدريسية في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في جامعة بغداد

الباحثة: آية صادق جمعة

ماجستير علوم السياسية – جامعة بغداد.

الملخص:

كان وما يزال موضوع حقوق الأقليات يشغل المهتمين بملف حقوق الإنسان سواء في العراق أو العالم أجمع، إذ إن أغلب الانتهاكات المسجلة عالميًا طالت بشكل مباشر أو غير مباشر حقوق الأقليات وحرياتهم السياسية، ولنا في الحالة العراقية الدليل الأبرز، فتارة يقع هؤلاء ضحية الممارسات المنحرفة والمنحازة للأنظمة الحاكمة وتارة يكونون تحت رحمة العصابات والجماعات الخارجة عن القانون والدين فيتعرضون إلى أنواع الاضطهاد ويمارسون بحقهم شتى أنواع التطهير العرقي أو التهميش والإبعاد، وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على واقع الحقوق السياسية للأقليات العراقية في المحافظات غير المنتمة بإقليم.

الكلمات المفتاحية: حقوق الإنسان، الأقليات، الحقوق السياسية، الحكومات المحلية.

The reality of the political rights of minorities in the Iraqi governorates that are not organized in a region

Abstract:

The issue of minority rights was and still preoccupies those interested in the human rights file، whether in Iraq or the world at large، as most

of the violations recorded globally have directly or indirectly affected the rights and political freedoms of minorities، and we have the most prominent evidence in the Iraqi case، sometimes they fall victim to deviant and biased practices of the regimes And sometimes they are at the mercy of gangs and groups outside the law and religion، so they are subjected to types of persecution and practice against them various types of ethnic cleansing or marginalization and deportation، and this study aims to identify the reality of the political rights of Iraqi minorities in the provinces not affiliated with a region.

Keywords: human rights، minorities، political rights، local governments.

المقدمة

تعد مسألة الأقليات واحدة من بين أبرز الطروحات التي حظيت بالاهتمام والبحث الواسع على الساحة الدولية من قبل الدراسات الاجتماعية بشكل عام والعلوم السياسية خاصة، فمعظم دول العالم تضم عددًا من الأقليات المتنوعة بثقافاتها وأصولها من حيث الدين والمذهب واللغة وغيرها، إذ من النادر أن نجد دولة ما على مستوى العالم أحادية اللغة أو الدين أو الثقافة. وقد لاقت الأقليات في العراق بعض الاضطهاد والتهميش، لا سيَّما من ناحية التمتع ببعض الحقوق السياسية التي أقرتها المواثيق والإعلانات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، وأقرها الدستور العراقي الدائم لعام(٢٠٠٥).

لذا فإن موضوع الأقليات بمتغيراته الدينية واللغوية والعرقية والطائفية وغيرها، في أي مجتمع كان تعد وضعًا طبيعيًا، يمكن تصور تفاعلاته في مظهرين أساسيين، الأول يتعلق بتجانس الوحدات الجزئية، وذوبانها في أطار الكل الموحد، والثاني طغيان مؤشرات اللاتعايش الناتجة عن غياب التجانس المجتمعي، بما يشكل بيئة مناسبة لنمو التوترات، كما ذهبت إلى ذلك أغلب الدراسات حول الموضوع، ومن هنا جاءت أهمية الدراسة من أجل توضيح واقع الحقوق السياسية للأقليات في المحافظات العراقية غير المنتظمة بإقليم.

وتكمن إشكالية الدراسة في التساؤل الرئيس «ما هو واقع الحقوق السياسية للأقليات في المحافظات العراقية غير المنتظمة بإقليم؟ ».

وجاءت فرضية الدراسة مفادها أن الأقليات في العراق تتعرض إلى اعتداء على حقوقها السياسية، فالأقليات في العراق تعاني من الاضطهاد وعدم تمتعها بحقوقها المشروعة دستوريًا.

ومن أجل التحقق من فرضية الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لرصد واقع الحقوق السياسية للأقليات العراقية، ودراسة الظاهرة كما توجد في الواقع ووصفها وصفًا دقيقًا.

وتنقسم الدراسة إلى مطلبين فضلًا عن المقدمة والخاتمة، في المطلب الأول سوف يتم التعرف على مفهوم الحقوق السياسية وأنواعها، أما في المطلب الثاني فسيتم التركيز على واقع الحقوق السياسية للأقليات في المحافظات العراقية غير المنتظمة بإقليم.

المطلب الأول: مفهوم الحقوق السياسية وأنواعها

يمكن القول بأن الحقوق السياسية أحد أهم حقوق الإنسان التي أقرها القانون الدولي ومن ثم الدساتير والقوانين الوطنية، لارتباطها الوثيق بالنظم السياسية في المجتمعات كافة، إذ تتضمن الحقوق السياسية عددًا من التصرفات والحريات الخاصة التي تقرها الدولة عبر الدستور أو القوانين العادية للأشخاص الخاضعين لسيادتها، وفي هذا المطلب سنناقش مفهوم الحقوق السياسية أولًا، ومن ثم بيان أنواع الحقوق السياسية ثانيًا.

أولًا: مفهوم الحقوق السياسية

ترجع كلمة الحقوق إلى جمع(حَقَّ)، ووردت في اللغة العربية على معان عدة، فتارة يراد بها الملك والمال والثابت والموجود، فيقال حق الأمر بمعنى وجب أو وقع بلا شك، «حقَّ اللهُ الأمرَ حقا»، أي أوجبه وأثبته[(١)]. وذكر في لسان العرب لابن منظور الحق نقيض الباطل، وجمعه حقوق بضم الحاء، أو حقاق بكسرها، وليس له بناء أدنى عدد، ويطلق على التثبت من الشيء وصحته، فحقَّ الأمرُ إذا تحقق وتثبت، وحقَّ القولُ على أكثرهم أي أثبته وصار عندهم حقًا لا شكَّ فيه، وقيل الحق هو الصدق، فحقه إذا صدقه، وأحققتُ الأمر إحقاقًا إذا أحكمته واتقنته[(٢)]. أما السياسة فهي تعود إلى مصدر(

فعَالَة)، وساس الأمر سياسة، وهي فعل السائس، فالوالي هو من يسوس رعيته، وسست الرعية سياسة، إذا أمرتهم ونيتهم، وهي مشتقة من الفعل الماضي «ساس»، وقيل العكس فالسياسة مشتقة منها، وهو محل خلاف بين النحويين[٣].

أما اصطلاحًا: فقد تعددت واختلفت آراء الفقهاء والباحثين في مجال القانون والعلوم السياسية، ونتيجة لهذا الاختلاف والتباين في وجهات النظر، ظهرت لدينا العديد من المصطلحات والمفاهيم التي حاولت بيان مدلول الحقوق السياسية من جوانب مختلفة، فهناك من يعرفها بأنها «تلك الحقوق التي تتعلق بين الحاكم والمحكوم وتنظيم العلاقة بين الطرفين، عبر التأكيد على حق الرعية في حكم نفسها بنفسها»[٤]. بينما يرى آخرون بأن الحقوق السياسية «هي تلك الحقوق التي يقرها القانون للأفراد باعتبارهم مواطنين في دولة ما، ويحميها، وبموجبها يتم الاعتراف لهؤلاء الأفراد بالحق في المساهمة في الشؤون السياسية للدولة كاختيار الحاكم، أو تشكيل التجمعات ذات الأبعاد والأهداف السياسية»[٥]، أو هي «حقوق قانونية تستهدف إشراك أفراد الشعب في دولة ما في إجراءات الحكم الخاصة بهذه الدولة، من خلال إعطائهم الحق باختيار من يمثلهم من أشخاص لإدارة شؤون البلاد، وضمان حقهم بتكوين الأحزاب والتجمعات السياسية والنقابات والاشتراك فيها، فضلاً عن الحق في الترشح في الانتخابات النيابية أو الرئاسية أو لعضوية المجالس المحلية وفقًا للشروط والضوابط القانونية والدستورية»[٦]. وعرفها آخرون بأنها «تلك الحقوق التي تمنح للشخص كونه عضوا في جماعة سياسية معينة، حقوقا تمكنه من الإسهام والمشاركة بشكل فعال في إدارة الشؤون العامة لهذه الجماعة، فهي حقوق يكتسبها الفرد كونه عضوًا في هيأة سياسية لتمكينه من المشاركة في ممارسة السلطات العامة في الدولة»[٧]. ويذهب رأي آخر إلى تعريف الحقوق السياسية على أنها «علاقة بين الحاكم والمحكوم، تتضمن المشاركة والإشراك الفعال للرعية في الحكم، ومعنى إشراك الأفراد في حكم البلاد هنا هو أن يكون لهم الحق في إبداء الرأي من ناحية اختيار من يتولى الإدارة وتسنم السلطات والوظائف العامة، وليس المشاركة الفعلية في الحكومات كأعضاء فيها، أو بمعنى آخر هي الحق في مشاركة أفراد الجماعة في عملية اتخاذ القرارات الصادرة عن السلطات والأجهزة الحكومية المعنية بإدارة شؤون الحكم في دولة ما»[٨].

، ومما سبق من مفاهيم مختلفة تعبر عن وجهات النظر المتباينة لعدد من الفقهاء والكتاب والباحثين في العلوم السياسية نجد بأن جميعها تتفق من حيث الجوهر وأن اختلفت من حيث الصياغة اللغوية والتعبير، لذا يمكن لنا تعريف الحقوق السياسية بأنها تلك الحقوق التي تستهدف بموجب القانون والدستور، إشراك الأفراد ضمن جماعة في بلد معين في حكم هذا البلد، من خلال منحهم حق اختيار أعضاء الحكومات المحلية والمركزية، وأعضاء المجلس النيابي، فضلاً عن الحق في الترشح للانتخابات وإبداء الرأي فيما يتعلق بالجوانب ذات العلاقة بالشؤون العامة للرعية كالاستفتاءات حول تشريع الدساتير أو تغيير أو إلغاء بعض بنوده، وفقًا لشروط قانونية ودستورية معينة تختلف من مجتمع لآخر ومن دولة لأخرى حسب حاجة ومتطلبات المجتمع.

ومما لا شكَّ فيه هو أن الأفراد المحكومين لا يمكن لهم التمتع بالحريات العامة إلا إذا أقر لهم الدستور والقوانين العادية عددًا من الحقوق السياسية، وهذه الأخيرة لا تتحقق على أرض الواقع إلا في ظل وجود الحريات العامة((٩))، ومن هنا ذهب البعض إلى القول بأن الحريات كلها تتجه حول البرلمان، وعليه فإن تحقيق حرية التعبير والفكر لا بُدَّ من أن تتحقق؛ لأن هذه الحريات تمثل النقطة الأساس التي تبنى عليها ممارسة حق الانتخاب الذي هو جوهر الحقوق السياسية وأساسها((١٠)).

ثانيا: أنواع الحقوق السياسية

تتمثل الحقوق السياسية في إشراك المواطنين في حكم الدولة التي يعيشون في ظل سيادتها، عبر منحهم جملة من الحقوق كالمشاركة في الانتخابات والاستفتاءات وتكوين الأحزاب السياسية والانخراط فيها، وكذلك الحق في الترشح للانتخابات النيابية أو البلدية أو الجمهورية، ومن هذا المفهوم يمكن إدراج أنواع الحقوق السياسية كالآتي:

١. الحق في إنشاء وتكوين الأحزاب السياسية أو الانضمام إليها

تعتمد الديمقراطيات الناجحة في أي دولة على وجود مؤسسات نشطة تمارس العمل السياسي بدرجة أكبر من اعتمادها على عدد الأفراد الذين يؤمنون بوجود قيم الديمقراطية ويسعون للمشاركة الديمقراطية في العمل السياسي، إذ تسجل الأحزاب السياسية على أنها مؤسسات فعالة، فهذه الأخيرة مؤشر فعال للتعددية السياسية وانتهاج التداول السلمي للسلطات في دولة ما متى ما سمح لهذه الأحزاب بالتنافس الانتخابي العلني فيما بينها

لتشكيل الحكومات المحلية أو المركزية[(١١)]. وقد حدد الفكر الليبرالي المعاصر مفهوم الحزب السياسي بأنه «انضواء جماعة من الناس لاتباع منهج سياسي معين»[(١٢)]. وهذا التعريف يتفق إلى حدٍ ما مع الرأي السائد للفقه العربي، والذي يعرف الحزب السياسي على أنه «جماعة متحدة من الناس تعمل بوسائل وطرق ديمقراطية مختلفة للظفر بالحكم في سبيل تنفيذ برنامج سياسي معين»[(١٣)]. لذا فإن الأحزاب السياسية باتت أحد أهم الأدوات التي تحرك الصراعات السياسية وتكوين الإرادة الشعبية، حتى أصبحت هذه التنظيمات اليوم تشكل أحد أهم المصادر إن لم تكن أهمها على الإطلاق لتصنيف النظام السياسي القائم في مجتمع ما على أنه من الأنظمة الديمقراطية، متى ما قام على التعددية الحزبية وتوفير حرية التعبير، وفي المقابل توصف بالأنظمة الشمولية والاستبدادية تلك التي تضيق من الحقوق السياسية للأفراد وتسود فيها الأحادية الحزبية، وتكاد تنعدم فيها حرية الرأي والتعبير[(١٤)(١٥)*]. ومن هنا يذهب جانبًا من الفقه إلى القول بعدم الاعتراف بوجود حرية سياسية دون وجود الأحزاب، وقد كان لتطور الشعوب والمجتمعات من البدائية إلى الإقطاعية وأخيرًا إلى المجتمعات الصناعية، دور بارز في ظهور صفوة مختلفة تتسم بها كل حقبة، وتساهم في تشكيل تنظيمات متنوعة وفقًا لنموذج التنمية السائد في ذلك المجتمع، فتارة تنضوي هذه الجماعات تحت تنظيمات عمالية، وأخرى تجتمع في تكتلات صناعية وما إلى ذلك، ونتيجة هذه التكتلات والتنظيمات تبلورت فكرة الأحزاب السياسية والتي أصبحت تمثل حلقة وصل بين الحكام والرعية[(١٦)]. وتأسيسًا على ذلك فقد حصرت معظم الدساتير في النظم الديمقراطية في الدول الحديثة على الاعتراف صراحة بهذا الحق لجميع الأشخاص وفق شروط وضوابط قانونية محددة ونظمت ذلك بقوانين خاصة تحت مسميات مختلفة تعنى بتشكيل الأحزاب والتكتلات السياسية[(١٧)*].

٢. الحق في الانتخاب والمشاركة في الاستفتاءات

يقصد بالانتخاب حق الأفراد في التصويت بهدف اختيار مجموعة من الأشخاص الذين ينوبون عنهم وتمثيلهم في إدارة شؤون الحكم وتولي السلطات العامة في الدولة، فهو سلطة قانونية يمنحها المشرع في دولة ما للأفراد الذين تنطبق عليهم شروط الانتخاب، بهدف المشاركة في اختيار السلطة العامة[(١٨)]. وقد اختلف الفقه في تكييف هذا الحق، فمنهم من عده حقًا شخصيًا ملازمًا للفرد وآدميته، وبذلك فهو حق مقرر لجميع المواطنين القاطنين في بلد ما كونه حقًا طبيعيًا لا يجوز حرمان أي مواطن منه، فهو حق مكفل

بمجرد انتماء الفرد للدولة، ويترتب على ذلك أن أصبح ممارسة هذا الحق اختياريًا ولا يملك أحد إجباره على الإدلاء بصوته لمرشح معين أو المشاركة في الاستفتاءات الشعبية سواء بالرفض أو القبول((١٩)).

وذهب آخرون إلى اعتباره وظيفة يؤديها الأفراد بصفتهم منتمين وأعضاء في دولة ما، لذا يحق للمشرع جعل استخدام هذا الحق إجباريًا من خلال سن قوانين تعاقب من يتخلف عن استخدام حق الانتخاب، ومن الدول التي عملت بهذا النظام سابقًا النمسا في انتخابات(١٩٢٥)، وهولندا لغاية(١٩٧٠)، وفنزويلا حتى تم إلغاؤه بموجب دستور(١٩٩٣)، وكذلك الحال بالنسبة إلى تشيلي التي حذفت هذا النص بموجب التعديل الدستوري لسنة(٢٠٠٩)، والذي جعلت فيه حق التصويت اختياريًا لأول مرة، بينما لا زالت بعض الدول كالأرجنتين والبرازيل وأستراليا تأخذ بنظام الانتخاب الإجباري بموجب قوانينها((٢٠))((٢١))*.

بينما يرى اتجاه آخر من الفقه المعاصر بأن الانتخاب هو حق ووظيفة في ذات الوقت، فلا يعد حقًا فرديًا خالصًا، لأنه لو كان كذلك لما أجازه المشرع لفئة من الأشخاص دون أخرى، فإن الانتخاب وفقًا لهذا المنظور حق شخصي يحميه المشرع، إلا أنه حين يمارس من له حق الانتخاب عملية الاقتراع والتصويت فحينئذ لا يكون هذا الحق شخصيًا بل يمارس كونه وظيفة تتمثل في اختيار من هم أجدر بتولي السلطات العامة وإدارة الحكم في الدولة((٢٢)).

ثالثًا: الحق في الترشيح للانتخابات

إن المساهمة الفعالة للأفراد ضمن مجتمع ما في الحياة السياسية يعد انتهاجًا للسبل الديمقراطية وتعزيز مبدأ التداول السلمي للسلطات العامة في الدولة، وهذه المساهمة تأخذ صورتين، الأولى بإعطاء الحق للأفراد بالمشاركة في الانتخاب والاستفتاء على النحو الذي انتهينا منه آنفًا، أما الصورة الأخرى فتتجسد في منح الأفراد ممن تنطبق عليهم الشروط القانونية حق الترشح لخوض انتخابات المجالس المحلية أو النيابية أو الانتخابات الرئاسية وفق أسس سليمة تكفل المنافسة الحرة بين جميع المرشحين المتنافسين((٢٣)).

فالترشح أحد أهم الوسائل للاشتراك في الحياة السياسية بالنسبة لأفراد المجتمع وهو يمثل أحد الضمانات السياسية لاختيار القادة والممثلين عن الشعب لإدارة دفة الحكم

ورعاية المصالح العامة للرعية[٢٤]، وهو حق مكمل للانتخاب ولا تقوم الحياة السياسية في مجتمع ما في ظل غياب أحد هذين الحقين، فإن حق الترشح هو وسيلة عملية لتحقيق مبدأ الديمقراطية وترجمة واقعية لحكم الشعب بنفسه[٢٥].

المطلب الثاني: واقع الحقوق السياسية للأقليات في المحافظات غير المنتظمة بإقليم

على الرغم من أن النظم السياسية المتعاقبة في العراق منذ تأسيس الدولة العراقية وحتى الوقت الحاضر أقرت الحقوق السياسية للأقليات في الدساتير والقوانين ألا أن تعاقب الحكومات التي شهدتها الدولة العراقية لعقود طويلة انتهجت سياسات شمولية مفرطة أدت إلى عدم إيجاد حلول حقيقية لمشكلة الحقوق السياسية للأقليات، فمنذ عام(١٩٢١) كان جزء كبير من مكونات الشعب العراقي مغيبًا ومهمشًا من المشاركة في إدارة الشؤون العامة، فضلًا عن اعتمادها على القوة المسلحة لقمع أي تهديد يمس وجودها في السلطة، ومن ثم عادت مسألة الحقوق السياسية للأقليات تطرح مرة أخرى ومن جديد بعد عام(٢٠٠٣)، وما رافق هذه المرحلة من انهيار للمؤسسات وأجهزة الدولة، هذا الأمر أتاح فرصة أمام الأقليات لكي تعبر عن نفسها وآمالها وحقها في المشاركة السياسية والتأكيد على بناء الدولة العراقية الجديدة وفقًا لأسس تحفظ لها حقوقها السياسية وهذا ما تم توثيقه في الدستور العراقي الدائم لعام(٢٠٠٥)[٢٦]. ولكن الأقليات كانت مهمشة في الجمعية التأسيسية فقد كان هناك مقعد واحد للكلد الآشوريين وثلاثة مقاعد للتركمان في حين لم يتمتع الصابئة والإيزيديون بأي مقعد في الجمعية، مما ولد لديهم شعورًا بالقلق قبل كتابة الدستور وبعدها[٢٧]. وبعد انتهاء حكم البعث في العراق عام(٢٠٠٣) كان لا بُدَّ من وضع دستور عراقي جديد يتم كتابته من قبل جميع مكونات الشعب العراقي وبمشاركة الأقليات في عملية كتابة الدستور إذ تم تشكيل لجنة لصياغة الدستور بتأريخ(١٠ أيار ٢٠٠٥) وفق الجدول الزمني للمرحلة الانتقالية الذي حدد فيها وضع الدستور العراقي الدائم بتأريخ(١٥ أغسطس ٢٠٠٥)، وأن يتم استفتاء الشعب في موعد لا يتجاوز تأريخ(١٥ تشرين الأول من عام ٢٠٠٥) وتمت صياغة الدستور من قبل لجنة مكونة من خمسة وخمسين عضوًا تم اختيار ثمانية وعشرين عضوًا من الائتلاف الوطني وخمسة عشر عضوًا من التحالف الكردستاني وثمانية أعضاء من القائمة العراقية والبقية كانوا من الأقليات وتمت إضافة خمسة عشر عضوًا من السنة بواسطة(القوى المعارضة)[٢٨].

ومن الأقليات مثل الإيزيديين(كامران خيري) والصابئة المندائيين(صبح مال الله)([٢٩]) وعن الأقلية من الشبك كل من(سامي أحمد) و(حنين قدو) ومن التركمان(رياض هادي) ومن المسيح كل من(نوري بطرس) و(يونادم كنا)([٣٠]). وجرى الاستفتاء العام وبذلك أصبح للعراق دستور دائم عام(٢٠٠٥) تضمن في مواده حقوق جميع العراقيين وتضمن الحقوق والحريات الأساسية لجميع أبناء الشعب العراقي ضمن بنود حقوق الإنسان وجاءت هذه النصوص متوازنة ومقبولة ومنطقية من الناحية النظرية. وكانت مشكلة الأقليات في المجتمع هي آلية التطبيق مما كان يؤدي للاستبداد والقمع في أكثر تطبيقاته([٣١])، فالدستور العراقي لعام(٢٠٠٥)، الذي هو «القانون الأسمى والأعلى في العراق»، يقدّم حماية قوية ضد التمييز ويضمن معاملة متساوية لجميع العراقيين. ومع ذلك، فإن العديد من الأحكام الرئيسة من الدستور لم يتم تنفيذها بعد، تاركةً الأقليات دون حماية من الأذى في بعض الحالات([٣٢]). فالمشكلة التي تواجهها الأقلية ليست مشكلة قانونية إذ إن الدستور العراقي الدائم قد نص بشكل واضح على عدة حقوق مدنية وسياسية، ولكن هذه الحقوق تواجه معضلة عند تطبيق على أرض الواقع وتنفيذها. فالحقوق السياسية للأقليات مستلبة دائمًا من قبل الأحزاب المتنفذة والكبرى.

وقد أدت التقلبات التي اتسم بها النظام السياسي العراقي، إلى شكوك لدى الأقليات بالنظام السياسي ووعوده، والتي كانت تنتظر المزيد من الحقوق السياسية بعد عملية التحول الديمقراطي التي شهدتها الدولة العراقية بعد عام(٢٠٠٣) مما خيب آمالها في النظام الحالي وعمق الشعور بعدم الثقة إزاء النظام السياسي من قبل الأقليات التي استحضرت عمليات القمع التي تعرضت لها من قبل الأنظمة السابقة. هذا الأمر دفع الأقليات التوجه نحو الهويات الفرعية كوسيلة للحفاظ على الذات أمام نظام سياسي غير قادر على ترجمة النصوص الدستورية وحقوقهم السياسية المشروعة إلى واقع عملي([٣٣]). إذ لا زالت الأقليات في العراق الجديد تعاني التهميش السياسي، وتم إقصاء الأقليات من مواقع صنع القرار والوظائف المهمة والحساسة والقيادية والأمنية والعسكرية في الدولة بسبب انتمائهم لدين آخر أو قومية أخرى ولا ينتمون للكتل السياسية الكبيرة مما جعلهم غير قادرين على حماية أنفسهم ومناطق تواجدهم بسبب انعدام ثقتهم بقوات الأمن المتواجدة في مناطقهم والتي تدير الأمور حسب أهواء وتوجيهات الكتل والأحزاب التي تنتمي إليها([٣٤]). فقد واجهت الأقليات في المحافظات العراقية صعوبات كبيرة أدت إلى ضعف مشاركتها السياسية وذلك بسبب التهجير والقتل والدمار الذي لحق بهم وبأموالهم

وعدهم مشركين كفارًا وأن عقائدهم مخالفة للذي أوجد نفسه بدلًا عن الوجود الوطني مما تسبب في ضعف مشاركتهم في المرحلة الانتقالية وعدم قدرة السلطة الرسمية من توفير الحماية لهم من المتطرفين والإرهابيين((٣٥)). وقد حدثت هجمات ضد الأقليات، لا سيَّما المسيحيين، ربما كان الهدف منها ردعهم عن المشاركة في الانتخابات والإدلاء بأصواتهم بحرية((٣٦)). ومن الطبيعي أن الدستور يحمي حقوق الأقليات لا سيَّما السياسية منها مثل ضمان حق الترشيح والانتخاب، والواقع أن الضمانات توضع لضمان العملية الانتخابية بشكل عام، إلا أن هناك ضمانات تحمي حقوق الأقليات السياسية على وجه التحديد مثل نظام الكوتا((٣٧)). وبالرغم من التغيير الذي حصل في النظام السياسي العراقي بعد عام(٢٠٠٣) والتحول نحو التعددية في الحكم، إلا أن الأقليات تجد نفسها أمام تحديات ومخاطر كثيرة، فضلًا عن مستقبل مجهول فيما يتعلق بمشاركتها السياسية وإدارة الشؤون العامة، وفي بعض الحالات تجد نفسها خارج حسابات الكتل السياسية المسيطرة والمهيمنة على المناصب في كافة مستويات الدولة العراقية((٣٨)). فالتمثيل السياسي للأقليات في المحافظات العراقية، كان ضحية للاستقطاب العرقي والديني، والقوانين الانتخابية لم تترك فرصة لظهور كيان أو شخصية مستقلة من خارج الدائرة الحزبية التقليدية التي سادت بعد العام(٢٠٠٣)، ومن ثم فإن الأقليات مجبرة على تقديم مرشحين يمثلونها على أساس عرقي وديني للاستفادة من نظام الكوتا، ولم يترك هذا الوضع أية فرصة أمام أبناء الأقليات من الكفاءات الوطنية والعلمية والمهنية للظهور السياسي أو تولي مناصب تنفيذية قيادية بسبب احتكار القوى السياسية الكبرى على كل ذلك.

الخاتمة

ما زالت الأقليات في العراق تعاني التهميش السياسي والإداري فضلًا عن استمرار استهدافهم من قبل الإرهاب والعصابات والتطرف، وإن أعمال العنف والتطرف انعكست على الأقليات أكثر من باقي المكونات الأخرى لكونهم الحلقة الأضعف والأسهل في المعادلة السياسية المكونة من أطراف قوية هم الأغلبية فيها بعيدًا عن معايير الكفاءة والنزاهة والإخلاص في توزيع المناصب والمسؤوليات وأن ضغوطًا تعاني منها الأقليات فيما يتعلق بحقوقهم وتقرير مصيرهم والحصول على حقوقهم المشروعة كشركاء أساسيين في الوطن للحفاظ على هويتهم، إذ منذ الاحتلال والأقليات فقدوا أشياء أساسية في حياتهم وهي الأمن والاستقرار والسلام. وتم إقصاء الأقليات من مواقع صنع القرار والوظائف المهمة

والحساسة والقيادية والأمنية والعسكرية في الدولة بسبب انتمائهم لدين آخر أو قومية أخرى ولا ينتمون للكتل السياسية الكبيرة مما جعلهم غير قادرين على حماية أنفسهم ومناطق تواجدهم بسبب انعدام ثقتهم بقوات الشرطة والأمن المتواجدة في مناطقهم والتي تدير الأمور حسب أهواء وتوجيهات الكتل والأحزاب التي تنتمي إليها وبعضها تكون مخترقة من قبل الإرهاب والتطرف والعصابات.

وجاءت أهم الاستنتاجات كما يلي:

١. إن الحقوق السياسية هي قدرة الفرد على المشاركة في الحياة المدنيّة والسياسية، دون الخوف من التمييز والعنصرية، أو القمع، وترتبط هذه الحقوق ارتباطًا وثيقًا بوضع المواطن، وهي تشمل الحق في التصويت في الانتخابات، وحق الانضمام إلى حزب سياسي، والمشاركة في التّجمّعات السياسيّة.

٢. تثبت الحقوق السياسية للفرد باعتباره مواطنًا في مجتمع سياسي معين تخول له المساهمة في حكم هذه الدولة وهي قاصرة على المواطنين دون الأجانب.

٣. ما زال موقف الحكومات العراقية الاتحادية المتعاقبة على بغداد هشًا وضعيفًا وغير منصف فيما يخص الحقوق السياسية للأقليات وحمايتها، ومنذ عام(٢٠٠٣) ولغاية اليوم يقتصر دورها على الشجب والإدانة والاستنكار من دون أي ضمانات بالحقوق بشكل جدي.

٤. على الرغم من التغيير الذي شهدته الدولة العراقية بعد العام(٢٠٠٣) والتحول نحو نظام ديمقراطي، إلا أن الأقليات تجد نفسها أمام تحديات ومخاطر كثيرة، فضلًا عن مستقبل مجهول فيما يتعلق بمشاركتها في الحياة العامة، وفي حالات كثيرة تجد نفسها خارج حسابات الكتل السياسية الكبيرة المهيمنة على المناصب وعلى مختلف مفاصل الحكومة، مما يحرم أبناء الأقليات من أخذ دورهم في المشاركة السياسية.

وتوصي الدراسة بما يلي:

١. على الحكومة العراقية اتخاذ تدابير من أجل تهيئة الظروف المواتية لبيئة سياسية شاملة للجميع تقوم أيضًا على احترام الأقليات الدينية والعرقية.

٢. اتخاذ مزيد من الخطوات التشريعية والعملية لضمان المساواة في الحقوق السياسية لأبناء الأقليات، عبر وسائل تشمل زيادة عدد مقاعد كوتا الأقليات في البرلمان.

٣. على الحكومة العراقية اتخاذ تدابير فعالة في سبيل تحسين المشاركة الفعالة للأقليات، لكونها تساهم في تخفيف التوترات، ومن ثم خدمة الهدف المتمثل في منع وقوع النزاعات، وعلى أن تدرج ذلك ضمن أية خطة أمنية تهدف إلى تحقيق الاستقرار في المستقبل.

الهوامش:

١ – نقلًا عن: علي بن إسماعيل المعروف بابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم في اللغة، ج٤، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٩٩٦، ص٣٦٦.

٢ – نقلًا عن: جمال الدين محمد بن منظور، لسان العرب، ج١٠، دار صادر، بيروت، ط٣، ١٩٨٦، ص٥٢.

٣ – نقلًا عن: محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، القاموس المحيط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٨، ٢٠٠٥، ص٥٥١. وأيضا محمد الرازي، مختار الصحاح، مكتبة لبنان للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٦، ص١٣.

٤ – أحمد شوقي، الحرية السياسية أولًا، دار القلم للطباعة والنشر، الكويت، ط١، ١٩٧٣، ص٩، وينظر كذلك الحماية الجنائية للحقوق السياسية، دراسة مقارنة، دار الكتب القانونية، القاهرة، ٢٠٠٦، ص٥.

٥ – ثروت بدوي، النظم السياسية، دار النهضة العربية، ط١، القاهرة، ١٩٧٣، ص٤١١.

٦ – حنان برامي، اجتهاد القضاء في مجال الحقوق والحريات في ظل الاتفاقيات الدولية، مجلة الاجتهاد القضائي، الجزائر، العدد٤، ٢٠٠٨، ص١٣٢.

٧ – حسني قمر، الحماية الجنائية للحقوق السياسية، دراسة مقارنة، دار الكتب القانونية، القاهرة، ٢٠٠٦، ص٥.

٨ – عبد الغني بسيوني، النظم السياسية والقانون الدستوري، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، ١٩٩٣، ص٣٠٨.

٩ – مروج هادي، الحقوق المدنية والسياسية وموقف الدساتير العراقية منها، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية القانون، جامعة بغداد، ٢٠٠٤، ص٣٣.

١٠ – فاروق عبد البر، دور مجلس الدولة المصري في حماية الحقوق والحريات، ط١، ج١، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٨، ص٢.

١١ – بلقيس منصور، الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي، مطبعة مدبولي للنشر، القاهرة، ٢٠٠٤، ص١٥.

١٢ – حسني قمر، مصدر سبق ذكره، ص١١.

١٣ – سليمان الطماوي، السلطات الثلاث في الدساتير العربية المعاصرة والفكر السياسي الإسلامي، دراسة مقارنة، ط٥، دار الفكر العربي، بيروت، ١٩٩٦، ص٦٥.

١٤ – رمزي الشاعر، الأيديولوجيات وأثرها على الأنظمة السياسية المعاصرة، مطبعة عين شمس، القاهرة، ١٩٩٦، ص١٠٦.

١٥ ((* نصت المادة (٢١) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة (١٩٤٨) على أن "حق الأفراد بالمشاركة في إدارة الشؤون العامة لبلدانهم أما بشكل مباشر أو من خلال ممثلين يختارونهم بحرية تامة . . . ".

١٦ – ناجي عبد النور، النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية، مديرية النشر الجامعية، الجزائر، ٢٠٠٦، ص٤٩.

١٧)*) تضمن الدستور العراقي النافذ لسنة (٢٠٠٥) نصًا صريحًا أكد فيه المشرع الدستوري على هذا الحق ضمن باب الحريات العامة، وفقًا لما نصت عليه المادة (٣٩) منه والتي كفلت "حرية تأسيس الجمعيات والأحزاب السياسية أو الانضمام اليها، كما لا يجوز إجبار أحد على الانضمام إلى أي حزب أو جهة سياسية أو إجباره على الاستمرار فيها". وهو ما أكدته المادة الرابعة من قانون الأحزاب السياسية العراقي النافذ رقم (٣٦) لسنة ٢٠١٥.

١٨ – فيصل شنطاوي، محاضرات في الديمقراطية، دار حامد للنشر، عمان، ٢٠٠٨، ص١٨٣.

١٩ – كمال الغالي، مبادئ القانون الدستوري والأنظمة السياسية، منشورات جامعة دمشق، ١٩٩٣، ص٢١٠.

٢٠ – علاء شلبي وكرم خميس، الديمقراطية والانتخابات في العالم العربي، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، القاهرة، ٢٠١٦، ص٣٢.

٢١ ((* هذا وعلى الرغم من أن الدستور العراقي النافذ لسنة (٢٠٠٥) لم يتضمن أي نص صريح يتعلق بتكييف حق الانتخاب إلا أنه ومن خلال استقراء المادة (٤/ ثانيًا) من قانون انتخابات مجلس النواب رقم (٤٥) لسنة (٢٠١٣) والتي نصت على أن "يمارس كل ناخب حقه في التصويت بصورة حرة وسرية وفردية . . . . "، يتضح بشكل جلي إن المشرع قد جعل هذا الحق اختياريًا ينبع من حرية الناخب ممن تنطبق عليه الشروط القانونية للانتخاب، فلا سلطان للقانون على إجبار أي شخص على الإدلاء بصوته والمشاركة في الانتخابات العامة.

٢٢ – علاء شلبي وكرم خميس، المصدر السابق، ص ٣٣.

٢٣ – فيصل شنطاوي، مصدر سبق ذكره، ص١٨٩.

٢٤ – هاني الطهراوي، النظم السياسية والقانون الدستوري، دار الثقافة، عمان، ٢٠١٤، ص٢٠٩.

٢٥ – سليمان الطماوي، مصدر سبق ذكره، ص٢٤٩.

٢٦ – زينب طالب سلمان، الأقليات ومشكلة إدارة التنوع العراق أنموذجًا (١٩٢١-٢٠١٤)، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد ٤، العدد١، جامعة عمار ثليجي الأغواط، الجزائر، ٢٠٢٠، ص١١٨.

٢٧ – فالح عبد الجبار، دستور العراق: العلاقات الإثنية والدينية، ترجمة: سعيد عبد المسيح شحاته، مكتب جماعة حقوق الأقليات، لندن، ٢٠٠٥، ص٦.

٢٨ – نبراس المعموري، محنة الدستور، إشكالية التعديل، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ط١، ٢٠١٥، ص٥٢.

٢٩ – شورش حسن، خصائص النظام الفدرالي في العراق، ط٢، القاهرة، ٢٠١٨، ص٢٠١.

٣٠ – سعيرم شودش وشيلي ملاط، دليل الدستور العراقي، مشروع العدالة الشاملة، بغداد، ٢٠٠٩، ص٩-١٥.

٣١ – فاروق عبدالله عبدالرحمن، حقوق الأقليات في مسودة الدستور العراقي، ٥/ ١٠/ ٢٠٠٥، تأريخ الزيارة ١٤/ ٨/ ٢٠٢١، متاح على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) عبر الرابط الآتي: https: // www . aljazeera . net/

٣٢ – معهد القانون الدولي وحقوق الإنسان، الأقليات والقانون في العراق، ط١، بيروت، ٢٠١١، ص٣٢.

٣٣- زينب طالب سلمان، الأقليات ومشكلة إدارة التنوع العراق أنموذجًا (١٩٢١-٢٠١٤)، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد ٤، العدد١، جامعة عمار ثليجي الأغواط، الجزائر، ٢٠٢٠، ص١٢٠.

٣٤- انطوان الصنا، حقوق الأقليات في العراق، الجمعية العراقية لحقوق الإنسان في الولايات المتحدة الأمريكية، تاريخ الزيارة (١٤/ ٨/ ٢٠٢١)، متاح على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) عبر الرابط الآتي:

http://ihrsusa.org/2018/02/02/ ٪D8 ٪A8 ٪D8 ٪AD ٪D8 ٪AB- ٪D8 ٪A8 ٪D8 ٪B9 ٪D9 ٪AD ٪D8 ٪86- ٪D9 ٪A7 ٪D8 ٪88 ٪D9 ٪86 ٪D9 ٪A7 ٪D8 ٪82- ٪D9 ٪88 ٪D9 ٪82 ٪D9 ٪8A ٪D9 ٪84 ٪D9 ٪82 ٪D9 ٪A7 ٪D8 ٪84 ٪D8 ٪A7 ٪D8 ٪AA- ٪D8 ٪81 ٪D9 ٪8A- ٪D8 ٪B1 ٪D8 ٪B9 ٪D8 ٪84 ٪D9 ٪A7 ٪D8 ٪A7 ٪D9 ٪82- ٪D9 ٪84 ٪D9 ٪84/

٣٥- فاضل عباس صباح، الحقوق السياسية للأقليات في العراق بعد عام (٢٠٠٣)، رسالة ماجستير (غير منشورة) معهد العلمين للدراسات العليا، قسم العلوم السياسية، النجف الأشرف، ٢٠٢٠، ص٩٠.

٣٦- مكتب حقوق الإنسان التابع لمكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، تقرير حقوق الإنسان في العراق لعام ٢٠١٠، بغداد، ٢٠١٠، ص٤٠.

٣٧- علي نجيب الحسيني، الضمانات القانونية لممارسة الأقليات حقها في الانتخابات والترشيح دراسة مقارنة في ظل قوانين الانتخابات العراقية الحالية، مجلة جامعة كربلاء، المجلد٢، العدد ١٠، جامعة كربلاء، ٢٠٠٥، ص١١٨.

٣٨- سعد محمد حسن، الدور السياسي للأقليات في العراق بعد عام (٢٠٠٣) دراسة حالة التركمان، دراسات دولية، العدد ٧٦، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، ٢٠١٩، ص٢٤٩.

جماليّة التّشبيه عند سميح القاسم ودوره في الكشف عن العالم المرجعي

الدّكتورة ريما حسين أمهز

دكتوراه في اللّغة العربيّة وآدابها- الجامعة اللّبنانيّة- كلّيّة الآداب والعلوم الإنسانيّة

الملخّص:

حين تستعصي التّجربةُ الشّعوريّةُ على اللّغة الشّعريّة العاديّة، يلجأُ الشّاعرُ إلى التّشبيه والاستعارة والكناية والرّمز ليعوّض القصور الّذي أصاب هذه اللّغة، فيعبّر من خلالها عن الحالة المكثّفة الّتي بلغت حدّ الاشتعال، وهذا ما يساهمُ في زيادة الغموض في النّصّ الشّعري. والتّشبيهُ واحدٌ من البنى اللّغويّة الّتي أوجدتها اللّغةُ، لتعوّضَ القصورَ الّذي أصابَها، فهو محاولةٌ منها لقراءة بعض جوانب العالم الّتي لم تطلها التّسميةُ الوضعيّة، عن طريق مقارنتها بأشياءَ أخرى تفضَحُ بعضَ مكوّناتَها. والمقارنةُ في التّشبيه، ليست إقامة موازنة بين شيئين، وإنّما تسليط الضّوء على أبعاد من هويّة الشّيء الّذي نريدُ قراءتَه، وتسميتها من خلال هُويّة الشّيء الآخر، الّتي كثيرًا ما يقدّمُها التّشبيهُ غيرَ مكتملةٍ لأوّلِ وهلة، فيردفُها بالكثيرِ من القرائنِ الّتي تضيئُها.

والتّشبيه بنية تعبيريّة شديدة الحضور في نتاجنا الأدبيّ المعاصر، كونه منهجًا في التّعبير، أثبتت التّجارب الأدبيّة صلاحيّته لكلّ العصور، خصوصًا أنّه تلوين لأحد أشكال الإسناد في اللّغة. والإسناد نسغ اللّغة الجاري في عروقها. وإذا كان التّشبيه أحد ألوان هذا النّسغ صار ضرورة لغويّة لا بدّ منها في جميع العصور. وبما أنّ التّشبيه قد احتلّ حيزا كبيرًا في شعر سميح القاسم، جاء هذا البحث للوقوف عند تجربته الشّعريّة ومعرفة دور هذا التّشبيه في تسمية الأشياء، وقراءة جوانب العالم الّتي لم تطلها التّسمية الوضعيّة، وإعادة إنتاج العالم الواقعي من خلال رؤية معيّنة، ومنهج تعبيري معيّن.

الكلمات المفتاحيّة: التّشبيه – دور – إنتاج – قراءة – الهوية

The Beauty of Simile in Samih Al-Qassim and its Role in Discovering the Reference World

Abstract:

Simile is an expressive structure with a strong presence in our contemporary literary product. As an approach to expression, literary experiences have proven simile to be valid for all ages especially as it is a form of attribution in the language. Attribution is the sap of the language that circulates through its parts. And if simile is a form of this sap, then it becomes a linguistic necessity in all ages. The occupation of simile a large space in the poetry of Samih Al-Qassem drove us to know the role of it in naming things, reproducing the real world through a specific point of view and a specific expressive approach.

We have found that the poet has weaved his ideas in an eloquent way that reflects his fluency and rhetoricity. Through simile, he was able to reveal aspects of the world that weren't covered by the positional designation through comparing them to other things that reveal their contents. So the two sides of the simile lost their conscious identity and established their new one which is the semantic product that leaked to our minds as a result of this process.

Keywords: Simile - role - production - reading- identity

مقدّمة

تشـكّل التّجربـة الشّـعريّة لسـميح القاسـم مـادّة شـديدة الإغـراء للدّراسـة والبحـث، نظـرًا إلـى حضـوره القـويّ والفاعـل فـي السّـاحة العربيّـة، فهـو يُعـدّ واحـدًا مـن روّاد الحركـة الشّـعريّة

العربيّة الحديثة، ويستحوذ على المشهد الفلسطينيّ والعربيّ، كما أنّه من أبرز النقّاد والمبدعين الفلسطينيّين الّذين أعطوا القصيدة الشّعريّة الفلسطينيّة مداها الأرحب.

وسميح القاسم شاعر متمكّن وملمّ بأدواته الشّعرية، كرّس شعره للذّود عن القضيّة الّتي آمن بها، قضيّة النّضال من أجل الأرض، ومن أجل الحرّيّة والكرامة والمساواة والدّيمقراطية، وهو ينطلق في إبداعاته من موقف واع لدوره ورؤيته الواضحة، ويؤكد أنّ عملية الخلق ثورة دائمة على كلّ ما هو قائم، ودعوة مستمرّة لخلق عالم جديد، فمثّل الشّعر العربيّ الحديث بأجلى صوره، خصوصًا حين جاء التّشبيه في شعره رائقا، أخّاذًا، قادرًا على الولوج إلى أعماق العالم المرجعي، مادّة الشّعر، والكشف عمّا فيها من أبعاد.

وفي معرض الحديث عن التّشبيه، ينهض أمامنا سؤال محوريّ يشكّل مدار بحثنا، وهو:

– ما مدى نجاح التّشبيه عند سميح القاسم في الكشف عن العالم المرجعي الّذي تناوله في قصائده؟ وما مدى الأعماق الّتي سبرها في تلك المادّة؟

إنّ الإجابة عن هذا السّؤال تستدعي قراءة متأنيّة ودقيقة للغة سميح القاسم، وذلك لرصد التّشبيه موضوع الدّراسة عنده. وقد قسمنا هذه الدّراسة إلى مبحثين: الأوّل نظريّ، فيه تقديم فهم محدّد للتّشبيه ولوظيفته، وأبعاده الفنّيّة. والثّاني إجرائيّ يرصد التّشبيه، ويبرز دوره الدّلاليّ في مجموعة من قصائده.

المبحث الأوّل: التّشبيه ووظيفته وأبعاده الفنّيّة

أ- التّشبيه لغة:

التّشبيه لغة كما تقتضي مادّة الكلمة وصيغتها: «جعل الشّيء شبيهًا بآخر»[1]، أي إعطاؤه شبه غيره، وتصييره على صورته، بحيث لا يتميّز عنه.

يشهد لهذا قول الله تعالى: ﴿وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَكِن شُبِّهَ لَهُمْ﴾[2]. قالوا: «إنّ معنى شبّه لهم أي صوّر الله غيره بصورته فشبّه لهم»[3]. وقال القرطبي: أي ألقى شبهه على غيره.

والتّشبيه: التّمثيل والمماثلة، ويقال شبّهت هذا بهذا تشبيهًا أي مثّلته به، والشّبه المثل، وشبّه عليه: أخلط عليه الأمر[٤].

وعقد «المبرّد» للتّشبيه بابًا مستقلّا في الكامل. وقال في فصل آخر: « والتّشبيه جار كثير في الكلام - أعني كلام العرب- حتّى لو قال قائل: إنّه أكثر كلامهم لم يبعد»[٥].

واعتبره «ابن وهب» من أشرف كلام العرب، وفيه تكون اللّفظة والبراعة عندهم، وكلّما كان المشبّه منهم في تشبيه ألطف، كان بالشّعر أعرق[٦].

ب- التّشبيه اصطلاحا:

«هو العقد على أنّ أحد الشّبهين سدّ مسدّ الآخر في حسن وعقل، ولا يخلو من أن يكون في القول أو في النّفس»[٧].

«والتّشبيه علاقة مقارنة تجمع بين الطّرفين لاتّحادهما أو اشتراكهما في صفة أو حالة، أو مجموعة من الصّفات والأحوال. هذه العلاقة قد تستند إلى مشابهة حسّيّة، وقد تستند إلى مشابهة في الحكم أو المقتضى الذّهني الّذي يربط الطّرفين المقارنين، دون أن يكون من الضّروري أن يشترك الطّرفان في الهيئة المادّيّة، أو في كثير من الصّفات المحسوسة[٨]».

وهو «الجمع بين شيئين في صفة من جهة الحسّ أو العقل»[٩]. ويعرّفه «القزويني» بأنّه «الدّلالة على مشاركة أمر لأمر في معنى، ولم يكن على وجه الاستعارة التّحقيقيّة، والاستعارة بالكناية، والتّجريد»[١٠].

والتّشبيه هو أحد المصطلحات البلاغيّة الدّلاليّة، لم يعدّه «السّكاكي» من البيان، وإنّما بحثه في البيان لأنّ دلالته وضعيّة، وعدّه كثير من البلاغيّين ركنا أسايّا من البيان، ولا يهمّنا هذا الأمر بقدر ما يؤدّيه هذا التّشبيه من وصول إلى الدّلالة وخدمتها عن طريق الإصابة في دقّة التّشبيه والمقاربة بين المشبّه والمشبّه به، وأحصى البلاغيّون أنواعًا كثيرة للتّشبيه، وذكرها «أحمد مطلوب» في معجمه وصلت إلى ما يقارب السّبعين نوعًا[١١]. وهذه الأنواع هي في خدمة الإيصال الدّلالي، وتكمن أهمّيتها في إخفاء دلالات جديدة في اللّغة، فهو يخرج الخفيّ من الجليّ، ويدني البعيد من القريب، فيزيد المعاني رفعة ويكسبها جمالًا ورونقًا، يكسوها شرفًا ونبلًا، فهو يجمع بين المبالغة والبيان والإيجاز والتّوكيد[١٢].

وجملة القول في كلّ ما قدّمنا من عرض أنّ التّشبيه صورة أدبيّة تضفي على الكلام جمالًا، وتفتح أمامه أبعادًا للتّأمّل والخيال. وكلّ ذلك يتمّ باستعمال الكلمات في معناها الحقيقيّ.

ت- وظيفة التّشبيه والبعد الوجودي:

يسعى الشّاعر من خلال عمله الفنّي إلى تقديم رؤية خاصّة لواقعه، رؤية تكتسب خصوصيّتها وتفرّدها من قدرته على إدراك الواقع بعلاقاته المتعدّدة والمتشابكة، وهو في هذا لا يكتفي بالعلاقات الّتي تربط أشياء الواقع، بل يتجاوزها إلى طرح علاقات جديدة وصفات جديدة مغايرة، فيلجأ إلى تعديل النّظام اللّغوي واقتراح أسماء جديدة وصفات جديدة لمفرداته اللّغويّة، وإقامة علائق جديدة بينها وبين نظيراتها[١٣].

فعن طريق الصّور الشّعريّة يتمكّن الشّاعر من تقديم صياغة جديدة للواقع وليدة فهم ووعي خاصّتين به «الفنّ ليس نسخة طبق الأصل عن واقع، وإبداع الشّاعر لا يتمّ من خلال محاكاة هذا الواقع بل من خلال إعادة تشكيله عبر الصّور الفنّيّة، خالقًا واقعًا جديدًا فيه يحدّد رؤيته الفنّيّة والاجتماعيّة والفنّيّة[١٤].

ولعلّ الجدير بالذّكر أنّ قدرة هذه الصّور تعبّر عن رؤية متعمّقة للواقع الّذي لن يحدث إلّا بمعاضدة حرفيّة للّغة العاديّة. من هنا يلجأ الشّاعر إلى لغة المجاز بما يمتلك من كثافة وثراء في الدّلالة، ومن قدرة على الإيحاء والتّأثير مستخدما صورا تخرج بالكلمات من دلالتها الوضعيّة المعجميّة إلى الاستخدام المجازي والرّمزي له، ومعتمدًا في تشكيلها على الأشكال المختلفة للمجاز من استعارة وتشبيه وكناية...[١٥]

ونستطيع اكتشاف رؤية الشّاعر الخاصّة لواقعه من خلال التّفاعل بين الصّور الشّعريّة الرّمزيّة في سياق النّصّ الشّعري.

ث- الأبعاد الفنّيّة للتّشبيه:

لقد قدّمت اللّغة أشياء العالم المعروفة حسّيّة كانت أم مجرّدة كلمات، فكان لكلّ شيء كلمة أو أكثر، وكانت تشترك عدّة أشياء أحيانا بكلمة واحدة. يعني أنّ مفردات اللّغة محدودة العدد مهما كثرت، تبعًا لمحدوديّة أشياء العالم المعروفة. ولا يعدّ إنتاج معجم الألفاظ وظيفة اللّغة الوحيدة، ولكن للّغة وظيفة موازية لإنتاج المعجم، وهي إقامة العلاقات بين المفردات

من خلال ما يسمّى بالتّأليف. ولقد اكتشف الرّماني هذه الحقيقة حين أعلن أنّ دلالة الأسماء والصّفات متناهية، فأمّا دلالة التّأليف فليس لها نهاية[١٦]. والتّأليف هو الّذي يسّر للّغة وظيفة إقامة التّواصل المستمرّ بين النّاس، كشفا عن المعاني الموجودة داخل نفوسهم، وإيصالًا لها إلى أذهان المتلقّين[١٧]. ولا تعدّ هذه الفعاليّة الّتي تقوم بها اللّغة الدّور الوحيد المرسوم لها، خصوصًا إذا عرفنا أنّ دلالة الألفاظ الوضعيّة لا تفي بحاجة التّعبير عن أشياء العالم جميعها، وخصوصًا الذّهنيّة المجرّدة منها، ولا عن مستويات الحال الواحدة المتفاوتة. وهذا لا يستطيع إقامة العلاقات بين المفردات في حدود الإسناد الوضعي العادي للّغة أن تنقل إلينا العوالم غير العاديّة الّتي يعيشها المبدعون أو حتّى أولئك النّاس العاديّون في ساعات وجدهم. ولا بدّ للّغة، أي لغة من أن تبتكر الوسائل الّتي تعوّض مثل هذا القصور الّذي تتّصف به، فلا يمكننا أن نعبّر بكلمة (محبّة) مثلا عن جميع أنواع المحبّة الّتي ندركها، ولا عن مختلف درجاتها، والأمر نفسه بالنّسبة إلى (البغضاء) و (الحقد) و (الألفة)، ونحن إذا سمّينا كلّ حال من حالات المحبّة بالاسم نفسه إنّما نكون قد أخفينا خصوصيّة كلّ نوع وما يميّزه عن غيره. يعني أنّنا أدّينا صورة مشوّهة عن الواقع، وأفقدناه الكثير من حرارة الحياة. ولا يقتصر الأمر على الحالات الذّهنيّة والنّفسيّة بل يتعدّاه إلى المسمّيات المحسوسة. فلو قلنا مثلا (أنف جميل)، وهو أمر محسوس لأخفينا تحت هذا العنوان (الأنف) الصّور المختلفة للأنوف الجميلة[١٨]. بناء على كلّ ذلك ما دور التّشبيه؟

يجعلنا هذا السّؤال ندرك أنّ التّشبيه يأتي واحدًا من البنى اللّغويّة الّتي أوجدتها اللّغة لتعوّض مثل هذا القصور، فهو محاولة منها لقراءة بعض جوانب العالم الّتي لم تطلها التّسمية الوضعيّة عن طريق مقارنتها بأشياء أخرى تفضح بعض مكوّناتها. والمقارنة في التّشبيه ليست إقامة موازنة بين شيئين، ولكن تسليط الضّوء على أبعاد من هويّة الشّيء الّذي نريد قراءته وتسميتها من خلال هويّة الشّيء الآخر الّتي كثيرًا ما يقدّمها التّشبيه غير مكتملة لأوّل وهلة، فيردفها بالكثير من القرائن الّتي تضيئها. فالمشابهة عمليّة تعبيريّة تفقد طرفي التّشبيه هويّتيهما الواقعيّة لتقيم على أنقاضهما هويّة جديدة هي الحاصل الدّلالي الّذي تسرّب إلى أذهاننا جرّاء هذه العمليّة. أو هو الاسم الّذي يعرف به الشّيء الّذي احتاج إلى التّسمية فاقتضى التّشبيه الّذي عدّه الجرجاني: «أحد الأصول الكبيرة بالإضافة إلى التّمثيل والاستعارة، الّتي كان جلّ محاسن الكلام، إن لم نقل كلّها متفرّعة عنها وراجعة إليها، وكأنّها أقطاب تدور عليها المعاني في تصرّفاتها، وأقطار تحيط بها من جهاتها»[١٩].

ولا يزال التّشبيه بنية تعبيريّة شديدة الحضور في نتاجنا الأدبي المعاصر، كونه منهجًا في التّعبير أثبتت التّجارب الأدبيّة صلاحيّته لكلّ العصور خصوصا أنّه تلوين لأحد أشكال الإسناد في اللّغة. والإسناد نسغ اللّغة الجاري في عروقها. وإذا كان التّشبيه أحد ألوان هذا النّسغ صار ضرورة لغويّة لا بدّ منها في جميع العصور، واحتلال التّشبيه حيّزا كبيرًا في شعر سميح القاسم جعلنا نقف لمعرفة دور هذا التّشبيه في تسمية الأشياء، ويعني ذلك إعادة إنتاج العالم الواقعي من خلال رؤية معيّنة، ومنهج تعبيري معيّن.

المبحث الثّاني: التّشبيه ووظيفته الدّلاليّة في قصائد سميح القاسم:

من يستقرئ دواوين سميح القاسم يجد أنّها تزخر بالتّشابيه الّتي حاول الشّاعر من خلالها أن يكوّن عالمه الخاصّ ويعيد إنتاج العالم الواقعي ويقرأ بعض جوانبه الّتي لم تطلها التّسمية الوضعيّة عن طريق مقارنتها بأشياء أخرى تفصح عن بعض مكنوناتها. ففي قصيدة «نداء» يقول:

ما تراني كالوهمِ أسري نحيلًا

في قفارِ الأحزانِ طيفًا شقيًّا[٢٠]

التّشبيه هنا مرسل، حيث يشبّه الشّاعر نفسه بالوهم، فهو لم يعد إنسانًا عاديّا، ذا جسم عاديّ، بل صار وهمًا، و (الوهم) في اللّغة المعجميّة لا وجود له لأنّ ليس له أبعاد، والوهم هو ما يقع في القلب من الخاطر، ويطلق على القوّة الوهميّة، وهي من الحواسّ الباطنيّة الّتي من شأنها إدراك المعاني الجزئيّة المتعلّقة بالمحسوسات، والدّلالة البلاغيّة الجديدة الّتي اكتسبها الشّاعر هنا هو أنّه أصبح نحيلًا من شدّة الشّوق والعشق، وهو من شدّة أحزانه يُرى طيفًا.

وفي قصيدة «هكذا» يبرز الشّاعر فيها الصّورة الشّعريّة بآفاقها وجمالها وجلالها مستمدّا جزئيّاتها من ذوقه وبيئته وانفعالاته ومكوّناته الثّقافيّة، فيقول:

مثلما تُغرس في الصّحراءِ نخله

مثلما تطبعُ أمّي في جبيني الجهمِ قبله

مثلما يلقي أبي عنه العَباءه

ويهجّي لأخي درسَ القراءه
مثلما تنهضُ ساقُ القمحِ في الأرضِ الجديبه
مثلما تعرفُ صحراءُ خصوبه
هكذا تنبضُ في قلبي العروبه[٢١]

المشبّه هنا هو (العروبة)، والمشبّهات بها كثيرة (نخلة، الأمّ، الأب، ساق القمح، الصّحراء)، وقد تضافرت هويّاتها بعضها مع بعضها الآخر لتقديم هويّة المشبّه. فالفلسطيني لا يتخلّى عن عروبته مع كلّ ما يتعرّض له من الويلات وصنوف الذلّ، والمرارة والغربة والحرمان والجوع والحصار. فكما لا تخلو الصّحراء من النّخل مع قلّة المياه والحرارة المرتفعة المسيطرة عليها، وكما لا تتخلّى الأمّ عن ابنها، وتهتمّ به وتقبّله ولو كان متجهّما ولا يبادلها الابتسامة، وكما يهتمّ الوالد بأبنائه، ويثابر على تعليمهم مع كلّ المصاعب الّتي تواجهه، وكما تنهض ساق القمح في الأرض الجديبة مع قلّة المياه، وعدم العناية بها. هذه المشبّهات قدّمت لنا الفلسطيني الّذي يتمسّك بأرضه وعروبته مهما قست ظروف الحياة وحاولت إبعاده عنها.

وفي موقع آخر يقول القاسم في قصيدة «أمشي»:

قلبي. . . بستان
فيه العوسجُ، فيه الرّيحان!
شفتايَ. . . سماءٌ تمطر[٢٢]

يشبّه الشّاعر قلبه بالبستان، فكما تتنّوع النّباتات في البستان الواحد فنجد فيه العوسج، النّبات الّذي نجد على جوانب أوراقه أشواكًا حادّة، ونجد فيه الرّيحان، ذلك النّبات العطريّ الّذي يستعمله البعض لعلاج العديد من الأمراض، كذلك تتنوّع مشاعر الشّاعر بين مشاعر الحبّ حينًا، ومشاعر الغضب حينًا آخر. وشبّه الشّاعر شفتيه بالسّماء الماطرة، والسّماء حين تمطر تنعش النّباتات فتنمو، وتخضرّ الطّبيعة، ولكنّها أحيانًا قد تسبّب الفيضانات فتتلف المزروعات. وقد استخدم الشّاعر هذين التّشبيهين ليعطي دلالة على صورة متكاملة لحاله النّفسّيّة الّتي يعيشها، فيها من التّناقض والتّضادّ، وفيها من التّمازج والتّنافر، فمرّة تمطر نارًا، وهي الصّورة السّلبيّة المتمثّلة بالغضب والثّورة،

غضب الفلسطيني وثورته على الظّلم، ومرّة تمتلئ بالحبّ، وهي الصّورة الإيجابيّة المتمثّلة بالهدوء.

وجلّ صور القاسم من النّوع العقلي الّذي تناوله الشّيخ الجرجاني حين كثّف آراءه حول صور التّشبيه في أسرار البلاغة، وميّز بين صورة التّشبيه الواضحة، والغامضة المبنيّة على التّاويل أو عدمه، فالصّورة التّشبيهيّة الّتي يقتضي إدراكها تأويلا عنده هي الصّورة العقليّة الّتي لا تدرك بالحواسّ[٢٣].

وفي قصيدة «قسمات» يقول:

عنيدٌ أنا... كالصّخورِ إذا حاولوا عصرَها

وقاسٍ أنا... كالنّسورِ إذا حاولوا قهرَها[٢٤]

الصّخور عادة تمتاز بالصّلابة والتّماسك، ومقاومة أثر الرّياح والأمطار وحرارة الشّمس وعوامل التّجوية بدرجة كبيرة، وفي تشبيه القاسم نفسه بها دلالة على العناد والإصرار، عناده وإصراره على تحدّي الصّعوبات والظّروف الصّعبة الّتي يعيشها جرّاء الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين وعدم الاستسلام، وفي تشبيه نفسه بالنّسور بما تمتاز به من الشّجاعة والصّمود والإقدام والكرامة والعلوّ والسّموّ، دلالة على صموده وشجاعته في مواجهة الأعداء والانقضاض عليهم دون خوف كما ينقضّ النّسر على فريسته وذلك في سبيل العيش بكرامة في وطن لا يقبل فيه أبناؤه بالذّلّ والهوان.

في هذه الصّورة الشّعريّة الرّائعة تبرز عظمة سميح القاسم في تصوير الواقع بكلمات سهلة، وموجزة، على نحو ما عبّر به أدونيس عن الأعمال الفنّيّة الجليلة قائلا: «إنّ السّرّ الّذي يميّز الأعمال الأدبيّة والفنّيّة العظيمة هو معنى الإرتباط الجدلي بالواقع، فالقصيدة مثلا، لا تشبه بالواقع، سواء كان ظلامًا أو نورًا، أي أنّها لا ترتبط به آليّا، وإنّما تأخذه ككلّ، وتنفذ معانيه ودلالاته وأبعاده، حيث يتشابك السّقوط والنّهوض، للعتمة والبريق، الجمود والخلخلة، في حركة دائمة من التّحوّل[٢٥].

وفي قصيدة «أنا ضمير المتكلّم» يقول:

ويمتدُّ حواري

لهجتي جامحة كالفرسِ

وفمي كالجرسِ
لم يهذّبه احتباسُ الصّوتِ في
القاعاتِ . .[٢٦]

هـذه الصّـورة التّشـبيهيّة غامضـة تعطـي دلالـة مغايـرة، يعتمـد فيهـا الشّـاعر علـى التّشـبيه المرسـل الّـذي يحـاول مـن خلالـه تقريـب مـا بيـن المشـبّه والمشـبّه بـه، حيـث اسـتعمل اللّهجـة مـع الفـرس، والفـم مـع الجـرس.

والصّـورة الآتيـة ليسـت عابـرة، بـل يسـتخدمها اسـتخداما جيّـدا، فلغـة الحـوار بينـه وبيـن الطّـرف الآخـر قائمـة علـى الجهـر، وليـس الهمـس، لأنّ العـدوّ يصنـع مـن جـلاده السّـجاجيد، وينهـش مـن لحـم أطفالـه، فـلا يسـتحقّ الحـوار معـه بهـدوء وهمـس، وإنّمـا بالجهـر، وهنـا تبـرز العلاقـات التّلاؤميّـة (الجـرس، الفـرس، الفـم، واللّهجـة، والجمـوح، والتّهذيـب). فالفـرس لفظـة مقترنـة بالجـرس، واللّهجـة مقترنـة ومصاحبـة للفـم، وهـذا مـا يمكـن أن نعبّـر عنـه بقولنـا، إنّمـا تتـمّ «معرفـة الكلمـة عـن طريـق مـا يصاحبهـا»، وهـذه نظريّـة فـرث (١٩٥١) الّتـي دعـا إليهـا، فقـد أصبـح الشّـاعر ثوريًّـا غاضبًـا، أصبـح جامحـا كالفـرس الّتـي تغلّبـت علـى راكبهـا، ولـم يعـد يسـيطر عليهـا، وصـار فمـه يلعلـع مثـل الجـرس دون توقّـف ممّـا أبعـده كثيـرًا عـن التّهذيـب.

ويقول في قصيدة «ودم الشّهيد رسالة نبويّة»:

واللّيلُ نصلٌ والنّهارُ عقارب[٢٧]

خلـق اللّه النهـار ليقـوم الإنسـان فيـه بعبادتـه، والسّـعي وراء رزقـه، ومزاولـة أنشـطته، بينمـا جعـل اللّيـل ليرتـاح فيـه مـن العنـاء الّـذي كابـده أثنـاء النّهـار، وينـام ليتخلّـص مـن التّعـب، ويسـتيقظ بكامـل حيويّتـه ونشـاطه فـي اليـوم التّالـي ليسـتطيع إتمـام مهامّـه علـى أكمـل وجـه، ففـي تعاقبهمـا تسـتمرّ الحيـاة ضمـن هـذا النّظـام. . أمّـا أن يتحـوّل اللّيـل إلـى نصـل يقطّـع أوصالهـم بمـا يرمـز إليـه مـن الحـدّة والقسـاوة، ويتحـوّل النّهـار إلـى عقـارب تلـدغ الأحـرار والشّـرفاء بمـا ترمـز إليـه العقـارب مـن السّـموم والأخطـار، فهـذا يعنـي أنّ تبـدّلًا أصـاب هويّـة كلّ منهمـا، للدّلالـة علـى المرحلـة القاسـية الّتـي يعيشـها الشّـاعر، كمـا كلّ الفلسـطينيّين فـي ظـلّ الاحتـلال الإسـرائيلي. فليلهـم كمـا نهارهـم محفـوف بالأخطـار والصّعوبـات والمجـازر والدّمـاء.

وليس ما يهزّ القلب حتّى الارتجاف أكثر ممّا يفعل هذا التّشبيه في سربيّة «إلهي إلهي لماذا قتلتني؟ » يقول:

«رأيْتُ اليتامى الصّغار وهم يضعون أكاليلَ الزّهور

على أضرحةِ آبائِهم المطفأين كأعقابِ السّجائر»[٢٨]

الأب هو الرّاعي الأساسي للأسرة، ووجوده في حياة الأطفال يعني الحماية والرّعاية والحنان، يعني القدوة والسّلطة والتكامل الأسري، على عاتقه تقع مسؤوليّات كثيرة منها تأمين السّكن والملبس والمصاريف هذا إلى جانب تأمين العاطفة والحنان، باختصار الأب هو وتد العائلة كلّها، أمّا أن يتحول الآباء إلى أعقاب سجائر، فهذا يكسبهم هويّة الجماد، وليس أيّ جماد، وإنّما الجماد الّذي لا قيمة له، فكما تُرمى السّجائر بعد تدخينها على الأرض وتداس بالأرجل كي تنطفئ، كذلك الآباء، أطفأ الاحتلال حياتهم بطريقة مذلّة مؤلمة تبيّن تماديه، وظلمه، وتجبّره، وتعسّفه، فالشّاعر يحاول أن يعرض ما تعرّض له هؤلاء الشّهداء الّذين رووا ثرى أرضهم بالدّماء، وضحّوا من أجلها بأنفسهم من القهر والتّعذيب، وليظهر مدى آلام الأطفال الّذين تيتّموا بفقدان آبائهم، وحُرموا من مشاعر العطف والحبّ والرّحمة. فالعدوّ يتفنّن في طرق الإرهاب القائم على قهر الإنسان والحطّ من شأنه.

وفي سربيّة «إلهي إلهي لماذا قتلتني؟ » يقول:

أنا البرقوقُ والسّنديانُ وعصا الرّاعي

العلتُ السّبانخُ البلّانُ اللّوزُ

البرتقالُ الزّيتونُ الصّوّانُ

العجائزُ. . .[٢٩]

شبّه القاسم نفسه بأدنى البذور الكامنة في أعماق تربة الوطن (عصا الرّاعي، والعلت، والسّبانخ) إلى جانب أعتى الأشجار والمخلوقات صلابة وشموخًا (البرقوق والسنديان، والزّيتون والصّوّان والعجائز) وذلك ليبيّن مدى تعلّقه بأرضه وتجذّره بأرضها.

ويقول سميح القاسم في قصيدة «ابن نايوبي الأخير»:

شرفةٌ جرحي

وما زال جوادي

صاهلًا في ظلّها القاتم، ما زال[٣٠]

فالجرح الّذي يشكّل علامة على الحياة، قد تحوّل إلى شرفة عبر هذا التّشبيه البليغ، والشّرفة الّتي تنفتح على العالم الخارجي تتضمّن عالم الشّاعر الدّاخلي من خلال الرّؤية الّتي تساعد في إبرازها متلوّنة بما يعتمل في نفسه من قدرة على الاستبصار، وثقة بالمستقبل الزّاهر الّذي توصل إليه التّضحيات المتواصلة. إنّ التّغيير الّذي أجراه القاسم في هويّة الشّرفة لهو جانب من جوانب التّحديث الذّي تلوّن به نصّه الشّعري.

ويقول القاسم في القصيدة نفسها:

يا أحبّائي الّذين انتشروا

كالنّردِ من كفٍّ مقامر[٣١]

أراد الشّاعر أن يعبّر عن حال أبناء شعبه الّذين استضعفوا وسُلبت منهم كلّ مقوّمات الصّمود فتفرّقوا، أو فرّقتهم يد الظّلم والعدوان في المنافي، فاستخدم التّشبيه جاعلًا إيّاهم (كالنّرد) مشبّها به، وفي هذا التّشبيه لم يعد الشّعب الفلسطيني تلك المجموعات المنتشرة هنا وهناك في أصقاع الأرض، بل تلك القطع العظيمة الصّغيرة الّتي تتحرّك في أيدي المتسلّطين وفق أهوائهم ورغباتهم.

ويقول في قصيدة «ابن نايوبي الأخير»:

لم يزل جفني كحدِّ السّيفِ مسلولًا[٣٢]

تداخل التّشبيه مع الاستعارة في هذه الصّورة فطرفا التّشبيه هما الجفنان وحدّ السّيف. وتقع الاستعارة في وصف الجفنين بما يتّصف به السّيف حين يُشهر للحرب، وارتباط هذا التّشبيه بالاستعارة يجعل الانحراف في هذه الصّورة يومئ إلى غير احتمال، منها الاستعداد للبذل والتّضحية، ومنّا التّيقّظ والحذر أمام كلّ ما يخطّط لإبقاء الشّعب الفلسطيني مشرّدا مغتصبة حقوقه.

ويقول:

بين آهِ وآه

يا إلهي ترانا، ألستَ ترى يا إلهي؟

نحنُ كنّا بخارَ التّلالِ وكنّا ضبابَ الحقولِ

وسحابَ الجبالِ وعطرَ الفصولِ

وانتهينا دخانَ المقاهي

نحن أمام صورتين متناقضتين: الصّورة الأولى صورة فلسطين يوم كانوا يمتلكونها، حيث كانوا ضبابًا وسحابًا وبخارًا وعطرًا، كانوا مع البراءة، وكانوا مع الأنفة والكرامة، وكانوا أيضا منتجين فاعلين.

أمّا الصّورة الثّانية، فهي صورة فلسطين يوم افتقدوها وما زالوا، أصبحوا في عالم آخر يفتقد البراءة والرّائحة الجميلة، حيث العالم المصطنع، وأصبحوا مستهلكين، وعاجزين عن العمل.

خاتمة:

احتلّ التّشبيه حيْزًا واسعًا في أشعار سميح القاسم لما له من دور في توضيح الفكرة وتقريبها إلى ذهن المتلقّي، وقد استطاع الشّاعر بعبقريّته الفنّيّة أن يصوّر المعاني الّتي أرادها كي يقدّم الفكرة واضحة جليّة محبوكة بإمعان ومطرّزة بدقّة في الدّليل عليها في صورة بليغة تشفّ عن بلاغة قائلها وفصاحته.

لقد استطاع سميح القاسم من خلال التّشبيه أن يقرأ جوانب العالم الّتي لم تطلها التّسمية الوضعيّة عن طريق مقارنتها بأشياء أخرى تفصح عن مكنوناتها، والمقارنة الّتي استخدمها لم تكن لإقامة موازنة بين شيئين، بل لتسليط الضّوء على أبعاد من هويّة الأشياء الّتي قرأها وتسميتها من خلال هويّة الشّيء الآخر الّتي كثيرا ما يقدّمها التّشبيه غير مكتملة لأوّل وهلة، فأردفها بالكثير من القرائن الّتي أضاءتها.

لقد أفقد طرفي التّشبيه هويّتهما الواعيّة، وأقام على أنقاضهما هويّة جديدة هي الحاصل الدّلالي الّذي تسرّب إلى أذهاننا جرّاء هذه العمليّة.

واحتلال التّشبيه حيزا واسعا في نتاجه، يعني محاولة جادّة من قبله لتكوين عالمه الخاصّ من خلال تسميته أشياء العالم بهذه الطّريقة. فتسمية أشياء العالم، هي بالنّتيجة إعادة إنتاج للعالم الواقعي من خلال رؤية معيّنة، ومنهج تعبيري معيّن.

قائمة المصادر والمراجع:

المصدر

- القاسم، سميح، الأعمال الشّعريّة.

قائمة المراجع:

١. ابن رشيق، العمدة في محاسن الشّعر وآدابه ونقده، تحقيق صلاح الدّين الهواري، هدى عودة، بيروت، دار ومكتبة الهلال للنّشر، ٢٠٠٠م.

٢. ابن منظور، جمال الدين محمد بن كرم، لسان العرب، دار صادر بيروت، ط٣، ١٩٩٤.

٣. أبو هلال العسكري، كتاب الصناعتين، تحقيق علي محمد البجاوي، محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركائه، د ط، د. ت.

٤. أدونيس، زمن الشعر، دار عودة، بيروت، ط٢، ١٩٧٨.

٥. اسماعيل، عزّ الدّين، الشّعر العربي المعاصر، قضاياه وظواهره الفنّيّة والمعنويّة، بيروت، دار العودة، ٢٠٠٧.

٦. أمين، بكري، البلاغة العربيّة في ثوبها الجديد، علم البيان، دار العلم للملايين، بيروت، ط٢، ١٩٨٤م.

٧. البطل، علي، الصّورة في الشّعر العربيّ حتّى أواخر القرن الثّاني هجري، بيروت، دار الأندلس، ط٢، ١٩٨١م.

٨. بن جعفر، قدامة، نقد الشعر، تحقيق وتعليق محمد عبد المنعم خفاجي، دار الكتب العلمية بيروت، د ط، د. ت.

٩ . الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، شرح محمّد التنجي، بيروت، دار الكتاب العربي، ط١، ٢٠٠٥ .

١٠ . الجرجاني، عبد القاهر، أسرار البلاغة، تحقيق ريتر، دار المسيرة، بيروت .

١١ . جيدة، عبد الحميد، الاتجاهات الجديدة في الشعر العربي المعاصر، مؤسسة نوفل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٠ .

١٢ . الخال، يوسف، الحداثة في الشعر، بيروت، دار لطليعة، ط١، ١٩٧٨ .

١٣ . خير بك، كمال . حركة الحداثة في الشعر العربي المعاصر، الطبعة الأولى، لانا، بيروت، ١٩٨٢ .

١٤ . الرّمّاني، النّكت في إعجاز القرآن، ضمن ثلاث رسائل في الإعجاز، تحقيق خلق الله وسلام، دار المعارف بمصر، ١٩٧٦ .

١٥ . زيتون، علي مهدي، الحداثة الشعرية، حركة الريف الثقافية، البقاع، ط١، ١٩٩٦ .

١٦ . زيتون، علي مهدي، النص الشعري المقاوم في لبنان (البنية و الدلالة)، اتحاد الكتاب اللبنانيين، بيروت، ط١، ٢٠٠١ .

١٧ . زيتون، علي مهدي، أدبيّة الخطابة الاسلاميّة، مدرسة نهج البلاغة نموذجًا، بيروت، دار الفارابي، ٢٠١٢ .

١٨ . السّكاكي، يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي، مفتاح العلوم، القاهرة، طبعة التّقدّم، ١٩٢٩م .

١٩ . ضيف، شوقي، الفن ومذاهبه في الشعر العربي، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثالثة عشر .

٢٠ . المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر، الكامل في اللّغة والأدب، ضبط وشرح تغاريد بيضون ونعيم زرزور، بيروت، دار الكتب العلميّة ط٢، ١٩٨٩م .

٢١ . اليافي، نعيم، أوجاع الحداثة، اتّحاد الكتّاب العرب، دمشق، ١٩٩٣ .

الهوامش:

١ السّبكي، بهاء الدّين، ٢٠٠٣، عروس الأفراح، ٣/ ٢٩٢.

٢ القرآن الكريم، سورة النّساء، ١٠٧.

٣- الطّبري، محمّد بن جرير، ٢٠٠١، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار الكتب العلميّة، الجيزة، ٦/ ١٢.

٤- ابن منظور، جمال الدّين محمّد بن كرم، ١٩٩٤، لسان العرب، ١٣/ ٥٠٥.

٥- المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر، ١٩٨٩، الكامل في اللّغة والأدب، ص ٢٠- ٢٥.

٦- ابن وهب، ١٩٦٩، البرهان في وجوه البيان، تقديم وتحقيق حفني محمّد شرف، ص ١٣٠.

٧- الرّمّاني، ١٩٧٦، النّكت في إعجاز القرآن، ص ٤٧.

٨- عصفور، جابر، ١٩٩٢، الصّورة النّقديّة في التّراث النّقدي والبلاغي عند العرب، ص ١٧٢.

٩- الجرجاني، عبد القاهر، ١٩٧٩، أسرار البلاغة، ،ص ٦٤.

١٠- التّفتازاني، سعد الدّين، ٢٠١٣، المطوّل على التّلخيص، ص ٣١٠

١١- مطلوب، أحمد، ١٩٨٣، معجم المصطلحات البلاغيّة، ص٢١٧

١٢- م. ن. ص ١٨٠.

١٣- اليافي، نعيم، ١٩٩٣، أوجاع الحداثة، ص ٢٠٥.

١٤- جفرسون آن، وروبي ديفيد، ١٩٩٢، النّظريّة الأدبيّة الحديثة، ص ١٨٥.

١٥- شكري، الطّوانسي، ١٩٩٨، مستويات البناء الشّعري عند محمّد ابراهيم أبي سنة، ص ٣٦٦.

١٦- الرّمّاني، م. س. ص ١٠٧.

١٧- زيتون، علي، ١٩٩٠، البلاغة العربيّة بين لغتي التّراث والحداثة، ص ١١٤- ١٢٦.

١٨- زيتون، علي، ٢٠١٢، أدبيّة الخطابة الإسلاميّة، مدرسة نهج البلاغة نموذجًا، ص ٧٥- ٧٦.

١٩- عبد القاهر الجرجاني، ١٩٩٧، م. س. ص ٣٦.

٢٠- القاسم، سميح، ١٩٩٢، الأعمال الكاملة، ١/ ١٦.

٢١- القاسم، سميح، ١٩٩٢، الأعمال الكاملة، ١/ ١٣٢- ١٣٣.

٢٢- م.ن. ١/ ٢٤٨-٢٤٩.

٢٣- الجرجاني، عبد القاهر، أسرار البلاغة، م. س. ص ٨٠-٨٢.

٢٤- القاسم، سميح، ١٩٩٢، الأعمال الكاملة ١/ ٣٩٢- ٣٩٣.

٢٥- أدونيس، ١٩٧٨، زمن الشّعر، ص ٢٥٦.

٢٦- القاسم، سميح، ١٩٩٢، الأعمال الكاملة. ١/ ٣٩٩.

٢٧- م.ن. ٢/ ٤١٤.

٢٨- م.ن. ٤/ ١٢١.

٢٩- القاسم، سميح، ١٩٩٢، الأعمال الكاملة، / ١٣٨.

٣٠- م.ن. ٢/ ١٢٧.

٣١- م.ن. ٢/ ١٢٧.

٣٢- القاسم، سميح، ١٩٩٢، الأعمال الكاملة، ٢/ ١٢٤.

الحرب الروسيّة - الأوكرانيّة دراسة في توسيع حلف الناتو

(حقائق تاريخية ومدركات استراتيجيّة)

الدكتور محسن حساني ظاهر

جامعة النهرين

الملخص:

تسعى دراستنا في البحث عن أسباب قيام روسيا بحربها ضد أوكرانيا في(شباط / ٢٠٢٢) من خلال إيضاح الحقائق التاريخية لأسباب الحرب، وما هو دور حلف شمال الأطلسيّ، وأسباب التوسع ضد مكانة روسيا اتجاه المنطقة الشرقية وسط أوروبا، وإقحام روسيا بحرب ضد أوكرانيا مباشرة دون تدخل أوروبيّ بشكل مباشر مع روسيا، بل اعتماد الحرب بالنيابة عن طريق إقحام أوكرانيا وتقديم الإغراءات لها بانضمامها لحلف شمال الأطلسيّ والاتحاد الأوروبيّ، وأيضًا عن طريق استفزاز شخصية الرئيس الروسيّ(فلاديمير بوتين) ومنعه من التراجع ؛ لأن الغرب الرأسمالي يريد أن لا تنتهي الحرب، وبما لا يستطيع تحمله فيجعلوه يمضي في طريق هم رسموه إليه. ويتمحور المبحث في الغابات التي يسعى إليها حلف شمال الأطلسيّ وماهو مستقبل القارة الأوروبيّة والانعكاسات على هيكلية الناتو وظيفيًا واقتصاديّا وعسكريّا؟ . ونحاول في هذا الدراسة التمحور في الحرب السبرانية وخروج روسيا من نظام سويفت المصرفيّ، وآخرها نصل إلى الخاتمة والاستنتاجات والاحتمالات المستقبلة.

المفتاحية – روسيّا – أوكرانيّا – حقائق – ومدركات استراتيجيّة

Abstract:

Our study seeks to search for the reasons for Russia's war against Ukraine in(February / 2022) by clarifying the historical facts of the

causes of the war, what is the role of NATO, the reasons for expansion against Russia's position towards the eastern region in central Europe, and the involvement of Russia in a war against Ukraine directly without Direct European intervention with Russia, but rather the adoption of a proxy war by involving Ukraine and offering it temptations to join NATO and the European Union, and also by provoking the personality of the Russian President(Vladimir Putin) and preventing him from retreating; Because the capitalist West wants the war to not end, and with what it cannot bear, they make it proceed in a path they have drawn for it. The topic focuses on the forests that NATO seeks, what is the future of the European continent, and the implications for the structure of NATO, functionally, economically, and militarily? In this study, we try to focus on the cyber war and Russia's exit from the Swift banking system, and the last of which we reach the conclusion, conclusions, and future possibilities

المقدمة:

تعد الأزمة الروسيّة / الأوكرانيّة هي أحد أهم الأزمات منذ انتهاء الحرب الباردة، إذ تحولت هذه الأزمة إلى حرب بكل ما تعنيه ذلك من نتائج على النظام الدوليّ القائم على هرمية القوة ومصادرها النووية والنظام العالمي الذي كان قائمًا منذ الحرب الباردة على التفاعلات العالمية في مجالات التجارة والاقتصاد في عمومة وشبكات التعامل الدوليّ وشركاته، وما تسببه من الاعتماد المتبادل بين الدول بما فيها الفاعلون المتنافسون في النظام الدوليّ.

ولما كانت الأزمات الدوليّة ذات طبيعة سريعة ومفاجئة وفيها التشابك بين أدوات التأثير العسكريّة والاقتصاديّة والثقافية التي تستخدمها الأطراف المختلفة فإن المحلل السياسيّ يقع في مأزق

((كالأعمى الذي يحاول قياس أبعاد مكعب ثلج بينما يذوب بين أصابعه))

اهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة من خلال بيان الإبداع الأمريكيّ الذي يتزعم حلف الناتو ووسائل وطرق وآليّات التوسع مع بيان الروسيّ على عملية التوسع .

وتبين لنا الحقائق التاريخية أن روسيا دخلت في حروب كثيرة قد تخبو في حقبة تاريخية ، ومن ثم تنهض من جديد في حقبة القرن ، وهذا يظهر لنا أن روسيا لديها قدرة الإبداع لتجديد نفسها ونقطة انطلاقها هو يتمثل في نجاح التفكير الاستراتيجيّ في إيجاد بدائل قادرة لمواجهة حلف شمال الأطلسيّ .

نعم عانت روسيا في حقبة التسعينيات من القرن الماضي بضعف في الخيارات لمواجهة حلف شمال الأطلسيّ لكون إدارة الرئيس(بروس يلسين) كانت ضعيفة وكانت الهموم الدخلية أقوى تأثير عليها من الهموم الخارجية ، ولكن روسيا بدات تستعيد مكانتها الدوليّة بعد تولي(فلاديمير بوتين) سدة الحكم من خلال اتخاذه سلسلة من الإجراءات ، وإيصال رسالة إلى واشنطن ومضمونها «يجب أن تكون عملية توسع الناتو له حدود معلومة ، وهنالك خطوط ينبغي عدم تجاوزها وإلا فإن الرد الروسيّ سيكون غير متوقع» ، وفعلاً جاء الرد الروسيّ عند محاولة الناتو ضم جورجيا ، كان الرد الروسيّ هو احتلال روسيّا(لاوسبينا الجنوبية وأبخازيا) وإعادة نشر الصواريخ الروسيّة نحو أوكرانيّا وتجددت الردود في غزو أوكرانيّا عام(٢٠٢٢) التي حاولت انضمامها لحلف الناتو والاتحاد الأوروبيّ .

إشكاليّة الدراسة:

تقوم إشكاليّة الدراسة على دراسة المتغيرات الدوليّة والإقليميّة التي دعت الولايات المتحدة لإعادة إحياء حلف الناتو من خلال دعم الدول المحاذية للحدود الروسيّة بالتسليح ووعودها بانضمام أوكرانيا إلى حلف الناتو والاتحاد الأوروبيّ وهي فقط وعود دون تنفيذ ، وتقوم الإشكاليّة على بيان المدركات الروسيّة والخيارات الاستراتيجيّة لمواجهة توسيع حلف الناتو ، وفي ضوء هذه الأفكار تطرح أسئلة متعددة يسعى الباحث للإجابة عنها ، منها :

١ . ما هي الأسباب التي دفعت الولايات المتحدة الأمريكيّة لإعادة إحياء حلف الناتو من خلال التوسع على دول شرق ووسط أوروبا المحاذية للحدود الروسيّة؟ .

٢. هل روسيا ستبقى مصرة على أهدافها في استمرار العمليات العسكريّة ضد أوكرانيا لتحقيق أهدافها؟ .

٣. وهل ستدفع الخيارات الروسيّة إلى حرب باردة جديدة؟ .

الفرضية : تستند فرضية هذه الدراسة على فكرة مفادها من عملية توسع حلف شمال الأطلسيّ بعد الحرب الباردة تمثل إبداعًا في التفكير الاستراتيجيّ الأمريكيّ، واستغلالًا رقيًا للفرص التي أتاحتها نهاية الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي(السابق) والوصف الروسيّ، قد تدفع في النهاية أيضًا إلى إحياء روسيا ودفعها على نحو جديّ لاستعادة مكانتها الدوليّة السابقة، وستكون الخيارات لمواجهة التوسع أحد الجوانب المنطقية لاستعادة تلك المكانة .

منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على مناهج التحليل التنظيمي للأسباب والمتغيرات التي دفعت الولايات المتحدة الأمريكيّة لإعادة إحياء الناتو وتوسيعه واعتماد منهج التحليل الاستراتيجيّ لبيان المدركات الروسيّة والخيارات لعملية التوسع، والخيارات المتوقعة، واعتماد المنهج التاريخي التي مرت بها العلاقة الروسيّة والأوكرانيّة والعلاقة الروسيّة مع حلف الشمال الأطلسيّ

هيكلية الدراسة :

الفصل الأول : عملية توسيع الناتو

المبحث الأول : الإدراك الأمريكيّ والأوروبيّ لتوسيع حلف شمال الأطلسيّ

المطلب الأول : الإدراك الأمريكيّ

المطلب الثاني : الإدراك الفرنسيّ

المطلب الثالث : الإدراك الألمانيّ

المطلب الرابع : الإدراك البريطانيّ

المطلب الخامس : الإدراك التركيّ

المطلب السادس : الإدراك الروسيّ

المطلب السابع : الإدراك الصينيّ
المبحث الثاني : الهوية الدفاعية الأوروبيّة وحاجة أوروبا لبناء أمنيّ جديد
المبحث الثالث : الحرب الروسيّة - الأوكرانيّة في(شباط / ٢٠٢٢)
المطلب الأول : الحقائق التاريخية
المطلب الثاني : تأثير خروج روسيا من نظام سوفيت المصرفي الدوليّ
الخاتمة
الاستنتاجات والاحتمالات المستقبلية

الفصل الأول

عملية توسيع الناتو

قبل تناول الإدراك الأمريكيّ لأوروبا . ينبغي فهم معنى ومصطلح الإدراك . والإدراك في اللغة الإنكليزية ترجمة لكلمة((perception)) أما في اللغة العربية . فهو يقترب من معنى التصور ، وهذا ما تعرفه الموسوعة العربية الميسرة . بأن الإدراك عملية تصور ذهني تتفاعل فيه مؤثرات داخلية وخارجية . حيث لا يمكن إغفال تأثير العوامل الذاتية على إدراك موضوعات العالم الخارجي . ولكن قد لا يعني ذلك في السياسة الدوليّة ؛ لأن التصور يحتمل الثبات بينما الإدراك يتفاعل مع بيئة داخلية وخارجية متحركة مما يجعله متحركًا وغير ثابت ، ولا يكتفي بمتغيرات ثابتة يعتمدها التصور وإنما يتعامل الإدراك مع الموقف تبعًا لمتغيرات مستمرة والمعلومات المتدفقة عنه مما يجعله أكثر شمولية من التصور على الرغم من أنه يعتمد التصور أحيانًا .

وفي النطاق البحثي لعلم النفس الفردي والاجتماعي ، عرف الإدراك بأنة نتاج عقلي ومعنوي لعمليات التفاعل بين الفرد وبيئته أو بين الجماعة المعينة ومحيطها الخارجي . . وعناصر الإدراك عديدة على رأسها الدوافع ثم البناء المعرفي ثم الاتجاهات المسبقة ومنظومة القيم اليقينية وفقًا للتجارب والخبرات الماضية .

أما في الحقل العلمي لدراسة العلاقات الدوليّة فإن كل اجتهادات التعريف لمحددات الإدراك تصب في هدف وأحد هو كيفية تحليل التفاعل ما بين الأبعاد النفسية والاجتماعية

والفردية لمجتمع ما، وما بين عملية صنع السياسة الخارجية اتجاه المجتمعات الأخرى، في فترة محددة من تطورها السياسيّ العام.

وهنالك من يرى الإدراك بأنه المهارة التي تكتسب من خلال الدوافع، والنوايا والصفات الأخرى للأشخاص الذين يتم الاتصال بهم.

وهذا ينسحب على علاقات الدول وتفاعلاتها مثلما ينسحب على علاقات الأفراد وتفاعلاتهم؛ لأن علاقات الدول وتفاعلاتها هي عبارة عن سلوكيات بشرية ولا تعدو أكثر من ذلك. ومثلما هذه السلوكيات والمواقف هي التي تشكل بالمحصلة النهائية السياسات والاستراتيجيّات للدول وباقي الوحدات الدوليّة الأخرى.

وخلاصة القول أن الإدراك ليس معرفة الواقع بل هو أوسع وأشمل من أن يكون ذلك، إن الإدراك هو ترجمة عقلية وفكرية على أسس معرفية وقيمة لذلك الواقع، إلى رؤى محددة للسلوك ومساره اتجاه الأخر.

المبحث الأول

الإدراك الأمريكيّ والأوروبيّ لتوسع حلف شمال الأطلسيّ

المطلب الأول / الإدراك الأمريكيّ

ترى الولايات المتحدة الأمريكيّة في نهاية الحرب الباردة، نمو فراغ أمنيّ في منطقة أوروبا الوسطى والشرقية أثر انحلال حلف وارسو، لذا رأت أن وجود ترتيبات أمنيّة جديدة حاجة ملحة لملء الفجوة.

فهنالك عدد من المنافع الضرورية وفقًا للرؤية الأمريكيّة لبقاء حلف شمال الأطلسيّ تمثل بـ:

أ. ردع أي تهديد تتعرض لها دول الحلف من رابطة الكومنولث.

ب. توفير بيئة جماعية لأمن غرب أوروبا.

ت. تشجيع العملية الديمقراطية في كومنولث شرق أوروبا.

ث. توسيع درجة الاستقرار في شرق أوروبا.

ج . إبقاء ألمانيا عضوًا داخل التحالف وداخل الجماعة الأوروبيّة .

ح . تفادي احتمالات عودة دول غرب أوروبا إلى بناء جيوش وطنية منفردة .

خ . الحفاظ على الروابط القومية مع الولايات المتحدة الأمريكيّة .

وبذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكيّة وجدت في حلف شمال الأطلسيّ أفضل أداة لتحقيق موطن قدم لها في أوروبا أو في ظل غياب حلف شمال الأطلسيّ ، فإن نفوذ الولايات المتحدة في السياسات الأوروبيّة(سيضعف) بشكل كبير لذا يرى بريجنسكي أن حلف شمال الأطلسيّ لا يوفر الآلية الرئيسية لممارسة تأثير الولايات المتحدة الأمريكيّة في القضايا الأوروبيّة فحسب بل يمثل كذلك قاعدة الوجود العسكريّ الحاسم في أوروبا الغربية . فأكد الرئيس الأسبق(بيل كلنتون) ، أن توسع الناتو يعتمد على ظهور جديد في أوروبا وفي ذات الوقت أكد نائب وزير خارجيته أنذاك أن هناك عاملا آخر سيحدد بالطبع توسع الناتو ألا وهو البيئة الأمنيّة ككل في أوروبا ، وذهب نائب الرئيس(بيل كلنتون) أبعد من ذلك حينما قال في تأكيده على أهمية أمن دول أوروبا الوسطى لا يمكن أن يؤثر على أمن الدول الواقعة بين أوروبا الغربية وروسيا بل أمن أمريكا . **المطلب الثاني / الإدراك الفرنسيّ**

بعد ثلاثين سنة من تعليق دورها في حلف الناتو ، قررت فرنسا العودة للحلف بل ومحاولة لعب دور مؤثر في مؤسساته العسكريّة . ففي حوار مع(خافيير سولانا) الأمين العام لحلف الناتو . يقول لقد قررت فرنسا العودة إلى اللجنة العسكريّة . والمشاركة مشاركة كاملة في هيأة الأركان الدوليّة . لقد عملت سنوات الحرب الباردة لصالح تهميش أي تنافسات أو توترات حول هوية وطبيعة وانتماء الحلف . وكانت عملية الشد الوحيدة التي تعرض لها الحلف ، هي الانسحاب الفرنسيّ من القيادة العسكريّة سنة(١٩٦٦) . وما تبعه من إخلاء الأراضي الفرنسيّة من أية قوات أطلسيّة ، وسحب أية قوات فرنسيّة مشاركة من مناطق خارج فرنسا . لكن مع ذلك بقيت فرنسا عضوًا في الهياكل السياسيّة للناتو . ولم تفقد عضويتها فيه ، ومن مفارقات السياسة أن تكون إحدى عمليات الشد الأهم التي تعرض لها وما زال «ناتو» ما بعد الحرب الباردة . فرنسيّة الاتجاه أيضًا . وإذا كانت الأولى بسبب انسحاب فرنسا من الهيكلة العسكريّة للحلف . فهي الآن بسبب عودتها إليه . ومطالبتها غير المحتملة أمريكا برئاسة القيادة الجنوبية للحلف «في نابولي» وصارت فرنسا التي تعودت التغريد خارج السرب الأمريكيّ البحث عن دور متميز لها بل وتدفع باتجاه

دور أوروبيّ مستقل في السياسة الدوليّة، عندما نتحدث عن موقف فرنسا من توسيع الناتو لا بُدَّ من ذكر تاريخ من الصراع والتنافس. كانت أول خطوة فرنسيّة عبّرت عن الاستقلالية حيال(الناتو) هي قرار الحكومة الفرنسيّة في(١١ أبريل ١٩٥٨) بإطلاق برنامج الأبحاث النووية. الذي انتهى بحيازة فرنسا لهذا السلاح. وفي(سبتمبر ١٩٥٨) كتب «ديجول» إلى الرئيس(أيزن هاور) يطلب منه أن تحل إدارة ثلاثية أمريكا وفرنسا وبريطانيا على رأس(الناتو) محل الإدارة الأمريكيّة الأحادية.

المطلب الثالث: الإدراك الألمانيّ

من أغرب المفارقات في نهاية الحرب الباردة استعادة ألمانيّا لمجالها الحيوي الطبيعي في وسط وشرق أوروبا عبر عملية توسيع الناتو بدون حرب وإراقة قطرة دم واحدة بعد أن كانت الحرب العالمية الثانية قد هدتها وقسمتها على نصفين، ونسخت منها مجالها الحيوي لمدة طويلة، لذلك فلا غرابة أن نجدها أكثر الأعضاء الأوروبيّين في الحلف تحمسًا لفكرة توسيعه نحو الشرق بعد الولايات المتحدة الأمريكيّة، طالما أن ذلك يعطيها ثقلاً سيآسيا واقتصاديّا متميزًا في إدارة شؤون القارة كما أشرنا عند الحديث عن الموقف الفرنسيّ، فضلاً عن أن توليها لأهم قيادة رئيسية في الناتو بعد القيادة العامة، وهي قيادة منطقة وسط وشرق أوروبا سيجعلها بمثابة النائب العسكريّ الأول للشقيق الأكبر على الساحة الأوروبيّة.

وتبعًا لذلك تسعى ألمانيا للمحافظة على هذه المكاسب التي ستحققها من عملية التوسع، باستخدام سياسة هادئة ومرنة جدًا تحاول من خلالها استرضاء جميع القوى الرئيسية في الناتو وخارجه ذات التأثير على مجرى عملية التوسع، فمن جهة أولى تراجعت عن فكرة إنشاء قوة عسكريّة أوروبيّة مستقلة عن الحلف، ولكونها القوة العظمى لا يمكن الاستغناء عنها وعن قدراتها السياسيّة والعسكريّة لإنجاز عملية التوسع.

ومن جهة ثانية، تلوذ برلين بالصمت وعدم الوضوح في مواقفها إزاء المطامح الفرنسيّة لتحويل اهتمامات الناتو الأمنيّة نحو الجنوب وتولي القيادة العسكريّة فيه؛ لأن هذا التحول فيه حصار لمصالحها، من حيث إن استبعاد فكرة التوسع نحو الشرق سيقلل من مكانتها السياسيّة والعسكريّة والاقتصاديّة في وسط وشرق أوروبا. وقد يجعل هذه المنطقة الحيوية لها بؤرة للتوترات والحروب العرقيّة والدينيّة، وعدم الاستقرار الذي من شأنه

تهديد الوحدة الألمانيّة وخلق مصاعب جمة لاقتصادها، وخاصة إذا ما رافق هذه الحروب والتوترات موجات هجرة جماعية إليها من مواطني دول وسط وشرق أوروبا، بعبارة أخرى أن هذا الصمت وعدم الوضوح هو تعبير عن رفض ألمانيّ للمطامح الفرنسيّة، في موضوع التحول لا تستطيع برلين الإفصاح عنه علنًا استرضاءً لفرنسا وتجنبًا لغضبها الذي قد يدفعها إلى وضع العقبات أمام انضمام دول وسط وشرق أوروبا للاتحاد الأوروبيّ خاصة وأن هنالك خلافات حادة بينهما حول هذه المسألة.

فحينما تصر برلين على انضمام هذه الدول بشروط ميسرة استكمالًا للوحدة الأوروبيّة، حيث لا يعقل كما ترى هي أن تتمتع دول غرب أوروبا بمستويات عالية جدًا من الرخاء والثروة والاستقرار وتبقى دول الوسط والشرق في حالات متردية من البؤس والفقر وعدم الاستقرار. . فإن باريس تؤكد على أولوية وأهمية انضمام دول حوض المتوسط غير الأطلسيّة بِعدها أكبر شريك تجاري للاتحاد الأوروبيّ.

ومن جهة ثالثة، سعت برلين إلى تطبيع العلاقات الأمريكيّة - الفرنسيّة في إطار الناتو حتى لا تؤدي الخلافات بينهما حول الهوية الدفاعية للأمن الأوروبيّ إلى عرقلة عملية توسعه نحو الشرق.

المطلب الرابع: الإدراك البريطاني

لا يختلف اثنان في أن مواقف بريطانيا في السياسة الدوليّة غالبًا ما تكون تابعة للسياسة الأميركية أو مكملة لها، وبما أن واشنطن تسعى لتثبيت أقدامها في أوروبا بعد انتهاء الحرب الباردة من خلال الناتو وتطوير دوره ومهماته عبر عملية التوسع نحو الشرق. فإن لندن تدعم هذا المسعى الأمريكيّ. وذلك لأسباب عدة:

أولها: استمرار النزعة التقليدية المحافظة في العقلية السياسيّة البريطانية التي تجعلها تولي اهتمامها لعلاقاتها الأطلسيّة مع الولايات المتحدة الأمريكيّة، أكثر من علاقاتها الأوروبيّة. ومما يقوي هذه النزعة. شكوكها الراهنة من قدرة الأوروبيّين على بناء سياسة أمن ودفاع مستقلة عن الناتو والإدارة الأمريكيّة. . واستحالة بروزهم كقوة عظمى منافسة لواشنطن تستطيع حسم المشكلات الأوروبيّة والدوليّة.

وثانيها: خبراتها التاريخية الطويلة في التعامل مع الشؤون الأوروبيّة التي تجعلها تنظر لقاعدة توازن القوى باعتبارها أفضل وسيلة لحماية مصالحها داخل أوروبا وخارجها من

تحديات القوى الأوروبيّة الأخرى. ولما كانت قدراتها الحالية لا تؤهلها للعب دور الحامل المتميز في التوازن الأوروبيّ مثلما كانت عليه في القرن التاسع عشر. لذلك فإنها تعول على وجود الحلف في أوروبا والقوة الأمريكيّة. كعامل استراتيجيّ لحفظ هذا التوازن بعد انتهاء الحرب الباردة، خاصة وأنها تخشى أن يؤدي انسحاب الناتو أو أنحسار دوره في الأمن الأوروبيّ إلى تعاظم قوتي ألمانيّا وفرنسا من خلال الاتحاد الأوروبيّ أو بشكل منفرد.

وثالثها: فإن بريطانيا ما زالت تنظر لنفسها على أنها قوة عظمى ذات مصالح عالميًا مثلما عليه الحال بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكيّة، وتعتبر ارتباطها بالاستراتيجيّة الأمريكيّة العالمية خير ضامن لحماية هذه المصالح من تحديات بعض القوى سواء كانت أوروبيّة أو إقليميّة.

المطلب الخامس: الإدراك التركيّ

جاء الاعتراض التركيّ على توسيع حلف شمالي الأطلسيّ(الناتو) و أشتراط تركيا الحصول على الموافقة الأوروبيّة على طلب انضمانها إلى الاتحاد الأوروبيّ قبل توسيع الحلف ليشير إلى مجموعة من التساؤلات المطروحة بشأن علاقة تركيا بالغرب. والتوجهات التركية المستقبلية، فبالرغم من وجود إمكانات وفرص واسعة تدفع في اتجاه علاقة استراتيجيّة قوية بين تركيا وحلف الناتو تتعلق بالموقع الحيوي الهام والقدرة العسكريّة والدور السياسيّ والاستراتيجيّ لتركيا في إطار الاستراتيجيّة الأمريكيّة في منطقة الشرق الأوسط، ووسط آسيا. فإن هنالك عقبات وقيودًا تحد من تطوير هذه العلاقة خاصة فيما يتعلق بتعثر المحاولات التركيّة في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبيّ والنزاع التركيّ - اليونانيّ. إضافة إلى الأوضاع السياسيّة الداخلية في تركيا(١). . وسيتم تناول فرص وإمكانات تدعيم علاقة تركيا بالناتو والقيود التي تعوق هذه العلاقة وتحليل الموقف التركي من توسيع الناتو على ضوء الاعتبارات السابقة.

أولًا: فرص تدعيم علاقة تركيا بحلف الناتو: –

الأهمية الجيوبوليتكية والعسكريّة: تتمتع تركيا بأهمية جيوبوليتكية فائقة بالنسبة لحلف الناتو. فهي تنفرد بكونها ملتقى قارتي أوروبا وآسيا، بل تكاد تكون منطقة التحام جغرافي، تلتحم فيها أطراف القارتين. وتتحكم في ممرات ومضايق بحرية ذات أهمية استراتيجيّة

عظمى بالنسبة للتوازنات السياسيّة في أوروبا من أهمها مضيق البسفور والدردنيل. كما أنها تطل على البحر المتوسط والبحر الأسود وقد كان لهذا الموقع الاستراتيجيّ المتميز انعكاساته على حرية وكثافة التفاعلات. مما أدى إلى أن تكون تركيا طرفًا فاعلًا في التوازنات التي نشأت بين القوى العظمى في التاريخ الحديث والمعاصر. وهو ما أبرزته الحربان العالميتان الأولى والثانية بل أن تركيا بحكم هذا الموقع هي الدولة الوحيدة في المنطقة التي ترتبط أرتباطًا عضويًا بالاستراتيجيّة الأطلسيّة لتحقيق التوازن الاستراتيجيّ بين الشرق والغرب في النظام الدوليّ ثنائي القطبية قبل تفكك الاتحاد السوفيتيّ، وتبرز الأهمية العسكريّة لتركيا في حلف الناتو من تحليل مؤشرات المقدرة العسكريّة التركيّة. حيث بلغ الإنفاق العسكريّ حوالي(١١) مليار دولار عام(١٩٩٣). يقوم حلف الناتو بتوفير(٦/ ٥) مليار دولار منها، ويصل حجم القوات المسلحة عند التعبئة إلى حوالي(٥/ ١) مليون جندي، أما حجم القوات المسلحة العاملة فيصل إلى(٤٨٠) ألف جندي. وهي بذلك تعد الدولة الثانية من حيث القوة البشرية في حلف الناتو بعد الولايات المتحدة. وقد أبرمت الولايات المتحدة وتركيا اتفاقية للتعاون العسكريّ عام(١٩٨٠) لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد. تسمح للولايات المتحدة بموجبها بزيارة عدد منشآتها العسكريّة في الأراضي التركيّة مقابل مساعدات عسكريّة أمريكيّة تصل إلى(٧١٥) مليون دولار بعد أزمة الخليج تتمركزعلى أراضيها كمخزن طوارئ. تستخدمها قوات حلف الناتو عندما تتهدد المصالح الأمريكيّة أو الغربية في المنطقة. .

المطلب السادس: الإدراك الروسيّ

لقد كانت الغاية الحقيقية من تأسيس حلف شمال الأطلنطي هو تطويق الاتحاد السوفيتي السابق وحصر تمدد نفوذه غربًا. بينما تولت أحلاف أخرى مهمة الحصر جنوبًا وشرقًا ولا تزال روسيا الاتحادية تشعر أن استمرار الناتو رغم نفضها عن نفسها غبار الشيوعية وتخليها عن حلف(وارسو المنهار)، ومنحها الاستقلال مرغمة لكل الجمهوريات السوفيتية السابقة. ما يزال يشكل ضغطًا مستمرًا عليها ويعرضها للابتزاز السياسيّ الذي لا يقف عند حد.

وكان المطلب الروسيّ محددًا في أن يبني مستقبل العلاقات بين الكرملين والناتو على أساس التعاون. وتجنب المواجهة بأي شكل من الأشكال والحيلولة دون العودة إلى خطوط الفصل بين الدول في أوروبا كما كانت عليه الحال في فترة الحرب الباردة.

وضرورة عدم ضم دول من أوروبا الشرقية إلى الناتو بما يهدد الحدود الروسيّة خاصة بولندا والمجر وتشيكيا؛ لأنها تعتبر هذه البلدان خط الدفاع الأول عن حدودها والعمق الاستراتيجيّ للإنذار عن أي تهديد للناتو في أي عملية عسكريّة يقوم بها الحلف ضدها ومن ثم ستفقد هذه الميزة حال توسيع الحلف وانتشار قوات عسكريّة في قواعد على حدودها مباشرة. مما يهدد المصالح الأمنيّة الحيوية لروسيا خاصة بعد أن تغير الوضع الجيوستراتيجيّ جذريًا في أوروبا والعالم، إذ قامت روسيّا في نهاية(١٩٩٣) بسحب قواتها من أوروبا الشرقية ومن أقرب الجمهوريات السوفيتية السابقة، والذي يقدر بحوالي(٦٤٠) ألف عسكريّ، وأكثر من(٣٠) ألف دبابة ومدرعة، و(٩) آلاف راجمة مدفعية، وأكثر من(٤) آلاف طائرة مقاتلة وقاذفة وهليكوبتر، و(٤٦) فرقة عسكريّة، و(٦٤) لواء. وانسحبت تلك القوات من مناطق شاسعة تشمل ألمانيا وتشيكيا وسلوفاكيا والمجر وبولونيا ومنغوليا وليتوانيا ولاتفيا وأستونيا وكوبا. كما حذرت سلطات الكرملين من أن توسيع الأطلسيّ يمكن أن يثير رد فعل عاصفا داخل روسيا قد يدفعها إلى التخلي عن الإصلاحات والعودة إلى النظام الشيوعي.

فالعلاقات بين روسيّا وحلف الناتو ما زالت معقدة. وقد بدأت التعقيدات منذ أن بدأ الحلف بالزحف نحو الشرق وضمه عددًا من دول أوروبا الشرقية وكذلك دول البلطيق التي كانت جزءًا من جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق. واليوم ينظر الكثيرون من الطبقة السياسيّة في روسيا الاتحادية إلى توجه الناتو هذا نظرة سلبية تجاه محاولات ضم أوكرانيّا وجورجيا الجمهوريتين السوفيتيين السابقتين ولدى روسيا كل المبررات الموضوعية الاقتصاديّة والسياسيّة والثقافية والاجتماعية لمثل هذا الموقف السلبي. ولكن الأكثر خطورة وجدية يبقى قلق روسيا من زحف الناتو لما يشكله هذا الزحف من خطر على أمنها العسكريّ والاستراتيجيّ.

صحيح أن القلق الروسيّ بدأ يجد تفهمًا لدى الكثير من بلدان أوروبا القديمة لكنه ما زال البعض وخاصة لدى الولايات المتحدة الأمريكيّة نظرة تتجاهل قلق روسيا والأكثر من ذلك أن روسيا اليوم مضطرة للقول أن نتائج السلوك السياسيّ للولايات المتحدة وحلفائها بهذا الشأن بدأ يشكل خطرًا استراتيجيًا على استقرار و أمن العالم. وخاصة فيما يتعلق بمخططات وانتشار صواريخ حضارة في الأراضي البولونية، وإذا ما نفذت أمريكا هذه

المخططات فإن روسيا ستجد نفسها مضطرة هي وأصدقاؤها لاتخاذ إجراءات إضافية محددة لضمان وحماية أمنها وأمن أصدقائها ستتخذ طابعًا متوازنًا ومماثلاً . . .

ومن المشكوك فيه المحافظة على التعاون القائم بين روسيا والناتو في إطار مجلس التعاون(روسيا) فيما إذا أقدمت واشنطن على هذه الخطوة . لكن هل هذا التطور لصالح أوروبا .

إن تطورًا بهذا الاتجاه لن يخدم مصلحة استقرار وأمن أوروبا أيضًا من حلف(واشنطن- بروكسل- تبليس) الذي جرى بعد الانقلاب الذي شهدته جورجيا تحت(اليافطة الملونة) والذي سمح لواشنطن بتواجد عسكريّ أوسع في منطقة القفقاس .

إذا كان حلف الناتو لا يسعى لضم أعضاء جدد إلى صفوفه كما يدّعي فما هو تفسير تشجيع الناتو لسياسيّة تبليسي المعادية لجيرانها فقط لكونها صديقة لروسيا وتشجيعها على الاستمرار في رفض قرار مجلس الأمن الدوليّ رقم(١٧١٦) الصادر في(١٣/ ١٠/ ٢٠٢٦) القاضي بتحديد مهمة المراقبين الدوليّين . جورجيا وسحب قواتها العسكريّة في منطقة كادور سكي . .

المطلب السابع: الإدراك الصيني

جددت الحرب الروسيّة في أوكرانيا الحديث حول محاولات تغيير النظام الدوليّ الراهن من القطبية الأحادية التي تمثلها الولايات المتحدة إلى نظام متعدد الأقطاب ، ولم يكن ذلك الحديث وليد هذه الحرب فقط ، وإنما جاء في أعقاب الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨ التي أثرت سلبا على القوة الأمريكيّة ، إذ لم يعد بمقدورها تحمل كلفة القيادة بشكل منفرد ، وبالتالي الحاجة إلى انضمام قوى دوليّة جديدة بجانبها ، كالصين وروسيا ، فإلى أي حد تتوافق رؤى القوتين الآخريين حول النظام الدوليّ البديل؟ .

محددات أساسية

بلغت العلاقات بين روسيا والصين مستوى الشراكة الاستراتيجيّة في عام(٢٠١٩) ، وهي تستهدف في أحد أبعادها «تعزيز تكوين عالم متعدد الأقطاب أكثر عدلاً وعقلانية بما يعود بالنفع على شعوب العالم ، ولتحقيق التعاون المريح للجانبين» ، ومنذ توطيد العلاقة بين البلدين في عام(١٩٩٦) حتى اللحظة الراهنة ، فإن مسألتي إنهاء الأحادية

الأمريكيّة، وبناء نظام عالمي متعدد الأقطاب تعدان دافعين لاستمرار الشراكة الروسيّة الصينية، برغم اختلافهما حول طبيعة النظام الدوليّ ودورهما في إطاره.

يؤكد الكتاب الأبيض الصادر عن مجلس الدولة الصينيّ في(سبتمبر ٢٠١٩)، تحت عنوان «الصين والعالم في العصر الجديد» أن بكين تحوز تأثيرًا عالميًا أكثر شمولًا وعمقًا وأمدًا، وأن العالم أصبح يولي اهتمامًا أكبر لها. ومع تزايد قوة الصين الشاملة والعالمية، فقد يسود بعض القلق من سعيها إلى الهيمنة؛ إلا أنها تشير في هذا الكتاب إلى أنها تسعى إلى النفع المشترك للمجتمع الدوليّ. إذ تنظر إلى صعودها العالمي على أنه فرصة وليس تهديدًا أو تحديًا، وأن التفاعلات الدوليّة ينبغي أن تتسم بالحوار لا المواجهة، وبتكوين شراكات لا تحالفات، وأن يصبح المجتمع الدوليّ مسرحا للتنمية المشتركة لا ساحة للقتال.

ذكرت وثيقة السياسة الخارجية الروسيّة الصادرة في(نوفمبر ٢٠١٦) أن العالم يمر بتغيرات جوهرية، تتعلق بظهور نظام دوليّ متعدد الأقطاب، كما أدّت العولمة إلى تشكيل مراكز جديدة للسلطة الاقتصاديّة والسياسيّة، إذ أصبحت القوة العالمية وإمكانات التنمية لا مركزية، وتتحول نحو منطقة آسيا والمحيط الهادئ، مما أدى إلى تآكل الهيمنة الاقتصاديّة والسياسيّة العالمية للقوى الغربية التقليدية، وأصبح التنوع الثقافي والحضاري للعالم ووجود نمادج تنموية متعددة.

استفادت بكين اقتصاديًا بشكل كبير من القيادة العالمية للولايات المتحدة، التي يقودها الغرب برغم بعض القيود التي واجهتها، لذا تفضل البروز بمظهر سلمي في إطار ممارسة دورها كفاعل دوليّ، حيث الرغبة في تحقيق السلام والخير المشترك للجميع عبر تطبيق نهج «التنمية المشتركة». وبرغم كونها قوة اقتصاديّة عالميّة، فإنها تميل إلى اتخاذ مواقف أكثر أمنًا وأقل إثارة للجدل في العالم باستثناء ما يتعلق بأزمات تايوان وإقليميّ التبت وشينجيانج، وحقوق الإنسان ومطالبها الإقليميّة البحرية ببحر الصين الجنوبي.

يختلف تفكير موسكو عن بكين، حيث ترى أن النظام الدوليّ الذي تقوده الولايات المتحدة بعد الحرب الباردة قد أضر بالتنمية الروسيّة، وقيد بشدة آفاقها الدوليّة، وقوض أمنها القومي، بل أنها تعتبر فكرة «النظام الدوليّ الليبرالي» بناءً غربيًا يخدم المصالح الذاتية للقوى الغربية، ولهذا تستهدف روسيا من تحركاتها الخارجية تأمين مجالها الحيوي الإقليميّ بغرض حماية مصالحها وأمنها القومي، فضلًا عن تحقيق تواجد على مسرح

السياسة العالمية والنظام الدوليّ، كقطب مؤثر على مجريات السياسة الدوليّة، كما كان الاتحاد السوفيتي سابقًا.

المبحث الثاني

الهوية الدفاعية الأوروبيّة وحاجة أوروبا لبناء أمنيّ جديد

تميز الموقف الأوروبيّ العام حيال الهيمنة الأمريكيّة على حلف الأطلسيّ أبان الحرب الباردة بالقبول والخضوع، وذلك لأسباب كثيرة أبسطها اقتناع الأوروبيّين بعجزهم عن الدفاع عن أراضيهم في وجه هجوم سوفيتي محتمل من دون الحماية الأمريكيّة. وقد استمر هذا العجز الأوروبيّ حتى(معاهدة ماستريخت). التي جاءت غامضة، أو غير حاسمة على الأقل فيما يتعلق بالدفاع والأمن الخارجي.

إذ إن العنوان الخامس من المعاهدة يرسم إطارًا مؤسساتيًا غامضًا مؤلفًا من المجلس الأوروبيّ ومؤسسات المجموعة الأوروبيّة من برلمان ومجلس ومفوضية. والسياسة الخارجية والأمنيّة المشتركة((PESC)) لا تملك وسائل طموحها. ويقوم البناء الأمنيّ الجديد في أوروبا على المشاركة الأمنيّة لا على الردع وتقوم هذه المشاركة بدورها على أساس تقييم جديد للعمل بين منظمات متعددة الأطراف. وهذه المنظمات هي الاتحاد الأوروبيّ وحلف شمال الأطلنطي الجديد ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا الأطلسيّ هو أحدى الأدوات التي لا غنى عنها لتوجيه التغيير في مجمل أوروبا. وبسط النظام في المنطقة الأورو – أطلسيّة وأنه سوف يعمل في شبكة من المؤسسات التي ستدعم بعضها البعض ويعنى بذلك اتحاد أوروبا الغربية(VEO) ومجلس التعاون الأطلسيّ الشمالي(COCONA). الذي قام عام(١٩٩١) قيادتها الحلف. ويبد ذلك من خلال رفضها لتولي فرنسا القيادة الجنوبية للحلف وكذلك عدم ارتياحها لفكرة الفيلق غرب أوروبا دعامة للناتو. وليس تنظيمًا دفاعيًا مستقلًا للاتحاد الأوروبيّ ومن ثم يتضح أن أمريكا تخطط لدخول القرن الجديد للإصرار على الحفاظ على موقعها القيادي بالنسبة للنظام الأمنيّ الأوروبيّ؛ لأن فقد هذا الدور يعني تقليص النفوذ الأمريكيّ ليس أوروبيًا فقط بل وعالميًا أيضًا).

وقد كتب رئيس المجلس الفرنسيّ للعلاقات الخارجية تيرا دي فيتريال مؤخر يقول أنه ربما يصبح القرن الحادي والعشرون قرنًا أمريكيًا، وربما بشكل يفوق القرن العشرين.

ويضيف فيتريال أنه بعد الحرب التي دارت رحاها في أوروبا وبعد الأزمات التي شهدتها هذه القارة في هذا القرن. فإنه يمكن توقع مصير أسوأ من الهيمنة الأمريكيّة. ويؤمن الفرنسيّون بأنه يتعين جعل الاتحاد الأوروبيّ قوة جماعية كبرى تعادل قوة الولايات المتحدة وتحدث نوعًا من التوازن معها في الشؤون الدوليّة ورؤيتهم الواقعية السياسيّة تقول أنه يتعين على أوروبا على المدى البعيد أن تتولى أمر مصالحها بنفسها، فالولايات المتحدة لن تفعل هذا الشيء نيابة عنها وفي حين أن الولايات المتحدة حليف. فإنها

وبشكل آلي منافس تجاري واقتصاديّ لا يعرف الشفقة، وفي أواخر عهد الرئيس الراحل(فرانسوميتران). تمكنت فرنسا مع إقناع حلفائها بمبدأ التعاون العسكريّ مع ألمانيا بهدف إنشاء هيأة خاصة للدفاع الأوروبيّ المشترك، وكان الأمريكيّون قد وافقوا على الفكرة واعتبروا أنها غير موجهة ضد مواقع حلف الأطلسيّ الأوروبيّ، وعلى هذا الصعيد أنشئ اتحاد غرب أوروبا(UEO)، ووضع تحت إشراف الاتحاد الأوروبيّ كما تم تأسيس النواة الأوروبيّة لأداة الدفاع الأوروبيّة المشتركة على هيأة فيالق أوروبيّة(EUROCORPS)، هذا بينما اعترف حلف الأطلسيّ خلال انعقاد قمتيه للهوية الأوروبيّة من شؤون الدفاع وعلى أثر اجتماع القمة الذي عقده الأطلسيّ في برلين

المبحث الثالث

الحرب الروسيّة - الأوكرانيّة(٢٧ شباط /٢٠٢٢)

المطلب الأول: الحقائق التاريخية

١. الحقيقة الأولى:

إن الغرب لا يرغب بخسارة روسيا للحرب وخشية الغرب من ذلك لأن الروس خاضوا حربًا مع اليابان في الحرب العالمية الأولى، وخسروا الحرب ولكن ظهور المد الشيوعي المتمثل بالاتحاد السوفيتي وهذا واحد من منابع القلق الغربي.

٢. الحقيقة الثانية:

أوكرانيا هي غريبة عن حلف الناتو فحتى لو انتصرت بالحرب فإن الغرب لن يرحب بها؛ لأنه سيأتي اليوم الذي تنقلب فيها أوكرانيا على الغرب وتعود لأحضان روسيا؛ لأنها

هي موطن الروس، والكروات مدينون إلى روسيا التي أنقذتهم من الغزو العثماني عام(١٨٥٤)

٣. الحقيقة الثالثة:

اليوم(أوكرانيا) صدمت روسيا والغرب بصمودها والعقوبات التي ضربت على روسيا ليست هي التي عطلت احتلال(كييف).

٤. الحقيقة الرابعة:

إن الغرب لا يريدون خسارة روسيا وتفتيتها أو كسرها؛ لأنها تمتلك أكبر ترسانة نووية ولا يريدون أن يسيطر عليها من قبل القوميين والمتعصبين وبالتالي يمتلكون مفاتيح النووي.

٥. الحقيقة الخامسة:

إن أصل القضية الأوكرانيّة بدأ بعضه قبل قرون والبعض الآخر في القرن العشرين، وبعضه الثالث كان بعد ثلاثة عقود من انتهاء الحرب الباردة، وانهيار الاتحاد السوفيتيّ، ومولد نظام عالمي جديد قام على(العولمة) والقيادة الأمريكيّة، فالحقيقة الأولى، هي أن أوكرانيا دولة تقلبت كثيرًا خلال الزمن القديم والحديث بين أحضان أمبراطوريات متعددة ولكن أكثرها قرابة ودومًا مع روسيا التي تداخلت معها في العهد القيصيري وكذلك في العهد الاشتراكي حينما كانت درة التاج السوفيتي، حتى أن أحد مواطنيها كان هو(خروبا شوف) منحها الولاية على منطقة القرم طول التاريخ، لم تكن أوكرانيا دولة مستقلة إلا في فترات قليل كان آخرها عام(١٩١٧)، وبعدها عادت للحياة مرة أخرى في عام(١٩٩١).

٦. الحقيقة السادسة:

تأرجحت أوكرانيا منذ الاستقلال الأخير عام(١٩٩١) بين الاقتراب من روسيا اتقاء لشرها، والابتعاد عنها، والاقتراب من المدار الأوروبيّ والأطلسيّ ردعًا لشرها أيضًا، وما بين هذه الناحية وتلك تولدت الأزمة الراهنة بعد أن دخلت فيها عناصر جديدة تولدت خلال العقود الثلاثة الأخيرة.

٧. الحقيقة السابعة والأخيرة:

هي الأوضاع الجيوساسية لأوكرانيا فهي واقعة في أحضان روسيا علميًا، كما أن جزءًا من سكانها تختلف النسب المعلنة من(١٧ ٪) إلى(٣٥ ٪) ينتمون إلى روسيا لغويًا وإثنيًا، وبينما صوت جزء منهم لضم منطقة القرم مرة أخرى إلى روسيا فإن الجزء الآخر المتبقي داخل أوكرانيا عبر كثيرًا منهم عن رغبته في الانفصال.

المبحث الثالث

المطلب الثاني: تأثير خروج روسيا من نظام سويفت المصرفي الدوليّ

نظام سويفت هو اختصار لـ(جمعية الاتصالات المالية العالمية بين البنوك)، وهي تعاونية لا تهدف للربح تقوم بتقديم خدمة المراسلات الخاصة بالمدفوعات المالية على مستوى عالٍ من الكفاءة وبتكلفة مناسبة. وهذا النظام يهتم بنظام التحويلات المالية والمعاملات بين المصارف وقد ابتدأ العمل به تقريبًا في العراق عام(٢٠١١) إذ تم تأسيس سويفت مع بعض مراسلي المصارف العراقية، وإجراء المعاملات الخارجية من حوالات واعتمادات عن طريقه. نشأت فكرة(سويفت) نهاية الستينيات مع تطور التجارة العالمية، وتكونت المنظمة عام(١٩٧٣)، ومقرها الأساس بلجيكا، وبدأت نشاطها عام(١٩٧٧)، يهدف نظام سويفت إلى تقديم أحدث الوسائل العلمية في مجال ربط وتبادل الرسائل والمعلومات بين جميع أسواق المال من خلال البنوك المسؤولة عن تنفيذ ذلك بمختلف الدول بذلك يتمكن المشترك من مقابلة احتياجات العملاء الأجانب والمحليين أيضًا، إذ يمكن تطبيق نظام سويفت لمطابقة أوامر العملاء بين الجهات المتداخله بالعملية والتصديق عليها، كما في التحويلات النقدية الخاصة بالعمليات ونتائج التسوية، وأيضًا التصديق على تنفيذ عمليات التداول وتسويتها بين الأطراف المعنية، وطبعًا يمكن تطبيقه بكافة العمليات المتعلقة بالتغيير في أرصدة العملاء، ويغطي نظام سويفت جميع المراسلات المتعلقة بالتعاملات المالية والبنكية التي تتم بين البنوك والمؤسسات المالية، إذ يوفر النظام الحماية والسرعة الكاملة لمثل هذه التعاملات، ومتابعة تسليمها للجهات المعنية.

واستحدث نظام سويفت رمز(بي . آي . سي) الذي يستخدم في التحويلات المالية ويسمح بالتعرف على المصرف عبر رمز فريد يتكون من ثمانية إلى(١١) حرفًا مع مراعاة اسم المصرف وبلد المنشأ وموقعه والفرع بعد معالجة الطلب المعني، وتشكل نظام سويفت ليحل محل تقنية(التيلكس) القديمة، وتستخدم البنوك نظام سويفت لإرسال رسائل موحدة حول عمليات تحويل المبالغ فيما بينها وتحويلات المبالغ للعملاء وأوامر الشراء والبيع للأصول.

وبحسب آخر إحصائية صادرة عن منظمة سويفت فقد تجاوز عدد المؤسسات الماليه والبنوك المشاركة فيها إلى(١١ ، ٥٠٧) مشتركين حتى(آذار) من عام(٢٠٢٠)، وبمعدل(٤٣) مليون معاملة يوميًا.

ونادرًا ما استخدم سويفت كسلاح مالي إلا أنه خيار تدعمه الولايات المتحدة الأمريكيّة وحلفاؤها لمعاقبة روسيا بعد اجتياحها أوكرانيا.

ووفقًا لجمعية سويفت الروسيّة(روسيّا هي أكبر دولة بعد الولايات المتحدة من حيث عدد مستخدمي نظام سويفت) إذ تنتمي حوالي(٣٣٠) مؤسسة مالية روسيّة إلى هذا النظام، أي أن أكثر من نصف المؤسسات المالية الروسيّة أعضاء في سويفت، وعليه فإن قطع وصول أي مصرف إلى شبكة سويفت يعني منعه من تلقي أو إصدار مدفوعات عبر شبكة سويفت، وبالتالي يمنع على المصارف والمؤسسات الأجنبية التعامل مع هذا المصرف، لكن روسيا تمتلك بنية تحتية مالية محلية خاصة بها، تشابه آلية عمل نظام الفيزا كارت والماستر كارد.

وكثيرًا ما تتعرض روسيا للتهديد بالاستبعاد من نظام سويفت المصرفي فقد تعرضت عام(٢٠١٤) بعد ضمها لشبه جزيرة القرم، لهكذا تهديد من قبل الدول الغربية لكن لم يتم الاستبعاد إذ يرى خبراء أن استبعاد روسيا، وهي مصدر رئيسي للنفط والغاز للأسواق العالمية يمكن أن يدفع موسكو لتسريع تطوير نظام نقل بديل مع الصين على سبيل المثال.

كيف يعمل نظام سويفت؟ فعالية نظام سويفت ترجع إلى الثقة التي بنيت عليها شبكته بحيث تحتوي الشبكة على أربع محولات(مجمعات) رئيسية، وكل محول يجمع مجموعة من الدول علمًا أن المحولات الأربع مرتبطة فيما بينها عن طريق القمر الصناعي. دور

المحول هو نقل الرسائل من الدولة المرسلة إلى سويفت وتقوم سويفت بتخزين الرسائل وإرسالها إلى المحول الخاص بالدولة المستقبلة للرسالة .

خصائص نظام سويفت

١ . الضمان

٢ . السرعة

٣ . قليل التكلفة

٤ . الفعالية

٥ . سرية الشبكة

٦ . الأرشفة

٧ . المسؤولية

٨ . شبكة كاشفة للأخطاء إذ إن هنالك رموزًا لصحة الرسائل

روسيا ونظام سويفت

وفقًا لتعبير وزير المالية الفرنسيّ فإن قرار إبعاد روسيا عن نظام سويفت يعد بمثابة سلاح نووي مالي ، لكن القرار سؤثر سلبًا على الدول التي اتخذت القرار . أدرجت روسيا بنظام سوفيت عام(١٩٨٩)، وتسكن معاملاتها اليومية(١ ، ٥ ٪) من إجمالي المعاملات بالنظام ، وقعت ألمانيا على قرار استبعاد روسيا من نظام سويفت بتردد ؛ بسبب ارتباطها بروسيا للحصول على الطاقه ومخاوفها من قيام روسيا بالرد على هذه الخطوة . وتم التخطيط لتقليل الضرر الواقع على الدول المتعاملة مع روسيا في قطاع الطاقة لذلك تم استثناء مصرف(سبيربنك) الذي يعد أكبر مصرف في روسيا وأيضا(غازبرومبنك) لأهميته في قطاع الطاقة .

وقد اتخذ الاتحاد الأوروبيّ بالتنسيق مع الولايات المتحدة وبريطانيا وكندا قرارات عقابية بحق روسيا منها(استبعادها من نظام سوىفت كرد فعل لغزو أوكرانيا ، ويستهدف هذا الأبعاد إعاقة الصادرات والواردات الروسيّة عن طريق تصعيب قيامها بأي معاملات

ماليّة في أي مكان بالعالم، ومن المتوقع أن يؤدي هذا الاستبعاد إلى خسائر كبيرة للاقتصاد الروسيّ الا أن القرار لم ينل الإجماع.

الخاتمة والاستنتاجات

نحن أمام هذه الحقائق ماذا نتوقع من نتائج حول هذه الحرب؟

جوابنا هو الآتي:

إن الحرب الروسيّة – الأوكرانيّة تقدم لنا دروسًا وعبرًا بليغة ويمكن إجمالها بالآتي:

١. بداية نهاية القطب الواحد ودخول العالم منعطفًا جديدًا، سيكون لمحور الصين وروسيا وإيران دور كبير في رسم معالمه كل حسب تطلعاته واستراتيجيّاته.

٢. انتقال صراع المصالح من الشرق الأوسط إلى آسيا الصغرى والقوقاز، وهو ما يفسر نقل الولايات المتحدة الأمريكيّة العديد من قواعدها وبوارجها من الشرق الأوسط إلى شرق أوروبا.

٣. تدني منسوب الثقة في حلف نيتو والولايات المتحدة الأمريكيّة والاتحاد الأوروبي من طرف حلفائها، إذ يصعب بعد تخلي الغرب على أوكرانيا أن تثق أي دولة في خوض أي صراع باسم الغرب والقيم الغربية.

٤. إقدام دول أخرى على استعادة وضم أراضي تاريخية لها باستخدام القوة العسكريّة. وعلى رأسها الصين، مما سيدخل العالم حالة حرب عارمة.

٥. انتهاء جدوى المنظمات الدوليّة التي تأسست من أجل السلام العالمي، ومنع وقوع – الحرب، وضمان تحرر الشعوب، وعلى رأسها الأمم المتحدة ومجلس الأمن.

٦. إنذار لدول الخليج التي تتوهم بوقوف الولايات المتحدة الأمريكيّة بجانبها لو دخلت في حرب مع إيران، فعلى هذه الدول أن تستوعب الدرس وتبحث عن حلول آمنة وتتجنب الحرب والتصعيد.

إعطاء صورة لما سيؤول إليه وضع الكيان الصهيوني عندما تقل مصالح الغرب في منطقة الشرق الأوسط ، وتتحرر الشعوب وتتصاعد قوى المقاومة ليكون مصير إسرائيل« كمصير أوكرانيا المتخلى عنها مع وجود فارق

٧. انهزام أوكرانيا كان يوم قبلت بتفكيك ترسانتها النووية التي كانت تضم ثلثي مفاعلات الاتحاد السوفيتي والقبول بنقلها إلى روسيا ، مقابل تعهد هذه الأخيرة بعدم غزوها ، وتعهد أمريكا بالدفاع عنها

٨. التراجع العسكريّ للولايات المتحدة الأمريكيّة وأوروبا سيؤدي إلى تراجع نفوذهما – السياسيّ ، ودعمهما للأنظمة الديكتاتورية المستبدة ، مما سيفتح مجال موجات تحرر جديدة من ربقة الأنظمة الحاكمة في أمريكا اللاتينية والمنطقة العربية وأفريقيا . جنوب الصحراء

٩. عندما حدثت أزمة كوبا عام(١٩٦٢) كان شرط السوفيات لسحب وتفكيك قواعد صواريخهم المتوسطة من كوبا ، أن يقابله سحب الصواريخ الأميركية من تركيا ، لتحل بعد ذلك هذه الأزمة في ضوء تلك المقايضة الجيوبوليتيكية

أذهب إلى الاعتقاد أن الأميركان قد استفادوا من درس هذه المساومة الجيوبولتيكية ، عندما انسحبوا من أفغانستان عام(٢٠٢١) في ضوء قراءتهم لسلوك بوتين إزاء أوكرانيّا ، ليتحرروا من ضغط المساومة الجغرافية الأفغانية أمام الجغرافية الأوكرانيّة في ضغطهم ومساومتهم لروسيا ، حتى لا تكون القوات الأميركية أو قوات الناتو صيدا سهلا أو مقايضة مستقبلية لروسيا أو حلفائها في أفغانستان .

والخلاصة التي يمكن أن نتوصل إليها من خلال هذا المبحث هي أن روسيا يمكن أن تواجه عملية توسيع الناتو ضمن ثلاثة خيارات هي : –

١. الخيار القوميّ .

٢. الخيار الإقليميّ .

٣. الخيار الدوليّ .

وسيتم تناول كل خيار من هذه الخيارات بالشرح المفصل

١. الخيار القومي.

يتضمن هذا الخيار تركيز روسيّا على القوى النووية لحماية أمنها ومصالحها القومية من خلال إعادة نصب ونشر أسلحتها النووية التكتيكية على طول حدودها مع دول وسط وشرق أوروبا وخاصة أن هذه الأسلحة قد تم تفكيكها فقط وأنه من الناحية النظرية يمكن إعادة نصبها من جديد. يبدو هذا السيناريو منطقيًا في حالة عزم الناتو على نشر قوات نووية تكتيكية في الدول المرشحة للانضمام إليه ويكون الغرض منه عرقلة انضمام هذه الدول عن طريق زرع الإدراك لديها. إن التوسع سيجلب لها الخراب ويجعل أراضيها مسرحًا للحروب النووية وبذلك قد تتردد في الانضمام إلى الحلف أو ترفض نشر أسلحة نووية تكتيكية على أراضيها حتى في حالة الانضمام إليه لكن عيب هذا السيناريو هو أن فيه إمكانية لعودة روسيا إلى منطق الحرب الباردة في علاقاتها بالغرب واحتمالية دخولها في سباق تسلح لا تستطيع تحمله اقتصاديّا.

٢. الخيار الإقليميّ.

ويتمثل هذا السيناريو في إقامة توازن قوى إقليميّ يحمي مصالح روسيا القومية ضمن مجالها الحيوي، ويوقف توسيع الناتو عند حدود معلومة، وذلك بتحويل رابطة الدول المستقلة إلى حلف عسكريّ، وتمتلك موسكو عدة مزايا لتحقيق هذا السيناريو منها: –

أ. أن دول الرابطة تقع في ذيل القائمة التي يسعى الناتو لضمها إليه، ما يعطي موسكو الوقت الكافي للحركة والمناورة من أجل هذا التحويل، وخاصة أن إجراءات التوسع ما زالت في مراحلها الأولى.

ب. أن أغلبية دول الرابطة تفضل أقامة تعاون عسكريّ مع روسيا على شكل اتفاقيات ثنائية أو جماعية وبخاصة دول آسيا الوسطى والقوقاز، أما لشعورها بالأحباط لأنها تقع في أخر الدول

المرشحة للانضمام إلى الناتو وأما لأفتقارها إلى قوات عسكريّة قادرة على حماية أمنها الوطني وأما لقلة خبرتها في بناء هذه القوات واعتمادها على الخبرة والتسليح الروسيّين.

ت. التحسن الذي طرأ على العلاقات الروسيّة - الأوكرانيّة منذ عام(١٩٩٤) بعد أن تم حسم أهم قضيتين عكرت صفو العلاقات بينهما في الماضي، أولاهما قضية

الأسلحة النووية الاستراتيجيّة الموجودة في أراضي أوكرانيّا حيث تقررت إعادتها إلى روسيا بغية تفكيكها، وثانيهما قضية أسطول البحر الأسود الذي تقرر تقسيمه بينهما بنسبة(٨٠٪) لروسيّا، و(٢٠٪) لأوكرانيّا.

ومع ذلك فإن التحليل يستبعد أن تأخذ موسكو بهذا السيناريو؛ لأنها لا تريد التفريط في مصالحها مع الغرب وبخاصة مسألة استمرار حصولها على المساعدات اللازمة لإصلاح أوضاعها الاقتصاديّة، ولأن من أولويات سياستها الخارجية تدعيم وتقوية علاقاتها بالغرب، ولاتجاه مشاركته في بناء القيم والمصالح المشتركة فبعد انتهاء الحرب الباردة أصبح من المستحيل عليها الانعزال عن القارة الأوروبيّة؛ لأنه يمثل حلاً غير واقعي لمعالجة أوضاعها الداخلية ولا يقوم على أي مسوغ أيديولوجي

٣. الخيار الدوليّ.

ويتضمن هذا السيناريو العمل على خلق توازن استراتيجيّ عالمي عن طريق عقد اتفاقيات أو تفاهمات استراتيجيّة مع قوى إقليميّة أو دوليّة تعارض هيمنة الغرب على النظام الدوليّ مثل إيران والصين وكوبا وكوريا الشمالية، بل حتى سوريا والعراق وتبدو الصين اليوم أكثر الدول رغبة في إقامة مثل هذا التوازن حيث عقدت مع موسكو في عام(١٩٩٦) « وثيقة التفاهم الاستراتيجيّ في القرن الحادي والعشرين «.

تتضمن الوثيقة مبادئ عامة، تمثل نظرة كل منهما لما ينبغي أن تكون عليها العلاقات الدوليّة في عالم ما بعد الحرب الباردة مثل التعددية القطبية ورفض الهيمنة العالمية مهما كانت أشكالها فردية أو جماعية والمساهمة في ضمان حقوق الدول الصغيرة والضعيفة، كما أنها تضمنت معالجة لبعض القضايا العالقة بينهما من فترة طويلة مثل حسم النزاع الحدودي التاريخي بين البلدين، وإقرار موسكو بحقوق الصين في تايوان والتبت مقابل إقرار بكين بأحقية روسيا في الشيشان.

ومن جهة أخرى فإن مطالبة البلدين بنظام متعدد الأقطاب موجه أصلاً ضد مساعي الغرب للهيمنة على النظام الدوليّ عبر توسيع حلف الناتو في أوروبا ومناطق آسيا الوسطى والقوقاز. لأن هذا التوسع يمس المصالح الحيوية الروسيّة فإن وجود قوات عسكريّة أطلسيّة بالقرب من حدود الصين فيه تهديد لأمنها الوطني وتحجيم لدورها في علاقات الأمن والأستقرار الأسيوية؛ لأن أي نزاع مسلح في هذه المناطق القريبة من

حدودها سيؤدي إلى زيادة عدد قواتها العسكريّة بعبارة أخرى أن الغرض الأساسي من هذا التفاهم الاستراتيجيّ هو خلق ثغرة في جدار الناتو وتشتيت اهتماماته.

ولابتزازه من أجل التخلي عن مشروعاته للتوسع في آسيا الوسطى والقوقاز، لأنه في حالة إصراره على ذلك فمن المحتمل أن يتحول التفاهم الروسيّ - الصيني إلى تحالف عسكريّ سياسيّ، وعندئذ تكون موسكو قد حققت نصرًا استراتيجيًّا عالميًّا يوازي توسع الناتو في وسط وشرق أوروبا، يحكم وزن الصين السياسيّ والبشري والعسكريّ والاقتصاديّ في آسيا والعالم.

كما أنها قد أفلحت في خلق ترابط استراتيجي بين الأمن الأوروبيّ–الأطلسيّ، والأمن الآسيويّ من شأنه أن يجعل بكين طرفًا مؤيدًا لبكين في صراعاتها مع قوى آسيوية تعتبر حليفة تقليدية للناتو والغرب مثل تايوان واليابان، فضلًا عن أن روسيا بهذا التحلف ستستعيد امكانتها الدوليّة السابقة وتضع حدًا لمساعي القوى الغربية في الهيمنة على النظام الدوليّ عبر توسيع الناتو.

لا شكَّ في أن هنالك أسبابًا أخرى دفعت بكين لهذا التفاهم مع موسكو، مثل قيام واشنطن بتدعيم القوة العسكريّة التايوانية، ولا سيَّما في سلاح الجو، ثم إقدامها في عام(١٩٩٦)، على تجديد العمل بقاعدة أويكينا اليابانية، واحتمالات أن يتضمن عقد التجديد السماح لطوكيو بتطوير قدراتها العسكريّة، فضلًا عن رغبة بكين في الحصول على الأسلحة والتقنية العسكريّة الروسيّة باعتبارها تحمل مواصفات الأسلحة الصينية نفسها.

إن هذا السيناريو الذي تحول إلى واقع ملموس بموجب التفاهم الروسيّ - الصينيّ كان قد أحدث قلقًا متزايدًا لدى الدول الأعضاء في الناتو، ولا سيَّما الولايات المتحدة الأمريكيّة؛ لأن فيه إمكانيّة تحجيم مكانتها الدوليّة وتهديد مصالحها الآسيوية، كما أنه قد يكون مقدمة لعقد تفاهمات استراتيجيّة مع قوى إقليميّة مثل إيران والعراق وسوريا، ما يعني تهديد الغربيّة والأمريكيّة في منطقة الشرق الأوسط.

وتبعًا لما تقدم اضطر الناتو إلى تنظيم علاقاته مع موسكو وفقًا لوثيقة باريس المعقودة بينهما في(٢٧/ أيار – مايو / ١٩٩٧)، فقبل هذه الوثيقة كان الحلف مصرًا على أن تستند علاقتها بموسكو وفقًا لبرنامج الشراكة من أجل السلام الذي وقعته موسكو في(٢٢/ حزيران / يونيو ١٩٩٤) حتى لا تبقى منعزلة تمامًا عن الشؤون الأوروبيّة. ويتحول الحلف

نفسه بما في ذلك دول وسط وشرق أوروبا إلى قوة معادية لها. ولكن البرنامج لم يكن يلبي المصالح الروسيّة، وأنه لم يتضمن أحقية موسكو في الانضمام إلى الناتو بصفة عضوًا كامل العضوية، كما أنه يتعامل معها وكأنها دولة صغيرة. مثل مالطا وغيرها من الدول التي وقعت على هذا البرنامج، فضلًا عن أنه جاء خاليًا من أي تعهد أو التزام أطلسيّ بعدم التوسع في مجالها الحيوي المتمثل في دول رابطة الدول المستقلة، سواء تلك الواقعة في أوروبا أو في آسيا الوسطى والقوقاز. أما وثيقة باريس، وأن لم تتضمن تعهد الحلف بضم روسيّا إليه أو عدم التوسع في مجالها الحيوي فإنها تمثل حلًا سياسيًا وسطًا بين الطرفين، فبموجبها قبلت موسكو توسع الناتو في دول وسط وشرق أوروبا، مقابل حصولها على اعتراف ضمني منه بأنها ما تزال قوة عظمى لها مصالح حيوية ويتضح ذلك من خلال بعض بنود هذه الوثيقة، مثل: –

أ. تعهد الناتو بعدم نشر أسلحة نووية تكنيكية في وسط وشرق أوروبا أو تخزينها

ب. إنشاء مجلس مشترك أطلق عليه(المجلس المشترك الدائم للناتو وروسيّا) مهمته أن يبلغ كل طرف الطرق الآخر عن توعية التهديدات التي تواجه، والإجراءات التي سيتخذها في ذلك، والتشاور في أوروبا والعالم، أي أنه يشبه إلى حد ما الخط الساخن الذي كان معمولًا به بين موسكو وواشنطن في حقيقة الحرب الباردة

ج. تعديل معاهدة خفض القوات التقليدية في أوروبا المعقودة في عام(١٩٩٠) بين حلفي وارسو والناتو. بحيث تتيح لموسكو نشر قواتها التقليدية على طول حدودها مع رابطة الدول المستقلة، وخاصة في مناطق آسيا الوسطى والقوقاز، مما يعني اعترافًا ضمنيًا من الناتو بمصالحها الحيوية. أو موافقة غير معلنة على عدم التوسع في هذه المناطق.

وفي تقديرنا أن الناتو نجح بهذه الوثيقة في حسم علاقاته بموسكو؛ لأن ضمن من جهة عدم مطالبة موسكو بالانضمام إليه ما دام يعترف بمجالها الحيوي، كما ضمن من جهة أخرى أن يكون له حضور سياسيّ وعسكريّ في علاقاته برابطة الدول المستقلة، حتى وأن لم يتخذ صيغة التوسع فمشكلات هذه الرابطة معقدة جدًا، وسوف يتعذر على موسكو حسمها بمفردها بحكم تردي أوضاعها الاجتماعيّة الاقتصاديّة، وبذلك ستكون مضطرة إلى طلب مساعدة الناتو، مثلما فعل الأوروبيّون الغربيون في أزمة البوسنة والهرسك.

الخيار الإقليميّ من خلال إقامة نظام أمن إقليميّ مع رابطة الدول المستقلة.

حيث تعد روسيا أن أي تهديد جدي يصدر من هذه الدول هو بمثابة تهديد للأمن القومي الروسيّ حيث تم ربط هذه الدول بمعاهدة الكومنولث إذ تم إنشاء(كومنولث الدول المستقله) في(٢١/ ١٢/ ١٩٩١)، وقد أصرت روسيا على تمتين الروابط السياسيّة والعسكريّة ما بين روسيا وكومنولت الدول المستقلة وعلى تشكيل قيادة عسكريّة مشتركة، وعلى معاهدة رسمية تربط ما بين القوات المسلحة لدول الكومنولث الجديد، وإخضاع الحدود الخارجية لهذا الدول إلى سيطرة مركزية، وأن روسيا شرعت في إعادة اندماج أمنها مع دول الاتحاد السوفيتي السابق في إطار منظومة للأمن الجماعي من خلال إصرارها على عقد اتفاقية أمنيّة جماعية التي أبرمت في(١/ أيار/ ١٩٩٢) ومنعت هذه الاتفاقية الدول المشتركة في الدخول في أي أحلاف عسكريّة أو تجمعات أخرى ضد الدول المشاركة فيها وعهدت مسألة الدفاع عن الحدود الإقليميّه إلى الجيش الروسيّ.

وعمدت روسيا إلى إقامة علاقات أمنيّة ثنائية بعد أن تعثرت المعاهدات الجماعية مثل ذلك معاهدة الاتحاد الروسيّ – البلاروسيّ.

وسعت القيادة الروسيّه إلى بلورة استراتيجيّتها تجاه جارتها وتجاه العالم الخارجي في أنها تسعى إلى تاكيد أمن الدول المجاورة ضمن إطار الاستراتيجيّة الروسيّه التي أعلنت في(٢/ ١/ ١٩٩٤).

وحددت الأهداف الروسيّة إزاء كومنولث الدول المستقلة في إيجاد رابطة اقتصاديّة سياسيّة متكاملة لدول قادرة على المطالبة بالموقع اللائق بها ضمن الجماعة الدوليّه وتعزيز روسيا بصفتها القوة الرئيسية في تشكلية المنظومة الجديدة للعلاقات السياسيّة والاقتصاديّة، وكذالك قيام روسيا بتدريب الكوادر الوطنية لكومنولث والاهتمام لاستعادة مكانة روسيا المركز التربوي في المنطقة المجال وتربية الجيل الجديد، وقد حددت الأهداف الروسيّه في هذه الدول وهي: .

١. الأمن القومي الروسيّ – حيث يعتبرها الاستراتيجيّون منطقة آسيا الوسطى بمثابة البطن لروسيا.

٢. الخشية الروسيّة من خطورة امتداد النزاعات داخل هذه الجمهوريات إليها

٣. الدفاع عن مصالح الأقليات الروسيّة الكبيرة داخل هذه الجمهوريات

وقد عملت الاستراتيجيّة الروسيّة على أساس :

١ . ضمان وجود مناطق عازلة لضمان أمن روسيا وضمان مصالحها الجيوبوليتيكية

٢ . ضمان الاستقرار في المنطقه لتجنب التوترات العرقية .

٣ . بذل العديد من المحاولات والجهود للحيلولة دون هيمنة أي دوله على منطقه آسيا الوسطى .

٤ . العمل على دعم وتطوير علاقاتها مع القوى الإقليميّه في منطقه كالصين والهند واليابان وإيران

وأن أهم ما يمكن ملاحظته في المتغير الإقليميّ لروسيّا الاتحاديّة هو :

١ . فقدان السلطة على دول الاتحاد السوفيتي السابق ودول البلطيق ودول أوروبا الشرقية ودول آسيا الوسطى

٢ . ضياع ثروات الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى

٣ . انفض عنها حلفاؤها في منظومة الدول الاشتراكية

وإن إقامة نظام إقليميّ روسيّ يمتلك فرصًا عديدة، منها

١ . تقع دول رابطة كومنولث الروسيّ في ذيل القائمة التي يسعى الناتو لضمها إليه وهذا يعطي لروسيا فسحة كبيرة من أجل إقامة وتدعيم مثل هذا النظام .

٢ . غالبية دول الرابطة تفضل إقامة تعاون عسكريّ مع روسيا ؛ وذلك لشعورها بالإحباط لكونها آخر الدول المرشحه للناتو .

٣ . تحسن العلاقات بين روسيا وألمانيا وأوكرانيا منذ عام(١٩٩٤) خاصة بعد حسم مسألة الأسلحة النووية المتواجدة على أراضي أوكرانيا وإعادتها إلى روسيا ، لذلك تتجه روسيا من استراتيجيّه التوازن التصارعي في زمن الاتحاد السوفيتي إلى تبني مفهوم التوازن التنافسي . وهناك عدة خيارات اتجاه وقف المد الأطلسيّ باتجاه منطقه آسيا ، وهو وجود تحالف صيني – ياباني ، والخيار الثاني هو أن روسيا أفضل من الصين حيث تسهم في بناء أراضيه من خلال وجود حلفاء إقليميين

يدعمون استراتيجيّه التنافس وتسعى روسيا لكي يكون فعلها الاستراتيجيّ مؤثرًا في إطار التوازن التنافسي ويمكن أن ينجح التعاون مع الصين .

وستتمكن من خلال وجود هذه التحالفات من إيقاف المد الأطلسيّ نحو آسيا .

دفعت ردود الفعل الغربية بقيادة الولايات المتحدة على التدخل العسكريّ الروسيّ في أوكرانيا كي تعبر الصين عن رفضها لعقلية الحرب الباردة التي تتبعها واشنطن وموسكو معتبرة أنها لن تؤدي لأية مكاسب ، كما حثت جميع الأطراف على تهدئة التوترات الدائرة وإنهاء الحرب ، وبدء الحوار والتفاوض ، لكنها مع ذلك تدعم الموقف الروسيّ في الدفاع عن سيادة وسلامة أراضيها .

رغم محاولة الصين الحذر واتخاذ مواقف وسطية إزاء حرب أوكرانيا ، إلا أن موقفها بدأ واضحًا حين اعتبرت أن المخاوف الأمنيّة الروسيّة مشروعة ، وأن الولايات المتحدة والغرب هم السبب وراء اندلاع الحرب . فقد امتنعت عن التصويت على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في(٢ مارس ٢٠٢٢) الذي طالب روسيا بالتوقف عن استخدام القوة ضد أوكرانيا بأغلبيّة(١٤١) صوتًا من أصل(١٩٣) ، كما صوتت ضد عقد اجتماع عام اقترحته الولايات المتحدة بشأن أوكرانيا في مجلس الأمن الدوليّ .

يرجع الموقف الصيني الرافض لعدم المشاركة في العقوبات الغربية المفروضة على روسيا إلى خشيتها من مواجهة المصير ذاته إذا ما توجهت لضم تايوان . كما أنها لا تعتقد أن العقوبات هي أفضل وسيلة لحل المشكلات ، مما يفرض ضرورة إعادة النظر في آليّات النزاع ، بالإضافة إلى أن الصين اعتادت التعامل مع الدول المصدرة للطاقة التي تفرض عليها عقوبات غربية – لشراء النفط والغازة بتكلفة منخفضة ، مثلما حدث مع إيران وفنزويلا .

تخشى الصين من أن إطالة أمد الحرب قد يؤدي إلى الإضرار بمبادرتها للحزام والطريق وأمن الطرق التجارية الصينيّة لأوروبا ، ناهيك عن اضطراب سلاسل التوريد العالمية ، مما سيجعلها تترك اثرًا سلبيًا على انتعاش الاقتصاد الصينيّ .

بالإضافة إلى أن الصين تخشى تكرار سيناريو انفصال الأقاليم الأوكرانيّة معها إذا ما تجددت المطالبات من التبت والإيجور بمزيد من الحكم الذاتي أو الاستقلال ، وهو ما لن تقبله الصين .

يمكن اعتبار التدخل العسكريّ الروسيّ في أوكرانيا محاولة لفرض موسكو قواعدها على الغرب الذي لم يتعامل مع احتياجاتها الأمنيّة خاصة بعد إعلان الرئيس «بوتين»، أن اتفاق(مينسك ٢–) لعام(٢٠١٥) كأن لم يكن، وبذلك يعيد رسم التوازن العسكريّ مع الغرب وبناء معادلات أمنيّة جديدة في أوروبا.

تدرك روسيا أن ما أجرته أوكرانيا من تحديث لترسانتها العسكريّة – خاصة الصاروخية – يمثل تهديدًا نسبيًا لها رغم عدم انضمام كييف للناتو، لذا كان على موسكو العمل على ضمان أن يكون هناك نظام حكم أوكرانيّ موالٍ لها وليس للغرب في الوقت نفسه، هناك إدراك روسيّ بأن الغرب لن يخاطر بالتدخل كطرف في المواجهة العسكريّة مع روسيا في أوكرانيا برغم أنه يدعم كييف عسكريًا، لكن الخطر يكمن في أن يندفع الغرب للمواجهة في أوكرانيا بدفع أمريكيّ يستهدف منع تنامي أي تحدٍ لهيمنتها الدوليّة.

اتخذت روسيا استعدادات لفرض عقوبات دوليّة عليها، إذ توجهت لتقليل الاعتماد على الدولار، مراهنة بذلك على قدرتها على تحقل العقوبات الغربية لأطول فترة؛ حيث تمتلك روسيا احتياطات من العملات الأجنبية والذهب وصلت إلى مستويات قياسية في يناير من العام الجاري حيث تزيد قيمتها على(٦٣٠) مليار دولار، بما يجعلها رابع أعلى دولة من حيث تلك الاحتياطات في العالم. بالإضافة إلى إجراء تغييرات هيكلية في الاقتصاد الروسيّ لتقليل الاعتماد على القروض والاستثمارات الأجنبية، والسعي للحصول على فرص تجارية بعيدة عن الأسواق الغربية.

في إطار رغبة الصين وروسيا في تشكيل نظام دوليّ مختلف، برزت الصين كأكبر وجهة تصدير لموسكو، بما يعني أن العقوبات الغربية ستسهم في تعميق علاقة موسكو التجارية غير المقومة بالدولار مع بكين، بالإضافة إلى أن الغاز والنفط الروسيّين سيجدان في الصين سوقًا واسعة لمصادر الطاقة الروسيّة، حيث أصبحت بكين في المركز الأول بدلًا من هولندا التي حازت هذا المركز قبل عقد، ومن المتوقع أن تصبح حصة الغاز الطبيعي في الاستهلاك الصيني للطاقة بحلول عام(٢٠٣٠).

من المتوقع أن تستمر العلاقات القوية بين الصين وروسيا في المستقبل القريب والمتوسط، خاصة بعد قراءة البيان المشترك الصادر في أوائل(فبراير ٢٠٢٢) الذي يؤكد على أن العلاقات الدوليّة تدخل عهدًا جديدًا، وأنه على حد تعبير الرئيس الصيني «شي» لا يوجد «محظور» في علاقة الدولتين

وأنهما يسعيان لبناء نظام دوليّ بديل . بجانب أن عام(٢٠٢١) شهد تمديدًا للمعاهدة الثنائية بشأن حسن الجوار والتعاون الودي ، بما يشير إلى أن الدولتين عازمتان على تبنى وجهات نظر مشتركة ، وتجنيب القضايا الخلافية في مواجهة ما يقوم به الغرب بقيادة الولايات المتحدة .

ختاما ، قد تؤدي الأزمة الأوكرانيّة لمزيد من توطيد العلاقات بين روسيا والصين على المستوى الاقتصاديّ ، لكن اختلاف وجهات نظرهما حول النظام الدوليّ البديل ربما تظهر مستقبلًا ، حين تتخذ الصين من الجانب الاقتصاديّ دافعًا لممارسة ضغوط على روسيا ، أو تواجه الصين خيار رفض أو تقبل روسيا بحجم أكبر على غرار الاتحاد السوفيني السابق ، أو تهدد الطموحات العسكريّة والسياسيّة الروسيّة بالخارج مشاريع التنمية الصينيّة ، ولا سيَّما مبادرة الحزام والطريق

المصادر:

١ . كاظم هاشم نعمة – الوجيز في الاستراتيجيّة . بغداد – ١٩٨٨ ص٥٦

٢ . نازلي معوض – الإدراك الياباني في النظام الدوليّ ، السياسة الدوليّة ، العدد / ١٠٠ يوليو–١٩٩٠ ص٢٧

٣ . نازلي معوض - نفس المصدر ص٥٧

٤ . انظر في ذلك ، صلاح نصر . الحرب النفسية معركة الكلمة والمعتقد ط١ ، القاهرة ، ابريل ، ١٩٦٧ ص٣٦

٥ . رجيا سري روبجرودري - في توسيع الناتو إلى شرق أوروبا والتحدي لموساتي . مركز الدراسات الدوليّة سبيله دراسات استراتيجيّة ص٦

٦ . غسان العربي – توسع حلف الأطلسيّ وتعزيزالهيمنة الأمريكيّة – شؤون الأوسط العدد/ ٨٧ مايو ١٩٩٩ص٩٩–١٠٠

٧ . نفس المصدر أعلاه

٨ . بريجنسكي -خطة لأوروبا– سلسلة دراسات استراتيجيّة . ترجمة سمير إبراهيم– بغداد ص٣٨

٩ . بريجنسكي - حلف شمال الأطلسيّ وخيارات التوسع . مجلة شؤون الأوسط العدد / ٨٣ مايو ٩٩ ص٢١

١٠ . د . نزار إسماعيل عبد اللطيف الحيالي – دور حلف شمالي الأطلسيّ بعد انتهاء الحرب الباردة رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية العلوم السياسيّة – جامعة بغداد ١٩٩٩ غير منشور ص٨٤

11. Philip H-Gordon-francefully. in NITO May. be Not Herald Tribune Internationel. November 321996-.

12. Deutschlond No. b31996-

13. France Says. NATO. Changed. justifying Reappraochment 1995. Reuter. Internationael Service.

١٤ . يرى دمشيل مويس أن سياسة فرنسا الخارجية منذ نابليون الثالث وحتى ميتران وشيراك أيضًا مرورًا بديجول يمكن تفسيرها باعتبارها محاولة لاستعادة عظمة الماضي في ظل غياب الوسائل التى جعلت ذلك أمرًا ممكنًا ذات مرة

١٥ . Dominigue Moisi: French policy - The challenge of Adaptation foreign. Af. fall. 1988. vol. 67.

16. France says. NATO. changed. justifying Rapptoachmnent

١٧ . وجهة النظر الفرنسيّة في الناتو . فند ديجول . أن الناتو أداة للهيمنة الأمريكيّة في أوروبا راجع : –

١٨ . Daniel. Vernet. The Dilemma of rrech foreign policy. International Affairs. Vol. b8. No4. October. 1992. pp. b55. bb3 . أنظر أيضًا أسماعيل صبري مقلد الجنرال ديجول وحلف الأطلنطي . السياسة الدوليّة - السنة الثانية العدد/ ٥ . سمبتمر١٩٩٦–ص٢٠–٤٧ .

١٩ . يقول Anand Menon - لأكثر من ثلاثين عامًا تميزت سياسة فرنسا الأمنيّة بالتزاماتها بالخطوط العريضة التي رسمها ديجول .

20. Anand Menon. from Independence to Cooperation: france. NATO and European se. curity. International. Affairs. Vol. 71-No. 1 Ganuary 1995. pp. 1934-

٢١ . غسان العربي . الأطلسيّة الجديدة والدفاع الأوروبيّ . شؤون الأوسط العدد ٥٤ . أغسطس ١٩٩٦ - ص٥٧

٢٢ . cited-Dominigue Moisi - p٥

٢٣ . ميشال يمين - تقدم حلف شمال الأطلسيّ شرقًا استمرار لنهج الحرب الباردة . مجلة شؤون الأوسط . مركز الدراسات الاستراتيجيّة والبحوث والتوثيق بيروت عدد / ٦٨ ، ١٩٩٨ ، ص١٥٧ .

٢٤ . نجلاء محمد نجيب - مستقبل العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبيّ . مجلة السياسة الدوليّة ، مؤسسة الأهرام القاهرة العدد / ١٢٧ لسنة ١٩٩٧ ص١٣٧ .

٢٥ . مستقبل العلاقات داخل حلف الناتو - مصدر سبق ذكره ص٥ .

٢٦ . مستقبل العلاقات داخل حلف الناتو - مصدر سبق ذكره صفحة ٥ .

27. francois heisboury. the Europeans Alliance: Valedictory refieetions oncon. Tinentaldrift in the post cold wor. Interntion affairs vol. b8 No. October. 1992-p-5.

٢٨ . كلاوس كثيل ، وزير الخارجية الألمانيّ – دعونا نعمل معًا لإقامة البناء الأمنيّ الأوروبيّ الجديد – الهيرالد تريسون الدوليّة ، العدد ٢ ، ١٩٩٦/ ٦/ ٢٥ ، نقلا عن جريدة الجرائد العالمية ، الثلاثاء ٧ يناير ١٩٩٧ .

٢٩ . غسان العربي – الأطلسيّة الجديدة والدفاع الأوروبيّ ـ مجلة شؤون الأوسط - العدد ٥٤ – اغسطس ١٩٩٦ ، صفحه ٥١ .

30. Stonley - R. Sloan. Usperspectives on. NATO. Future International Affairs. vol. 71. No. 2. April-1995. pp. 218. 23

٣١ . مرسيل عقل ، المرجع السابق - والمراجعة استراتيجيّة الناتو الجديد أنظر .

٣٢. إشكاليّة توسيع الناتو / حلف الأهرام الاستراتيجيّ - السنة الثالثة العدد/ ٢٨- أبريل ١٩٩٧

٣٣. د. محمد سليم الحسيني، من المستفيد من قمة بوخارست؟

http: //www. moheet. com/show. files. aspx?fid=110038pg-1

٣٤. ياب دي هوب شيفر - سكرتير عام حلف الناتو

http: //www. nato. int/docu/review/200803//art3/ar/index. htm

٣٥. نفس المصدر أعلاه.

إطروحة توزيع الموارد المالية في النظم الفيدرالية
(التجربة العراقية أنموذجًا)

د. محمد عامر حسن

Dissertation on Distributing Financial Resources in Federal System (The Iraqi Experience as a Model)

Abstract

This research، entitled (Dissertation on the distribution of financial resources in federal systems - the Iraqi experience as a model)، included the concept and importance of federalism، the federal system، their societies and constitutions، with some examples of countries with federal systems، whether developed or newly emerging، referring to the distribution of financial resources in terms of spending. Imports and financial balance problems، concluding with a study of the state of the Iraqi federal system and the distribution of its financial resources in accordance with its permanent constitution of (2005).

المفاتيح الأساسية

١. الفيدرالية.
٢. توزيع الموارد المالية.
٣. الإنفاق والإيرادات.
٤. عدم التوازن المالي.
٥. دستور العراق الدائم لعام (٢٠٠٥).

المقدمة

لاحظ العديد من المراقبين أن تبنّي المؤسسات السياسية الفيدرالية قد نال اهتمامًا متزايدًا في أنحاء العالم خلال العقد الماضي، وبالفعل فإنه في الوقت الحاضر يوجد نحو (٢٤) دولة والتي تضم ما يزيد عن (٤٠٪) من سكان العالم تتضح فيها المعالم الأساسية للاتحاد الفيدرالي. والسمة المميزة لهذا الرواج الذي تشهده الفيدرالية في العالم في الوقت الحاضر هي أن تطبيق فكرة الفيدرالية قد اتخذت أنماطا شديدة التنوع، وبزغت معها أشكال جديدة ومبتكرة.

وقد اهتم هذا البحث بتوزيع الموارد المالية داخل الفيدراليات لأهميته في منح أو حصر ما يمكن للجهات الحكومية المختلفة داخل كل اتحاد أن تقوم به في ممارسة المسؤوليات التشريعية والتنفيذية الموكلة لها دستوريًا.

وسيبدو الأمر أكثر وضوحًا من خلال المقارنة بين تخصيص العائدات والنفقات المالية في بعض الاتحادات الفدرالية، التي أشارت إلى عدم وجود توازن أفقي ورأسي بينهم وكأنه أمر يتعذر اجتنابه، وهناك جانب تم بحثه وهو التحديات الكبيرة التي تنشأ عن الفيدراليات المالية، فضلًا عن دراسة حالة العراق وتوزيع موارده المالية وفقًا لدستوره الدائم لعام (٢٠٠٥).

ماهية وأهمية الفيدرالية والنظام الفيدرالي

الفيدرالية هي نظام حكم يقوم على تقسيم محدد دستوريا للسلطات بين مستويات الحكم المختلفة. وبمستويين رئيسيين، الأول مستوى وطني أو مركزي أو فيدرالي، والثاني، مستوى الولاية أو المقاطعة أو الإقليم. لكن النظام الفيدرالي في بعض الدول يفرض توزيعًا ثالثًا للسلطة عبر الاعتراف بالسلطات الدستورية للحكم المحلي (جنوب أفريقيا)، أو عبر خلق أشكال معقدة من الفيدرالية المتداخلة إقليميًا ولغويًا (بلجيكا) وهكذا، تسمح الفيدرالية للجماعات المتمايزة المحددة بحدودها الإقليمية بأن تتمتع بحكم ذاتي مضمون في أمورمعينة ذات أهمية خاصة لها، مع إبقاء جزء من اتحاد فيدرالي أكبر تمارس من خلاله سلطات مشتركة في القضايا ذات الاهتمام المشترك، وتحقيقًا لتلك الغاية، تتضمن مكونات النظام الفيدرالي، بالإضافة إلى المؤسسات التشريعية والتنفيذية (وأحيانًا القضائية) على كل مستوى من مستويات الحكم، دستورًا صارمًا نسبيًا يبين

توزيع السلطات بين مستويات الحكم المختلفة، وهيئة قضائية عليا مسؤولة عن البت في النزاعات بينها (١).

إن الفيدرالية هي أساسًا مصطلح معياري وليس وصفيأ، ويشير إلى التشجيع على نظام حكومي متعدد المستويات، بحيث يضم عناصر من الحكم المشترك والحكم الذاتي في الأقاليم. ويقوم هذا المصطلح على أساس القيمة والمصداقية المفترضة في الجمع ما بين الوحدة والتعددية، وعلى استيعاب الهويات المميزة والحفاظ عليها وتعزيزيها ضمن اتحاد سياسي أكبر حجمًا. إن جوهر الفيدرالية كمصطلح معياري هو ترسيخ الوحدة واللا مركزية والمحافظة عليهما في آنٍ واحد. أما «الأنظمة السياسية الفيدرالية « و» الاتحادات الفيدرالية» فهي مصطلحات وصفيةً تنطبق على أشكال معينة من الأنظمة السياسية. ويشير المصطلح « نظام سياسي فيدرالي» إلى فئة عريضة من الأنظمة السياسية حيث هناك مستويان (أو أكثر) من الحكم، وبالتالي تضم عناصر من الحكم المشترك من خلال الموسسات المشتركة والحكم الذاتي الإقليمي من الحكم في الوحدات المكونه للدوله الفيدرالية، وذلك يعكس المصدر المركزي الواحد للسلطة في الأنظمة الوحدية. إن هذه الشريحة العريضة تضم طيفًا كاملاً من الأشكال اللا وحدية الأكثر تحديدًا، أي: أصناف تتراوح ما بين « أشباه الأنظمة الفيدرالية» و «الأنظمة الفيدرالية» إلى «الكنفيدرالية « وما يليها، ولقد حدد أستاذ العلوم السياسية في جامعة تمبل (دانيال العازار) الفئات التالية باعتيارها فئات محددة (٢):

١. الاتحادات: كيانات مدنية مُركبة بحيث تحتفظ فيها الوحدات المكونة بتماميتها بشكل أساسي أو حصري من خلال هيئات الحكم العامة المشتركة وليس من خلال هياكل حكم مزدوجة. ومثال على ذلك: نيوزيلندا ولبنان وبلجيكا أيضًا قبل أن تنحو نحو الفدرالية عام (١٩٩٣).

٢. اتحادات لا مركزية دستوريًا: وهي مركزية بصورة أساسية من ناحية الشكل حيث تناط فيها السلطة النهائية إلى الحكومة المركزية ولكنها تضم وحدات فرعية حكومية محمية دستوريا وذات حكم ذاتي وظيفي.

٣. أنظمة فيدرالية: كيانات مدنية مركبة تضم وحدات مكونة قوية وحكومة عامة قوية ولكل منها سلطات عهد بها الشعب إليها بموجب الدساتير، ولكل منها صلاحية في التعامل المباشر مع المواطنين من حيث ممارسة السلطات التشريعية والإدراية

والضريبية، كما أنها تنتخب انتخابًا مباشرًا بواسطة المواطنين. يوجد حاليًا نحو (٢٥) اتحادا فدراليًا في العالم تنطبق عليهم المعايير الأساسية للاتحاد الفدرالي.

٤. التحالفات الفيدرالية: وهي تدابير سياسية ترتبط فيها الوحدة الأكبر بوحدة أو وحدات أصغر، غير أن الوحدة الأصغر تحتفظ بقدر كبير من الحكم الذاتي ويكون لها دور أصغر من حكم الوحدة الأكبر، ويمكن حل العلاقة فقط عن طريق موافقة متبادلة. وأمثلة ذلك بورتوريكو والولايات المتحدة، وكشمير بالهند.

٥. أنظمة كونفدرالية: وتكون بانضمام كيانات متعددة موجودة من قبل لتشكيل حكومة مشتركة لأغراض محددة (للشؤون الخارجية أو للدفاع أو لأغراض اقتصادية)، غير أن الحكومة المشتركة تعتمد على الحكومات المكونة، فتتألف من ممثلين عن الحكومات المكونة ولهذا يكون لها قاعدة انتخابية ومالية غير مباشرة فقط، والأمثلة التاريخية على ذلك: سويسرا في الفترة من (١٢٩١-١٨٤٧) والولايات المتحدة عام (١٧٧٦)، وفي عالمنا المعاصر يعد الاتحاد الأوروبي اتحادا كونفدراليًا في المقام الأول، رغم أنه يدمج بشكل متزايد بعض مظاهر الاتحاد الفيدرالي.

٦. الدولة المشاركة: وهي تشبة علاقة التحالفات الفيدرالية، غير أنه يمكن لأي من الوحدات فيها حل العلاقة من جانبها بناء على شروط متفق عليها من قبل وثابتة في وثيقة أو معاهدة التأسيس، ومثال ذلك العلاقة بين نيوزيلندا وجزر كوك.

٧. السيادة المشتركة: وحدات سياسية تزاول عملها تحت حكم مشترك من جانب دولتين خارجيتين أو أكثر، ويكون للسكان سيطرة ذاتية داخلية كبيرة، ومثال ذلك (أندورا) التي مارست مهامها تحت حكم مشترك من فرنسا وإسبانيا خلال الفترة (١٢٧٨-١٩٩٣).

٨. السلطات الوظيفية المشتركة: هي وكالات يؤسسها نظامان أو أكثر للقيام بصورة مشتركة بتنفيذ مهمة أو مهام معينة، كمنظمة مصائد الأسماك في شمال غرب المحيط الاطلسي (NAFO)، والوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA)، ومنظمة العمل الدولية (ILO). وقد تتخذ أيضًا هذه السلطات الوظيفية المشتركة شكل منظمات عبر الحدود تؤسسها حكومات فرعية مجاورة، كالجمع مابين ولايات

لغرض التنمية الاقتصادية والتي تضم أربع مناطق في إيطاليا، أربعة لاندرات نمساوية، وجمهوريتان يوغسلافيتان ومقاطعة لاندر في ألمانيا والتي تأسست في (١٩٧٨)، واتحاد «ريدجيو بازيليانسيس» ما بين الولايات والذي يشمل التعاون السويسري والألماني والفرنسي في منطقة « بازل « .

٩. العصبة والسلطات الوظيفية المشتركة: هي ترابطات بين وحدات تنظيمية مستقلة سياسيًا لأغراض معينة وتزاول عملها من خلال أمانة عامة مشتركة وليس من خلال حكومة، ويمكن لأعضائها الانسحاب منها من جانب واحد.

بالإضافة إلى ذلك، فإن أنظمة سياسية أخرى خارج التصنيف العام للأنظمة الفيدرالية قد تحتوي في داخلها أيضًا على بعض الترتيبات الفيدرالية، ذلك أن الزعماء السياسيين وبناة الأمم يكونون أقل التزامًا باعتبارات تتعلق بالنقاء النظري مقارنة بالبحث البراغماتي عن ترتيبات سياسية قابلة للتحقيق. ويمكن لمثل هذه الاعتبارات أيضًا أن تقود إلى أشكال مختلطة ومبتكرة مثل الاتحاد الأوروبي الذي أخذ في السنوات الأخيرة يتضمن بعض ملامح الفيدرالية على الرغم من أنه كان أساسًا ترتيبًا كونفدراليًا صافيًا (٣).

تقدم الأنظمة الفيدرالية، ضمن الشريحة الواسعة للأنظمة السياسية الفيدرالية، صنفًا محددًا لا تكون فيه الوحدات الفيدرالية ولا الوحدات الإقليمية المكونة للفيدرالية خاضعة لبعضها البعض، أي أن كلا منها يتمتع بسلطات سيادية مستمدة من الدستور وليس من أي مستوى آخر من الحكومة، وكل منها يتمتع بصلاحية التعامل مباشرة مع مواطنيه في مجال ممارسة سلطاتة التشريعية والتنفيذية والضرائبية وكل منها يتم انتخابه مباشرة من قبل مواطنيه.

إن الفيدراليات لديها خصائص بنوية عامة باعتبارها شكلًا محددًا من أشكال الأنظمة السياسية وهي (٤):

- مستويان من الحكم يمارس كل منهما سلطاته مباشرة على مواطنيه.
- توزيع دستوري رسمي للسلطان التشريعية والتنفيذية وتخصيص موارد الدخل بين هذين المستويين من الحكم مع ضمان مساحات من الحكم الذاتي الحقيقي لكل منهما.

- تدابير احتياطية للمثلين المعتمدين من الإقليم للتعبير عن آرائهم ضمن مؤسسات صنع السياسة الفيدرالية، وغالبًا ما يكون هذا متوفرًا من خلال الصيغة الخاصة للمجلس الفدرالي الثاني.
- دستور مكتوب يتمتع بسيادة عليا ولا يمكن تعديله من طرف واحد، ويحتاج إلى موافقة عدد كبير من الوحدات المكونة للفيدرالية.
- مسارات ومؤسسات لتسهيل التعاون بين الحكومات في تلك المجالات حيث تكون المسؤوليات الحكومية مشتركة أو أنها تتداخل حتمًا.

فضلًا عن أن هناك تمايزًا مهمًا ما بين الشكل الدستوري والواقع العملي، لقد أدت الممارسة العملية السياسية في العديد من الأنظمة السياسية إلى تغيير الطريقة التي تعمل بها الدساتير، ففي كندا والهند على سبيل المثال، كان الدستور الأصلي شبة فدرالي يتضمن بعض السلطات المركزية الغالبة التي تعتبر ميزة خاصة بالأنظمة الواحدية، إلا أن هذه السلطات لم تعد قيد الاستعمال في كندا. وفي الهند تم تعديلها على الرغم من أنها مازالت موضوع تطبيق، وبالتالي، وفي كلتا الحالتين فإن الواقع يجعل هذه السلطات أقرب إلى الفيدرالية الكاملة. وهناك أمثلة متميزة بشكل خاص أيضًا للتأثير الذي يتركة الواقع العملياتي نجدها في سويسرا، روسيا وبلجيكا. ولهذا، فإنه من الضروري لكي نفهم الأنظمة الفيدرالية بشكل عام والفيدراليات الحاكمة بشكل خاص، أن ندرس قوانينها الدستورية وسياساتها في آنٍ واحد وكيف يتفاعل هذان العملان (٥).

إن معرفة الطابع البنيوي للنظام السياسي الفيدرالي أو الفيدرالية الحاكمة هو أمر ضروري من أجل الحصول على فهم لطابعها الخاص، فإن طبيعة المسارات السياسية لأي منها هو أمر على نفس القدر من الأهمية. وتضم الخصائص الهامة للمسارات الفيدرالية استعدادًا مسبقًا قويًا للديمقراطية حيث إنها تفترض الموافقة الطوعية من جانب المواطنين في الوحدات المكونة للفيدرالية، واللا مركزية باعتبارها مبدأ يتم التعبير عنه من خلال العديد من مراكز صنع القرار السياسي، ومقايضات سياسية مفتوحة – باعتبارها من الملامح الأساسية للطريقة التي يتم بواسطتها الوصول إلى القرارات، وتطبيق عملية المراقبة والموازنة من أجل تجنب إمكانية تمركز السلطه السياسية، واحترام للمفهوم الدستوري حيث إن كل مستوى من الحكم يستمد من الدستور. ومن الممكن أن تكون المسارات الفيدرالية إقليمية أو تحالفية وطنية، وعلى الرغم من وجود بعض الأمثلة

على أنظمة فيدرالية تضم وحدات غير إقليمية يعترف بها الدستور، والمثال الأبرز هنا هو الجاليات البلجيكية، إلا أن التوزيع الدستوري للسلطة فيما بين الوحدات الإقليمية هو أكثر الأنماط شيوعًا على الإطلاق من بين الأنظمة الفيدرالية. ويتم توزيع السلطات الدستورية، في العديد من الأنظمة الفيدرالية بالتساوي ما بين المجموعة الأساسية من الوحدات المكونة لهذه الأنظمة، ولكن يجدر الانتباه إلى وجود شيء من اللا تماثل لدى بعض الأنظمة الفيدرالية في العلاقة بين الأطراف الرئيسية المكونة للفيدرالية مثلا (كندا، ماليزيا، الهند، إسبانيا وروسيا)، ويتم في بعض الفيدراليات تصنيف الوحدات الرئيسية المكونة للفيدرالية على فئتين أو أكثر مثلًا (ماليزيا وروسيا)، وتوجد في العديد منها فئات تسمى «أقاليم « تتميز عن الوحدات الرئيسية المكونة للفيدرالية بأنها تتمتع بحد أقل من الحكم الذاتي (٦).

ومن الممكن أيضًا أن تتكون الأنظمة الفيدرالية بعدة طرق مختلفة. إحدى هذه الطرق هي تجمع وحدات كانت سابقًا منفصلة. وتقدم الولايات المتحدة الأمريكية وسويسرا وأستراليا نماذج كلاسيكية على ذلك. وقد أدت عملية التجمع في المراحل الأولى لدى هذه الأمثلة إلى التشديد على ضرورة الاحتفاظ بعنصر كبير من الحكم الذاتي للوحدات المكونة للفدرالية.

أما النمط الثاني فإنه يتكون من التنازل عن السلطة المركزية لصالح طراف في نظام سياسي واحدي سابق، مثل بلجيكا وألمانيا ونيجيريا وإسبانيا. وقد كان هذا النمط على الأقل في المرحلة الأولية يؤدي عادة إلى تشديد أكبر نسبيًا على السلطات الفيدرالية.

النمط الثالث هو مزيج من هذين المسارين وتعتبر كندا والهند المثالين الرئيسيين على هذا النمط. فقد تضمنت عملية تكوين الفيدرالية الكندية التنازل عن السلطة المركزية فيما كان سابقًا مقاطعة واحدة منفردة هي مقاطعة كندا لتكوين مقاطعتين جديدتين (أونتاريو وكيبك)، وإضافة مستعمرتين كانتا منفصلتين سابقًا (نيو برونزويك ونوفا سكوشا) باعتبارهما مقاطعتين في الفدرالية الجديدة. وضم اتحاد الهند الذي تأسس بدستور عام (١٩٥٠) تنازل عن السلطة لولايات كانت في السابق مقاطعات بالإضافة إلى ضم ولايات كانت منفصلة سابقًا ويحكمها أمراء إلى الفيدرالية الجديدة. وتوضح هذه الأمثلة المسارات المختلفة التي بواسطتها تم تشكيل الأنظمة الفيدرالية. وكثيرًا ما كان لهذه السبل المختلفة تأثير على طابع الفيدرالية الناتجة عن هذا المسار، ولكن الأمر المشترك لهذه

الأنظمة جميعًا هو في النهاية تأسيس كيان سياسي مركب تستمد فيه المراتب المختلفة من الحكم كل بذاته سلطتها من دستور أعلى بدلًا من مرتبة أخرى من الحكم (٧).

إن الفيدرالية هي أبعد ما يكون عن اعتبارها شكلًا قديمًا منتهيًا من أشكال الحكومة يعود إلى القرن التاسع عشر ولم يعد ملائمًا للعالم المعاصر. ذلك أنه وفي الواقع وخلال الخمس عشرة سنة الأخيرة، تزايد عدد الأشخاص الذين أصبحوا يعتقدون أن مفهوم الدولة – الأمة الذي تطور خلال القرن السابع عشر هو مفهوم قديم، ولاحظ المراقبون أننا على ما يبدو نعيش في وسط تحول في أنماط الحكم السائد تأخذنا من عالم الدولة – الأمة ذات السيادة إلى عالم الدولة ذات السيادة المتضائلة والروابط المتزايدة بين الدول ذات الطابع الفيدرالي دستوريًا. ويوجد حاليًا من بين (١٨٠) دولة ذات سيادة سياسيًا في العالم (٢٥) اتحادا فدراليًا تضم حوالي (٢) مليار من السكان أو (٤٠ ٪) من مجموع سكان العالم، وتحتوي على حوالي (٤٨٠) ولاية فيدرالية. ويعتبر الاتحاد الأوروبي مجرد مثال من بين العديد من الأمثلة حيث قامت الأنظمة الفيدرالية الفردية، والاتحادات والدول الاتحادية بـ»تجميع سيادتها في وحدة واحدة» (على حد تعبيرهم) ضمن تركيبة مختلطة أصبحت تضم الأنظمة الفيدرالية والكونفدرالية (٨).

هنالك عدة أسباب لهذا التوجه الدولي نحو تجميع السيادة بين الدول بمختلف أشكال الفيدرالية ومنها (٩):

١. لقد شكلت التطورات الحديثة بالمواصلات والاتصالات الاجتماعية، والتكنلوجية، والتنظيم الصناعي ضغوطا باتجاه تنظيمات سياسية كبيرة وأخرى صغيرة في آنٍ واحد. وقد تولد الضغط باتجاه التنظيمات السياسية الكبيرة من الأهداف المشتركة اليوم بين معظم المجتمعات الغربية وغير الغربية الرغبة في تحقيق التقدم، مستوى معيشة يرتفع باستمرار، العدالة الاجتماعية، النفوذ ضمن الساحة الدولية، وتزايد الوعي بالاعتماد المتبادل بين الدول على المستوى العالمي في فترة يمكن للتقنية المتقدمة فيها أن تتيح فرصة الدمار الجماعي والإعمار الجماعي على حدٍ سواء. وقد نشأت الرغبة في وحدات سياسية أصغر حجمًا وتتمتع بالحكم الذاتي من الرغبة في جعل الحكومات أكثر استجابة للمواطن الفرد، وأن توفر إمكانية التعبير عن الروابط الأولية ضمن المجموعات البشرية – الروابط اللغوية والثقافية، الروابط الدينية، التقاليد التاريخية والممارسات الاجتماعية – التي توفر الأساس

المتميز لإحساس المجموعة بهويتها وتوقها لتقرير مصيرها بنفسها. ونظرًا لهذه الضغوط المزدوجة في مختلف أنحاء العالم، فإن العدد يتزايد من الشعوب التي بدات ترى في شكل من أشكال الفيدرالية، التي تضم حكومة مشتركة لأهداف عامة محددة من أعمال ذاتية من جانب الوحدات المكونة للحكومة بهدف الحفاظ على تميزها الإقليمي، على أنها تسمح بأقرب ما يكون من التركيب المؤسساتي للواقع متعدد الجنسيات في العالم المعاصر.

٢. إدراك أن الاقصاد الذي يتخذ طابعا عالميا بشكل متزايد، قد أطلق بحد ذاته قوى اقتصادية وسياسية تدفع إلى تقوية الضغوط الدولية والمحلية على حد سواء على حساب الدولة – الأمة التقليدية. لقد أدت الاتصالات العالمية والنزعة الاستهلاكية إلى إيقاظ الرغبات في وسط أصغر القرى وأبعدها في مختلف أرجاء العالم للحصول على منفذ للسوق العالمية بما فيه من بضائع وخدمات، وقد أصبحت الحكومات، نتيجة لذلك، تواجه بشكل متزايد رغبات شعوبها في أن تكون شعوبًا مستهلكة على مستوى عالمي ومواطنين على المستوى المحلي في آنٍ واحد. وقد أطلق (توم كورشين) على هذا التوجه تعبير « العولمحلية» ولهذا فإن الدولة – الأمة بحد ذاتها أصبحت تبرهن في نفس الوقت على أنها أصغر من أن تلبي رغبات مواطنيها وأكبر من ذلك على حد سواء. وبسبب التطور الحاصل على اقتصاد السوق العالمين فإن الدولة – الأمة القديمة لم يعد بإمكانها أن توفر الكثير من الفوائد التي يقدرها المواطنون، مثل مستويات المعيشة المرتفعة وضمان العمل، إذ أصبح الاكتفاء الذاتي للدولة – الأمة الآن غير قابل للتحقيق، كما أصبحت السيادة الشكلية أقل جاذبية إذا كانت تعني، في الواقع، أن الناس لديها قدرة أقل على التحكم في القرارات التي تؤثر عليهم بشكل حاسم. كما أصبحت الدولة – الأمة، في نفس الوقت، بعيده للغاية عن المواطن الفرد بحيث لم تعد قادرة على توفير نوع من التحكم الديمقراطي المباشر وأن تستجيب بوضوح لهموم مواطنيها وخياراتهم المحددة. وقد وفرت الفيدرالية، ضمن هذا الإطار، ومن خلال مختلف مستويات التفاعل الحكومية، سبلًا للتوسط ما بين مختلف رغبات المواطن المحلية والعالمية.

٣. أدى انتشار اقتصاديات السوق إلى خلق ظروف اجتماعية اقتصادية تساعد على تقديم الدعم لفكرة الفيدرالية. وتضم هذه الظروف التشديد على فكرة التعاقدية، الاعتراف بالطابع اللا مركزي لاقتصاد السوق، الحكم الذاتي التجاري والوعي بحقوق المستهلك، الأسواق التي تزدهر على التعددية بدلًا من التجانس، وعلى التحركية بين السلطات التشريعية وعلى التنافس والتعاون في آنٍ واحد، وإدراك أنه ليس من الضروري أن تحب الناس بعضها البعض لكي تنفع بعضها البعض.

٤. أخذت التغيرات في التكنولوجيا تولد نماذج فيدرالية جديدة ومتزايدة من التنظيم الصناعي الذي يتضمن «تسلسلاً تراتيبيًا مسطحًا» لا مركزي يشمل شبكات متفاعلة لا مركزية، وهذا بالتالي قد أدى إلى مواقف أكثر إيجابيّة نحو التنظيم السياسي اللا مركزي.

٥. تم توجية المزيد من الاهتمام العام، وخاصة في أوروبا، نحو مبدأ «التابعية» وهي الفكرة القائلة بأن هيأة «عليا» يجب أن تتولى فقط المهمات التي لا يمكن تحقيقها بواسطة الهيئات السياسية «الأدنى» ذاتها، ولكن هذا المفهوم ينطوي على بعض المشاكل: هناك صعوبة في ترجمته إلى مصطلحات قانونية، أنه ينطوي بوضوح على طابع هرمي، ويعني ضمنًا أن القرار في النهاية هو بيد الهيأة « العليا» لتحديد المستوى الذي سيتم تنفيذ المهمات من خلاله. ومع هذا فإن القوة الدافعة اللا مركزية الكامنه في مبدأ التابعية كانت فعالة في التشجيع على اهتمام أوسع بـ»النظام الفيدرالي الموجه لصالح المواطن».

وثمة عامل آخر هو مرونة الأنظمة الفيدرالية التقليدية في مواجهة الظروف المتغيرة. إن دساتير كل من الولايات المتحدة (١٧٨٩)، وسويسرا (١٨٤٨)، وكندا (١٨٦٧)، وأستراليا (١٩٠١) هي من بين أطول الدساتير عمرًا في العالم. على الرغم من المشاكل التي واجهتها خلال العقود الثلاثة الأخيرة، إلا أن هذه الفيدراليات الأربع، بالإضافة إلى ألمانيا، وهي نظام فيدرالي آخر، قد أظهرت درجة من المرونة والقدرة على التكيف وتحتل اليوم درجة عالية في الترتيب الدولي من حيث كونها أكثر الدول جاذبية التي يرغب الناس في العيش بها. ولهذه الأسباب مجتمعه، فإن الفكره الفيدرالية اليوم هي أكثر شعبية على المستوى الدولي من أي وقت مضى في التأريخ. وهذا يعني أن السياسين من بناة الدول يجب أن يحذروا من رفض الفوائد التي يراها كثيرون في مناطق أخرى في الحلول الفيدرالية (١٠).

إن أحد الملامح المميزه للشعبية الراهنة للفدرالية في العالم هو أن تطبيق الفكرة الفيدرالية قد اتخذ العديد من الأشكال. وتختلف درجة المركزية أو اللا مركزية عبر الأنظمة الفيدرالية، تمامًا كما تختلف ترتيباتها المالية وطابع مؤسساتها الفيدرالية التشريعية والتنفيذية، والترتيبات المؤسساتية لتسهيل العلاقات بين الحكومة، والترتيبات العدلية للتحكيم في النزاعات الداخلية، والإجراءات للتعديلات الدستورية. وكان من بين التطورات والتجديدات المثيرة للاهتمام التي حدثت مؤخرًا هي القبول في مناسبات متزايدة بدرجة معينه من عدم التماثل في العلاقة ما بين الوحدات الأعضاء والحكومة الفيدرالية ذاتها أو المنظمات الفوق قومية. وتشمل الأمثلة العملية كلًا من: بلجيكا، ماليزيا، روسيا، إسبانيا، والاتحاد الأوروبي في أعقاب اتفاقية "ماسترخت". أما التطور الأخير فقد تمثل في أن تصبح الأنظمة الفيدرالية نفسها وحدات مكونة لأنظمة فيدرالية أوسع نطاقًا أو منظمات فوق قومية، والمثال على ذلك هو ألمانيا، بلجيكا، والنمسا ضمن الاتحاد الأوروبي. وتجدر الإشارة أيضًا إلى أن الدول الأعضاء الثلاث في اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا) فإن كندا والولايات المتحدة والمكسيك هي بحد ذاتها دولًا فيدرالية. وبالتالي فإن هناك توجهًا أخذ في النشوء باتجاه وجود ثلاثة أو حتى أربعة مستويات (وليس فقط مستويين) من التنظيم الفيدرالي من أجل استيعاب الحوافز الفوق قومية والإقليمية والمحلية لتحقيق أقصى ما يمكن من خيارات المواطن (١١).

المجتمعات والدساتير والأنظمة الفدرالية

منذ الخمسينيات من القرن الماضي، أدرك الباحثون في السياسة أن مجرد دراسة قانونية للدساتير لن تشرح بشكل كاف الأنماط السياسية داخل الأنظمة الفيدرالية. بل إن أهمية القوى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية (الممارسات العملية للحكومات) وراء ضرورة الأنظمة الفيدرالية (١٢)، أي أن جوهر الفيدرالية يكمن في المجتمع نفسه وليس في البنية الدستورية أو المؤسساتية (١٣).

بينما أشار البروفسور الكندي (دونالد سمايلي) إلى أن الدساتير والمؤسسات بمجرد تكوينها تقوم هي نفسها بتشكيل المجتمعات، كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية وسويسرا، حين شكلت عملية استبدال البنى الكونفدرالية بالأنظمة الفيدرالية في عام (١٧٨٩) و (١٨٤٨) نقطة تحول أتاحت الفرصة للمزيد من التوفيق السياسي الفعال بين الضغوط من أجل التعددية والوحدة داخل هذه المجتمعات (١٤).

ويجب الاعتراف بأن العلاقات بين المجتمع الفيدرالي ومؤسساته السياسية معقدة وديناميكية، وبالتالي فإنها ليست جامدة بل تتضمن تفاعلًا متواصلًا، الأمر الذي يتطلب المقارنة بين الأنظمة الفيدرالية والتأثير الذي تمارسه بعض البنى الفوقية السياسية الفيدرالية على التعددية الاجتماعية، إذ إن التفاعل بين الأسس الاجتماعية والدساتير المكتوبة وممارسات الحكومات الفعلية هو الذي يمكن من خلاله العثور على فهم طبيعة الأنظمة السياسية الفيدرالية المختلفة وتقييمها. فضلًا عن الطريقة التي تطورت فيها الأنظمة الفيدرالية المختلفة فالبعض الذي بدأ بدساتير فيدرالية ذات طابع لا مركزي إلى حدٍ كبير قد تطور مع الوقت ليصبح أكثر اندماجًا ومركزية نسبيًا، وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا المثالين التقليديين على هذا النوع. والبعض الآخر الذي بدأ بدساتير أكثر مركزية أو حتى دساتير شبه فيدرالية أصبحت مع الوقت أكثر لا مركزية، وتعتبر كندا المثال التقليدي على هذا النوع. كما عمدت بعض الأنظمة السياسية الوحدية سابقًا إلى أن تصبح لا مركزية نتيجة الضغوط الداخلية وذلك بتبنيها مؤسسات فيدرالية جزئيًا أو كليًا، كإسبانيا وجنوب أفريقيا والمملكة المتحدة وإيطاليا. وقد كان نمط النظر في جميع هذه الحالات هو نتيجة التفاعل المتبادل للقوى الاجتماعية والمؤسسات السياسية (١٥).

وكما ذكرنا يوجد الكثير من دول العالم تتبنى النظام الفيدرالي، إلا أننا سنركز على (٤) نماذج فيدرالية رئيسية مهمة وهي (١٦):

الفئة الأولى: هي للفيدراليات في الدول الصناعية المتقدمة، بما في ذلك الولايات المتحدة، سويسرا، كندا، أستراليا، ألمانيا، والنمسا. إن هذه الأنظمة الفيدرالية قائمة نسبيًا منذ زمن طويل وتعيش في ظروف اقتصادية واجتماعية متشابهة، على خلاف بعض الفيدراليات الشكلية في أمريكا الجنوبية، وآسيا وأفريقيا فإنها تمثل أنظمة فيدرالية حقيقية حيث الحكومات الفيدرالية والإقليمية تتمتع ليس فقط بسلطات مستقلة رسميًا بل بممارسة هذه السلطات أيضًا.

الفئة الثانية: تضم نظامين فيدراليين من المجتمعات النامية، وهي الهند وماليزيا كلاهما متعدد اللغات والثقافات والأحزاب ويجدر الانتباه إلى أن كلًا من هذين الفيدراليين يقارب الآن نصف قرن من العمر وأنهما قد أظهرا استقرارًا غير متوقع في وجه اختلافات داخلية حادة.

الفئة الثالثة: تضم الفيدراليات الناشئة حديثًا في الدول المتقدمة، وخاصة بلجيكا وإسبانيا. فقد شهد العام (١٩٩٣)، بعد عقدين من التنازل عن السلطة خطوة خطوة في بلجيكا، تطبيق دستور فيدرالي واضح المعالم. أما بالنسبة لإسبانيا، فقد أدى دستور (١٩٧٨) إلى مسار من التنازل عن السلطة بشكل لا تماثلي، مما نتج عنه نظام فيدرالي لا ينقصه سوى الاسم فقط.

وباعتبار كل من بلجيكا وإسبانيا دول متقدمة فإن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فيهما هي أقرب إلى تلك الأوضاع في دول الفئة الأولى منها في الدول النامية.

الفئة الرابعة : تضم الفيدراليات ثنائية المجتمع : تشيكوسلوفاكيا والباكستان التي انشقت كل منها إلى دول مستقله جاءت خلفًا للدولة الأصلية، ويقدم الاتحاد السوفياتي ويوغسلافيا مثالًا على الفيدراليات متعددة الإثنيات التي انحلت وتفسخت مؤخرًا، كما أن هناك أمثلة أخرى على فيدراليات أفريقيا ومنطقة الكاريبي التي انشقت أيضًا إلى أجزاء متفرقة، إلا أن كلًا من تشيكوسلوفاكيا والباكستان تتسم بأهمية خاصة بسبب طابعها ثنائي المجتمع أساسًا وانقسمت كل فيدرالية منها في النهاية إلى دولتين مستقلتين.

إن الأنظمة الفيدرالية المختارة لهذه الدراسة تشمل مدى واسعًا من الاختلافات. أربعة منها أنظمة فيدرالية متماسكة نسبيا في أوروبا (سويسرا، النمسا، ألمانيا وبلجيكا)، في حين تغطي أربعة أنظمة أخرى مساحات شاسعة في قارات مختلفة اثنان (كندا والولايات المتحدة في أمريكا الشمالية) نظام واحد في شبه القارة الهندية وأستراليا في جنوب المحيط الهادي. وهناك أربعة أنظمة (الولايات المتحدة الأمريكية وسويسرا وكندا وأستراليا) موجودة منذ نحو قرن أو أكثر في حين هناك أربعة أخرى (النمسا وألمانيا والهند وماليزيا) قد أُعيد تشكيلها أو نشأة بعد الحرب العالمية الثانية، ونظامين (بلجيكا وإسبانيا) هما جديدتان تمامًا. أربعة من هذه الأنظمة (كندا وأستراليا والهند وماليزيا) لديها نظام برلماني على نموذج الأغلبية في البرلمان البريطاني، في حين أن الأنظمة الأخرى وبأشكال مختلفة لديها ترتيبات أكثر فعالية للتمثيل الإقليمي والمشاركة في صنع القرار على المستوى الفيدرالي. ويوجد في ستة أنظمة (سويسرا والهند وماليزيا وبلجيكا وإسبانيا وكندا) أقليات لغوية هامة ذات انتماءات إقليمية في حين أن الأنظمة الأخرى هي أكثر تجانسًا. نظامان (باكستان وتشيوسلوفاكيا) كانا فيدراليتين ثنائية المجتمع وانشق كل منها في النهاية إلى دولتين. وهكذا، فإن هذه الأنظمة الفيدرالية تقدم تشكيلة كبيرة من الخصائص الجغرافية والديمغرافية والتاريخية والاقتصادية والسياسية وبين الإقليمية (١٧).

أما الأنظمة الفدرالية في أمريكا اللاتينية (الأرجنتين والبرازيل والمكسيك وفنزولا) فقد تمتعت بتأريخ أطول من المؤسسات الفيدرالية وكانت كل حالة منها تتأثر تاثيرًا شديدًا بالنموذج الأمريكي، ولكنها أيضًا شهدت أما فترات طويلة من الحكم العسكري والأوتوقراطي، أو هيمنة الحزب الواحد. وتتميز أثيوبيا بأهمية خاصة كنظام فيدرالي تأسس في العام (١٩٩٥)، حيث الوحدات المكونة للفيدرالية تستند إلى تجمعات إثنية، ولكن المسار السياسي الفيدرالي ما يزال

حتى اليوم خاضعًا لقيادة الحزب السياسي الحاكم. وتحتوي دولة الإمارات العربية المتحدة التي تأسست كفيدرالية في العام (١٩٧١) على عناصر مختلفة من الحكم التقليدي والحديث، ولديها بالتالي عدد من الترتيبات الفيدرالية الفريدة من نوعها وغير التقليدية والتي يصعب تطبيقها في أي مكان آخر. كما تملك البوسنة والهرسك أيضًا بعض الملامح الفريدة الناجمة عن بنيتها المعقدة التي تتألف من كيانين: أحدهما فيدرالية البوسنة وكرواتيا، هو بحد ذاته نظام فيدرالي. وأخيرًا، هناك مجموعة من الأنظمة الفيدرالية ذات ملامح مميزة خاصة بها هي فيدراليات « الأقزام» التي تتكون من الجزر الصغيرة: جزر القمر، مايكرونيسيا، سانت كيتس ونيفيز (١٨).

توزيع الموارد المالية في الأنظمة الفيدرالية

إن أهمية توزيع الموارد المالية في الأنظمة الفيدرالية تكمن في تمكين الحكومات، أو تقييدها، في ممارسة مسؤولياتها التنفيذية والتشريعية كما نص عليها الدستور، فضلاً عن ضبط الاقتصاد والتأثير عليه وتوفير خدمات متساوية للمواطنين، وإزالة الفروقات في الثروة داخل الاتحاد الفيدرالي التي من شأنها أن تؤدي إلى تآكل التماسك بين أطراف الفيدرالية. الأمر الذي حدا ببعض الدول الفيدرالية أن تجعل التخصيصات المالية ومصادر الإيرادات الرئيسية من نصيب الحكومات الفيدرالية لتتمكن من إعادة توزيع الموارد المالية، وتحقيق الاستقرار والتنمية الاقتصادية.

وقد حددت معظم الأنظمة الفيدرالية في دساتيرها سلطات جمع الإيرادات الخاصة بكل واحد من مستويي الحكم، وتشكل رسوم الجمرك والمنافع العامة، وضرائب الشركات، وضريبة الدخل للأفراد، ومختلف ضرائب المبيعات والاستهلاك السلطات الضريبية الرئيسية.

ثمة مساحة تختلف حولها الآراء في عدد من الأنظمة الفدرالية حيث تتركز الموارد الطبيعية في بعض المناطق دون غيرها، وهي ما إذا كانت سلطات فرض الضرائب وريع الامتيازات الخاصة بهذه الموارد يجب أن تكون في يد الحكومة الفيدرالية وإن يتم توزيعها على مختلف أجزاء الفيدرالية أو تبقى في يد الحكومات الإقليمية. واستمرت هذه المسألة الخلافية في الأنظمة فيدرالية مثل (كندا، نيجيريا، البرازيل) كما كان مصدرًا كبيرًا للخلاف أثناء المفاوضات الدستورية في العراق لما يؤديه من فوارق هائلة في ثروة الوحدات المكونة للفدراليات.

إن هنالك مصدريين آخرين هامين لجمع الإيرادات من جانب الحكومة بالإضافة إلى فرض الضرائب، الأول هو الدين العام، وهو مصدر مفتوح لمستويي الحكم في معظم الأنظمة الفيدرالية، على الرغم من أن الدين الخارجي في بعض الحالات أهمها (النمسا، السويد، ماليزيا) يخضع بشكل مطلق للسلطة الفيدرالية. وفي حالة أستراليا يتم تنسيق جميع أشكال الدين العام الأساسية على المستوى الفيدرالي والإقليمي من خلال عمل مجلس القروض، أما المصدر الثاني، فهو عمل الشركات والمشاريع العامة والتي قد تشكل أرباحها مصدرًا للدخل الحكومي، وهذا الأخير، في معظم الأنظمة الفيدرالية يكون مفتوحًا لمستويي الحكومة الفدرالية والإقليمية (١٩).

أما الإنفاق فيمكن القول بشكل عام أن توزيع سلطات الإنفاق في كل نظام فيدرالي يتطابق مع الإطار المشترك للمستويات التشريعية والإدارية المخصصة لكل حكومة ضمن الفيدرالية. ولكن هناك بعض النقاط التي تجب ملاحظتا (٢٠):

أولًا حيثما تكون مسؤولية إدارة جانب كبير من التشريع الفيدرالي مناطة بحكم الدستور للحكومات في الوحدات المكونة للفيدرالية كما هو الحال في سويسرا، النمسا، ألمانيا، الهند وماليزيا تكون مسؤوليات الإنفاق الدستورية للحكومات الإقليمية أوسع بكثير مما يوحي به توزيع السلطات التشريعية لوحده.

ثانيًا إن متطلبات الإنفاق في مختلف مجالات المسؤوليات قد تختلف، مثلًا، أن الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية هي نسبيًا أعلى كلفة مقارنة بالمهمات المتعلقة بالتنظيم والضبط أكثر منها بتوفير الخدمات.

ثالثًا في معظم الأنظمة الفيدرالية لم تكن سلطات الإنفاق في كل مستوى من مستويات الحكم محصورة بالضبط بما هو وارد في الصلاحيات القانونية التشريعية والإدارية. لقد كانت النظرة للحكومات عادة هي أنها تملك سلطة إنفاق عامة وبالتالي فقد استعملت الحكومات الفدرالية سلطات الإنفاق العامة لديها لكي تسعى وراء أهداف معينة في مجالات من الصلاحيات القانونية للدولة وذلك بتوفيرها مُنحًا للحكومات الإقليمية التي ما كان بإمكانها بدون هذا الأسلوب أن تتحمل نفقات تأمين الخدمات المطلوبة من هذه الحكومات. ومن جانبها قامت حكومات الوحدات التكوينية في عدد من الأنظمة الفيدرالية باستخدام سلطة الإنفاق العام لديها لإقامة مكاتب تجارية ولترويج منتجاتها

خارج إطار الفيدرالية حتى في حال غياب أية صلاحيات دستورية محددة في مجال الشؤون الخارجية .

تجدر الإشارة إلى أنه في بعض الفيدراليات الأقدم مثل (الولايات المتحدة وكندا وأستراليا) حيث كان استعمال سلطات الإنفاق العام الفيدرالي منتشرًا على نطاق واسع ، لا يحدد الدستور صراحة سلطة إنفاق معينة . ومع ذلك فقد أقرت المحاكم في هذه الفيدراليات وعلى درجات متفاوتة بأن سلطات فرض الضرائب وتخصيص المساعدات التي تتمتع بها الحكومة الفيدرالية يمكن استعمالها للتأثير على مجال من النشاطات خارج الحدود الصارمة لسلطاتها التشريعية العادية . وقد جاء في الدستور الفيدرالي الأكثر حداثة في كل من (الهند وماليزيا) وهما الدستوران اللذان صُمما على ضوء التجربة العملية في الفيدراليات الأسبق اعتراف واضح بسلطة حكومتيهما الفيدراليتين في مجال تقديم المنح لحكومات الولايات لأي غرض كان سواء كان ذلك الغرض تحت سلطة الحكومة الفيدرالية القانونية أم لم يكن (٢١) .

وثمة مسألة يتوجب على كل نظام فيدرالي علاجها وتصحيحها ، وهي عدم التوازن العمودي والأفقي في توزيع الموارد المالية داخل النظام الفيدرالي . إن عدم التوازن المالي ممكن أن ينشأ في أي دولة فدرالية أو دولة مركزية واحديه وهذا يعني أن النفقات والموارد غير متوازنة ، إذ يحدث اللاتوازن العمودي عندما تعجز موارد الحكومة الفيدرالية المحددة دستوريا عن مطابقة مسؤوليات نفقاتها المحددة دستوريًا أيضًا ، ومهما حرص مصممو النظام الفيدرالي على محاولة المطابقة ما بين موارد العائدات ومسؤوليات الإنفاق لكل مستوى من الحكم ، إلا أنه وبمرور الزمن سوف تختلف أهمية كل من المتغيرات الضريبية المختلفة مثل (ضريبة الدخل وضريبة الاستهلاك) وتكاليف النفقات بطرق لم يكن من الممكن التنبؤ بها ، وقد يكون أحيانا كبيرًا وخاصة في الفيدراليات ، فبعض الأحيان الحكومات الإقليمية تكون هي مسؤولة عن جانب كبير من بعض الخدمات الاجتماعية وخدمات الصحة والتعليم وبالتالي ربما لا تستطيع الحكومات الإقليمية الحصول على كمية كافية من الموارد من الحكومة المركزية أو ربما تكون مطالبة بأن تقوم بجمع الموارد بنسبة كبيرة أو يكون هناك وضع يفضل فيه الحفاظ على مسؤولية السلطة المركزية في جمع الموارد . لذا فإن تحقيق التوازن العمودي المتمثل بالموارد المقدمة من الحكومة الاتحادية إلى الأقاليم يجب أن تكون متساوية مع كل إقليم ، وهنا تأتي الحاجة لبناء

مسارات داخل الفيدرالية يمكن بواسطتها تصحيح حالات اللا توازن هذه من حين لآخر. وكذلك التوازن الأفقي المتمثل بموارد الأقاليم نفسها التي تكون غير قادرة على أن تقدم الخدمات لمواطنيها على نفس المستوى وذلك لأن قدرات العائدات لدى الوحدات المختلفة المكونة للفيدرالية مختلفة، مثلاً (الموارد الطبيعية تختلف تمامًا في الأقاليم وبالتالي هنالك احتياجات مختلفة للخدمات العامة نظرًا لاختلاف الظواهر الديمغرافية للسكان أو للتوزيع الجغرافي المختلف للمناطق الإقليمية)، وعليه يجب أن يكون التوازن الأفقي هو الآخر متوازنًا مع باقي الأقاليم الأخرى من خلال استغلال واستثمار ثروات هذا الإقليم من حكومته المحلية وبشكل صحيح ليكون مساعدًا للحكومة الاتحادية في تحقيق التوازن المنشود (العمودي والأفقي) (٢٢).

إن الاطلاع على وجهات نظر مقارنة في الفيدراليات المالية على مستوى تجارب فيدرالية عالمية يقودنا إلى استحضار التحديات الكبرى التي تنشأ عن الفيدراليات المالية والتي حددها (أنور شاه) الاقتصادي الرئيسي في معهد البنك الدولي بالشكل الآتي (٢٣):

-

١. تقسيم الصلاحيات المالية:

إن تقسيم الصلاحيات المالية بين الحكومة الفيدرالية وحكومات الأقاليم في النظام الفيدرالي تُعد من أهم المسائل والصعوبات الدستورية التي تواجه نظام الاتحاد الفيدرالي، وتعتبر الأساس الذي يُبنى عليه النظام الفيدرالي ويحدد نجاحه أو فشله. وعلى الرغم من أن كافة الدساتير الفيدرالية تضمنت نصوصًا تعالج هذا الموضوع، بين مستويي الحكم إلا أنه لايوجد نمط واحد لهذا التقسيم إذ إنها مختلفة تبعًا للمذهب السياسي والاقتصادي التي تتبناها الدولة والظروف السياسية والاجتماعية والاعتبارات التاريخية التي أحاطت بنشأتها.

٢. سد الفجوة المالية داخل الدول:

تمثل الفجوة المالية داخل الدول عنصرًا هامًا في الفجوة الاقتصادية داخل الدول. وذلك لأن المستويات المتشابهة إلى حدٍ معقول من الخدمات العامة التي تترافق مع مستويات متشابهة من الضرائب تعزز تحرك الأفراد ورأس المال والسلع القابلة للتداول وتساعد في تأمين اتحاد اقتصادي مشترك، لذلك تحاول معظم الفدراليات الناضجة

التعامل مع التفاوتات المالية الإقليمية من خلال وضع برنامج للمساواة المالية، مثل (كندا، ألمانيا، سويسرا)، وبرنامج مساواة القدرة المالية في روسيا، عكس أستراليا التي لا تزال تنظر إلى معالجة إيرادات الموارد الطبيعية في برنامج المساواة أنه أمر معقد.

٣. التعقل والانضباط المالي:

في الاتحادات الفيدرالية الناضجة يتم ممارسة تنسيق السياسة المالية لدعم الانضباط المالي من خلال الفيدرالية التنفيذية والتشريعية إلى جانب القواعد المالية الرسمية وغير الرسمية. وقد نالت القواعد المالية المشرعة في السنوات الأخيرة المزيد من الاهتمام، وبالرغم من أن الانضباط المالي لا يزال يشكل مشكلة لدى العديد من الأنظمة الفيدرالية ألا أن هنالك وسيلتين هامتين تشكلان حافزا للأقاليم في الحفاظ على الانضباط المالي، الأول الاستفتاءات المالية التي تعطي المواطنين فرصة ممارسة حق النقض ضد أي برنامج حكومي، والثاني، يعمل النص القانوني الذي تم سنه في بعض الأقاليم لتخصيص جزء من الفائض المالي في الأوقات الجيدة.

٤. المنافسة البينحكومية:

إن المنافسة بين حكومات الولايات والحكومات المحلية أمر شائع إلى حدٍ كبير في معظم النظم الفدرالية. حيث يحدث من خلال الضغط من أجل التوظيف- خلق مشروعات فدرالية أو تابعة للقطاع الخاص، بما في ذلك القواعد العسكرية وتشجيع الاستثمار، جذب رأس المال والعمالة وتوفير البنية التحتية العامة، كما تتنافس الحكومات المحلية وحكومات الولايات فيما بينها عن طريق إقامة الحواجز التجارية والجمركية لحماية الصناعات والمشروعات المحلية وتحاول أيضًا التفوق على بعضها البعض في المنافسة، وتُظهر التجربتان السويسرية والأمريكية التأثير الإيجابيّ لتلك المنافسة.

توزيع الموارد المالية وفق النظام الفدرالي العراقي

لعل أفضل مدخل لتتبع ملامح توزيع الموارد المالية في النظام الفيدرالي العراقي المعاصر بعد عام (٢٠٠٣) هو ملاحقة حضورها في الدستور العراقي لعام (٢٠٠٥). فالقراءة اليقظة للدستور العراقي تبين لنا احتضان هذه الوثيقة لقوانين أشارت لموضوعة توزيع الاختصاصات والسلطات الاتحادية (٢٤) والسلطات التنفيذية (٢٥) والقضائية (٢٦)

الاتحادية وسلطات الأقاليم (٢٧) بالمواد الدستورية الواردة في أبوابه (الثالث والرابع والخامس).

أما الموارد وتوزيعها وفق دستور العراق لعام (٢٠٠٥) فقد تجلت واضحة حين وردت بشكل مباشر في بعض مواده وعلى النحو التالي:

١. النفط والغاز هو ملك كل الشعب العراقي في كل الأقاليم والمحافظات (٢٨).

٢. تقوم الحكومة الاتحادية بإدارة النفط والغاز المستخرج من الحقول الحالية مع حكومات الأقاليم والمحافظات المنتجة، على أن توزع وارداتها بشكل منصف يتناسب مع التوزيع السكاني في جميع أنحاء البلاد، مع تحديد حصة لمدة محددة للأقاليم المتضررة بما يؤمن التنمية المتوازنة للمناطق المختلفة من البلاد وينظم ذلك بقانون (٢٩).

٣. تقوم الحكومة الاتحادية وحكومات الأقاليم والمحافظات المنتجة معًا برسم السياسات الاستراتيجية اللازمة لتطوير ثروة النفط والغاز، بما يحقق أعلى منفعة للشعب العراقي، معتمدة أحدث مبادئ السوق وتشجيع الاستثمار (٣٠).

٤. تعد الأثار والمواقع الأثرية والبنى التراثية والمخطوطات والمصكوكات من الثروات التي هي من اختصاصات السلطات الاتحادية وتدار بالتعاون مع الأقاليم والمحافظات وينظم ذلك بقانون (٣١).

٥. تؤسس بقانون هيأة عامة لمراقبة تخصيص الواردات الاتحادية وتتكون الهيأة من خبراء الحكومة الاتحادية والأقاليم والمحافظات وممثلين عنها وتطلع بالمسؤليات الآتية (٣٢): -

- التحقق من عدالة توزيع المنح والمساعدات والقروض الدولية، بموجب استحقاق الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم.
- التحقق من الاستخدام الأمثل للموارد المالية الاتحادية وأقسامها.
- ضمان الشفافية والعدالة عند تخصيص الأموال لحكومات الأقاليم أو المحافظات غير المنتظمة في إقليم وفقًا للنسب المقررة.

٦. تخصص للأقاليم والمحافظات حصة عادلة من الإيرادات المحصلة اتحاديًا تكفي للقيام بأعبائها ومسؤلياتها مع الأخذ بعين الاعتبار مواردها وحاجاتها ونسبة السكان فيها (٣٣).

٧. تتكون المحافظات من عدد من الأقضية والنواحي والقرى، وتمنح المحافظات التي لم تنظم في إقليم الصلاحيات الإدارية والمالية الواسعة بما يمكنها من إدارة شؤونها على وفق مبدأ اللا مركزية الإدارية وينظم ذلك بقانون، ولا يخضع مجلس المحافظة لسيطرة أو إشراف أي وزارة أو أي جهة غير مرتبطة بوزارة وله مالية مستقلة (٣٤).

الخاتمة

هنالك مجموعة ضرورات تتصل بموضوع توزيع الموارد المالية في العراق من خلال دستوره الدائم لعام (٢٠٠٥) تتمثل بما يلي:

- ضرورة بناء أسلوب التوزيع العادل للثروة.
- ضرورة التطلع بثقة إلى مستقبل شعب العراق ومن خلال نظام جمهوري اتحادي ديقراطي تعددي.
- ضرورة أن يحفظ الالتزام بهذا الدستور للعراق اتحاده الحر شعبًا وأرضًا وسيادة.

هذه الضرورات نتلمسها في ديباجة الدستور التي تنص على (. . أن نمضي قدمًا لبناء دولة القانون ولم توقفنا الطائفية والعنصرية من أن نسير معًا لتعزيز الوحدة الوطنية، وانتهاج سبل التداول السلمي للسلطة، وتبني أسلوب التوزيع العادل للثروة. . والمتطلع بثقة إلى مستقبله من خلال نظام جمهوري اتحادي ديمقراطي تعددي. . ويحفظ للعراق اتحاده الحر شعبًا وأرضًا وسيادة).

وفي باب المبادئ الأساسية وحول الهوية الفدرالية للدولة العراقية تشير المادة الأولى في الدستور بشكل واضح فتؤكد بأن العراق (جمهورية دولة اتحادية واحدة مستقلة، ذات سيادة كاملة، نظام الحكم فيها نيابي برلماني ديمقراطي، وهذا الدستور ضامن لوحدة العراق).

الهوامش

١. الفيدرالية، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات (IDEA)، ستوكهولم، أيار ٢٠١٥، ص٢.

٢. بويكلمان، الثقافة السياسية وسياسة تنمية الدول، مجلة الفيدرالية، ١٩٩١، العدد ٢١، ص٤٩.

٣. دانيال ج اليعازار، الفيدرالية والتكامل السياسي، جامعة تمبل – فلاديليفيا، ١٩٧٩، ص ١٧-٣١.

٤. رونالد ل. واتس، المجتمعات المتنوعة ثقافيًا والفيدرالية، كندا، ١٩٧٠، ص ٦٠-٦٥.

٥. جورج أندرسون، مقدمة في الفيدرالية، منتدى الأنظمة الفيدرالية، ٢٠٠٧، ص ٤١-٣٥.

٦. رونالد. ل. واتس. الأنظمة الفدرالية. منتدى الاتحادات الفدرالية. شبكة دولية للفدرالية. أوتاوا. كندا ٢٠٠٦ ص ١٦-١٨.

٧. دانيال ج اليعازار، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣.

٨. جورج أندرسون، مصدر سبق ذكره، ص٥١.

٩. كامل وزنة / الفيدرالية نشأتها ونظامها السياسي، بيروت، ٢٠٠٧، ص ٥-٦. وانظر أيضًا فلم وثائقي بعنوان (تحدي التنوع- التجربة الفيدرالية)، إنتاج منتدى الاتحادات الفيدرالية-، شبكة دولية حول الفيدرالية، ٢٠٠٧.

١٠. مبدر الويس، مفهوم الفيدرالية في الدولة الديمقراطية المعاصرة، بغداد، ٢٠٠٨، ص ٧—١٨.

١١. دانيال ج اليعازار، الحلول الفيدرالية لصراع الشرق الأوسط، جامعة تمبل، فلاديلفيا، ١٩٧٩، ص٦٨.

١٢. رونالد ل. واتس، الأنظمة الفدرالية، مصدر سبق ذكره، ص٨.

١٣. ك. س. ويبر، الحكومة الفيدرالية / دراسة مقارنة، لندن، ص٢٧-٣١.

١٤ . ماجد عزت، ثقافة الفيدرالية وجدواها في العالم العربي، جامعة النور، فلسطين، ٢٠١٩، ص٦١ .

١٥ . هدى عويس، الديمقراطية التوأفقية (الفيدرالية . الانفصال)، جامعة الإسكندرية، مصر، ٢٠١٧، ص٣٣.

١٦ . رونالد ل. واتس، الأنظمة الفدرالية، مصدر سبق ذكره، ص ١٤-٤٣ .

١٧ . رونالد ل. واتس، الأنظمة الفدرالية، مصدر سبق ذكره، ص ٥١-٥٥ .

١٨ . حازم اليوسفي، الفيدرالية والنظم الاتحادية، مركز القاهرة للدراسات، مصر، ٢٠٢٠، ص ٤٨ .

١٩ . نفس المصدر، ص٥٣ .

٢٠ . رونالد. ل. واتس. الأنظمة الفدرالية. مصدر سبق ذكره، ص١٣-٢٨ .

٢١ . المصدر نفسة، ص٣١.

٢٢ . الكسندر هاملتون وآخرون، أوراق الفيدرالية، معهد الدراسات الاستراتيجية، نيويورك، ط١، ٢٠٠٦، ص٦٧ .

٢٣ . أنور شاه. تأملات مقارنة حول التحديات الناشئة في الفدرالية المالية. معهد البنك الدولي – ٢٠٠٦ .

٢٤ . المادة (٤٧) دستور العراق، (٢٠٠٥) « تتكون السلطان الاتحادية، من السلطات التشريعة والتنفيذية والقضائية، تمارس اختصاصات ومهامتها على أساس مبدأ الفصل بين السلطات» . المادة (٤٨) « تتكون السلطة التشريعية الاتحادية من مجلس النواب ومجلس الاتحاد» . المادة (٤٩) «يتكون مجلس النواب من عدد من الأعضاء بنسبة مقعد واحد لكل مائة ألف نسمة من نفوس العراق يمثلون الشعب العراقي بأكمله، يتم انتخابهم بطريقة الاقتراع العام السري المباشر، ويراعى تمثل سائر مكونات الشعب فيه» . المادة (٦١) يختص مجلس النواب بـ (تشريع القوانين الاتحادية، الرقابة على أداء السلطة التنفيذية، انتخاب رئيس الجمهورية، تنظيم عملية المصادقة على المعاهدات والاتفاقيات الدولية بقانون يسن بأغلبية ثلثي أعضاء مجلس النواب والموافقة

على إعلان الحرب وحالة الطوارئ بأغلبية الثلثين بناء على طلب مشترك من رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء. وتعلن حالة الطوارئ لمدة ثلاثين يومًا قابلة للتمديد وبموافقة عليها في كل مرة ويخول رئيس مجلس الوزراء الصلاحيات اللازمة التي تمكنة من إدارة شؤون البلاد خلال مدة إعلان الحرب وحالة الطوارى وتنظم هذه الصلاحيات بقانون بما لا يتعارض مع الدستور، ويعرض رئيس مجلس الوزراء على مجلس النواب الإجراءات المتخذة والنتائج في أثناء مدة إعلان الحرب وحالة الطوارى خلال (١٥) يومًا من تأريخ انتهائها». المادة (٦٢) «يقدم مجلس الوزراء مشروع قانون الموازنة العامة والحساب الختامي إلى مجلس النواب لإقراره، ولمجلس النواب إجراء المناقلة بين أبواب وفصول الموازنة العامه وتخفيض مجمل مبالغها وله عنده الضرورة أن يقترح على مجلس الوزراء زيادة إجمالي مبالغ النفقات». المادة (٦٥) « يتم إنشاء مجلس تشريعي يدعى بـ (مجلس الاتحاد) يضم ممثلين عن الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم وينظم تكوينه وشروط العضوية فيه واختصاصاته وكل مايتعلق به بقانون يسن بأغلبية ثلثي أعضاء مجلس النواب».

٢٥. المادة (٦٦)، دستور العراق، (٢٠٠٥) « تتكون السلطة التنفيذية الاتحادية من رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء تمارس صلاحيات وفق الدستور والقانون. المادة (٧٣) « يتولى رئيس الجمهورية (إصدار العفو الخاص بتوجيه من رئيس مجلس الوزراء باستثناء مايتعلق بالحق الخاص والمحكومين بارتكاب الجرائم الدولية والإرهاب والفساد المالي والإداري، المصادقة على المعاهدات والاتفاقيات الدولية، بعد موافقة مجلس النواب، وتعد مصادقًا عليها بعد مضي خمسة عشر يومًا من تأريخ تسلمها، يصادق ويصدر القوانين التي يسنها مجلس النواب، وتعد مصادقًا عليها بعد مضي خمسة عشر يومًا من تأريخ تسلمها، دعوة مجلس النواب المنتخب للانعقاد خلال مدة لا تتجاوز خمسة عشر يومًا من تأريخ المصادقة على نتائج الانتخابات وفي الحالات الأخرى المنصوص عليها في الدستور، منح الأوسمة والنياشين بتوجيه من رئيس مجلس الوزراء وفقًا للقانون، قبول السفراء، إصدار المراسيم الجمهورية، المصادقة على أحكام الإعدام التي تصدرها المحاكم المختصه، يقوم بمهمة

القيادة العليا للقوات المسلحة للأغراض التشريفية والاحتفالية وممارسة أية صلاحيات رئاسية أخرى واردة في هذا الدستور) . المادة (٧٦) «يكلف رئيس الجمهورية مرشح الكتلة النيابية الأكثر عددًا لتشكيل مجلس الوزراء خلال خمسة عشر يومًا من تأريخ انتخاب رئيس الجمهورية ويتولى رئيس مجلس الوزراء المكلف تسمية أعضاء وزارته خلال مدة أقصاها ثلاثون يومًا من تأريخ التكليف» . المادة (٨٠) « يقوم مجلس الوزراء بـ (تخطيط وتنفيذ السياسة العامة للدولة ، والخطط العامة والإشراف على عمل الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزراة ، اقتراح مشروعات القوانين ، إصدار الأنظمة والتعليمات والقرارات ، بهدف تنفيذ القوانين ، إعادة مشروع الموازنة العامة والحساب الختامي وخطط التنمية ، التوصية إلى مجلس النواب ، بالموافقة على تعيين وكلاء الوزارات والسفراء وأصحاب الدرجات الخاصة ورئيس أركان الجيش ومعاونيه ومن هم بمنصب قائد فرقة فما فوق ورئيس جهاز المخابرات الوطني ورؤساء الأجهزة الأمنية والتفاوض بشان المعاهدات والاتفاقيات الدولية والتوقيع عليها أو من يخوله .

٢٦ . المادة (٨٩) دستور العراق ، (٢٠٠٥) «تتكون السلطة القضائية الاتحادية من مجلس القضاء والمحكمة الاتحادية العليا ومحكمة التمييز الاتحادية وجهاز الادعاء العام وهيأة الإشراف القضائي والمحاكم الاتحادية الأخرى التي تنضم وفقًا للقانون» . المادة (٩١) «يقوم مجلس القضاء الأعلى بـ (إدارة شؤون القضاء والإشراف على القضاء الاتحادي ، ترشيح رئيس وأعضاء محكمة التمييز الاتحادية ، ورئيس الادعاء العام ، ورئيس هيئة الاشراف القضائي ، وعرضها على مجلس النواب للموافقة على تعيينهم واقتراح مشروع الموازنة السنوية للسلطة القضائية الاتحادية وعرضها على مجلس النواب للموافقة عليها)» . المادة (٩٣) «تختص المحكمة الاتحادية العليا بـ (الرقابة على دستورية القوانين والأنظمة النافذة ، الفصل في القضايا التي تنشأ عن تطبيق القوانين الاتحادية والقرارات والأنظمة والتعليمات والإجراءات الصادرة عن السلطة الاتحادية ويكفل القانون كل من مجلس الوزراء وذوي الشأن من الأفراد وغيرهم ، حق الطعن المباشر لدى المحكمة ، تفسير نصوص الدستور ، الفصل في المنازعات التي تحصل بين الحكومة الاتحادية وحكومات الأقاليم

والمحافظات والبلديات والإدارات المحلية، الفصل في المنازعات التي تحصل فيما بين حكومات الأقاليم أو المحافظات، الفصل في الاتهامات الموجهة إلى رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء والوزراء وينظم ذلك بقانون، المصادقة على النتائج النهائية للانتخابات العامة لعضوية مجلس النواب، الفصل في تنازع الاختصاص بين القضاء الاتحادي والهيئات القضائية للأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم والفصل في تنازع الاختصاص فيما بين الهيئات القضائية للأقاليم أو المحافظات غير المنتظمة في إقليم)».

٢٧. المادة (١١٦) دستور العراق، (٢٠٠٥) «يتكون النظام الاتحادي في جمهورية العراق من عاصمة وأقاليم ومحافظات مركزية وإدارات محلية». المادة (١١٧) «يقر هذا الدستور الأقاليم الجديدة التي تؤسس وفقًا لأحكامه». المادة (١١٩) « يحق لكل محافظة أو أكثر تكوين إقليم بناء على طلب بالاستفتاء عليه يقدم بإحدى طريقتين، بطلب من ثلث الأعضاء في كل مجلس من مجالس المحافظات التي تروم تكوين الإقليم، وطلب من عُشر الناخبين في كل محافظة من المحافظات التي تروم تكوين الإقليم». المادة (١٢٠)» يقوم الإقليم بوضع دستور له يحدد هيكل سلطات الإقليم وصلاحياته وآليات ممارسة تلك الصلاحيات على أن لا يتعارض مه هذا الدستور». المادة (١٢١) «لسلطات الأقاليم الحق في ممارسة السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية وفقًا لأحكام الدستور باستثناء ماورد فيه من اختصاصات حصرية للسلطات الاتحادية». المادة (١٢١ فقرة ثانيًا) «يحق لسلطة الإقليم تطبيق القانون الاتحادي في الإقليم في حالة وجود تناقض أو تعارض بين القانون الاتحادي وقانون الإقليم بخصوص مسألة لا تدخل في الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية». (المادة (١٢١ فقره رابعًا) «تؤسس مكاتب للإقليم والمحافظات في السفارات والبعثات الدبلوماسية لمتابعة الشؤون الثقافية والاجتماعية والإنمائية». المادة (١٢١ فقرة خامسا)»تختص حكومة الإقليم بكل ما تتطلبه إدارة الإقليم وبوجه خاص إنشاء وتنظيم قوى الأمن الداخلي للأقاليم كالشرطة والأمن وحرس الإقليم». المادة (١٢٣)»يجوز تفويض سلطات الحكومة الاتحادية للمحافظات أو بالعكس بموافقة الطرفين وينظم ذلك بقانون».

٢٨. المادة ١١١ من الدستور.

٢٩. المادة ١١٢ من الدستور، الفقرة أولًا.

٣٠. المادة ١١٢ من الدستور، الفقرة ثانيًا.

٣١. المادة ١١٣ من الدستور.

٣٢. المادة ١٠٦ من الدستور.

٣٣. المادة ١٢١ فقرة ثالثًا من الدستور.

٣٤. المادة ١٢٢ فقره خامسًا من الدستور.

القلق الاجتماعي لدى الأطفال من وجهة نظر المعلمات

م. د. نجلاء أرشد الجبوري م. د صفا شاكر محمود

المستخلص:

تعد السنوات الأولى في مرحلة الطفولة من الفترات الهامة في حياة الطفل المستقبلية، حيث تزداد إمكانات نموه الجسدي والنفسي بصورة ملحوظة، وتظهر لديه حاجات واهتمامات جديدة، فهي مرحلة حاسمة في حياة الفرد المستقبلية من خلال ما يتعرض له الطفل في هذه المرحلة، لذلك نالت مرحلة الطفولة المبكرة وأساليب التربية المعتمدة فيها اهتمام الباحثين في علم النفس و المجالات التربوية في الكيفية التي يربى بها الطفل لما تحمله هذه المرحلة من دور مهم في تكوينه النفسي، وبناء شخصيته، وأسلوب التربية الذي يثير مشاعر الخوف، وانعدام الأمن في موقف التفاعل يعرض الطفل لمشكلات نفسية، أو سلوكية، أو تأخر في نواح مختلفة من النمو. تعد مرحلة الطفولة المبكرة مرحلة غاية في الحساسية كما أنها تعتبر من أهم المراحل في حياة الإنسان، ففيها تتكون القدرات، وعناصر الشخصية، وأنماط السلوك، وتتأثر بشكل أساسي بنوع العلاقات داخل الأسرة، فيرى «بولبي» أن حالات القلق وبعض الحالات المرضية عند الكبار يمكن أن تكون متعلقة بحالات تلاشي التعلق وفقدان الأم أثناء الطفولة.

Abstract:

The first years in the childhood stage are considered one of the important periods in the child's future life، as the potential for his physical and psychological growth increases significantly، and new needs and interests appear for him. It is a crucial stage in the future life of the individual through what the child is exposed to at this stage. The adopted education has the interest of researchers in psychology and

educational fields in how the child is raised. This stage did not bear him an important role in his psychological formation and building his personality and the method of education that raises feelings of fear and insecurity in the situation of interaction، The child is exposed to psychological or behavioral problems or delays in various aspects of development. Early childhood is a very sensitive stage، as it is considered one of the most important stages in human life. In it، abilities، personality elements، and patterns of behavior are formed and are mainly affected by the type of relationships within the family. Bowlby believes that cases of anxiety And some pathological conditions in adults can be related to cases of fading attachment and the loss of a mother during childhood.

المبحث الأول: مدخلات البحث

أولًا: مشكلة البحث:

تعد مرحلة الطفولة من أهم المراحل في حياة الفرد، والتي يتوقف عليها النمو السليم في المراحل اللاحقة، وأن الخلل في البناء الأول من مرحلة الطفولة يترتب عليه خلل واضطراب في المراحل العمرية اللاحقة، فقد اتفق معظم علماء النفس على أن السنين الأولى من حياة الطفل هي الأساس في تكوين شخصيته، وإذا لم يلقَ هذا الاضطراب علاجًا مبكرًا قد يترتب عليه اضطرابات أخرى مثل الاكتئاب والعناد والسلوك المضاد، إذ يعد قلق الأطفال هو قلق مفرط وغير مناسب لنمو الطفل النفسي والاجتماعي، وقد يؤدي إلى شعوره بالانفراد عن الأشخاص المرتبط بهم وتوقع الانفصال والبعد عنهم.

فقد يواجه الطفل أنواعًا من اضطرابات القلق في مرحلة الطفولة، ومنها قلق الانفصال الذي يعد نوعا شائعًا في هذه المرحلة الحرجة من عمر الطفل والذي يعكس الأشكال الإيجابيّة والسلبيّة للاتجاهات الوالدية.

فشعور الطفل أن بيئته المحيطة به غير آمنة ومهددة لوجوده سيؤثر بشكل سلبيّ على بنائه النفسي وعلى تركيب شخصيته، وآثارها ربما تكون عليه قاسية وخطيرة، وخصوصًا إذا كان الأمر يتعلق بأبويه والعلاقة بينهما وبينه، وما ينتج عن هذه العلاقة من أحداث مؤثرة تجعله يفتقر للحب والحنان وعدم الشعور بالأمان، وبالتالي يجعله يتذوق ألم

الحرمان الذي يسبب ظهور قلق الانفصال لديه، وهذا ما أشارت إليه الدراسة، ونظرًا لأن الوالدين هما المنبع الذي يحتك به الطفل احتكاكًا مستمرًا ومتواصلاً والمثل الأعلى له في كل شيء وخاصة الأم فهي مصدر الإشباع الأول لحاجاته وتواجدها الدائم معه، لذلك قامت الباحثتان بتسليط الضوء على القلق الاجتماعي لدى الأطفال.

أهمية البحث:

أوضحت البحوث أهمية العلاقة بين الأم و الطفل والتفاعل الحاصل بينهما، كما بينت أيضًا أن أساس القلق الذي ينتاب الطفل هو نتيجة شعوره بالوحدة والانفصال في فترة الطفولة، فقلق الانفصال يبدأ في الظهور أولًا قبل أن يتم الطفل عامه الأول، وهي علامة مميزة لإدراك الطفل بعملية انفصاله عن والدته (أو من يحل محلها) كمرحلة من مراحل النمو الطبيعي. فإن قلق الانفصال يظهر بوضوح ما بين (٩ أشهر إلى ١٨ شهرًا)، ويبدأ في الاختفاء ببلوغ الطفل نصف عامه الثالث (٣٠ شهرًا)، ولاختفاء ذلك التوتر دور هام في عدم شعور الطفل بالخوف والقلق حينما يبتعد قليلًا عن والديه مع بدايات حياته الاجتماعية التي تتناسب مع مثل هذا السن.

ورغم أن قلق الانفصال يختفي في العام الثالث من عمر الطفل إلا أنه قد يعاود الظهور لاحقًا عند دخول المدرسة، ولكن غالبًا ما يكون بشكل مؤقت حتى يألف الطفل ذلك الموقف الجديد. ولشخصية الأم دور كبير في التأثير على نمو الأطفال وعلى شخصيته وتعلقه بها أو عدم تعلقه، حيث إن الشخصية تتكون من وجهة نظر « إيزنك Eysenck» من أربع سمات رئيسة هي: (الانبساطية Extraversion، العصابية Neuroticism، الذهانية Psychoticism، الكذب و المراوغة). [١]

أهداف البحث:

يستهدف البحث إلى:

١- التعرف على القلق الاجتماعي لدى رياض الأطفال.

٢- التعرف على الفروق في القلق الاجتماعي لدى الذكور و الإناث في مرحلة رياض الأطفال.

تحديد مصطلحات دراسية

أولا: القلق (Anxiety)

١. (يونج Young، ١٩١٦): ((إنه رد فعل يقوم به الفرد حينما تغزو عقله قوى وخيالات غير معقولة صادرة عن اللاشعور الجمعي، فهو خوف من سيطرة محتويات اللاشعور الجمعي غير المعقولة التي ما زالت باقية من حياة الإنسان البدائية)). [٢]

٢. (تايلور وسبنس Tylor & Spense، ١٩٦٠): ((إن له خاصية الدافع الذي يدفع الشخص للعمل والنشاط والتعلم، وإن الإنسان عندما يؤدي عملاً يشعر بالقلق الذي يحفزه إلى إنجاز هذا العمل حتى يخفف هذا الشعور، وإن وجود القلق دليل على وجود الدافع وبالتالي تحسن الأداء))

٣. (ديكراندبري Degrandpre، ٢٠١٠): ((إنه مشاعر ثابتة أو متكررة من الخوف أو توقع الشر المرتقب دون مبررات أو أسباب واضحة، مصحوبة ببعض الأعراض الفسيولوجية مثل: ازدياد ضربات القلب، التعرق الزائد، الارتجاف، صعوبة التنفس... إلخ)). [٣]

ثانيًا: أما التعريف النظري للقلق:

فإن الباحثتين تتبنىيان تعريف «ديكراندبريDegrandpre، ٢٠١٠» تعريفًا نظريًا في بحثهما؛ لأن الباحثتين اعتمدتا النظرية التكاملية (الاتجاه الكلي) في بناء مقياس القلق كأداة في بحثهما لقياس القلق لدى الموهوبين الذين يمثلون عينة البحث، كما تبنىتا النظرية التكاملية ضمن الإطار النظري المتعلقة بتفسير مفهوم القلق. [٤]

أما التعريف الإجرائي للقلق: ((فهو الدرجة الكلية التي يحصل عليها أفراد العينة، على فقرات مقياس القلق الذي اعتمدته الباحثتان)).

المبحث الثاني الإطار النظري:

القلق (Anxiety)

يعد القلق أحد الظواهر الإنسانية المهمة التي سعى الباحثين لدراستها في علوم وتخصصات عدة منها علم النفس، على أنها عامل متعدد الفاعلية في حياة الإنسان النفسية، والجسدية،

والفكرية، ومحور لأنشطة متعددة ترتبط بالصحة، والمرض، والإبداع، ويبرز القلق في هذا القرن على أنه موضوع مسيطر على حياة الإنسان الحديث في مختلف مناحيها، فهو انفعال أساسي يرادف الخوف أو يرتبط به تبعًا لوجهات النظر السيكولوجية، وقد يظهر متغيرًا أساسيًا متأثرًا بالموقف الذي يتعرض له الفرد، ولفعاليته مستويان (عالٍ أو واطئ) يتوازيان مع مستويين من المقاومة والأداء (منخفض، ومرتفع)، فيسير هذا التوازي بمسار علاقة عكسية قلق عالٍ تقابله مقاومة وأداء منخفض والعكس، كما إنه حادث دال على الفعل، ولذلك لا يمكن الحديث عن القلق إلا في ضوء فهم القلق بشكل عام؛ لذا تحاول الباحثتان أن تقدما عرضًا وافيًا لمفهوم القلق وما يرتبط به، فضلًا عن النظريات النفسية التي فسرته. (٥)

أ. مفهوم القلق:

اشتق مفهوم القلق من الكلمة اللاتينية (Anxetes) التي تعني اضطرابًا في العقل، ولقد اقترنت بحالات الهم والحزن التي تؤذي الإنسان نفسيًا وجسميًا، ولم يتم تمييز القلق بوصفه كينونة تشخيصية منفصلة من قبل المختصين حتى حلول أواخر عام (١٨٠٠م)، إذ كان القلق عبارة عن سمة شائعة ليس لها علاقة سببية بالحالات المرضية مثل مرض المعدة والقلب، وقد تم استعمال كلمة القلق في عام (١٨٦٩م) من قبل «جاكوب داكوستا Jacob Dacosta» في وصف الأعراض القلبية المزمنة التي لا يكون لها سبب عضوي واضح، إذ كانت تسمى القلب السريع المتهيج أو متلازمة داكوستا، وفي الثلاثينيات من القرن الماضي بدأ مفهوم القلق بالظهور في كتابات «فرويد Freud»، إذ أوضح أن القلق هو نوع من الانفعال المؤلم يكسبه الفرد خلال المواقف التي يصادفها وقد ظهرت عدة تصنيفات للقلق منها: (٦)

- القلق الموضوعي (Objective Anxiety): ويطلق عليه أحيانًا اسم القلق الواقعي أو القلق السوي، ويحدث هذا في مواقف التوقع أو الخوف من فقدان شيء مثل القلق المتعلق بالنجاح أو التفكير بالمستقبل أو امتحان أو انتظار نبأ مهم.
- القلق العصابي (Neurotic Anxiety): فيه يشعر الفرد بحالة الخوف الغامض والمنتشر وغير المحدد، فيرى «فرويد» أن هذا النوع من القلق هو خوف من مجهول. (٧)

- القلـق الذاتـي (Egostic Anxiety) : فيـه يشـعر الفـرد بالإثـم عندمـا يكـون القلـق وكأنـه نذيـر خطـر ، فيشـير «عبـاس ١٩٨٠» إلـى أن مصـدر القلـق الذاتـي كامـن فـي تركيـب الشـخصية ، فهـو صـراع داخـل النفـس وليـس صراعًـا بيـن الشـخص والعالـم الخارجـي .
- قلـق التحصيـل (Achievement Anxiety) : هـو اسـتجابة سـوية للضغـط مـن خـارج الفـرد (القلـق خـارج المنشـأ) أو (القلـق المسـتثار) وهـو نـوع مـن القلـق المرتبـط بمواقـف الامتحـان ، حيـث تثيـر هـذه المواقـف في الفـرد شـعورًا بالخـوف مـن مواجهـة الامتحانـات ، فالطالـب الـذي يخـاف الرسـوب فـي الامتحـان ويقلـق للنتائـج المترتبـة عليـه يضاعـف جهـده مـن أجـل التحصيـل والنجـاح[٨] .

النظريات النفسية التي فسرت القلق

أولًا : النظريات النفسية:

١ . النظريات النفسية الاجتماعية : (Social – Psychological Theories) :

ويمثـل هـذه النظريـات مجموعـة مـن علمـاء النفـس الذيـن انشـقوا عـن «فرويـد» لعـدم رضاهـم عـن نظرتـه فيمـا يخـص عـدم الإشـارة إلـى الظـروف الاجتماعيـة المؤثـرة في نمـو الشـخصية ، وشـرعوا فـي إعـادة صياغـة نظريـة التحليـل النفسـي طبقًـا للاتجـاه الجديـد ، ومـن علمـاء هـذه النظريـات النفسـية الاجتماعيـة :

أ . الفريـد أدلـر (Adler) : يـرى «أدلـر» أن فكـرة القلـق تـدور حـول الشـعور بالنقـص ، فهـو يـرى أن القلـق ينشـأ بسـبب انعـدام الأمـن النفسـي الـذي يحـدث كنتيجـة لشـعور الفـرد بالنقـص أيًـا كان نوعـه جسـميًا أو معنويًـا ، ويؤكـد علـى أهميـة العوامـل الاجتماعيـة فـي تشـكيل حيـاة الإنسـان ونمـوه ويـرى أن البحـث عـن أسـباب القلـق والاضطرابـات النفسـية وعلاجهـا يعتمـد علـى فهـم تلـك العوامـل . [٩]

ب . فـروم (From) : يـرى «فـروم» أن القلـق ينشـأ عـن الصـراع بيـن الحاجـة للتقـرب مـن الوالديـن والحاجـة إلـى الاسـتقلال ، كمـا أشـار «فـروم» إلـى وجـود حاجـات ضروريـة للفـرد

يسعى لإشباعها حتى يشعر بالتوافق هي (الحاجة إلى الانتماء الاجتماعي، والحاجة إلى الشموخ – التعالي –، والحاجة إلى الهوية، والحاجة إلى الانضباط الاجتماعي)[١٠].

ت. كارين هورني (Horney): فسرت «هورني» القلق بأنه خبرات مهددة لأمن الفرد ورد فعل لخطر غير معروف ويكون الخطر ذاتيًا أو متوهمًا ينشأ عن ثلاثة عوامل هي: ١- الشعور بالعجز، ٢- الشعور بالعدوان، ٣- الشعور بالعزلة [١١].

ث. سوليفان (Sullivan): يرى «هاري ستاك سوليفان» أن القلق هو نتاج ضعف أو سوء العلاقات الشخصية المتبادلة وينتقل أساسًا من الأم إلى الطفل، ثم في مقتبل الحياة عن طريق الأخطار التي تهدد أمن الشخص، ويرى أن الهدف الأساسي للسلوك البشري هو إشباع الحاجات والشعور بالأمن النفسي، وأن التوصل إلى إشباع الحاجات يكون عن طريق إرضاء الحاجات العضوية البايولوجية أولًا، أما تحقيق الأمن النفسي وتجنب القلق فيكون عن طريق العلاقات الاجتماعية [١٢].

٢. النظرية السلوكية (Behavioral Theory):

من أهم العلماء البارزين في المدرسة السلوكية: بافلوف (Pavlov)، وسكنر (Skinner)، عدّت هذه النظرية القلق استجابة مشروطة لمحفزات بيئية معينة، وأن معظم أنواع القلق ناشئ عن الاشتراط حيث يرتبط كثيرًا ما ارتباطًا عارضًا بخبرة تثير القلق وغالبًا ما تكون خبرة من النوع المؤلم أو الخطر، وأوضحت الدراسات أن هذا التعميم للكثير يكون أكبر وأوسع عندما يكون الفرد مدركًا لما يثير القلق عنده، وتفترض أيضًا أن الإنسان قد مر بتجارب ولكن تراكمات هذه التجارب المؤلمة تؤدي إلى نشوء سلوك تجنبي وما يرافقه من خوف وقلق من المواقف المثيرة للألم. [١٣]

أ. بافلوف (Pavlov): حيث يرى أن القلق والأمراض السلوكية عمومًا ما هي إلا ردود فعل الجهاز العصبي المركزي بسبب فشله في إقامة التوازن بين التفاعلات الشرطية قديمها وحديثها، وما يحدث من تعارض بين عوامل التعلم الشرطي من استثارة أو كف ما هي إلا عبارة عن خطأ مزمن في عمليات الارتباط الشرطي، ويرى «بافلوف» أن القلق ينجم عن إشارة الخطر (المنبه الاصطناعي – الشرطي conditioned stimulus) الذي يأتي ليأخذ بصورة ضرورية رد الفعل نفسه الذي نتج سابقًا بواسطة الصدمة الحقيقية (المنبه

الطبيعي unconditioned stimulus) ومعروف عن «بافلوف» أنه أكد على ميكانيكية التعويض للمنبه أوما يسمى بالتكيف الشرطي.

ب. سكنر (Skinner): يرى أن القلق ينشأ بسبب الاضطرابات في عمليتي الاستثارة والكف للنظام العصبي، ويؤمن السلوكيون بأن المرض النفسي متعلم ويكسب الفرد في أثناء الاحتكاك بالبيئة عادات سلوكية شاذة يكون علاجها على وفق الاشتراط للأفعال المنعكسة وتكوين اشتراطات مضادة أو تعديل الاشتراطات وتعزيزها.

ثانيًا: دراسات سابقة عن القلق

دراسة (محمد، ١٩٩٧): (علاقة بعض المتغيرات بالقلق لدى طلاب وطالبات المرحلة الثانوية في المملكة العربية السعودية).

تم تطبيق المقياس على عينة البحث البالغة (٤٠٤) طلاب وطالبات في المرحلة الثانوية في المملكة العربية السعودية، هدفت هذه الدراسة إلى: الكشف عن دلالة الفروق في القلق تبعًا لمتغيرات الدراسة (الجنس، السكن، أفراد الأسرة)، وتحقيقًا لهدف الدراسة تم استعمال: مقياس القلق العام للمراهقين، وهو من إعداد الباحثين، الوسائل الإحصائية: استعمل الاختبار التائي، مربع كاي، تحليل التباين الأحادي، وقد توصلت النتائج إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في القلق العام بين الطلاب والطالبات، ولكن توجد فروق ذات دلالة إحصائية في القلق العام بين الطلاب والطالبات الذين يقطنون المدينة، كما أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في القلق العام بين الأفراد تبعًا لعدد أفراد الأسرة[١٤].

- دراسات أجنبية:

دراسة (سبيلبرجر Spielberger، ١٩٧١): (تأثير القلق الصريح على التحصيل الدراسي لدى طلبة الجامعة)، (جامعة ديوك - الولايات المتحدة).

بلغت العينة (٢٧٦) طالبًا وطالبة من جامعة ديوك، وأهداف البحث: تقويم العلاقة بين القلق وترك الدراسة بسبب الفشل العلمي، الأدوات والمقاييس: اختبار (تايلر) للقلق، معدل الدرجات في الفصل الدراسي، الوسائل الإحصائية: معامل ارتباط بيرسون،

التحليل العاملي، الاختبار التائي، أهم النتائج: حصل الطلبة ذوو القلق العالي على درجات أوطأ وإن نسبتهم المئوية في الفشل أعلى من الطلبة ذوي القلق الواطئ [١٥].

دراسة (كنج وايلمون وسبيلبرجر) (التأثير السببي لقلق الحالة – السمة في الإنجاز الأكاديمي)، (جامعة جنوب فلوريدا – الولايات المتحدة).

تألفت العينة من (٨٣) طالبة، استهدف البحث: تقويم أصل العلاقة بين (قلق السمة، قلق الحالة، الإنجاز الدراسي)، الأدوات والمقاييس: قائمة قلق الحالة – السمة (لسبيلبرجر)، درجات الطلبة الامتحانية، الوسائل الإحصائية: معامل ارتباط بيرسون، الاختبار التائي، تحليل التباين، أهم النتائج: قلق السمة يكون أكثر ثباتًا عبر الزمن من قلق الحالة.

دراسة (أولسوب وآخرون) (مقاييس تقدير الذات لاستحواذ الأفكار المتعلقة واليأس والقلق الاجتماعي في مجتمع مدرسي للمراهقين).

تتألف العينة من (٢٥٢) مراهقًا ومراهقة تتراوح أعمارهم من (١٣– ١٥) سنة هدفت الدراسة إلى: إيجاد العلاقة بين مقاييس تقدير الذات لاستحواذ الأفكار المقلقة (MOCI) ومقياس اليأس ومقياس القلق الاجتماعي، توصلت الدراسة إلى إيجاد علاقة متبادلة بشكل هام، ولكنها بدت لتقيس أوجهًا مختلفة لإدراك الذات، تدعم النتائج استعمال مقياس (MOCI) في تخمين العلاقات الاستحواذية لدى المراهقين، كذلك توصلت النتائج إلى أن متغيري العمر والجنس لم يكن لهما تأثير ذو دلالة معنوية في تأثير القلق الاجتماعي وتقدير الذات. [١٦]

الفصل الثالث إجراءات البحث

يتضمن الفصل الثالث عرضًا لإجراءات البحث و من حيث مجتمع البحث والعينة وكيفية اختيارها، وأدوات البحث والإجراءات المتعلقة باعتمادها أو بنائها من خصائص الصدق والثبات، والوسائل الإحصائية المعتمدة لتحقيق أهداف البحث على النحو الآتي:

أولًا: منهج البحث:

استعملت الباحثتان في الدراسة الحالية المنهج الوصفي بوصفه أنسب المناهج الملائمة لأهداف الدراسة؛ وذلك لأن المناهج الوصفية يمكن استعمالها في دارسة السمات والقدرات والميول والاتجاهات لدراسة العلاقات الارتباطية بين المتغيرات والكشف عن الفروق فيما بينهما من أجل الوصف والتحليل للظاهرة المدروسة، نظرًا لأن الدراسة الحالية تهدف إلى التعرف على طبيعة علاقة القلق لدى الأطفال، فإن استعمال المنهج الوصفي يعد الملائم لموضوع الدراسة الحالية، وسيجري في هذا الفصل استعراض لهذه الإجراءات، على النحو الآتي.

ثانيًا: عينة البحث:

اعتمدت الباحثتان على اختيار عينة بحث بصورة قصدية عشوائية و اكتفتا بأن تكون عينة البحث مكونة من (عشر) معلمات تقوم المعلمة بالإجابة عن المقياس من خلال العبارات و المواقف التي يمر بها الأطفال من خلال ملاحظتها للطلبة. تم التطبيق في إحدى الروضات الأهلية لأطفال تتراوح أعمارهم بين (٥ – ٦) سنوات من الذكور و الإناث بلغ عدد الذكور (١٠)، وبلغ عدد الإناث (١٠) للعام الدراسي (٢٠٢٠ــــ ٢٠٢١).

جدول (١)

اسم الروضة	المحافظة	نوع التعليم	عدد الذكور	عدد الإناث	المجموع
الأحلام الذهبية الأهلية	بغداد	أهلي	١٠	١٠	٢٠

ثالثًا: أداة البحث:

لتحقيق أهداف البحث لا بُدَّ من تطبيق مقياس لقياس متغير البحث الأساسي وهو (القلق الاجتماعي) لدى عينة البحث وهم مجموعة الأطفال، وقد قامت الباحثتان باعتماد أداة جاهزة لقياس القلق متبعتين الخطوات الواجب اتباعها عند بناء المقاييس.

مقياس القلق:

مر اعتماد مقياس القلق بالخطوات الآتية :

١ . اطلعت الباحثتان على بعض مقاييس القلق مثل : لقياس القلق العام ، ومقياس كاتل ، وهو اختبار القلق الصريح للأطفال ، ومقياس سبيلبرجر وهي قائمة لقياس حالة وسمة القلق ، ومقياس الشافعي (٢٠١٧) . [١٧]

اعتمدت الباحثتان مقياس الشافعي (٢٠١٧) و هو مترجم و مشتق من مقياس كاتل .

٢ . اطلعت الباحثتان على النظريات النفسية التي فسرت القلق والأدبيات الخاصة بهذا المفهوم ، فوجدتا أن الاتجاه الكلي (Holistic Approach) واعتماده على إطار نظري هو الأفضل في اعتماد مقياس القلق ؛ لأن هذا الاتجاه ينظر إلى الإنسان ككل وككائن عضوي يتكون من خمسة أبعاد : البعد البايولوجي ، البعد النفسي ، البعد العقلي ، البعد الاجتماعي ، البعد الروحي ، وأن التفاعل بين هذه الأبعاد الخمسة هو الذي يحدد سلوك الإنسان ونشاطه وصحته وانفعالاته وكل ما يصدر عنه .

٣ . بلغ عدد الفقرات المقترحة لمقياس القلق بصورته الأولية (٢٣) فقرة وكانت بدائل الإجابة المقترحة لفقرات المقياس ثنائية وهي تنطبق عليَّ : نعم و لا .

- الصدق: (Validity):

الصدق الظاهري: (Face Validity):

تحقق هذا النوع من الصدق من خلال عرض فقراته على مجموعة من المحكمين المتخصصين في علم النفس والقياس النفسي ملحق (١) ، حيث يقوم صدق المحكمين على أساس عرض الاختبار بتعليماته ومحتواه وطريقة تصحيحه على مجموعة من المتخصصين لبيان رأيهم وملاحظاتهم في مدى ملاءمته لقياس ما وضع من أجله ، ولا يحصل المقياس على صدقه الظاهري إلا إذا كان هناك اتفاق من قبل المتخصصين على ملاءمته أو صلاحيته[١٨] .

- الثبات (Reliability):

وهو الشرط الثاني الذي ينبغي توفره عند بناء المقياس ويقصد به في علم القياس النفسي دقة الاختبار في القياس أو عدم تناقضه مع نفسه، ويعني أيضًا ضمان الحصول على النتائج نفسها تقريباً، إذا أعيد تطبيق الاختبار على المجموعة نفسها من الأفراد، وهذا يعني قلة تأثير عوامل الصدفة أو العشوائية في نتائج الاختبار، و اعتمدت الباحثتان طريقة إعادة الاختبار، حيث تم إعادة الاختبار على نفس أفراد العينة بعدد مرور أسبوعين بلغ معامل الثبات بطريقة إعادة الاختبار (٨٩، ٠)، إذ إن معاملات الثبات العالية تعد مؤشرًا لصدق البناء في الوقت نفسه.

وضوح التعليمات وفهم فقرات المقياس:

لإكمال صيغة المقياس أعدت الباحثتان تعليمات توضح كيفية الإجابة عن فقرات المقياس وحرصت الباحثتان على أن تكون هذه التعليمات واضحة وميسرة و الذي يتم الإجابة عنه من قبل معلمات مع بعض المعلومات عن الطفل وهي عمر الطفل وجنسه.

- وصف المقياس بصيغته النهائية:

يتألف مقياس القلق بصيغته النهائية من (٢٣) فقرة هي إجمالي فقرات المقياس وُضِع أمام كل فقرة بديلان، هما: نعم ولا

علمًا أن أعلى درجة يحصل عليها المستجيب (٤٦)، وأقل درجة (٢٣).

رابعًا: التطبيق النهائي:

بعد التحقق من صدق وثبات أداة البحث تم تطبيقه على العينة الأساسية البالغة (١٠) أطفال كما موضح في جدول (٢) بعد استحصال الموافقات الأصولية للتطبيق، ووضحت الباحثتان لأفراد العينة أن فائدة التطبيق هي لأغراض البحث العملي، وأن نجاح الباحثتين في مهمتهما يعتمد على إجاباتهم وجديتها، حيث قامت الباحثتان بتطبيق أداتي المقياس على أفراد العينة (رياض الأطفال) واستغرق تطبيق مقياس القلق ما بين (١٠-١٥) دقيقة بمتوسط.

خامسًا: الوسائل الإحصائية:

استعملت الباحثتان الوسائل الإحصائية الآتية:

عرض النتائج وتفسيرها:

يتضمن هذا الفصل عرضًا لنتائج البحث الحالي في ضوء أهدافه وفروضه مع مناقشة هذه النتائج، كما تضمن عرضا لما قدمت الباحثتان من توصيات و مقترحات لدراسات أخرى في ضوء نتائج هذا البحث.

عرض النتائج:

الهدف: – التعرف على القلق الاجتماعي لدى الأطفال:

أظهرت نتائج البحث أن الوسط الحسابي لدى أفراد عينة البحث هو (٩، ٤٧) درجة عند قياسه بالمتوسط الفرضي للمقياس البالغ (٤٦٠) درجة، واختبار الفرق بين المتوسطين باستعمال الاختبار التائي (test) لعينة واحدة تبين أن القيمة التائية المحسوبة كانت (٢. ٦٢٨)، مما يشير إلى أن هناك فرقًا دالًا إحصائيًا عند مستوى ودلالة (٠. ٠٥)، وبدرجة حرية (٩)، ولصالح أفراد العينة.

جدول (٣)

• الاختبار التائي لعينة واحدة لاختبار دلالة الفرق بين الوسط الحسابي والوسط الفرضي لعينة البحث

المتغير	العدد	الوسط الحسابي	المتوسط الفرضي	القيمة التائية المحسوبة	الدلالة الإحصائية عند متوسط (٥٪)
القلق الاجتماعي	٢٠	٤٧، ٩	٤٦٠	٦٢٨، ٢	٥٪

الهدف الثاني:

التعرف على القلق الاجتماعي بين الذكور والإناث:

لتعرف الفروق بين (الذكور – الإناث) في القلق الاجتماعي لتحقيق هذا الهدف تم تطبيق قياس بلغت (٥) ذكور، و (٥) إناث باستعمال الاختبار التائي لعينتين مستقلتين، إذ

بلغ الوسط الحسابي للإناث (٤٣ . ٨) درجة، وكانت القيمة التائية المحسوبة (٢ . ٦٢٨)، وهي أكبر من القيمة الجدولية، وهذا يعني بإنها دالة إحصائية لصالح الوسط الأعلى وهم الذكور عند مستوى دلالة (٠ . ٠٥)، وبدرجة حرية (٨)، والجدول (٤) يوضح ذلك.

الجدول (٤)

الفرق بين الذكور والإناث في متغير القلق الاجتماعي

الدلالة الإحصائية عند مستوى (٠ . ٠٥)	القيمة التائية الجدولية	القيمة التائية المحسوبة	درجة الحرية	الوسط الحسابي	العدد	نوع العينة
دالة	١ ، ١٧٦	٢ ، ٨٦٢	٨	٥٢	١٠	ذكور
				٨ ، ٤٣	١٠	إناث

تفسير النتائج:

اتضح من خلال تطبيق واستخلاص النتائج أن متغير القلق الاجتماعي يوجد لدى أطفال الرياض، ومن خلال التحليل الإحصائي تبين لنا بأنه يوجد فروق بين هذا المتغير بحسب الجنس ذكر، أنثى لصالح الوسط الأعلى وهم الذكور، أي أن الذكور أكثر قلقًا من الإناث

التوصيات:

في ضوء نتائج البحث الحالي توصي الباحثتان بجملة من التوصيات منها:

١. ضرورة تدريب أولياء الأمور وتطوير مهارتهم لتعليم أطفالهم على التواصل الاجتماعي.

٢ . الاهتمام بالأنشطة داخل الروضة وخارج الروضة لتجنب القلق لديهم .

٣ . إعداد برامج لدمج الذكور أكثر في الفعاليات ، وإعداد برامج تدريبية لهم لمواجهة المجتمع وتدريبهم على الحوار و التخاطب .

المصادر & المراجع

Endnotes

١ . العزاوي، نبيل رفيق، ٢٠٠٢ : قلق المستقبل وعلاقته ببعض المتغيرات لدى طلبة المرحلة الإعدادية ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية – ابن الهيثم، جامعة بغداد

٢. باترسون، س. هـ. ، ١٩٩٨ : نظريات الإرشاد والعلاج النفسي، ترجمة حامد عبد العزيز الفقي، دار القلم للنشر والتوزيع، الكويت

٣. مرسي، كمال إبراهيم، ١٩٧٧ : عالقة القلق بالتحصيل الدراسي عند طلبة المدارس الثانوية بالكويت، كلية الآداب بحوث في سايكولوجية الشخصية في البلاد العربية، جامعة الكويت

٤. فرويد، سيجموند، ١٩٦٢ : القلق، ترجمة محمد عثمان بخاني، ط ٢، دار النهضة العربية، القاهرة

٥. التكريتي، ثناء بهاء الدين، ١٩٩٥ : بناء برنامج إرشادي في الاسترخاء لخفض التوتر المصاحب للقلق العصابي لطلبة مؤسسات التعليم العالي، أطروحة دكتوراه غير منشورة كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، العراق

٦. مرسي، كمال إبراهيم، ١٩٧٧ : علاقة القلق بالتحصيل الدراسي عند طلبة المدارس الثانوية بالكويت، كلية الآداب بحوث في سايكولوجية الشخصية في البلاد العربية، جامعة الكويت.

٧. –فرج، محمد أنور إبراهيم، ٢٠٠٦، قلق المستقبل وعلاقته ببعض المتغيرات لدى عينة من طالب كلية التربية جامعة الاسكندرية، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة الاسكندرية.

٨. عثمان، محفوظ، ٢٠٠٢ : يوم دراسي بعنوان التدخل السريع في الأزمات ومدى قابلية التطبيق في الواقع الفلسطيني، جامعة القدس المفتوحة، غزة

9 Rogers, C. R. , 1959: A Theory Of Therapy, Personality And Interpersonal Relationships As Developed In Client- Centered Framework In, Koch, S. , Psychology,

A Study Of A Science, Vol. 3, Macraw-Hill Book Company.

١٠. ناصر، أيمن غريب قطب، ٢٠٠١: البنية العاملية لمكونات القلق الاجتماعي لدى عينات من الشباب المصري والسعودي، مجلة علم النفس، العدد ٥٧، جامعة القاهرة

١١. دافيدوف، لندال، ١٩٨٣: مدخل علم النفس، ترجمة سيد الطواب وآخرون، دار فاكجروهيل للنشر، والدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة٥٨٩ :١٩٨٣)-(٥٩٢

١٢. سكنر، ب، ف، ١٩٨٠: تكنولوجيا السلوك الإنساني، عالم المعرفة، المجلس الفضي للثقافة والفنون والآداب، السلسة ٣٢، الكويت

١٣. عبد الرحمن، سعد، ١٩٨٣: القياس النفسي، ط١، مكتبة الفالح، الكويت

١٤. عبد الغفار، عبد السالم، ١٩٧١: مقدمة في علم النفس العام، ط٢، دار النهضة للطباعة والنشر، بيروت

١٥. الكبيسي، عبد الواحد، ١٩٨٩: التفكير الاستدلالي وعلاقته بالتحصيل في مادة الرياضيات للصف الرابع الإعدادي العام، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد

١٦. -كمال، إبراهيم، ١٩٨٧: عالقة سمات الشخصية بمشكلات التوافق في المراهقة، جامعة الأردن، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد ٢، عمان

١٧. خليفة، صابر، ٢٠٠٣: مبادىء علم النفس، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن

١٨. هول، ولندزي، ١٩٦٩: نظريات الشخصية، ترجمة فرج أحمد فرج وآخرون، دار الشائع للنشر، القاهرة

جهاز مكافحة الإرهاب والوحدة الوطنية

(دراسة ميدانية لتحليل الصورة الذهنية لدى الجمهور العراقي)

م. د. سيف حيدر الحسيني
كلية العلوم السياسية / جامعة الكوفة

م. د. أحمد حسين الربيعي
باحث متخصص في مكافحة الإرهاب

المستخلص:

تكتسب الصّورة الذهنية تجاه المؤسسة أهمية خاصة من خلال تأثيرها في الرأي العام السائد نحو مختلف الجوانب ذات العلاقة بالمؤسسة ، ومن هذا المنطلق تبحث هذه الدراسة بتحليل تصورات الجمهور العراقي إزاء جهاز مكافحة الإرهاب العراقي فيما يتعلق بدوره بتعزيز الوحدة الوطنية .

إن مشهد الانتصار في عمليات التحرير من داعش الإرهابي هو أبرز المشاهد التي انطبعت في الصورة الذهنية للمواطن العراقي من خلال وسائل الإعلام المختلفة ، وهذا يعبر عن فداحة الأزمة التي مر بها المجتمع وصورة الجهاز في مواجهة هذه الأزمة وبالتالي كانت استجابة المبحوثين لهذا الخيار نظرًا لكبر وأهمية المشهد لديهم ، إذ جاءت الاستجابة في أن جهاز مكافحة الإرهاب يعزز من مظهر الهوية الوطنية الجامعة أكثر من أي مظهر آخر ، وهذا دليل على أن الهوية الوطنية الجامعة هي المظهر والصورة الذهنية التي انطبعت في ذهن المواطن العراقي عندما ينظر الى جهاز مكافحة الإرهاب .

الكلمات المفتاحية :

الصورة الذهنية ، جهاز مكافحة الإرهاب ، الوحدة الوطنية ، داعش ، الهوية الوطنية

Anti-Terrorism Agency and the National Unity

(An Empirical Study for the Analysis of the Iraqi Audience Mental Image)

Abstract:

The mental image towards the institution acquires special importance through its influence on the prevailing public opinion towards various aspects related to the institution, and from this point of view, this study analyzes the perceptions of the righteous public towards the Iraqi Counter-Terrorism Service regarding its role in strengthening national unity.

The scene of victory in the liberation operations from the terrorist ISIS is the most prominent scenes that were imprinted in the mental image of the Iraqi citizen through the various media, and this expresses the severity of the crisis that the society has gone through and the image of the ICST in the face of this crisis, and thus the respondents responded to this choice due to the large and importance of the scene they have, The response is that the Counter-Terrorism Service enhances the appearance of the United National Identity more than any other aspect, and this is evidence that the United National Identity is the appearance and the mental image that is imprinted in the mind of the Iraqi citizen when he looks at the Counter-Terrorism Service.

keywords: Mental Image, Counter-Terrorism Service, National Unity, ISIS, National Identity

saifh. wahab@uokufa. edu. iq ahmedca89@outlook. com

المقدمة

إن الدراسات المتعلقة بدراسة الصورة الذهنية تحظى باهتمام كبير في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية بشكل عام ومجال العلوم السياسية والعسكرية والإعلام بشكل خاص، وذلك لقدرتها في التأثير على اتجاهات الأفراد وتحديد اتجاهاتهم للمواقف المختلفة، إذ إنها تعد مقياسًا للسلوك الإنساني نحو الأشياء، وأي تغيير يطرأ عليها يتبعه بالضرورة، تغيير في الاتجاه والسلوك، لذلك اهتم الباحثون بدراستها والتركيز عليها في المجال العسكري والسياسي والإعلامي من حيث أهميتها وكيفية تشكيلها والعوامل المؤثرة في تكوينها.

تعد الصورة الذهنية لجهاز مكافحة الإرهاب من القضايا المهمة التي يثار حولها الحديث، والتي تشغل الرأي العام، سواء كان ذلك على مستوى البيئة الداخلية أو المجتمع الدولي، كما أنها تشغل بالدرجة الأولى المؤسسة الأمنية نفسها، لما تمثله تلك الصورة من معرفة المسافة بين الجمهور والجهاز الأمني من جهة، وبين أهداف واستراتيجيات الجهاز، والممارسة الفعلية له على أرض الواقع.

وإزاء ذلك فإن قياس الصورة الذهنية لجهاز مكافحة الإرهاب مهمة جدًا لمعرفة موقع هذه المؤسسة عند الجمهور العراقي، في الوقت الذي يرى فيه بعض الباحثين أن دستور جمهورية العراق الدائم لعام (٢٠٠٥) أشار في المادة (٩) إلى مسألة مراعاة التوازن في تمثيل مكونات المجتمع العراقي ضمن القوات المسلحة والأجهزة الأمنية، إلا أن جهاز مكافحة الإرهاب ابتعد عن هذا النص الدستوري ووفقًا للصورة الذهنية فقد أثبت بأنه جهاز وطني بعيد عن المسميات الثانوية وهذا ما انعكس على ثقة المواطن به، وبذلك أصبح لزامًا على المشرع العراقي تعديل هذا النص الدستوري لتكون القوات المسلحة بجميع صنوفها بعيدة عن المحاصصة الطائفية أو الحزبية، وذلك بوصفها الحامي والمدافع عن الشعب العراقي بصورة عامة.

أهمية البحث

تأتي أهمية البحث في موضوع الصورة المتولدة لدى المواطن عن جهاز مكافحة الإرهاب، من خلال كونها تأتي غالبًا في صورتين، إحداهما تمثل الواقع أو تحاكيه،

بينما الأخرى تمثل واقعًا مشكّلًا بُني على مجموعة تصورات عقلية وانطباعات ذهنية جاءت بفعل الممارسات التي قام بها الجهاز.

هدف البحث:

١. التعرف على أبرز العوامل التي تسهم في تشكيل صورة جهاز مكافحة الإرهاب لدى المواطن العراقي.

٢. تحديد الصورة الذهنية لجهاز مكافحة الإرهاب العراقي لدى المواطن العراقي.

٣. تحديد مديات مؤشرات الصورة الذهنية لجهاز مكافحة الإرهاب لدى المواطن العراقي.

إشكالية البحث:

إذ تنطلق إشكالية البحث في التعرف على الصورة الذهنية المتشكلة لجهاز مكافحة الإرهاب العراقي لدى جمهور العينة ومعرفة ما إذا كانت سلبية أم إيجابية.

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن الصورة الذهنية لدى الجمهور العراقي لجهاز مكافحة الإرهاب إيجابية وذلك بفعل المواقف البطولية التي رسمها قادة ومقاتلو الجهاز في مقاتلة تنظيم داعش الإرهابي، فضلًا عن مواقفهم الإنسانية اتجاه المواطنين الأبرياء والتي رسمت أروع الصور في تعزيز قيم الوحدة الوطنية.

منهجية البحث:

لقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي للاقتراب من تحقيق أهداف هذا البحث وتقديم إجابات علمية على إشكاليته، إذ تهدف البحوث الوصفية الى «دراسة الأوضاع الراهنة للظواهر من حيث خصائصها، وأشكالها، وعلاقتها، والعوامل المؤثرة في ذلك.

عينة البحث:

جرى تحديد عدد العينة المطلوبة من العاصمة بغداد بـ (٤٠٠) مفردة توزعت بين مناطق عامة في العاصمة تم اختيارها بشكل عشوائي مراعيًا فيها تمثيلها لطبقات المجتمع العراقي السائدة.

المبحث الأول: المدخل النظري للبحث

المطلب الأول: جهاز مكافحة الإرهاب العراقي

أولًا : نشأة وتطور جهاز مكافحة الإرهاب العراقي

يرتبط جهاز مكافحة الإرهاب برئيس مجلس الوزراء العراقي القائد العام للقوات المسلحة حصرًا من الناحية العملياتية وحسب الأمر الديواني (٦١) لسنة (٢٠٠٧) الذي بموجبه تشكل الجهاز لضمان الحيادية والاستقلالية ووحدة القيادة والسيطرة في عمله شأنه في ذلك شأن نظرائه من أجهزة مكافحة الإرهاب في العالم نظرًا لأهمية وجسامة مهامه.

إذ يمكن تقسيم مراحل تشكيل وتطور الجهاز إلى :

المرحلة الأولى : شُكل لواء العمليات الخاصة لمكافحة الإرهاب في العراق بتاريخ ١٤ كانون الأول ٢٠٠٣ ، وتم تدريبه وفق برامج وأساليب التدريب الخاصة من قبل قوات مكافحة الإرهاب الأمريكية وجُهز بأحدث التجهيزات والأسلحة بعيدًا عن كل الميول والاتجاهات الحزبية والدينية والطائفية.

المرحلة الثانية : بتاريخ ١٠ نيسان ٢٠٠٥ ، أصبح اللواء تابعًا لوزارة الدفاع بعد تشكيلها ، إذ أصبحت هذه القوات قادرة على إكمال تدريبها والقيام بتنفيذ المهام والواجبات الخاصة التي تكلف بها ضد أنواع خاصة من الأهداف.

المرحلة الثالثة : بتاريخ ١ شباط ٢٠٠٧ ، تم تشكيل قيادة قوات مكافحة الإرهاب بعد توسع التشكيلات من ناحية المهام والواجبات والمسؤوليات.

المرحلة الرابعة : بتاريخ ٦ آيار ٢٠٠٧ نتيجة توسع ملاك قوات مكافحة الإرهاب تم تشكيل جهاز مكافحة الإرهاب بأمر ديواني وفقًا لصلاحيات القائد العام للقوات المسلحة ترتبط به قيادة قوات مكافحة الإرهاب وقيادتا العمليات الخاصة الأولى والثانية .

المرحلة الخامسة : بتاريخ ١ كانون الثاني ٢٠٠٨ ، استقل الجهاز فعليًا عن وزارة الدفاع .

المرحلة السادسة : بتاريخ ١٣ آب ٢٠١٦ ، تم إقرار قانون جهاز مكافحة الإرهاب من قبل مجلس النواب العراقي وبتاريخ ٢٩ أيلول ٢٠١٦ ، تمت المصادقة عليه من قبل رئاسة الجمهورية .

ثانيًا : أهداف ومهام جهاز مكافحة الإرهاب

تم تشكيل جهاز خاص وقوات خاصة لمكافحة الإرهاب والتي ذكرنا ارتباطها السابق بوزارة الدفاع العراقية لتصبح لاحقًا مرتبطة بمكتب رئيس الوزراء بصفته القائد العام للقوات المسلحة ، إذ تتمتع هذه القوات بتدريب عال تمتلك أجهزة عسكرية متطورة وسلاحًا حديثًا مقارنة ببقية الأجهزة الأمنية الأخرى فضلاً عن أن منتسب الجهاز هذا يتقاضى راتبًا ومخصصات تعادل تلك الممنوحة لموظفي مجلس الوزراء ، ويشير قانون جهاز مكافحة الإرهاب إلى أن هدف الجهاز هي مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله والقضاء عليه ، ويقصد بمكافحة الإرهاب التدابير والإجراءات التي من شأنها منع وردع الإرهاب بهدف القضاء عليه ((١)) .

ويسعى الجهاز إلى تحقيق أهدافه بالوسائل الآتية ((٢)) :

أ . وضع سياسة واستراتيجية شاملة لمكافحة الإرهاب وتطويرها .

ب . تنفيذ العمليات الأمنية والخطط الاستراتيجية فيما يتعلق بفعاليات مكافحة الإرهاب وله في سبيل ذلك وفقًا للقانون :

١ . تنفيذ عمليات المراقبة والتفتيش والتحري بناء على أمر قضائي .

٢ . مراقبة الاتصالات ومواقع التواصل الاجتماعي والمواقع الإلكترونية بناء على أمر قضائي .

٣. تنفيذ أوامر القبض الصادرة من القاضي المختص وفقًا لقانون مكافحة الإرهاب.

٤. إجراء التحقيق مع الملقى القبض عليهم من قبل محققين قضائيين وبإشراف قاضٍ مختص.

٥. التنسيق والتعاون وتبادل المعلومات مع الأجهزة الأمنية والجهات ذات العلاقة.

٦. التنسيق والتعاون وتبادل المعلومات ذات العلاقة بمكافحة الإرهاب مع الأجهزة النظيرة للدول العربية والأجنبية.

٧. تعقب مصادر تمويل الإرهاب بهدف تجفيفها بالتعاون والتنسيق مع مكتب مكافحة غسيل الأموال والبنك المركزي العراقي والجهات الأخرى ذات العلاقة.

ج. وضع معايير لتصنيف وتحديد أسبقيات الأهداف الإرهابية، ويقصد بالأهداف الإرهابية كل فرد أو جماعة منظمة طبيعية أو معنوية تمارس الأفعال المنصوص عليها في قانون مكافحة الإرهاب رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٥ أو أي قانون يحل محله.

د. متابعة وتنفيذ توجيهات ومهام وأهداف الدولة في مكافحة الإرهاب.

ه. التنسيق مع الأجهزة الاستخبارية المختصة فيما يتعلق بإنجاز الفعاليات والمهام المكلفة بها لتنفيذ خطط مكافحة الإرهاب.

و. التنسيق مع وزارة الخارجية في سبيل حشد الجهود الدبلوماسية من أجل كسب تعاون الدول المجاورة ودول المنطقة في برنامج مناهضة الإرهاب وتطهير العراق من المخابئ وأماكن الإيواء ومنع أي دعم مباشر أو غير مباشر للإرهابيين.

ز. تبادل وتداول وتقويم المعلومات الخاصة بمكافحة الإرهاب داخل العراق وخارجه.

ح. التنسيق مع الجهات الأمنية في وضع الاستراتيجيات الخاصة بالخطط الأمنية في مكافحة الإرهاب.

ط. القيام بالفعاليات الضرورية لإنجاز المهام المتعلقة بالجهاز.

ي . توفير الحماية الأمنية لفعاليات مكافحة الإرهاب والتدابير المتعلقة بها .

ك . أي مهمة أخرى يقترحها رئيس الجهاز وتصادق عليها اللجنة الوزارية للأمن الوطني .

ل . إذ يمكن تلخيص أهداف الجهاز بتحقيق وخلق بيئة آمنة ومستقرة وخالية من الإرهاب بالتعاون والتنسيق مع كافة القدرات الوطنية حسب اختصاصاتها ومهامها وتعزيز التعاون والتنسيق مع البيئة الإقليمية والدولية لتحقيق الأهداف المتوخاة .

المطلب الثاني: الصورة الذهنية

أولًا : مفهوم الصورة الذهنية

حسب قاموس ويبستر فالصّورة الذهنية هي التقديم العقلي لأي شيء لا يمكن تقديمه للحواس بشكل مباشر ، أو هي محاكاة لتجربة حسية ارتبطت بعواطف معينة نحو شخصية معينة أو نظام ما أو فلسفة ما أو أي شيء آخر ، وهى أيضًا استرجاع لما اختزنته الذاكرة أو تخيل لما أدركته حواس الرؤية أو الشم أو السمع أو اللمس أو التذوق ((٣)) .

ويمكن تعريف الصّورة الذهنية بأنها الناتج النهائي للانطباعات الذهنية التي تتكون عن الأفراد أو الجماعات إزاء شخص معين أو نظام ما ، أو شعب ما ، أو جنس معين ، أو منشأة معينة ، أو منظمة محلية أو دولية ، أو مهنية معينة ، أو أي شيء آخر يكون له تأثير على حياة الإنسان ، وتتكون هذه الانطباعات من خلال التجارب المباشرة وغير المباشرة ، وترتبط هذه التجارب بعواطف الأفراد واتجاهاتهم وعقائدهم ، وبغض النظر عن صحة أو عدم صحة المعلومات التي تتضمنها خلاصة هذه التجارب فهي تمثل بالنسبة لأصحابها واقعًا صادقًا ، ينظرون من خلاله إلى ما حولهم ، ويفهمونه أو يقدرونها على أساسها ((٤)) .

فالصّورة الذهنية مفهوم عقلي شائع بين أفراد جماعة معينة يشير إلى اتجاه هذه الجماعة الأساسي نحو شخص معين أو نظام ما أو طبقة بعينها أو جنس بعينه أو فلسفة سياسية أو قومية معينة أو أي شيء آخر ((٥)) .

وفي تعريف آخر للصورة الذهنية ، هي مجموعة السمات والملامح التي يدْركها الجمهور ، ويبني على أساسها مواقفه واتجاهاته نحو المنظمة ، أو الشركة ، أو الدولة ، أو

الجماعة، أو الحزب، وتتكون تلك الصّورة عن طريق الخبرة الشخصية للجمهور القائمة على الاتصال المباشر، أو عن طريق العمليات الاتصالية والإعلامية الجماهيرية، وتتشكل سمات وملامح الصّورة الذهنية من خلال إدراك الجمهور لشخصية المنظمة ووظائفها وأهدافها وشرعية وجودها وأعمالها والقيم الأساسية التي تتبناها [٦].

يمكن القول بأن الصّورة الذهنية هي: «مجموعة من التصورات والأحكام والانطباعات القديمة المتوارثة والجديدة المستحدثة الإيجابية منها والسلبية التي يأخذها شخص أو جماعة أو مجتمع عن الآخر، ويستخدمها أساسًا ومنطلقًا لتقييمه لهذا الشخص ولتحديد موقفه وسلوكه إزاءه» [٧]، وقد عرفها البعض بأبسط صورة فقال: هي عملية قيام الذاكرة باسترجاع ما اختزنته أو تخيل ما أدركته بالحواس الخمس [٨].

وفي ضوء التعريفات السابقة للصّورة الذهنية يتبين:

١. أن الصّورة الذهنية تتشكل عند الأفراد أو الجماعات أو المؤسسات أو الدول عن الأفراد أو الجماعات أو المؤسسات أو الدول الأخرى.

٢. أن الصّورة الذهنية تبدأ بانطباعات شخصية وأفكار وتصورات، إضافة إلى الخبرات والتجارب، والقدرة على الإدراك (الحسي)، وهذه تأتي من خلال الاحتكاك والخبرة والخلفية التي ترتبط بعواطف الأفراد واتجاهاتهم وعقائدهم، وستكون بالتالي مرتبطة بالعاطفة ارتباطًا كبيرًا والتي سيكون لها أثر على تشكيل تلك الصّور تجاه الأشياء والأشخاص والجماعات.

٣. أن الصّورة الذهنية للأفراد اتجاه المؤسسة تتسم بالديناميكية، والقابلية للتغيير البطيء، والتفاعل المستمر مع المتغيرات الذاتية للأفراد، أو تلك الخاصة بالمؤسسة نفسها، أو بالمؤسسات المنافسة لها، كما تتفاعل مع المتغيرات المجتمعية المختلفة.

٤. أن الصّورة الذهنية للأفراد اتجاه المؤسسة هي تقديم عقلي أو انطباعات عقلية ذاتية تتكون في أذهان الأفراد أو الجماعات، وتشكل اتجاهاتهم ومواقفهم وأحكامهم تجاه المؤسسة.

٥ . أن الصّورة الذهنية للمؤسسة مقصودة ومخطط لها بعناية ، وهي بذلك تختلف عن الصّورة النمطية التي يكونها الأفراد بناءً على معلومات خاطئة أو مشوهة (أيًا كان مصدرها) وتعتمد على برامج اجتماعية وسياسية وإعلامية مدروسة .

ثانيًا : أهمية الصورة الذهنية

تكتسب الصّورة الذهنية تجاه المؤسسة أهمية خاصة من خلال تأثيرها في الرأي العام السائد نحو مختلف الجوانب ذات العلاقة بالمؤسسة ، إذ تقوم الصّورة من خلال تأديتها لوظائفها النفسية والاجتماعية بدور رئيس في تكوين الرأي العام وتوجيهه باعتبارها مصدر آراء الناس واتجاهاتهم وسلوكهم ، وانطلاقًا من العلاقة بين الصّورة الذهنية وتكون الرأي العام لمواطن فإنه يتحتم على المؤسسة أن تهتم بدراسة الصّورة السائدة عنها في مختلف طبقات المجتمع ، من أجل التمهيد لوضع الإستراتيجيات الكفيلة بإيجاد صور ذهنية إيجابية عن هذه الجهات تكفل وجود رأي عام مناصر لقضاياها ومواقفها ودعمها بشتى أنواع الدعم في الظروف المختلفة ((٩)) .

ولقد ضاعفت التغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية المتسارعة من أهمية دراسة الصّورة الذهنية عن المؤسسات بين مختلف شرائح المجتمع داخل وخارج المؤسسات في العراق ، والعوامل المتعلقة بتكوينها والبرامج اللازمة لتحسينها ، وبخاصة في ظل تنامي الحملات الإعلامية التي باتت تواجهها المؤسسات من الداخل والخارج ، وفي الوقت الذي يتوجب على وسائل الإعلام رصد المخالفات التي قد ترتكبها بعض المؤسسات والكشف عنها ، فإنه يملي عليها أيضًا رصد المبادرات المجتمعية المتميزة التي تقوم بها مؤسسات أخرى وتعزيزها خارج إطار التغطية الإعلامية الروتينية ، لتعزيز الصّورة الذهنية لهذه المؤسسات ودعم رسالتها تجاه المجتمع ((١٠)) .

هذا وبعد أن أدركت الكثير من المؤسسات أو المنظمات مدى أهمية الصّورة الذهنية الايجابية ، فقد بذلت أموالًا كثيرة ، وجهودًا مستمرة في عملية تشكيلها لدى الجمهور .

المبحث الثاني: المتغيرات المؤثرة في تشكيل الصورة الذهنية لجهاز مكافحة الإرهاب العراقي

المطلب الأول: الدور الاجتماعي لجهاز مكافحة الإرهاب

من المهام التي تقوم بها المؤسسات العسكرية والأمنية بشكل عام وجهاز مكافحة الإرهاب بشكل خاص، هي إعداد وتنشئة الشباب وبناء شخصيتهم وترسيخ عقلية المواطنة في تفكيرهم وسلوكهم، ولا تقتصر مهمة الجهاز على مواجهة التحديات والتهديدات الإرهابية التي تستهدف وجود الدولة وسيادتها فحسب، بل هي بيئة للاندماج الاجتماعي وتوحيد مكونات المجتمع وتجميع أفراده وتوجيههم نحو أداء مسؤوليات مشتركة، وهو المكان الذي تُعاد فيه عملية إعداد الفرد ليكون مواطنًا منضبطًا ومنظمًا ((١١)).

وتشكل بيئة الجهاز المكان الملائم لتنشئة الشباب، وهي البديل للتعامل مع القصور الثقافي للأسرة والمجتمع في إعداد الفرد على أساس الانتماء الوطني وإزالة الحواجز بين المكونات الثقافية العراقية، من خلال توحيد الأفراد على هدف يجمعهم وهو حماية الوطن، ويحقق الجهاز من خلال هذا الدور، تجاوز ضعف المجتمع وهشاشته وعدم تماسكه بسبب سيادة الولاءات الدينية والطائفية والإثنية على الولاء للوطن، ويكتسب الفرد خلال وجوده في هذه المؤسسة ثقافة المجتمع الوطني الشامل بضوء الأفكار والمبادئ التي تضعها الدولة ونظامها السياسي في إطار من العمل المؤسسي المبني على الانضباط والالتزام الذي تتميز به المؤسسة ((١٢)).

إن الواقع الاجتماعي-السياسي العراقي يفرض الاعتماد بشكل أساسي على جهاز مكافحة الإرهاب في عملية التنشئة لأفراده، فهي تهدف لإعادة بناء الفرد والمجتمع والدولة في إطار مشروع شامل يعتمد تبنيه ونجاحه على توافر الإرادة الوطنية وعلى دور القيادة في عملية البناء، ولا يمكن تحقيق تطور في الدور الاجتماعي لجهاز مكافحة الإرهاب إلا من خلال تعزيز مسارات اجتماعية وسياسية وثقافية وإعلامية، وبواسطة استعادة ثقة المواطن كشرط لازم لعملية التحول والإصلاح المؤسسي، فالعمل المؤسسي المتناسق والمتكامل عامل حيوي، وهو مفتاح الاستقرار؛ لأنه يضمن كفاءة الأداء، في تحقيق أي هدف.

المطلب الثاني: دور الإعلام في الصورة الذهنية لجهاز مكافحة الإرهاب

إن وسائل الإعلام حين تتبنى آراء أو اتجاهات معينة، وخلال فترة محددة من الزمن، فإن القسم الأكبر من الجمهور سوف يتحرك في الاتجاه الذي تدعمه وسائل الإعلام لما لها من قوة وتأثير على الجمهور، وبالتالي يتشكل الرأي بما يتناسق وينسجم في معظم الأحيان مع الأفكار التي تدعمها وسائل الاتصال، لا سيما التلفزيون، فوسائل الإعلام والاتصال الجماهيري بشكل عام تنحاز أحيانا إلى جانب إحدى القضايا أو الشخصيات، بحيث يؤدي ذلك إلى تأييد القسم الأكبر من الجمهور للاتجاه الذي تتبناه وسائل الإعلام، وذلك بحثا عن التوافق الاجتماعي، أما الأفراد المعارضون لهذه القضية أو تلك الشخصية فإنهم يتخذون موقف (الصمت) تجنبًا لاضطهاد الجماعة الكبيرة المؤيدة، أو خوفًا من الاغتراب الاجتماعية، وبالتالي فإنهم إذا كانوا يؤمنون بآراء مخالفة لما تعرضه وسائل الإعلام، فإنهم يحجبون آراءهم الشخصية، ويكونون أقل رغبة في التحدث عن هذه الآراء مع الآخرين، أما الذين لديهم آراء منسجمة مع ما تبثه وسائل الإعلام فإنهم يكونون أكثر نشاطا وجرأة في الإعلان عن هذه الآراء والتحدث بشأنها للحصول على القبول الاجتماعي "[١٣]".

ويمكن أن نفهم أن القسم الأكبر من المواطنين يعتقد أن وسائل الإعلام عندما تؤيد موضوعًا ما فإنها تعتبره هو الاتجاه السائد في المجتمع، فالرأي الذي تتبناه وسائل الإعلام يبقى هو الرأي المسموع وهذا يفضي إلى ضغط على الآخرين المختلفين بالرأي فيلجؤون إلى الصمت مما يزيد من ميل المواطنين إلى الجانب الذي تتبناه وسائل الإعلام بغض النظر عن الموقف الحقيقي للجمهور اتجاه قضية معينة.

أما مواقع التواصل الاجتماعي فقد أصبح لها دور مهم في حياة الأفراد، باعتبارها من أبرز الأدوات الحديثة للتنشئة في المجتمع المعاصر، فضلًا عن دورها الكبير في خلق بيئة مناسبة ومهيأة لمواجهة الأخطار (الخارجية أو الداخلية) التي تحدق بالمواطنين، وخاصةً فيما يتعلق بقضايا الفكر المتطرف والإرهاب.

وتشكل اليوم مواقع التواصل الاجتماعي وبكل أنواعها، تحديات خطيرة أمام رسم السياسيات الوطنية والمتغيرات الجديدة، وكل أشكال التنشئة الاجتماعية – السياسية والوعي الشبابي، لكونها غدت المدرسة اللحظية المتنقلة بين الأحداث والأفكار وبين المتلقي، وكأداة للملاحقة الدائمة لكل أشكال التغذية السلوكية والفكرية والعاطفية، ومن

هـذا المنطلـق كانـت المتغيـرات التـي انطلـق منهـا الإعـلام الجديـد ليـس فقـط مجـالًا أرحـب للحريـة فـي تنـاول وتـداول المعلومـات والأفـكار، بـل غـدت أيضًـا مجـالًا واسعـًا لغـرس الأفـكار التـي مـن شـأنها أن تعـزز الأفـكار السـلمية ونبـذ الفكـر المتطـرف والصـورة النمطيـة السـلبية ((١٤)).

وبعـد التحـول الديمقراطـي فـي العـراق عـام ٢٠٠٣، أصبـح العراقيـون أكثـر انفتاحًـا علـى العالـم مـن الحقبـة التـي سـبقت التحـول الديمقراطـي، وأحـدث انطـلاق مواقـع التواصـل الاجتماعـي بعـد عـام ٢٠٠٥، تغييـرًا فـي طبيعـة قنـوات التنشـئة الاجتماعيـة- السياسـية فـي العـراق، ومـوردًا مهمًـا للثقافـة والوعـي الشـبابي العراقـي، لكـن ضعـف التجربـة العراقيـة فـي الإعـلام الجديـد بسـبب الحصـار الثقافـي الـذي عاصـر العـراق لمـدة طويلـة والـذي سـاهم بظهـور عـدة إشـكاليات علـى مسـتوى أغلـب صفحـات مواقـع التواصـل الاجتماعـي الفاعلـة والمؤثـرة لـدى العراقييـن، ومـن هـذه الإشـكاليات مـا يلـي ((١٥)):

١. التركيـز علـى المتغيـر السياسـي والأمنـي، دون المتغيـرات الأخـرى والتي تعد بالنسـبة للمتلقـي العراقـي أجـزاء أساسـية فـي تفاعلـه اليومـي، كالمتغيـرات الاجتماعـي والثقافيـة التـي تسـاهم فـي بلـورة الذاكـرة التأريخيـة الموحـدة لمواجهـة الأفـكار المتطرفـة بيـن العراقييـن.

٢. عـدم التنبّـه إلـى التغذيـة العكسـية الراجعـة، أو آراء الجمهـور بطـرق ميدانيـة (دراسـة الأفضليـات) وعـادات التلقـي وأسـبابه بشـكل دوري كمـا هـو معروف في المؤسسـات الإعلاميـة ودراسـات الجمهـور.

٣. فـي أحيـان كثيـرة تتنافـر بعـض صفحـات مواقـع التواصـل الاجتماعـي فـي الرؤيـة وفي انتقـاء الأحـداث ودرجـات التركيـز إلـى الحـد الـذي يربـك الشـارع العراقـي مـن خلال تقديـم صـورة متناقضـة تشـوبها مسـحة سياسـية عرقيـة أو طائفيـة، وبالتالـي تشـيع مـن التغيـرات والتطـورات التـي يطلقهـا أو تتأصـل لـدى الجمهـور.

٤. إن بعـض مواقـع التواصـل الاجتماعـي تشـكّل عامـل خطـر يهـدد وحـدة العـراق الوطنيـة ونسـيجه المجتمعـي وبنيـة التعايـش السـلمي للشـباب العراقـي، وتنقـل صـورة ذهنيـة سـلبية عنـد نقـل الأزمـات التـي يمـر بهـا البلـد، فتشّـكل عنـد المواطـن الإحسـاس بالخطـر حينمـا تؤكـد المنشـورات أو التغريـدات المتنافـرة بيـن أطـراف

الأزمة، وتخلق جوًا متطرفًا، مما يؤثر على نفسية المتلقي وبمختلف تكوينات المجتمع العراقي، إذ يشعُرون بأنهم يعيشون في بيئة مضطربة تمثّل تحديًا لوجودهم وحياتهم ومستقبلهم، وغالبًا ما تعتمد مواقع التواصل الاجتماعي العراقية على صياغة قضايا - شد وجذب - واختيار تعبيرات تعزز التطرف الفكري، لاسيما إذا تعّلق الأمر بمعتقدات أو دين أو ولاء المواطن ((١٦)).

يتضح لنا مما سبق، أن مواقع التواصل الاجتماعي العراقية تعمل على التحشيد باتجاه المبالغة لأغراض سياسية أو اقتصادية تهم الجهة الممولة للوسيلة الإعلامية كـ (الفيس بوك، وتويتر)، تعمل البعض منها على دعم بعض الظواهر السلبية كالتطرف والتعصب، والاحتقان، والصراع، وبث الصورة الذهنية المشحونة بمشاعر الكراهية بين أبناء الوطن الواحد والدفع باتجاه الطائفية، الأمر الذي جعل المجتمع العراقي أمام مواقع تواصل اجتماعي تروّج لثقافات تتعارض مع قيم المجتمع النبيلة والثوابت الوطنية وتضعف الولاء الوطني بوصفه المشترك الذي من شأنه الحفاظ على وحدة العراق الوطنية.

فرض هذا الواقع تحديًا يستدعي المعالجة، من خلال التخطيط الممنهج والمدروس لواقع الإعلام الجديد وعمله في مواجهة الصورة الذهنية السلبية والفكر المتطرف وتعميق الشعور بالانتماء للوطن والتفاني والإخلاص في خدمته، فضلًا عن رفع الوعي لدى المواطن، وإشاعة روح التسامح ونبذ الكراهية والعنف، والقيام بدور إيجابي في معالجة قضايا الطائفية والعنصرية والفساد ((١٧)).

إذ يمكن لمواقع التواصل الاجتماعي أن تجسّد صورة ذهنية عن قيم الفكر المعتدل والتسامح والتعايش والوحدة الوطنية باستخدام قنوات التنشئة الاجتماعية - السياسية للمجتمع العراقي وترسيخ الوحدة الوطنية العراقية بواسطة الآتي:

١. أن تبذل كل مواقع التواصل الاجتماعي الوطنية المستقلة في العراق قصارى جهودها في تقريب وجهات النظر والتحاور والتسامح والاعتدال، وأن تدين على الدوام كافة الأفعال والسلوكيات التي تشّجع على التطرف الفكري والانقسام والتشتت والتناحر ((١٨)).

٢ . أن تقوم مواقع التواصل الاجتماعي العراقية من خلال وسائل التنشئة الاجتماعية – السياسية بتعزيز الصلات والروابط بين أبناء المجتمع الواحد من جانب ، وبينهم وبين مؤسسات النظام السياسي الأمنية من جانب آخر ، والتي بدورها تؤدي إلى تمتين وتقوية أواصر الوحدة الوطنية ، وتقف سدًا منيعًا بوجه الفكر المتطرف ، وبشكل خاص التعصب والعنف ، وضد الإرهاب ((١٩)) .

ونتيجة للتطورات الحاصلة في طبيعة الإرهاب الدولي ، وإضافة إلى التطورات الاقتصادية والاجتماعية وتأثيرات التقدم التكنلوجي ، والتحديات الثقافية والاجتماعية داخليًا وخارجيًا ، أصبح جهاز مكافحة الإرهاب العراقي بحاجة ماسة إلى الدعم الاجتماعي الذي يسهم في مساندة أعماله ووظيفته بالتعاون والتنسيق مع مؤسسات المجتمع المحلي ليستطيع أداء مهامه في مكافحة الإرهاب والحفاظ على أمن المواطن والدولة ((٢٠)) .

فهنا تبرز أهمية الإعلام في مساعدة جهاز مكافحة الإرهاب في كسب ود ومحبة وثقة المواطن من خلال تعزيز المكانة الاجتماعية لجهاز مكافحة الإرهاب وكسب ثقة المواطنين من خلال إظهار سلوكه الإيجابي في تعامله مع المواطنين ، كذلك تبرز أهمية وسائل الإعلام في دعم الصورة الذهنية لجهاز مكافحة الإرهاب من خلال الابتعاد عن إظهار الجهاز بصورة سلبية وذلك لا يعني التغاضي عن سلبيات بعضهم إن وجدت وتناولها بموضوعية ، بالإضافة الى ربط الإعلام بعمل الجهاز فكلاهما يؤدي رسالة اجتماعية ودورًا وطنيًا يكمل أحدهما الآخر إذ ينبغي على الإعلام إظهار الوجه الحقيقي لجهاز مكافحة الإرهاب الذي قدم الغالي والنفيس لتحقيق الهدف الأسمى وهو حفظ العراق ومكافحة الإرهاب ، كما يجب أن لا تدخر جهدًا في تعزيز وتوطيد علاقة الجهاز بالمواطن وكذلك تعزيز هذه العلاقة حتى تكون سندًا قويًا لعناصر جهاز مكافحة الإرهاب العراقي مستقبلًا .

المبحث الثالث: الدراسة الميدانية

المطلب الأول: البيانات الديموغرافية

أولًا : الجنس

جدول رقم (١) يبين توزيع أفراد العينة حسب الجنس

الجنس	التكرار	النسبة المئوية ٪
ذكر	244	61
أنثى	156	39
المجموع	400	100

ثانيًا : العمر

جدول رقم (٢) يبين توزيع أفراد العينة حسب العمر

العمر	التكرار	النسبة المئوية ٪
18–29	108	27
30–39	144	36
40–49	100	25
أكثر من 50	48	12
المجموع	400	100

ثالثًا : التحصيل العلمي

جدول رقم (٣) يبين توزيع أفراد العينة حسب التحصيل العلمي

التحصيل العلمي	التكرار	النسبة المئوية ٪
يقرأ ويكتب	28	7
إعدادية	68	17
بكالوريوس	216	54

دراسات عليا	88	22
المجموع	400	100

المطلب الثاني: استخدامات وسائل الإعلام والصورة الذهنية لجهاز مكافحة الإرهاب

السؤال الأول : أي وسائل الإعلام تتابعها أكثر من غيرها؟

الجدول رقم (٤) يوضح وسائل الإعلام الأكثر متابعة من أفراد العينة

أي وسائل الإعلام تتابعها أكثر من غيرها؟	التكرار	النسبة المئوية ٪	قيمة كا^{2}*	المتوسط الحسابي	درجة الموافقة
القنوات الفضائية العراقية	72	18	17 .630	1. 97	مواقع التواصل الاجتماعي
القنوات الفضائية العربية	40	10			
القنوات الفضائية الأجنبية	32	8			
مواقع التواصل الاجتماعي	244	61			
الإذاعات	8	2			
الصحف والمجلات	4	1			
المجموع	400	100			

P = ٠. ٠٠٠١ مستوى الدلالة الإحصائية(٢١)*

وتتوافق المعطيات الرقمية السابقة مع واقع استخدامات ومتابعات وسائل الإعلام في العراق، ذلك أن الملاحظات الميدانية للباحث تشير إلى أن مواقع التواصل الاجتماعي تحتل المراتب الأولى في الاستخدامات، أما القنوات الفضائية العراقية فإن غالبية متابعيها من كبار السن الذين تعدوا الخمسين عامًا، أما بالنسبة للقنوات الفضائية العربية والأجنبية فمتابعتها محدود من الجمهور العراقي ويكثر متابعوها لدى النخب وبخاصة من يحملون الشهادات العليا.

السؤال الثاني : برأيك كيف ساهم الإعلام في إظهار الصورة الذهنية لجهاز مكافحة الإرهاب؟

جدول رقم (٥) يبين كيفية مساهمة الإعلام في إظهار الصورة الذهنية للجهاز

برأيك كيف ساهم الإعلام في إظهار الصورة الذهنية لجهاز مكافحة الإرهاب؟	التكرار	النسبة المئوية ٪	قيمة كا^2	المتوسط الحسابي	درجة الموافقة
بشكل إيجابي	264	66	438 .15	56 .1	بشكل إيجابي
بشكل محايد	88	22			
بشكل سلبي	48	12			
المجموع	400	100			

P = ٠ . ٠٠٠١ مستوى الدلالة الإحصائية

وهذا يشير إلى أن وسائل الإعلام سواء التقليدية أو الحديثة ساهمت نسبيًا في إظهار الصورة الذهنية الإيجابية أو نقلت الصورة الحقيقية عن جهاز مكافحة الإرهاب بموضوعية ومهنية، على الرغم من وجود وسائل إعلامية سواء فضائيات أو مواقع تواصل اجتماعي نقلتها بشكل سلبي أو لم تنقل الصورة كاملة مما يفضي إلى غموض الصورة الكلية أو نمطيتها عن جهاز مكافحة الإرهاب.

السؤال الثالث : كيف تصف موقفك من جهاز مكافحة الإرهاب؟

جدول رقم (٦) يبين موقف المبحوثين من جهاز مكافحة الإرهاب

كيف تصف موقفك من جهاز مكافحة الإرهاب؟	التكرار	النسبة المئوية ٪	قيمة كا^2	المتوسط الحسابي	درجة الموافقة
موقف داعم ومؤيد	365	91	438 .16	58 .1	موقف داعم ومؤيد
موقف محايد	32	8			
موقف معارض	3	1			
المجموع	400	100			

P = ٠ . ٠٠٠١ مستوى الدلالة الإحصائية

تشير البيانات في الجدول السابق إلى استجابات المبحوثين من إجمالي عينة الدراسة على العبارة «كيف تصف موقفك من جهاز مكافحة الإرهاب؟ » إذ بلغت نسبة الاستجابة «موقف داعم ومؤيد» ٩١ ٪ وبلغت نسبة الاستجابة «موقف محايد» ٨ ٪ بينما بلغت نسبة الاستجابة «موقف معارض» ١ ٪ من إجمالي عينة الدراسة ، وبحساب قيمة كا٢ وجد أن هناك فروقًا دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة ٠ . ٠٠٠١ لصالح ثقة كبيرة ، إذ بلغت ١٦ . ٤٣٨ ، ويتضح من خلال الجدول السابق ارتفاع موقف الدعم والتأييد من المبحوثين اتجاه جهاز مكافحة الإرهاب ، والشكل البياني يوضح تكرار استجابات المبحوثين على هذه العبارة .

السؤال الرابع : ما هو التصور الذي انطبع في ذهنك لأول مرة حول جهاز مكافحة الإرهاب بعد تأسيسه؟

جدول رقم (٧) يبين التصور الذي انطبع في ذهن المبحوثين حول الجهاز بعد تأسيسه

ما هو التصور الذي انطبع في ذهنك لأول مرة حول جهاز مكافحة الإرهاب بعد تأسيسه؟	التكرار	النسبة المئوية ٪	قيمة كا^2	المتوسط الحسابي	درجة الموافقة
تصور إيجابي	108	27	125 . 21	09 .1	ليس لدي تصور
تصور سلبي	124	31			
ليس لدي تصور	168	42			
المجموع	400	100			

P = ٠ . ٠٠٠١ مستوى الدلالة الإحصائية

والسبب يعود إلى أن أغلب المبحوثين الذي يمثلون عينة المجتمع لم تكن لهم معرفة بطبيعة عمل الجهاز ، وهل سيتأثر بالمحاصصة السياسية؟ ، وهل سينجح في مكافحة الإرهاب؟ ، كل هذه التساؤلات كانت تدور في ذهن المواطن العراقي عند تأسيس الجهاز وبدأ العمل الفعلي له .

السؤال الخامس : ما هو التصور الذي انطبع في ذهنك حول جهاز مكافحة الإرهاب بعد عمليات التحرير؟

جدول رقم (٨) يبين التصور الذي انطبع في ذهن المبحوثين حول الجهاز بعد عمليات التحرير

ما هو التصور الذي أنطبع في ذهنك/ ي حول جهاز مكافحة الإرهاب بعد عمليات التحرير؟	التكرار	النسبة المئوية ٪	قيمة كا^2	المتوسط الحسابي	درجة الموافقة
تصور إيجابي	376	94	135 . 29	09 .1	تصور ايجابي
تصور سلبي	4	1			
ليس لدي تصور	9	5			
المجموع	400	100			

P = ٠ . ٠٠٠١ مستوى الدلالة الإحصائية

نلاحظ من البيانات السابقة كيف تغير تصور المبحوثين الممثلين لعينة المجتمع عن جهاز مكافحة الإرهاب بعد عمليات التحرير من داعش الإرهابي ، إذ إن الذين لديهم تصور إيجابي عن جهاز مكافحة الإرهاب نسبتهم ٩٤ ٪ من العينة وهذا رقم كبير جدًا ، فضلاً عن انخفاض نسبة الذين قالوا بأن لديهم تصورًا سلبيًا والذين ليس لديهم تصور ، وهذا يبين أن العينة الممثلة للمجتمع لديها معرفة ودراية واضحة عن عمل وأداء جهاز مكافحة الإرهاب وكيف ساهم في تعزيز ثقة المواطن العراقي فيه .

إذا كان الجواب السابق (تصور ايجابي) يرجى الإجابة عن السؤال التالي :

السؤال السادس : ما هو المشهد الإيجابي الذي انطبع في ذهنك حول جهاز مكافحة الإرهاب؟

الجـدول رقـم (٩) يبيـن المشـهد الإيجابـي لجهـاز مكافحـة الإرهـاب الـذي انطبـع فـي الصـورة الذهنيـة للمواطـن العراقـي

ما هو المشهد الإيجابي الذي انطبع في ذهنك حول جهاز مكافحة الإرهاب؟	التكرار	النسبة المئوية ٪	قيمة كا^2	المتوسط الحسابي	درجة الموافقة
مشهد الانتصار في عمليات التحرير	176	44	3 . 292	61 . 2	مشهد الانتصار في عمليات التحرير
مشهد عمليات ثأر الشهداء	36	9			
مشهد إنقاذ المواطنين ومساعدة النازحين	44	11			
الولاء الوطني	116	29			
الاحتراف العالي	28	7			
المجموع	400	100			

P = ٠ . ٠٠٠١ مستوى الدلالة الإحصائية

نستنتج من البيانات السابقة أن مشهد الانتصار في عمليات التحرير من داعش الإرهابي هو أبرز المشاهد التي انطبعت في الصورة الذهنية للمواطن العراقي من خلال وسائل الإعلام المختلفة ، وهذا يعبر عن فداحة الأزمة التي مر بها المجتمع وصورة الجهاز في مواجهة هذه الأزمة وبالتالي كانت استجابة المبحوثين لهذا الخيار نظرًا لكبر وأهمية المشهد لديهم .

السؤال السابع : ما هي التحديات التي تواجه جهاز مكافحة الإرهاب في ممارسة عمله؟

الجدول رقم (١٠) يبين التحديات التي تواجه جهاز مكافحة الإرهاب في ممارسة عمله

ما هي التحديات التي تواجه جهاز مكافحة الإرهاب في ممارسة عمله؟	التكرار	النسبة المئوية ٪	قيمة كا^2	المتوسط الحسابي	درجة الموافقة
كثرة الأخبار المزيفة والشائعات في وسائل الإعلام	8	2	504 . 236	31 . 4	جميع التحديات المذكورة في العبارات السابقة
الصراعات الدولية في الأراضي العراقية	76	19			
انتشار ثقافة التجهيل والسطحية	20	5			
الصراعات الحزبية داخل النظام السياسي	88	22			
الولاءات العشائرية داخل المجتمع العراقي	36	9			
جميع التحديات المذكورة في العبارات السابقة	172	43			
المجموع	400	100			

P = ٠ . ٠٠٠١ مستوى الدلالة الإحصائية

ويتضح من المعطيات السابقة أن جميع التحديات المذكورة في العبارات السابقة بدءًا من الصراعات الحزبية داخل النظام السياسي ، والصراعات الدولية في الأراضي العراقية ، والولاءات العشائرية داخل المجتمع العراقي ، وانتشار ثقافة التجهيل والسطحية ، وانتهاءً بكثرة الأخبار المزيفة والشائعات في وسائل الإعلام ، هي أكثر التحديات التي يواجهها جهاز مكافحة الإرهاب في ممارسة عمله الأمني والإعلامي في العراق .

السؤال الثامن : أي من المظاهر التالية يعززها جهاز مكافحة الإرهاب في ممارسة عمله؟

الجدول رقم (١١) يبين المظاهر التي يعززها جهاز مكافحة الإرهاب في ممارسة عمله

أي من المظاهر التالية يعززها جهاز مكافحة الإرهاب في ممارسة عمله؟	التكرار	النسبة المئوية ٪	قيمة كا^2	المتوسط الحسابي	درجة الموافقة
الحرية والشعور بالأمن	44	11	627 . 793	81 . 2	الهوية الوطنية الجامعة
المساواة في الحقوق والواجبات	16	4			
الهوية الوطنية الجامعة	248	62			
البطولة والشجاعة	68	17			
تقديم الدعم المعنوي في القضايا الإنسانية	24	6			
المجموع	400	100			

P = ٠ . ٠٠٠١ مستوى الدلالة الإحصائية

ويتضح من البيانات السابقة أن جهاز مكافحة الإرهاب يعزز مظهر الهوية الوطنية الجامعة أكثر من أي مظهر آخر ، وهذا دليل على أن الهوية الوطنية الجامعة هي المظهر والصورة الذهنية التي انطبعت في ذهن المواطن العراقي عندما ينظر إلى جهاز مكافحة الإرهاب .

السؤال التاسع : هل تعتقد بوجود تأثيرات سياسية على عمل جهاز مكافحة الإرهاب؟

الجدول رقم (١٢) يبين رؤية المبحوثين حول التأثيرات السياسية على عمل الجهاز

هل تعتقد بوجود تأثيرات سياسية على عمل جهاز مكافحة الإرهاب؟	التكرار	النسبة المئوية ٪	قيمة كا^2	المتوسط الحسابي	درجة الموافقة
دائمًا	76	14	528 . 382	23 . 1	أبدًا
أحيانًا	56	19			
أبدًا	268	67			
المجموع	400	100			

P = ٠ . ٠٠٠١ مستوى الدلالة الإحصائية

ويستخلص من بيانات الجدول السابق أن المبحوثين ينظرون إلى عدم وجود تأثيرات سياسية على عمل جهاز مكافحة الإرهاب وبنسبة ٦٧ ٪ ، والتأثيرات السياسية مقصود منها التأثيرات الحزبية والشخصية والفئوية التي تدخل في حقل العمل السياسي وتؤثر على عمل الجهاز ، وليس المقصود منها الأوامر والتوجيهات من السلطة التنفيذية ، فجهاز مكافحة الإرهاب مؤسسة أمنية تنفذ قرارات وأوامر وتوجيهات رئيس مجلس الوزراء .

السؤال العاشر : يتحلى أداء جهاز مكافحة الإرهاب بالعدل والنزاهة والإنسانية .

جدول رقم (١٣) يبين رؤية المبحوثين حول أداء جهاز مكافحة الإرهاب

يتحلى أداء جهاز مكافحة الإرهاب بالعدل والنزاهة والإنسانية .	التكرار	النسبة المئوية ٪	قيمة كا^2	المتوسط الحسابي	درجة الموافقة
أتفق تمامًا	324	81	933 .179	76 .1	أتفق تمامًا
أتفق	52	13			
محايد	16	4			
لا أتفق	8	2			
لا أتفق تمامًا	0	0			
المجموع	400	100			

P = ٠ . ٠٠٠١ مستوى الدلالة الإحصائية

إذ يتبين لنا من المعطيات الرقمية السابقة للمبحوثين أن جهاز مكافحة الإرهاب يتحلى بأداء عادل ونزيه وإنساني في ممارسة عمله ، وهذا يعبر عن صورة ذهنية إيجابية متكونة في ذهن المواطن العراقي بفعل المشاهدات المتكررة للجهاز ، وإنجازاته في ميدان العمل العسكري .

السؤال الحادي عشر : قدرة الجهاز على الالتزام بالمواقف الحيادية اتجاه الخلافات السياسية بين الأحزاب والكتل

جدول رقم (١٤) يبين رؤية المبحوثين حول قدرة الجهاز على الالتزام بالمواقف الحيادية

قدرة الجهاز على الالتزام بالمواقف الحيادية اتجاه الخلافات السياسية بين الأحزاب والكتل	التكرار	النسبة المئوية ٪	قيمة كا^2	المتوسط الحسابي	درجة الموافقة
أتفق تمامًا	316	79	0 .133	83 .1	أتفق تمامًا
أتفق	36	9			
محايد	32	8			
لا أتفق	12	3			
لا أتفق تمامًا	4	1			
المجموع	400	100			

P = ٠ . ٠٠٠١ مستوى الدلالة الإحصائية

إن البيانات الرقمية السابقة تبين لنا رؤية المبحوثين حول مدى قدرة الجهاز على الالتزام بالمواقف الحيادية اتجاه الخلافات السياسية بين الأحزاب والكتل، وكانت استجابة المبحوثين للخيار أتفق تمامًا بنسبة ٧٩ ٪ وبالإضافة إلى خيار أتفق بنسبة ٩ ٪ مؤشر على أن الجهاز مكافحة الإرهاب حافظ على الحيادية وعدم التدخل والانجرار وراء الخلافات السياسية في الدولة، وهذا دليل على أن الجهاز مارس عمله بموضوعية ومهنية عالية.

السؤال الثاني عشر : ولاء عناصر جهاز مكافحة الإرهاب للوطن

جدول رقم (١٥) يبين رؤية المبحوثين حول ولاء عناصر الجهاز للوطن

ولاء عناصر جهاز مكافحة الإرهاب للوطن	التكرار	النسبة المئوية ٪	قيمة كا^2	المتوسط الحسابي	درجة الموافقة

أتفق تمامًا	356	89	693 . 210	41 .1	أتفق تمامًا
أتفق	32	8			
محايد	12	3			
لا أتفق	0	0			
لا أتفق تمامًا	0	0			
المجموع	400	100			

P = ٠ . ٠٠٠١ مستوى الدلالة الإحصائية

تبين لنا المعطيات الرقمية السابق اتفاق أغلب المبحوثين على أن عناصر جهاز مكافحة الإرهاب ولاؤهم للوطن، وهذه صورة ذهنية إيجابية أخرى ثابتة في أذهان العراقيين، تكونت بفعل التجربة الطويلة والمشاهدة الدقيقة للمبحوثين الممثلين لعينة المجتمع عن جهاز مكافحة الإرهاب.

الخاتمة:

إن وسائل الإعلام سواء التقليدية أو الحديثة ساهمت نسبيًا في إظهار الصورة الذهنية الإيجابية أو نقلت الصورة الحقيقية عن جهاز مكافحة الإرهاب بموضوعية ومهنية، على الرغم من وجود وسائل إعلامية سواء فضائيات أو مواقع تواصل اجتماعي نقلتها بشكل سلبي أو لم تنقل الصورة كاملة مما يفضي إلى غموض الصورة الكلية أو نمطيتها عن جهاز مكافحة الإرهاب.

وإن مشهد الانتصار في عمليات التحرير من داعش الإرهابي هو أبرز المشاهد التي انطبعت في الصورة الذهنية للمواطن العراقي من خلال وسائل الإعلام المختلفة، وهذا يعبر عن فداحة الأزمة التي مر بها المجتمع وصورة الجهاز في مواجهة هذه الأزمة وبالتالي كانت استجابة المبحوثين لهذا الخيار نظرًا لكبر وأهمية المشهد لديهم.

لذلك فإن جهاز مكافحة الإرهاب يعزز مظهر الهوية الوطنية الجامعة أكثر من أي مظهر آخر، وهذا دليل على أن الهوية الوطنية الجامعة هي المظهر والصورة الذهنية التي انطبعت في ذهن المواطن العراقي عندما ينظر إلى جهاز مكافحة الإرهاب.

هـذا وإن جهـاز مكافحـة الإرهـاب يتحلـى بـأداء عـادل ونزيـه وإنسـاني فـي ممارسـة عملـه، وهـذا يعبـر عـن صـورة ذهنيـة إيجابيـة متكونـة فـي ذهـن المواطـن العراقـي بفعـل المشـاهدات المتكـررة للجهـاز، وإنجازاتـه فـي ميـدان العمـل العسـكري.

إن جهـاز مكافحـة الإرهـاب يتمتـع بقـدرة وكفـاءة وجاهزيـة عاليـة فـي ممارسـة عملـه، وهـذا يبيـن لنـا الثقـة العاليـة عنـد المبحوثيـن اتجـاه جهـاز مكافحـة الإرهـاب والتـي تفضـي إلـى تشـكيل صـورة ذهنيـة عنـد المواطـن العراقـي بـأن الجهـاز يمتلـك قـدرات وكفـاءات وجاهزيـة يمكـن الاعتمـاد عليهـا فـي حمايـة أمـن الدولـة والموطنيـن.

إن عناصـر جهـاز مكافحـة الإرهـاب ولاؤهـم للوطـن، وهـذه صـورة ذهنيـة إيجابيـة أخـرى ثابتـة فـي أذهـان العراقييـن، تكونـت بفعـل التجربـة الطويلـة والمشـاهدة الدقيقـة للمبحوثيـن الممثليـن لعينـة المجتمـع عـن جهـاز مكافحـة الإرهـاب.

المصادر والمراجع

١. الوقائـع العراقيـة، الجريـدة الرسـمية لجمهوريـة العـراق، قانـون جهـاز مكافحـة الإرهـاب رقـم (٣١) لسـنه ٢٠١٦.

٢. المصدر نفسه.

3. Webster's, New World Dictionary of Media & Communication, Webster new world, USA: Publishers of Merriam,1990.

٤. علـي عجـوة، العلاقـات العامـة والصـورة الذهنيـة، سلسـلة عالـم الكتـب، القاهـرة، ٢٠١٤، ص٦.

٥. محمـد منيـر حجـاب، المعجـم الإعلامـي، دار الفجـر للنشـر والتوزيـع، القاهـرة، ٢٠٠٤، ص٣٣٥.

٦. سـليمان صالـح، وسـائل الإعـلام وصناعـة الصـورة الذهنيـة، دار الفـلاح للنشـر والتوزيـع، الكويـت، ٢٠٠٩، ص٢٢.

٧. أديـب خضـور، صـورة العـرب في الإعـلام الغربـي، المكتبـة الإعلامية، دمشـق، ٢٠٠٢، ص١١.

8. John, M, Modern public relation, Hill Inc., New York, 1979, p127.

٩. فالـح عبـد القـادر الحـوري ومحمـدوح الزيـادات، إدارة الصـورة الذهنيـة للمنظمـات الأردنيـة في إطـار واقـع المسـؤولية الاجتماعيـة دراسـة ميدانيـة في شـركات الاتصـالات الخلويـة الأردنيـة، المؤتمـر العلمـي الثالـث تحـت عنـوان إدارة منظمـات الأعمـال: التحديـات العالميـة المعاصـرة، جامعـة العلـوم التطبيقيـة، كليـة الاقتصـاد والعلـوم الإداريـة، عمـان، ٢٠٠٩، ٨.

١٠. احمـد حسـين الربيعـي، البيئـة الاجتماعيـة والسـلوك السياسـية التوجهـات والتحـولات، دار أمجـد للطباعـة والنشـر، عمـان، ٢٠١٩، ص٥٦.

١١. الاسـتراتيجية الوطنيـة لمكافحـة الإرهـاب ٢٠٢١-٢٠٢٥، جهـاز مكافحـة الإرهـاب العراقـي، بغـداد، ٢٠٢١.

١٢. المصدر نفسه.

١٣. عثمـان غضنفـر جـواد، اسـتخدامات الشـباب العراقـي لمواقـع التواصـل الاجتماعـي ودورهـا في مواجهـة الفكـر المتطـرف، رسـالة ماجسـتير غيـر

منشـورة، جامعـة الجنـان، كليـة الإعـلام، بيـروت، ٢٠٢١، ص ٥٦.
١٤. كامـل حسـون القيـم، وسـائل الإعـلام والهويـة الوطنيـة العراقيـة بـين عصـف الاحتـلال والتجربـة الديمقراطيـة وتجسـيد الأجنـدات، بحـث ضمـن مجموعـة باحثـين: المواطنـة والهويـة العراقيـة (عصـف احتـلال ومسـارات تحكـم)، مركـز حمورابـي للأبحـاث والدراسـات الاسـتراتيجية، بغداد، ٢٠١٣، ص٢٠٢.
١٥. نـوح عـز الديـن عبـد الـرزاق، الإعـلام العراقـي ومكافحـة التطـرف: رؤيـة مقترحـة لتفعيـل دور مواقـع التواصـل الاجتماعـي في تحجيـم التطـرف بكافـة أشـكاله، مجلـة دراسـات سياسـية، العـدد (١٥)، بيـت الحكمـة، بغـداد، ٢٠١٠، ص٤٥ – ٤٦.
١٦. سـهام الشـجيري، دراسـة أنسـنة الإعـلام: جدليـة التأثيـر والتأثـر، مجلـة تواصـل، السـنة (٦)، العـدد (٥٥)، هيئـة الإعـلام والاتصـالات، بغـداد، ٢٠١٣، ص ٤٩.
١٧. خيـري عبـد الـرزاق، العمليـة السياسـية في العـراق ومشـكلات الوصـول إلـى دولـة القانـون، سلسـلة كتـب، مركـز العـراق للدراسـات، بغـداد، ٢٠٠٩، ص٤٧.
١٨. عثمـان غضنفـر جـواد، مصـدر سـبق ذكـره، ص ١٠١.
١٩. سهام الشجيري، مصدر سبق ذكره، ص٥٦.
٢٠. عثمـان غضنفـر جـواد، مصـدر سـبق ذكـره، ص ٥٧.

الردع النووي الضامن الوحيد للسلام

الباحثة: م. د سارة شكر أحمد

The Nuclear Detterrence is the only Guarentee for Peace

Abstract

The stability of the international environment during the Cold War and the advent of nuclear weapons gives rise for the emergence of deterrence as an international strategy that contributed to being one of the most important concepts that enhance the processes of building security and peace in the world. The conflicting parties may resort to assure total destruction, which is contrary to the goal that each party which seeks to achieve, and deterrence is an old phenomenon whose uses revert within human societies to transfer later to the strategic thinking of states and become a major strategy after the emergence of nuclear weapons.

المقدمة:-

سمح الاستقرار الذي عرفته البيئة الدولية خلال الحرب الباردة وظهور الأسلحة النووية بظهور الردع كاستراتيجية دولية ساهمت في أن تكون أحد أهم المفاهيم التي تعزز عمليات بناء الأمن والسلام في العالم، وهذا من منطلق المفهوم العام للردع والذي يفرض على العلاقات الصراعية منطق عدم المخاطرة بالمواجهات المباشرة كون أن الأطراف المتصارعة قد تلجأ للتدمير الشامل المؤكد، وهو ما يتنافى والهدف الذي يسعى كل طرف إلى تحقيقه، ويعتبر الردع

ظاهرة قديمة تعود استعمالاتها داخل المجتمعات البشرية لتنتقل فيما بعد إلى الفكر الاستراتيجي للدول وتصبح استراتيجية رئيسية بعد ظهور السلاح النووي، لذا تهدف البناءات المفاهيمية والنظرية إلى دراسة المضامين الفكرية حول مفهوم الردع مما يكشف بين النظرية والممارسة ومدى انسجام بعض الأُطر النظرية مع الواقع التجريبي لها، ومن منطلق البحث في المرتكزات النظرية ويحاول هذا البحث عبر مباحثه الثلاثة الإحاطة بكل المتطلبات النظرية حول الردع والتحولات الذي عرفها على مستوى الدراسات الاسترتيجية من مضامينه وأنواعه وأشكاله.

المحور الأول: في معنى ومفهوم الردع

تُعدّ الدراسات الاستراتيجية والأمنية من بين الدراسات المهمة في حقل العلاقات الدولية كونها اتسمت بالاستقلالية خاصة بعد الموجات المعرفية التي عرفتها الظواهر الاستراتيجية والأمنية والتي جعلت منه حقلاً مستقلاً بعد الحرب العالمية الثانية، والثورة التي عرفتها هذه الدراسات ناتجة عن الدينامية التي تتميز بها ظواهرها، ويحوي هذا الحقل العديد من الدراسات والمقاربات المتعلقة بكيفية إدارة الأزمات كالردع موضوع دراستنا، ارتبط مفهوم الردع بهذا الحقل بعدما تم الأخذ به كموضوع وكنظرية واستراتيجية ساهمت في بناء الأمن لفترات كثيرة خاصة بعد ارتباطه بالعامل النووي، لذا سيتم التطرق عبر هذا المبحث للدلالات المعرفية للاستراتيجية والردع كمفهوم وكنظرية باعتبارهم المتغيرات الرئيسية للدراسة والتي تحتاج إلى فحص مفاهيمي نظري يفسر فيما بعد الدلالات الواقعية لاستعمالها[1].

لقد تناولت معاجم اللغة العربية كلمة الردع- ومنها معجم لسان العرب-بمعنى الكف عن الشيء، ردعه يردعه ردعًا فارتدع: كفه فكف، وترادع القوم، ردع بعضهم بعضا»[2]. أي بمعنى منعه من القيام بشيء ما.

أما اصطلاحًا، فقد انطوى مفهوم الردع على مفهوم محدد يرتبط بالتلويح باستخدام القدرة التقليدية به لإيقاع التأثير المطلوب إزاء المقابل ولتحقيق الأهداف المطلوبة. وبهذا الصدد يعرف الجنرال «اندريه بوفر» الردع على أنه (منع دولة معادية من اتخاذ قرار باستخدام أسلحتها أو بصورة أعم منعها من العمل أو الرد إزاء موقف معين باتخاذ مجموعة من التدابير والإجراءات التي تشكل تهديدًا كافيًا حيالها. والنتيجة التي يراد الحصول عليها بواسطة التهديد (التأثير) هي نتيجة سايكولوجية نفسية[3]، ويلاحظ في

هذا التعريف، أن «أندريه بوفر» قصر الردع على الجانب العسكري فقط في حين أن الردع يتعدى الجانب العسكري إلى الجوانب الأخرى.

ولكن من أفضل وأشمل التعريفات التي وضحت الردع هو ما ذكرته الباحثة «ناهد أمين» في أن الردع مفهوم سياسي يبحث في الطرق الكفيلة لمنع الخصم من محاولة البدء بهجوم عليك خشية الرد عليه بما يؤذيه ويطبق على كافة المستويات، إن كان في العلاقات السياسية بين الأشخاص أو بين الأحزاب أو بين الدول والشعوب[1]

ويؤكد «شيلنك» أن القوة أو القدرة التأثيرية للردع يجب أن تصل إلى المستوى الذي ينتج فيه الردع تأثيره المطلوب بوسائل أخرى غير وسيلة القوة العسكرية، أو بعبارة أخرى كلما كان الردع فعالًا تناقص استخدام القوة العسكرية إلى النقطة التي تتلاشى معها الحاجة إلى مثل هذا الاستخدام[2].

ومن خلال ما تقدم من التعاريف، نلاحظ بأن هناك معنيين للردع، الأول[3]* أو التهديد بها لإرغام الطرف الآخر على العدول عن تصرف يرى به الطرف الرادع ضررًا لأهدافه في حال قيام الطرف الآخر به، أما المعنى الثاني فهو الذي يحدد الردع ويربطه بالتأثير النفسي على الخصم لمنعه من القيام بالعمل الذي يرى الطرف الرادع ضررًا لأهدافه في حالة القيام به من الطرف الآخر.

لذا فإن الردع هو إحدى الوسائل الاستراتيجية التي يقوم بها طرف ما محاولةً منه إرغام الطرف الآخر على الانصياع لما يريده الطرف الأول وذلك عن طريق التلويح باستخدام وسائل القوة- دون استخدامها- مع امتلاكه الفعلي لها لإيقاع التأثير المطلوب.

ويرى «جان غيتون» بأن (الردع النووي يختلف عن الردع القديم الذي سبق العصر النووي اختلافًا في النوعية لا في الشدة، لقد كان هدف الردع قبل اكتشاف الذرة إجبار الطرف الآخر على الخضوع لشروطنا، أما بعد الذرة فقد أصبح الأمر شيئًا آخر، إن الهدف الآن هو منع الطرف الآخر من مهاجمتنا، لذا فإن الردع الذي يؤثر في الحرب ويعمل لكي يجعل هذه الحرب دون جدوى والناتج عن حساب يستهدف إثارة الخوف هو نوع نفسي من أنواع الحرب . فإذا تمكننا من إقناع الخصم دون أن نتعب في الانتصار عليه، تغدو الحرب مجرد لعبة شطرنج كبرى».[4]

وأن ثمة اختلاف بين الردع التقليدي (القديم) والردع النووي (الحديث)، وذلك الاختلاف الذي يكمن في الوسائل والأدوات وغيرها اضافة إلى أن فشل الردع النووي يترتب عليه نتائج كارثية تختلف عن تلك النتائج المترتبة عن فشل الردع التقليدي[1].

المحور الثاني : المضامين النظرية لتحقيق الردع الفعال

اتضح من دراستنا للشق النظري للردع وما تحويه النظرية من افتراضات تعكس الأساسيات التي تقوم عليها استراتيجية الردع من المهم التدقيق والتمحيص أكثر في محتوى الردع من خلال التعرض لمتطلباته النظرية لنستطيع أن نفهم محتوى وركيزة الاستراتيجية، والبحث في مدى عمق جدية استخدامها في ظل التحولات التي يعرفها عالم ما بعد الحرب الباردة، وعدم الاستقرار الإقليمي والدولي هذا إلى جانب الانتشار المتزايد للسلاح النووي، والذي يعيدنا إلى ضرورة البحث في مدى فعالية الاستراتيجية التي خلقت نوعًا من الاستقرار الاستراتيجي بين الدول بفضل حالة التوازن التي جعلت من الدول مدركة لعدم الدخول في مواجهة مباشرة فيما بينها ليقينها بمخاطر ذلك.

لذا الضامن الوحيد للسلم في العالم اليوم هو الردع النووي الذي يعتقد أنه سيبيد الحياة على وجه الأرض

فإننا ما كنا لنشهد حالة الهدوء بين الدول العظمى منذ أكثر من سبعين سنة لو لم تكن هذه الدول أصبحت دولًا نووية، والردع النووي هو الذي جعل الحروب الكبرى اليوم اقتصادية ورقمية وثقافية فقط، ولولا السلاح النووي لما هدأت حدود باكستان والهند، كما أنه لولا سلاح الردع النووي لتم القضاء على كوريا الشمالية منذ أمد، ولو كانت اليابان تمتلك هذا السلاح لما تم قصف «هيروشيما وناغازاكي» به.

وعليه تُجمع أغلب أدبيات الدراسات الاستراتيجية والعسكرية، والمرتكزات الأساسية لنظرية الردع على أن هناك، مجموعة من المتطلبات الضرورية التي من شأنها تحقيق استراتيجية ردع فعالة، وهي: القدرات، التواصل المعلوماتي، المصداقية.

اولًا : القدرات والإمكانيات الصلبة

تعتبر المكونات المادية منذ القدم أهم شرط لتحقيق وإثبات قوة طرف على الدخول في صراع وإمكانية تحقيق نصر خلاله ، وتتمثل هذه القدرات في كل تلك المكونات الملموسة من أسلحة ومصادر تمويلية كافية لتحقيق اكتفاء من الناحية العسكرية .

كما أن الردع لا يقوم على ما تمتلكه الدولة من إمكانيات عسكرية فقط وإمكانية التهديد بها ، بل يدخل في الحسابات الردعية القوة الاقتصادية والتجارية والجغرافية ، فالتهديد باللجوء إلى المقاطعة أو الحظر هو جزء أساسي من سياسة الردع [1] ، وقد استعملت الولايات المتحدة الأمريكية هذا التكتيك الذي يدخل في الحسابات الردعية مع العراق وإيران .

يتعلق عنصر الإمكانيات والقدرات بكل القوات والمعدات والمواقع وجاهزية القتال ومستوى الفعالية في الإمداد والتموين والتكتيكات المستعملة في القتال وكذا كل القدرات التنظيمية ، فتطوير حجم المعدات والإنفاق المتوازن يحقق الجاهزية القوية للقوات العسكرية بمختلف أنواعها للدخول في حروب أو الاستعداد لها في حال اندلاعها .

كما أن هناك عاملاً آخر يلعب دورًا هامًا في قياس أهمية هذه الإمكانيات والقدرات يتمثل في نوعية الأسلحة التي يستعملها الأطراف لمواجهة بعضهم البعض ، فخلال الحرب الباردة استطاع السلاح النووي أن يفرض نفسه وبقوة في تحقيق الردع على حساب الأسلحة التقليدية التي تآكل فيها مفهوم الردع في بعض الحالات ، ويرتبط وجود السلاح النووي بالوسائل أيضًا المستعملة لإيصاله ، فقدرة الدولة على استيعاب النفقات التي تتولد من إنتاجها لمثل هذه الأسلحة يزود قدرتها على تحقيق الردع .

إن توفر أسلحة نووية جاهزة وموثوق بها يساهم في تفعيل الردع خاصة إذا كان تفعيلها ممكنا في الزمن المناسب لتطور الأزمة ، فالسلاح غير الجاهز سيعرّض صاحبه لخطر الهجوم ، كما يجب أن تتوفر في هذا السلاح كل العناصر القادرة على إلحاق ضرر كاف بالطرف الآخر تجعل هذا الأخير يبتعد عن إمكانية تصعيد الأزمة ، ومن بين هذه العناصر حاملات فعالة وقادرة على بلوغ المدى المطلوب ومؤمنة ولو جزئيًا ضد أي ضربة محتملة ، وقنابل نووية فعالة ، وشبكة اتصالات متواصلة بين كل القيادات الخاصة[2] .

قدرات الردع الموجهة نحو تدمير طائرات العدو أو القذائف المهاجمة قبل الوصول إلى أهدافها تدخل في إطار نظام دفاع نشط (Active Defence) وهدف هذا النظام إيصال رسالة إلى الخصم على أن ضربته لن تلقى نجاحًا ، وأبرز مثال على نجاح هذا النظام كان خلال الحرب العالمية الثانية في معركة بريطانيا عام (١٩٤٠) أين اضطر الطيران الألماني للتخلي عن حرب الاستنزاف «».

هذا إلى جانب ضرورة التمييز بين القدرات المطلقة والنسبية لكل أطراف الردع ، ولا يقاس ذلك بالنظر إلى حجم وعدد الأسلحة ، وإنما بالفرص المتاحة للنجاة من أي حالة هجوم ممكنة ، ويستلزم هنا قدرة طرف على الحاق أكبر قدر من الخسائر ليتحكم فيما بعد في الميدان المتبقي ، وتأمنيه للوسائل الدفاعية المخففة لحجم الدمار الذي يتعرض له «»، وهو ما يتوافق مع مفهوم الضربة الثانية التي تعني القدرة على استيعاب الضربة الأولى للعدو وإطلاق هجمات مضادة مدمرة .

كما أن نظرية العلاقة الطردية بين القدرات أو الإمكانيات العسكرية والردع أصبحت موضع تساؤل نظرًا لأن الترسانات النووية تجاوزت أعلى مستويات مهارة في الجوانب التالية : «»

- اتخاذ قرار الحرب ، فصناع القرار مدركون للإمكانيات العسكرية التقليدية والنووية التي تعجل بقرار الحرب في أي وقت لذا أصبح قرار الحرب أكثر عقلانية .
- أسلوب الحماية ، فالحماية تتحقق بالوسائل الردعية المتحركة وغير المعرضة للهجوم .
- مواجهة التهديد ، الإمكانيات الكافية التي تحوزها الدولة تسمح لها بمواجهة التهديد المرتقب خاصة إذا ما اقترن ذلك بتصميم باستخدام هذه الإمكانية إن تطلب الأمر ذلك .
- قدرة الدولة على الردع ، هنا يتعلق الأمر بخيرة الأطراف فيما يخص الردع وإمكانياتهم في منع نشوب أي نوع من الحروب كبرى أو صغرى .

ثانيًا: المصداقية في تنفيذ التهديد

يقصد بالمصداقية هي القدرة على إقناع الخصم بإمكانياتك في تنفيذ التهديدات والوعود عبر رسائل ثابتة وغير متناقضة[(١)]، ويجب أن تكون هذه الرسائل موحية للخصم بتصميمك وقدرتك على تحمل الأعباء وتكاليف المغامرة في المواجهة مهما كانت.

ترتبط المصداقية بشرط أساسي هو التصميم على استعمال المقدرة الثأرية والتي تشير إلى التصميم القاطع بتنفيذ التهديد واستخدام القدرات والإمكانيات اللازمة للتفوق على الخصم، على أن لا يعترض هذا التصميم محاولات بعض من المنظمات والمؤسسات الداخلية من مخالفة هذا القرار واعتباره يضر بالمصالح الآنية والقومية للدولة، وهذا ما يمكن أن يشكل نقطة قوة عند الخصم في حالة معرفته بالاضطرابات الداخلية الموجودة التي توجهه إلى افتعال أزمات تعود بالفائدة عليها، وقد عبر عن هذا تريباتي في مجمل قوله: ((٢)) «إذا حدث في دولة ووقفت أغلبية المجتمع ضد تلك السياسات التي تريد السلطة المسؤولة أن تعبر بها عن تصميمها على تنفيذ التهديد الموجه ضد خصومها في موقف معين، فإن تلك المعارضة الشعبية ستفقد الردع كل تأثير له بالنسبة للخصم المستهدف به، بل إن هذه الحقيقة ذاتها، قد تدفع بالخصم إلى افتعال الأزمات أو تفجير المواقف التي تنعكس بالفائدة على أهدافها».

يجب أن يكون الطرف الموجه للرسالة الردعية قادرًا على إثبات صدق التهديد بالإيحاء إلى الخصم أنه في حالة الاستفزاز فإن الرد بالانتقام يكون مؤكدًا، هذا مع ملاحظة أن صدق التأثير يكمن في السلاح بقدر ما هو في الإحساس الواقع تحت التهديد بصدق نوايا التهديد، وذلك وفقا للمعادلة التالية[(٣)]:

النية وصدقها × التأثير الرادع = الإمكانيات وقدرتها

بالرغم من محاولة تبسيط هذه المعادلة كيفية الوصول إلى تحقيق الردع عبر صدق النوايا، إلا أن المشكلة تكمن في كيفية إيصال الرسالة اليقينية إلى الأطراف الأخرى بصدق نوايا الطرف الآخر، وهذا ما يتطلب دخول العامل الثالث وهو المعلوماتية بين الأطراف المتصارعة، فالتصريحات التي ترافق الإمكانيات تساهم في زيادة مصداقية الطرف الرادع[(٤)].

أضاف الاستراتيجي الأمريكي» أندرو سكوت» بعض العوامل التي تزيد من مصداقية الردع تتمثل في:

- إن طبيعة وخصائص أداة الحرب التي تمتلكها الدولة الرادعة لها تأثيراتها على الاستنتاجات التي تخلص إليها الدولة التي ينفذ الردع ضدها، فمثلا إذا كانت نظمها من النوع القابل للاختراق فإن الدولة الأخرى قد تستنتج من هذا أن الدولة الرادعة ستكون أميل للهجوم والمبادأة بها.
- كلما بدت استجابة الدولة الرادعة أكثر تلقائية تجاه الدولة المستهدفة بالتهديد، كان ذلك أقرب إلى تدعيم قابلية الردع للتصديق.
- التهديد يكتسب مصداقية أكبر إذا شعر الطرف المهدد بأن من مصلحة الدولة الرادعة أن تنفذ تهديدها، وأن المزايا التي ستحصل عليها من جراء التنفيذ ستكون أكبر نسبيًا من المخاطر.
- إن قابلية الردع للتصديق تقل وتتضاءل إذا اتسعت الفجوة بين حجم التهديد المطلوب ردعه وبين العقوبة التي تنذر بتوقعيها.
- ما يؤثر في قابلية الردع للتصديق نظرة الدولة المرتدعة لسلوك الدولة الرادعة في الماضي، فإذا كان الانطباع المسيطر هو أنها وجهت تهديدات في الماضي ولم تقم بتنفيذها، فإن ذلك سيؤثر بالسلب في قابلية الردع للتصديق.
- قابلية التصديق تزداد إذا كان القرار بتنفيذ التهديد يتخذه واضعو قرارات معروفون بتصميمهم وبعدائهم المتأصل للدولة المرتدعة.

كما أشار العديد من الباحثين إلى العقلانية كشرط أساسي منفرد يضم إلى القدرات والمصداقية وتوفر قدر كبير بين المعلومات، ويعرف البعض العقلانية أنها التفكير غير الجنوني لصانعي القرار، والبعض الآخر أنها نمط تفكير، يؤدي إلى تسوية للصراع بدون استخدام العنف، كما أنه يعبر أيضًا على تحقيق الأهداف بأقل وسائل مكلفة وهذا ما يساهم في تدعيم مصداقية ردود الفعل الممكن الإقدام عليها في حال كان التهديد وشيكًا، فالعقلانية تجعل من صناع القرار مدركين لخطاباتهم الموجهة للأطراف الأخرى بصدق الإقدام على استعمال كل المقومات ((٥)) المادية في أي مواجهة مع القدرة الثأرية عند تلقى أي ضربة مفاجئة.

ثالثًا: التواصل المعلوماتي بين الأطراف

من الشروط المهمة لتحقيق ردع فعال لا بُدَّ أن يكون الخصم على علم بمجموعة الإجراءات والإمكانية الموجهة ضده، وما سيحدث له من جراء تجاهله لذلك، فاتصالات واضحة ومتأنية هي ضرورة أساسية لنجاح الردع ((٦)) ؛ لأن تبادل المعلومات بين أطراف الردع سيرسم صورة لكل هذه الأطراف بمدى الإمكانيات المتوفرة لدى الطرف الرادع مما يساهم في التأثير على سلوكات الأطراف المردوعة، ويمكن أن نطلق على هذه العملية بـ «الجذب المباشر للعدو».

تعتبر المعلومة في عصرنا هذا أحد أهم المفاتيح لاجتياز عدة عقبات، كما أنها سلاح ذو حدين فإمكانية معرفة العدو لكل التفاصيل يمكن أن تقلل من إمكانية نجاح الطرف الآخر، كما أن قلة المعلومات أيضًا تضعنا أمام إمكانية عدم تحقيق ردع فعال.

لذا فالشرط المعنوي المتمثل في الإعلان عن القدرات والقدرة على استخدامها شرط أساسي لنجاح الاستراتيجية، حيث يعتبر هذا الجانب عبارة عن نقل معلومات عن قوة الخصم سواء كان ذلك صحيحًا أو مضخمًا، فالهدف من ذلك زرع الخوف وتطويره إلى رعب ومن ثم إلى قرار خارجي يقضي بتحقيق الهدف نتيجة خوف الخصم من إمكانية الهزيمة إن كانت هناك مواجهة مباشرة، فيصبح تركيزه الأساسي منصبًا على تحديد حجم الخسائر الممكن أن يتلقاها نتيجة تهوره أو رد فعل غير عقلاني((٧))، فالحرب النفسية هي جزء مهم لتحقيق أهداف الردع ، والتي لا يمكن تنفيذها إلا بتوظيف صورة إعلامية جيدة عن وضعية الطرف القائم بعملية الردع كما يُفترض إيصال تلك المعلومات بطريقة جيدة عبر الخطابات السياسية الرسمية والوثائق الرسمية إن لزم الأمر أو عبر القنوات السرية كالمخابرات على أن لا تكون الوسائل الحربية المزمع اعتمادها ظاهرة كلية لدرجة تجعل العدو يمكنه حصرها وبناء خطط للقضاء عليها ((٨))، وحتى بتوثيق تلك الإمكانيات بفضل تكنولوجيا المعلومات كتابيًا ومرئيًا هكذا تتأكد للخصم مصداقية وقدرة الطرف الآخر على إيذائه.

حتى يكون الردع فعالًا لا بُدَّ من عدم إخفاء إمكانية الردع، فلا بُدَّ من السماح لمرور المعلومات الكافية للخصم، فإذا تمكن أحد أطراف الصراع من زيادة حجم أسلحته بطريقة سرية فإن ذلك لا يزيد من أثر قدرته على الردع بقدر ما يمكن أن يؤدي إلى ردود فعل معاكسة قد تنذر بالحرب، فالقادة العسكريون في ظل المعلومات الواضحة من

الأطراف الأخرى قد يكونون قانعين بتقديراتهم للوضع العسكري القائم، وقوة المعلومة لتحقيق الردع هنا تكمن في عدم قدرة إدارة الحرب في أي دولة من معرفة هل المعلومات كافية، وفيما إذا كانت متناقضة، وما هو الميدان المحاط بالسرية؟((٩))، كلها أسئلة لا تسهل لأي طرف إمكانية خرق الطرف الآخر، وهنا يتحقق الردع من خلال الخوف من اتخاذ قرار يؤدي إلى زيادة المخاطر.

تصميم الخصم على القيام بأي عمل عدائي لا بُدَّ من أن يقابله المقدرة الثأرية وهذه القدرة لا يمكن أن يتنبأ بها الخصم ويرتدع منها إلا إذا كان الإعلان عنها جيدًا، فالصورة الذهنية التي تتولد لدى الخصم من قدرة الطرف الآخر على هزيمته تشترط التفوق في الإعلان عن تلك المقدرة الثأرية ؛ لأن ذلك هو أساس تحقيق استراتيجية الردع، فالتأثير السيكولوجي الضروري لثني الخصم عن استباق القيام بإجراءات عسكرية تتصور بأنها وسيلته إلى تحقيق مكاسب، وهذا ما جاء موضحا في قول أحد خبراء الاستراتيجية الدولية المتخصصين: «إن المقدرة الثأرية التي يحسن الإعلان عنها، هي محور وقلب نظرية الردع برمتها، فهي التي تنتج التأثير السيكولوجي الضروري لردع العدو عن المبادأة بأية إجراءات عسكرية قد يتصور أنها وسيلته إلى تحقيق بعض الكسب والفائدة». ((١٠))

يشكل وجود أداة اتصال فعالة في نقل الصورة المتكاملة للتهديد شرطًا مكملًا لتلك المتطلبات السابقة لتحقيق استراتيجية الردع واقعيًا، حيث تضع هذه الصورة كل طرف من أطراف المعادلة الصراعية أمام سيناريوهات الرد الانتقامي الممكنة في حالة المبادرة بالهجوم على تلك الأطراف، كما أن قوة المعلومات تساعد على عمق ووعي الأطراف المتصارعة بالإيجابيات والمنافع التي تطرحها إمكانية ربط المصالح مما يقلل من إمكانية الحروب والنزاعات. ((١١))

وهذا فعلًا كان من الحسابات الإدراكية التي ساهمت في خروج الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي من الحروب.

المحور الثالث: الأنواع والأشكال المختلفة للردع

للردع أشكال متنوعة يستند إليها في محاولة إيصال كل طرف من أطراف الردع الرسالة إلى خصومه، وتتنوع هذه الأشكال بين ما يدخل في إطار التكتيكات المتنوعة الهادف كلها في عملية الردع، وكذا نوعية السلاح الذي نواجه به الخصم تقليدي أو غير تقليدي،

وفيما إذا كان فعالًا أو غير فعال، والردع من حيث نوعية الطرف وهذا النوع من الردع تطور خلال الحرب الباردة كثيرًا ليوضح العلاقة الردعية الناجحة التي جمعت القوتين الأمريكية والسوفياتية، وهو الردع القائم على تحديد الطرف، أما النوع الثالث فهو الردع من خلال مضمون الرسالة التي يوجهها الطرف الرادع.

أولًا: الردع وفقًا للوسائل والأدوات

إن حاجة الدول الأخرى إلى توفير الأمن والاستقرار ساهمت في ظهور أنواع مختلفة للردع بالاستناد إلى نوعية الوسيلة والأدوات المستعملة لتحقيق ذلك، وتتمثل هذه الأنواع في:

١. الردع التقليدي:

تعتبر الأسلحة التقليدية هي الوسيلة التي يرتكز عليها مفهوم الردع التقليدي، ويظهر أثر الأسلحة التقليدية في ميدان المعركة ((١٢))، وشكل التهديد بهذا النوع من الأسلحة في أبسط أنواعه دعامة رئيسية لتحقيق مفهوم الردع وهو ثني الطرف المقابل عن استخدام العنف ضده وبالتالي الدخول في مواجهة لا يستطيع إدراك حساباتها أي طرف.

لقد كان الردع منذ فترة طويلة حجر الزاوية في التفاعل بين الدول، وكان هذا صحيحًا بشكل خاص عندما اشتبكت مصالح الدولة وحاول القادة السياسيون تجنب الصراع العسكري المباشر، وفي علاقات الردع التقليدية حددت حسابات القوى العسكرية والاقتصادية والدبلوماسية درجات فعالية الردع ((١٣))، ويعرف الردع التقليدي على أنه ثني الأطراف عن الدخول في مواجهة باستعمال الأسلحة التقليدية والتي يكون استخدامها مقبولًا صراحة أو ضمنيًا من أغلبية الدول ولا يتعارض مع الضمير الإنساني أو الأخلاق الدولية ((١٤)).

وبالرجوع إلى تأريخ دخول الردع في الفكر الاستراتيجي العسكري، نجده بدأ تقليديا وارتبط بتلك الوسائل التقليدية كالحيوانات الضخمة المستعملة لمواجهة العدو، والخناجر والمدفعية والبندقية بكل أنواعها المتطورة لكي يكتسب فعالية ضد الخصوم عن القيام بتهديدات ضده ((١٥))، واعتبر التوازن الموجود بين الأطراف بامتلاكها لنفس نوعية السلاح هو الركيزة الأساسية لتحقيق الردع التقليدي.

لـذا كانـت الاسـتعدادات البريـة والبحريـة والجويـة التـي يقـوم بهـا الطـرف الـرادع نفسـها الاسـتعدادات لـدى الطـرف الخصـم والإيمـان العميـق لـدى كل واحـد بتحقيـق النصـر بواسـطة هـذه الأسـلحة هـو الـذي يجعـل الاسـتعداد بالمجازفـة بمثـل هـذه الاسـتعدادات يثنـي كلا الطرفيـن عـن الدخـول فـي حـرب لإدراكهمـا مـن خـلال المعطيـات الموجـودة مـدى جاهزيـة ومصداقيـة كل طـرف فـي مواجهـة الطـرف الآخـر وهـو مـا يحقـق الـردع التقليـدي ((١٦))، ففـي عـام (١٩١١) كانـت الطائـرة المقاتلـة ترهـب الأطـراف المقابلـة بصوتهـا وإطلاقهـا للصواريـخ، وفـي عـام (١٩١٦) عندمـا أدخلـت الدبابـة إلـى سـاحة المعركـة فـي فرنسـا سـمحت بتحقيـق نـوع مـن الاسـتقرار وكل هـذه الأنـواع بمجـرد ظهورهـا كانـت بمثابـة أدوات

اسـتطاعت فـي البدايـة تحقيـق مفهـوم الـردع ((١٧))، إلا أن سياسـة النفـوذ والبحـث عـن تعظيـم القـوة بمثل هـذه الأسـلحة أزال

مفهوم الردع بدخول الدول في صراعات عديدة بواسطة هذه الأسلحة.

وترتبـط فعاليـة الـردع التقليـدي بمـدى فعاليـة العلاقـة بيـن الأطـراف المسـاهمة فـي تحقيقـه حسـب الافتراضـات الثلاثـة التاليـة ((١٨)):

١- فـي حالـة امتـلاك كلا الطرفيـن للأسـلحة التقليديـة، يُعتبـر اسـتخدام أفضـل الوسـائل والأسـلحة التقليديـة هـو المطلـب الرئيسـي فـي العقائـد العسـكرية للحـروب التقليديـة، ويتطلـب الـردع فـي هـذا المسـتوى القـدرة علـى إنـزال العقـاب ومصداقيـة التنفيـذ فـي حـال مـا كانـت هنـاك نيـة مـن الطـرف الخصـم تتعـارض مـع مصالـح الطـرف الـرادع، فالـردع هنـا هـو عبـارة عـن مفهـوم نفسـي يتعلـق بمعرفـة نوايـا الخصـم وطـرق تفكيـره أثنـاء الأزمـات، ومـدى تصميمـه علـى الصمـود والمواجهـة ((١٩)) ويسـتند الـردع التقليـدي إلـى مجموعـة مـن العوامـل أهمهـا: ((٢٠))

- العوامـل الماديـة المتمثلـة فـي كل الأسـلحة المتنوعـة التـي تمتلكهـا الدولـة إضافـة إلـى جاهزيتهـا علـى التنفيـذ، لـذا تفـاءل الكثيـر مـن المفكريـن الاسـتراتيجيين أمثـال» ريتشـارد بيرت» حـول الانتشـار الواسـع للأسـلحة التقليديـة والـذي سـيجلب معـه الاسـتقرار وتقليـل الصراعـات فـي الأقاليـم غيـر المالكـة للسـلاح النـووي. ((٢١))

- العوامـل السـيكولوجية، وهنـا لا بُـدَّ مـن توفيـر المقـدرة علـى جعـل الخصـم يتأثـر نفسـيًا مـن حسـابات التكاليـف التـي يمكـن أن تنعكـس علـى أي خيـار غيـر محسـوب بدقـة

٢- في حالة امتلاك طرف لسلاح تقليدي والطرف الآخر لسلاح استراتيجي، في هذه الحالة فإن التأثيرات النفسية تفرض نجاح الطرف الأضعف من ناحية الإمكانيات إذا أحسن توظيف قدرته في التأثير على الخصم نفسيًا عن طريق التهديد بالتوجه نحو الأهداف الحيوية للطرف الخصم والتي لا يمكن التنازل عليها.

٣- في حالة امتلاك الطرفين لأسلحة استراتيجية، يثبت الردع التقليدي في هذه الحالة فعاليته نتيجة توفر المقدرة لدى الطرفين على إلحاق الضرر بالآخر لامتلاكهما إلى جانب المنظومة التسلحية التقليدية منظومة استراتيجية يستحيل استعمالها؛ لأن ذلك يشكل دمارًا لكليهما.

من خلال الشواهد الواقعية للرادع التقليدي فإن نجاح هذا النوع من الردع يتطلب المقدرة على جعل الأطراف المتصارعة تدخل في حالة سيكولوجية تؤثر على قراراتها في الذهاب بعيدًا بهذه الأسلحة خاصة، وإن الحروب بالأسلحة التقليدية تؤدي إلى استنزاف المقدرات لدى كل الأطراف لأمدها الطويلة وصعوبة تكتيكاتها، وهذا ما يجعل للردع التقليدي مكانة أيضا إلى جانب الأنواع الأخرى ولا يزال يثبت فعاليته في العديد من الأزمات.

٢- الردع النووي:

يعتبر سباق التسلح الذي بدأ بين الدول بالأسلحة التقليدية هو أحد أهم الأسباب التي ساهمت في ظهور السلاح النووي وتطور الإمكانيات الخاصة به، ونستدل في ذلك على التنافس الشديد والذي كان واضحًا بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية في هذا السياق حيث سمح الوصول الأمريكي للتقنية النووية على استفزاز الاتحاد السوفياتي مما أدى إلى سباق تسلحي نووي استطاعت فيه كلتا القوتين تحقيق تفوق في هذا المجال أدى إلى ما يعرف بتوازن الرعب بينهما، وهذا من منطلق أن كلاهما يشكل تهديدًا للأخر بالأسلحة المتوفرة لديه وهذا ما أدى إلى عدم قبول دخول حرب بهذه الأسلحة.

عرف أندريه بوفر الردع النووي بأنه النوع الوحيد من الردع الذي ينتج التأثير الذي يسعى إليه الأطراف المتصارعة لتجنب أو إنهاء الحرب كما بينته الحرب الباردة، والحقائق التي تؤكد تأكيد» بوفر» لذلك هو تبعات القصف النووي الأمريكي لـ «هيروشيما وناغازاكي» بالأسلحة النووية ((٢٢))، فالمخاطر التي انطوت عن استعمال السلاح إنسانيًا

زرعت حالة من الخوف والتهديد لمالكي مثل هذه الأسلحة ولغير مالكيها نتيجة الدمار الذي توقعه على المستوى الإنساني والبيئي لذا سعت الجهود الدولية لضبط الانتشار النووي لكي لا يتسبب في مآس أخرى من خلال مراقبة عمليات التسلح الدولي وخفض الأسلحة بين الدول المالكة لمنظومة تسلحية نووية ، إلا أن قراءة في الاستقرار الناتج عن اعتبار السلاح النووي مفهومًا ومدخلاً للأمن النووي كان لها انعكاساتها بعد نهاية الحرب الباردة بمحاولة بعض القوى التوجه نحو الخيار النووي لإنهاء الحروب التقليدية التي كان لها أبعاد إنسانية هي الأخرى ؛ لذا أصبح تحقيق الردع النووي أحد أهم المطالب الدولية في هذه المرحلة .

كما عرف «جان غيتون» الردع النووي انطلاقًا من الرؤية الدفاعية بأنه : «هو منع الطرف الآخر من مهاجمتنا» وتعريفه ناتج عن إدراكه لحقيقة الاختلاف الموجود على مستوى الأسلحة المستعملة بين الأطراف المتصارعة ، فالسلاح النووي يختلف عن السلاح التقليدي من خلال الهدف ، فقد كان الهدف من الردع قبل وجود السلاح النووي حسب» غيتون» هو إخضاع الطرف للشروط ، أما بعد اكتشاف إمكانات انشطار الذرة فقد أصبح الهدف هو منع الطرف الآخر من المهاجمة ((٢٣)) .

لذا يرى المتفائلون من الانتشار التدريجي للسلاح النووي أمثال» كينيث والتز» أن الأسلحة النووية يمكن أن تحقق الردع الفعال مما يؤدي إلى الاستقرار الدولي ، لذا يجادل استنادًا إلى الطروحات الكلاسيكية المتعلقة بأهمية السلاح النووي في تحقيق الردع بقوله : «من غير المحتمل أن تتعرض الدول لمخاطر كبيرة لتحقيق مكاسب طفيفة» وأن «الأسلحة النووية تجعل إمكانية الوقوع في خطأ تقدير الحسابات العسكرية واردة» ، ((٢٤)) وهذا ما يجعل من الردع النووي هو إرغام كلا الطرفين على إيجاد حلول غير عنيفة بدلًا من مخاطر التورط في حروب نووية أو حتى تقليدية تستنزف القوى وقد تصل للنقطة التي يستعمل فيها السلاح النووي في نهاية المطاف .

فوجود الأسلحة النووية يطرح إمكانية المبادرة بضرب الخصم لتحقيق التفوق ، لذا قام» روز كرانس» بإعداد معادلة رياضية للمقارنة بين ما يمكن أن تحصل عليه دولة نووية من مزايا وما تتحمله من خسائر فادحة نتيجة : اختبارات ثلاثة هي : ((٢٥))

أ. قبول الأمر الواقع.

ب. المجازفة بتوجيه الضربة النووية الأولى.

ت. تحمل الضربة الأولى من الخصم والرد عليها بضربة انتقامية ثانية.

لكي يتحقق الردع هنا يجب أن يكون الفرق بين)أ(و) ب(كبيرًا، وبين)ب(و)ج(صغيرًا، بمعنى أن يكون قبول الأمر الواقع أفضل من المجازفة بالحرب، وأن تكون الخسائر في حالة)ب(و)ج(متقاربة، أما إذا ضاق الفرق بين)أ(و) ب (وزاد بين)ب(و)ج(فإن سياسة الردع لا تثمر تحقيق الاستقرار بل تزيد من مخاطر التشابك.

في السياق النووي يعرف الردع على أنه منع أي استخدام للأسلحة النووية، ويحمل الردع النووي في معانيه المتعددة نوعين من الردع النووي هما: الردع البسيط أو المركزي، وهو الردع الذي ينطوي منع الهجمات النووية على الدولة المعنية، والردع الموسع، وهو التعهد باستخدام الأسلحة النووية لردع الهجمات النووية على مصالح الدولة في مناطق مختلفة، مثل الهجمات النووية أو التقليدية على الحلفاء ((٢٦))، لذا فالردع يفترض الجمع ما بين الإرادة السياسية والقدرة العسكرية لمواجهة كل التهديدات الخطيرة.

كما يسلط بوفر الضوء على العوامل التي يتشكل منها قدرة الأطراف على إيجاد حلول أمنية للصراعات القائمة بينهم عن طريق تحقيق معادلة الردع التي ترتكز حسبه على عاملين أساسيين هما: ((٢٧))

- وجود طاقة تدمير كافية وفعالة على سبيل الاحتمال.

- تصديق الاستخدام المحتمل لطاقة التدمير الذاتي.

من بين الأمور التي يتميز بها الردع النووي مقارنة بالردع التقليدي هو مسألة التوازن العددي في الأسلحة النووية، فمفعول السلاح النووي وحده كفيل بأن يغطي الأعداد الهائلة من الأسلحة، لذلك يعتبر التوازن العددي لا قيمة له في مجال الردع النووي، إلا أن هناك معايير يتضمنها الردع النووي تتمثل في: ((٢٨))

- القدرة التدميرية لكل المراكز العسكرية والسكانية والاقتصادية والمدنية.

- القدرة على امتصاص الضربة الأولى بحماية كل المراكز والمصالح التابعة للدولة وهنا يتحقق الهدف من منع قيام الحرب الذي يوفره مفهوم الردع النووي.

يؤكد روبرت جيرفس أيضا بأنه إذا امتلكت دولة نووية تفوقا حقيقيا، فإن ذلك يمنحها القدرة على المساومة إذا كانت ثابتة خلال الأزمة، خاصة إذا أحسنت إرسال الرسائل التي تؤكد لخصمها هذا التفوق، أما في حالة عدم قدرة الخصم على إدراك هذا التفوق فإن ذلك قد يؤدي إلى عدم فعالية ذلك : ((٢٩))

لذا منح تطور استراتيجية الردع النووي وتغير ميزان القوى النووي إلى بروز متطلبات هذه الاستراتيجية والمزايا التي تتوفر عليها، فقد ساهم مضي كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي في صناعة السلاح النووي وتوفير التكنولوجيا المطلوبة لاستعمال هذا السلاح ميدانيا إلى بروز إحدى الركائز الأساسية في استراتيجية الردع وهي أحد أهم العوامل المساهمة في تحقيق فعاليته تتمثل في التدمير الشامل الذي يتطلب توفير كل المكونات المادية والمعنوية لدى الأطراف من أجل المواجهة، وقد أكدت الولايات المتحدة الأمريكية خلال الحرب الباردة على تبنيها لمبدأ التدمير الشامل والدخول في حرب نووية شاملة لا يستثنى فيها سلاح عن آخر ((٣٠))، لذا يعتبر هذا النوع من أنواع الردع مختلفًا كون التهديد الذي يتلقاه الأطراف من إمكانية استعمال السلاح النووي تثنيهم عن المواجهة وإعلان الحرب وهو ما يتطلبه مفهوم الردع بمنع اندلاع الحروب.

ثانيًا : الردع وفقا للأساليب

تتنوع الأساليب التي يُظهر بها الطرف الرادع تهديداته، والتي تجعل من الردع يأخذ أربعة أشكال أساسية هي : ((٣١))

١. الردع بالعقاب : يشير هذا النوع إلى التهديد بالعقاب الرهيب للخصم إذا أقدم على أي إجراءات تتعارض مع مصلحة الطرف الرادع، ويعتبر الكثير من الباحثين أن هذا النوع هو الشكل الأساسي للردع والأكثر شيوعا؛ لأنه الطريقة الوحيدة التي تكفل تحقيق مستلزمات الردع الفعال، حيث يقول باتريك مورجان في إحدى كتاباته : «الكل يعرف ما هو الردع، إنه استخدام التهديد بالإيذاء لمنع أحدهم من فعل شيء لا تريد منه فعله».

٢. الردع بالحرمان : يتم عن طريق إقناع الخصم بأن الطرف الآخر محصن ومكتفٍ لدرجة تجعل مهاجمته غير مجدية، وقد قدم هرمان كان وجهة نظر حول الحرب النووية الحرارية عام ١٩٦٠ ميز فيها بين الردع بالعقاب والردع بالحرمان، ويفترض

النوع الثاني أن وجود الأسلحة النووية، لا يلغي أهمية قدرة الأطراف على خوض الحرب ويتحقق ردع المعتدي هنا عند شعوره بفشله في تحقيق الهدف، ليكون هذا النوع هو الأساس النظري لمبادرة الدفاع الاستراتيجي للرئيس الأمريكي ريغان.

قدم في هذا الخصوص جون ميرشايمر تعريفا للردع التقليدي مفاده: (هو القدرة على حرمان المعتدي من تحقيق أهدافه العسكرية باستخدام القوات التقليدية)، تعريف ميرشايمر جاء ليؤكد على فعالية الردع بالحرمان خاصة إذا كان سلاح الطرفين تقليديا، فالطرف الرادع يحاول حرمان الطرف المردوع من استعمال إمكانياته المتنوعة من الأسلحة بالتأكيد على أنها لن تكون كافية أمام الدفاعات النشطة المكونة من الأنظمة الدفاعية الخاصة والصواريخ أرض-جو، والأسلحة الهجومية الكافية لمواجهة أي تهديد محتمل((٣٢))، وحتى أمام الدفاعات السلبية التي تشمل مجمل العوائق والموانع كسور الصين العظيم وخط ماجينو في فرنسا، إضافة إلى تقوية الأهداف العسكرية والمدنية وتحصينها لحمايتها من الهجوم، ومع هذا يبقى الردع بالحرمان يحتاج الردع بالعقاب لتحقيق متطلبات الردع الفعال((٣٣)).

٣. الردع بالتطمين: ويقصد به تطمين الأطراف الأخرى بالنوايا الحسنة التي يظهرها الطرف الرادع مما يخفف من استفزاز الآخرين ودفهم للقيام باستخدام العنف كاستراتيجية دفاعية عن احتمال وقوع مواجهة، وقد استعمل هذا النوع خلال الحرب الباردة من خلال مبادرات ضبط التسلح.

ذهب كل من جورج وسموك إلى القول بأن نظرية الردع ركزت بشكل ضيق على دور التهديد في الدول، وقليلا ما أشار المنظرون إلى الحاجة في أن تقرن التهديدات بالوعود لكي يتحقق الردع، إذ إن استغلال المغريات كرسائل تطمين تساهم في التأثير على سلوك الأطراف الأخرى وقد لا يقل هذا العامل تعقيدا عن استغلال التهديدات. ((٣٤))

يفترض التطمين - شأنه شأن أي استراتيجية أخرى- وجود علاقة عدائية مع ضرورة اعتبار النزاع وهميا أكثر منه حقيقا، وينشأ التعارض بين التصورات الخاطئة، ويشكل الوهم دينامية اجتماعية تزيد من الشك المتبادل، وبالتالي هدف التطمين تفادي الوقوع في عدوان نتيجة تصور خاطئ قد ينشأ لدى الأطراف المتصارعة، وهناك خمسة تكتيكات

لاستراتيجية الردع بالتطمين يمكنها تخفيف المخاوف لدى الخصوم، ثلاثة منها تتم من جانب واحد على حساب الجوانب الأخرى هي: ((٣٥))

– التطمينات الشفهية من خلال التصريحات المباشرة لصناع القرار بتلك التطمينات.

– ضبط النفس للتقليص من حجم الاستفزاز الذي قد يشعر به الخصم.

– الالتزامات التي لا رجوع فيها خاصة الجذابة منها كعدم تقبل الحروب واللجوء إلى الأعمال العنيفة لتسيير الأزمات.

– مبادئ التعاون غير الرسمية التي تؤسس إلى التأسيس إلى وفاق بين الأطراف المتصارعة.

– الانظمة الأمنية المحدودة والتي تساهم في التقليل من خطر الحرب العرضية التي تكون غير مقصودة،

وتجمع هذه الأنظمة بين التكاليف والفوائد ليتحقق التعاون بسهولة.

الردع بالمصالحة: غالبا ما يكون هذا خيارا أخيرا لتسوية الأزمة، حيث يعتبره الكثير بمثابة وصمة عار

وحتى ضعف لدى أحد الأطراف، رغم السمعة السلبية لهذا النوع إلا أن نجاح المصالحة مقترن بأهداف الخصم المحدودة وتكلفة التسوية المقبولة. ((٣٦))

ثالثًا: الردع وفقا لطبيعة الأطراف

١. تعتبر عملية تحديد طبيعة الطرف عاملا مهما لتحديد نوع الردع، وارتبط تحديد الأطراف مع تطور الأسلحة النووية، ومن الأشكال التي أخذها الردع وفقا لطبيعة الطرف ثلاثة هي:

٢. الردع المتعدد الأطراف: يتضمن الردع الموسع الفعَّال عدة مكونات تتصل وترتبط بالحلفاء والخصوم، وكذلك الخصوم المحتملين ويتكون من قوة الردع نفسها، وضمان التأثير، وتوفير حد ما من الطمأنينة، و»الردع الموسع» هو الذي يُقنع الخصوم بأن مخاطر العدوان تفوق بكثير أي فائدة منه، أما «ضمان التأثير» فيرتبط بقوة الردع ولكنه ليس مطابقا لها، ويعني الردع الموسع أو الردع المتعدد

الأطراف دخول طرف ثالث بجانب أحد الخصمين، وإما أن يكون ضعيفًا فيستفيد من ضمانات الردع أو قويا فيزداد قوة بقوة حليفه، وغالبا ما ينجح هذا الردع في ظل نظام دولي متعدد الأقطاب ويبرز بشكل مباشر آلية لمنع الحرب، سواء تحقق توازن الكمية مع النوعية أم لا. ((٣٧))

٣. الردع الثنائي الجانب: هو عبارة عن استراتيجية ردعية تقوم بين طرفين يتحدد مستواها في المستوى النووي إثر تبادل المخاطر المؤكدة بينهما نتيجة امتلاكهما القدرات النووية.

ساد هذا النوع من الردع خلال الحرب الباردة بين المعسكرين خاصة عند وصولهما ذروة التسلح النووي، بقدرة كل الطرف على تدمير الطرف الآخر في إطار ما يطلق عليه بالتدمير الثنائي المؤكد، فالردع بينهما تحقق نتيجة التفكير الاستراتيجي لديهما حول الأرباح والخسائر التي سيجنيها كل طرف في حالة قيامه بأي اعتداء. ((٣٨))

٤. الردع الأحادي الجانب: هذا النوع من الردع جاء مع انتهاء الحرب الباردة، ويكون الردع في هذا النوع قائما لدى أحد أطراف النزاع ((٣٩))، وغالبا ما يظهر هذا النوع نتيجة انهيار أحد أطراف المعادلة الردعية وكان هذا واضحا بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وتفرد الولايات المتحدة الأمريكية بالقوة النووية التي منحتها قدرة الاحتفاظ بمكاسبها.

الخاتمة:-

مفهوم الردع تتمة ملازمة لمفهومي ميزان القوى وتوازن الدول، على نحو ما تتداولهما العلاقات الدولية. ومهاجمة خصم تفوق قوته، ويفوق عدده قوة المهاجِم وعدده، والردع جزء من فن الحرب، وركن بارز من أركان الاستراتيجية غير المباشَرة. والخوف من إلحاق الخصم أضرارًا فادحة في البناء العسكري قد يدعو إلى معالجة الخطر معالجة عقلانية تقوم على الاقتصاد في استعمال القوة. وعلى هذا، يجوز الكلام على «ردع تكتيكي». ولمفهوم الردع مكانة على صعيد ميزان القوى الاستراتيجي. ولا يزال درس الحرب الباردة ساريًا: فالإمعان في التسابق وفي التعادل الكمي والنوعي أدى إلى تجدد المساواة بين القوى وألغى تفوق بعضها على بعضها الآخر.

و أن تحولات البيئة الدولية بعد نهاية الحرب الباردة طرحت عدة تغيرات على مستوى المفاهيم والمداخل النظرية التفسيرية، خاصة ما يتعلق بالردع عموما والردع النووي بالتحديد، فالتحديات الجديدة فرضت نمطا من السلوك لا يتماشى مع افتراضات النظريات الكلاسيكية التي افترضت وجود قوتين عظمتين متناسقتين من ناحية المقومات المادية كفواعل أساسية لتحقيق الردع، وإن حاجة الدول الأخرى إلى توفير الأمن والاستقرار ساهمت في ظهور أنواع مختلفة للردع بالاستناد إلى نوعية الوسيلة والأدوات المستعملة منها الردع غير التقليدي والردع التقليدي والردع النووي، الذي تطور بتطور الأسحلة المستخدمة وتطور الإمكانيات الخاصة به، وهذا أدى إلى ما يعرف بتوازن الرعب النووي .

قائمة المصادر:

الكتب :

١. إسماعيل صبري مقلد، الاستراتيجية الدولية في عالم متغير قضايا ومشكلات، شركة كاظمة للنشر، الكويت ١٩٨٣.

٢. أمين حامد هويدي، الصراع العربي بين الرادع التقليدي والرادع النووي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط ١٩٧٣، ١ .

٣. أ. أوي كيينث، الاستراتيجية الأمريكية في حقبة ما بعد الحرب الباردة، ترجمة نجوى أبو غزالة، مجلة شؤون سياسية، العدد ٦-٧، ١٩٩٦.

٤. الإمام العلامة أبو الفضل جمال الدين ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ١٩٥٦، المجلد٨.

٥. أمين محمد حطيط، إنهيار الردع الإسرائيلي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط٢٠١٢ ١.

٦. جان غيتون، الفكر والحرب، ترجمة الهيثم الإيوبي وإكرم ديري، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٥.

٧. الجنرال اندريه بوفر، الردع والاستراتيجية، ترجمة إكرم ديري، دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٠.

٨. ديفيد جارنم، مستلزمات الردع، مفاتيح التحكم بسلوك الخصم، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، الإمارات، العدد٢، ١٩٩٥.

٩. سوسن إسماعيل العساف، استراتيجية الردع في ظل العقيدة الأمريكية الجديدة والاستقرار الدولي، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ٢٠٠٨.

١٠. عامر مصباح، المنظورات الاستراتيجية في بناء الأمن، القاهرة: دار الكتاب الحديث، القاهرة، ط١، ٢٠١٢.

١١. فتحية النبراوي ومحمد نصر مهنا، أصول العلاقات السياسية الدولية، الإسكندرية: منشأة المعارف، ط١، ١٩٨٥.

١٢. محمد جمال محفوظ، المدخل إلى العقيدة الاستراتيجية العسكرية الإسلامية، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، ١٩٧٦.

١٣. ميخائيل غورباتشوف، البيريسترويكا إعادة البناء والفكر الاشتراكي إلى اين نحن سائرون، ترجمة الدكتور عباس خلف، شركة المعرفة للنشر والتوزيع، بغداد، ١٩٩٠.

١٤. ناصف يوسف حتى، النظرية في العلاقات الدولية، بيروت: دار الكتاب العربي، ط ١، ١٩٨٥.

١٥. الهيثم الأيوبي، الموسوعة العسكرية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط٢، ١٩٧٩.

الرسائل والاطاريح

١. عبد السلام سلمان خريبط الناشئ، سياسات الردع في مواجهة الأزمات الدولية»، رسالة مقدمة إلى معهد الدراسات القومية الاشتراكية لنيل شهادة الماجيستر علاقات دولية، الجامعة المستنصرية، العراق، ١٩٨٨.

٢ . عبلة مزوري ، استراتيجية الردع وانعكاساتها على الواقع الإقليمي والدولي بعد نهاية الحرب الباردة-دراسة حالة إيران ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية ، جامعة باتنة ، الجزائر ، ٢٠١٧ .

المصادر الأجنبية

1. Ken both , John baylis and other, contemporary strategy: theories and policies, London: croom helm, 1976.
2. Anthony C. Cain, Deterrence in the twenty-first century: proceedings, Air University ,(U.S.). Press, 2010.
3. Jaime García Covarrubia, «The Significance of Conventional Deterrence in Latin America», MILITARY REVIEW, March--April 2004.
4. Michael Krepon and Julia Thompson, DETERRENCE STABILITY: ESCALATIOCONTROL IN SOUTH ASIA, Washington: The Stimson Center, 2013.
5. Rekasius, Mindaugas, «Unconventional deterrence strategy», Thesis Submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of MASTER OF SCIENCE IN DEFENSE ANALYSIS, NAVAL POSTGRADUATE SCHOOL, 2005

موقع إلكتروني :

حسن الرشيدي : الاستراتيجي الأمريكية الجديدة في العالم ، بحث على شبكة الإنترنت
www.albagan-magazin.com

Endnotes

١ . ناصف يوسف حتى، النظرية في العلاقات الدولية، بيروت: دار الكتاب العربي، ط ١، . ١٩٨٥، ص ١٣٧ .

٢ . برونو تيرتري، مصدر سبق ذكره، ص ٤٩ .

٣ . فتحية النبراوي ومحمد نصر مهنا، أصول العلاقات السياسية الدولية، الإسكندرية: منشأة المعارف، ط١، ١٩٨٥، ص ٦١٧ .

٤ . سوسن العساف، استراتيجية الردع في ظل العقيدة الأمريكية الجديدة والاستقرار الدولي، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ٢٠٠٨، ص ٥٥ .

٥ . فتحية النبراوي ومحمد نصر مهنا، المصدر السابق، ص ٦٢٦ .

٦ . ديفيد جارنم، مستلزمات الردع، مفاتيح التحكم بسلوك الخصم، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، الإمارات، العدد٢، ١٩٩٥، ص ٣٨ .

٧ . ديفيد جارنم، المصدر السابق، ص ٣٨ .

٨ . فتحية النبراوي ومحمد نصر مهنا، المصدر السابق، . ٦٠٢

٩ ( ) المصدر السابق، ص ٦٠ .

١٠ ( ) جيمس دورتي وروبرت بلستغراف، المصدر السابق، ص ٢٥ .

١١ ( ) Ken both, John baylis and other, contemporary strategy: theories and policies, London: croom helm,١٩٧٦, op. cit, p٧٠ .

١٢ . أمين محمد حطيط، انهيار الردع الإسرائيلي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط ١، ٢٠١٢ ص١٠ .

١٣ . برونو تيرتري، المصدر السابق، ص ٤ .

١٤ . جيمس دورتي وروبرت بلستغراف، المصدر السابق، ص ٢٤ .

١٥ . إسماعيل صبري مقلد، الاستراتيجية الدولية في عالم متغير قضايا ومشكلات، شركة كاظمة للنشر، الكويت ١٩٨٣، ص ٢٦٨ .

١٦ . عامر مصباح، المنظورات الاستراتيجية في بناء الأمن، القاهرة: دار الكتاب الحديث، القاهرة، ط١، ٢٠١٢، ص١٢٨ .

١٧ . المصدر نفسه، ص ١٥٨ .

18. Anthony C. Cain, Deterrence in the twenty-first century: proceedings, Air University, (U.S.). Press, 2010, p1

١٩ . أمين حامد هويدي، الصراع العربي بين الرادع التقليدي والرادع النووي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط ١٩٧٣، ١، ص ٦١ .

٢٠ . سوسن العساف، المصدر السابق، ص ٢٤ .

٢١ . عبد السلام سلمان خريبط الناشئ، سياسات الردع في مواجهة الأزمات الدولية"، رسالة مقدمة إلى معهد الدراسات القومية الاشتراكية لنيل شهادة الماجيستر علاقات دولية، الجامعة المستنصرية، العراق، ١٩٨٨، ص ١٢٠ .

٢٢ . سوسن العساف، المصدر السابق، ص ٢٤ .

٢٣ . Anthony C. Cain, op cit, P٢١ .

٢٤ . عبد السلام سلمان خريبط الناشئ، المصدر السابق، ص١٢٠-١٢٣ .

٢٥ . جمال عبد الملك ابن خلدون، المصدر السابق، ص ١٠٥ .

٢٦ . عبد السلام سلمان خريبط الناشئ، المصدر السابق، ص ١٢٢ .

٢٧ . أمين حامد هويدي، المصدر السابق، ص ٦٤ .

٢٨ . Jaime García Covarrubia, "The Significance of Conventional Deterrence in Latin America", MILITARY REVIEW, March--April

.2004, p36

٢٩ . سوسن العساف ، المصدر السابق ، ص٦٧ .

٣٠. Michael Krepon and Julia Thompson, DETERRENCE STABILITY: ESCALATIOCONTROL IN SOUTH ASIA, Washington: The Stimson Center, ٢٠١٣, p٢٥ .

٣١ . عبد السلام سلمان خريبط الناشئ ، المصدر السابق ، ص ١٢٨ .

٣٢ . المصدر السابق ، ص ١٢٩ .

٣٣. Rekasius, Mindaugas, "Unconventional deterrence strategy", Thesis Submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of MASTER OF SCIENCE IN DEFENSE ANALYSIS, NAVAL POSTGRADUATE SCHOOL, ٢٠٠٥, p١١ .

٣٤ . سوسن العساف ، المصدر السابق ، ص٦٥-٦٦ .

٣٥ . أحمد عبد الملك ابن خلدون ، المصدر السابق ، ص ٢٠٨ .

٣٦ . ديفيد جارنم ، المصدر السابق ، ص ٢٤ .

٣٧( ) المصدر نفسه ، ص ٢٩-٣٤ .

٣٨( ) سوسن العساف ، المرجع السابق ، ص ٧١ .

٣٩ . أمين محمد حطيط ، انهيار الردع ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ط ١ ، ٢٠١٢ ، ص ٩ .

تجربة العدالة الانتقالية في تشيلي من أجل التنمية وبناء الأمن المجتمعي

سيف ضياء دعيبر

باحث في برنامج الدكتوراه- كلية العلوم السياسية ـــ جامعة النهرين

الملخص

لقد عرف العالم تشكل مفهوم العدالة الانتقالية منذ الثمانينيات انطلاقًا من تجارب وطنية في العديد من دول العالم خاصة في أمريكا اللاتنية وأفريقيا، وقد ساهم في ذلك التحولات السياسية والدولية ثم تصاعد مد المطالب السياسية والحقوقية لحركات المجتمع المدني الداخلية في وجه هذه النظمة، مما فرض عليها الانتقال من أنظمة حكم شمولية إلى أنظمة حكم ديمقراطية، وتحقيق مصالحة وطنية تروم الاعتراف بحقيقة الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية والمسؤولين عنها ومحاكمتهم ثم تعويض الضحاية المتضررين منها.

وتهدف هذه الدراسة إلى تناول تجربة تشيلي في العدالة الانتقالية من حيث سياقاتها وظروف تطبيقها، بدءًا من تجربة «أليندي» الديمقراطية ثم الانقلاب العسكري عليها، وصولًا إلى الانتقال الديمقراطي وتطبيق العدالة الانتقالية.

الكلمات المفتاحية: العدالة الانتقالية، الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، الدكتاتورية، الجنرال بينوتشة، النظام العسكرة، لجنة الحقيقة والمصالحة، التعويضات.

The Transitional Justice Attempt in Chilefor the Sake of Improvement and Establishing Social Saftey

Abstarct

The world has known that a concept of transitional justice has been formed since the eighties, based on national experiences in many countries of the world, especially in Latin America and Africa. Totalitarian regimes to democratic regimes and achieving national reconciliation aiming at recognizing and prosecuting the truth of crimes against humanity and those responsible for it, and then compensating the victims affected by it. Down to the democratic transition and the application of transitional justice.

Keywords: transitional justice, gross violations of human rights, dictatorship, General Pinochet, militarized regime, truth and reconciliation commission, reparations.

المقدمة

انطلاقًا من أن العدالة الانتقالية والتنمية ترتبطان بعلاقة تكاملية فإن الهدف من هذه العلاقة وبصورة أساسية هو إنشاء مشروع المصالحة الوطنية الذي يسعى بدوره إلى إرساء السلم المجتمعي وصولًا إلى بناء الأمن المجتمعي عبر إكمال مستلزمات التحول الديمقراطي، حيث إن أغلب المجتمعات وخلال مسيرتها النهضوية والتنموية لبناء أمنها وسلامها واستقرارها المجتمعي بعد الانهيار تتعرض إلى تحديات كبيرة وكثيرة وعلى الأصعدة كافة سواء كانت هذه التحديات (اجتماعية، سياسية، اقتصادية، وحتى بيئية)، وهذه التحديات دائما ما تخلق فجوات بين فئات المجتمع، ولأجل التغلب على هذا التحديات وتحقيق الغايات المنشودة نحو بناء أمن مجتمعي مستدام، يجب أن تكون هنالك سياسات عامة تحوي جملة من الآليات والخطوات وباشتراك جميع أفراد المجتمع وجماعاته والقطاع الخاص والمجتمع المدني وتحت إشراف حكم رشيد يأخذ على عاتقه إدارة هذه العملية التي باتت تعرف بمصطلح العدالة الانتقالية.

أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية الموضوع في الكشف عن ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في الحكم العسكري الدكتاتوري، إذ شهدت البلاد التعرض لتحديات خطيرة وعلى كافة الصعد. . ما دفعها إلى العمل على تضميد الجراح. . والشروع في دورات ناجعة للسياسات العامة التنموية والعدالة الانتقالية والتحول الديمقراطي سمحت ببناء أنموذجها الخاصة الناجح في بناء مجتمع التنمية المستدامة المتنوع والمحترم لذاته.

ليكون ذلك البلد مقصدًا لدارسي العدالة لانتقالية والتنمية وبناء الأمن المجتمعي، وأنموذجًا يمكن الإحاطة به من جانبين:

الأول منها يكون في حجم التحديات التي تعرضت لها تشيلي وكيف تعاملت مع حالة عدم الاستقرار والتهتك الذي أصاب منظومتها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

أما الثاني فيكون في كيفية تصديها لتلك التحديات ونهوضها كدولة عملاقة تنمويًا ما بين مجموعة دول الجنوب التي تعاني الكثير منها من تراجعات لا تحمد عقباها لا سيَّما في ظل معاناة عالم اليوم من التغير المناخي واستفحال الأمراض ومنها فاشية الفايروس التاجي، بالعديد من أركان التنمية المستدامة.

أهداف الدراسة:

١. تحليل الوضع السياسي التشيلي قبل وبعد الحكم العسكري الدكتاتوري

٢. رصد الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في تشيلي إبان الحكم الدكتاتوري والوقوف عليها.

٣. الانتقال الديمقراطي وتطبيق العدالة الانتقالية وصولًا للوحدة الوطنية وبناء الأمن المجتمعي.

إشكاليّة الدراسة:

تعد الدراسة محاولة لتحليل إشكاليّة الأمن المجتمعي في دول الجنوب مما يساعد في الإجابة عن الأسئلة المحورية الآتية:

- ما هو الوضع السياسي في جمهورية تشيلي إبان حكم الدكتاتور وما قبله؟

- كيف استطاعت الانتقال من الدكتاتورية إلى مصاف الدول الديمقراطية؟
- هل نجحت تشيلي في تجربة العدالة الانتقالية وتحقيق الوحدة الوطنية وصولًا إلى بناء الأمن المجتمعي وأعمال أهداف التنمية المستدامة؟
- وما هي السبل التي سلكتها تشيلي للخروج من أزمتها؟

منهج الدراسة:

تعتمد هذا الدراسة على المدخل التاريخي الذي يعيننا في تتبع أحداث هذه الظاهرة، فالمدخل التاريخي يبحث البدايات والجذور والمراحل والتطورات، وكذلك تعتمد على المنهج الوصفي لوصف حالة ما حدث وما كان، بالإضافة إلى المنهج المقارن الذي قارن ما حصل بالدولة قبل وبعد الحكم الدكتاتوري و الانهيار.

فرضية الدراسة

تكمن فرضية الدراسة في رؤية مفادها . .

أن الأمن المجتمعي في أنموذج الدراسة ووفقًا لرؤية بوزان قد واجه مخاطر جسيمة جراء الدكتاتورية التي شكلت تهديدا للتنمية المستدامة في هذا البلد – ما وضع نظامها السياسية إزاء مسؤولية أخلاقية لإيجاد الحلول للمشكلات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية والبدء بدورات عملانية وفاعلة للتنمية المستدامة توفر مساحات رحبة للتكامل والاندماج وتحويل الأفراد إلى قوى فاعلة داخل مجتمعاتها الضامنة للتنوع.

هيكلية الدراسة:

قسمت الدراسة إلى محورين رئيسية، وكل محور له عناوين فرعية مرقمة ومرتبة، تتمثل المحاور الأساسية فيما يلي:

المحور الأول: سياق وظروف انتهاكات حقوق الإنسان في تشيلي

المحور الثاني: سياسات تحقيق العدالة الانتقالية وبناء الأمن المجتمعي

العدالة الانتقالية والتنمية المستدامة:

العدالة الانتقالية[١]*: يعد هذا المفهوم حديث الظهور تبلور مع بروز الصراعات في المجتمعات التي شهدت انتقالاً نحو الديمقراطية والحكم الرشيد، وهو ما ربطها بالقضايا المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان، مع ضرورة اتباع آليات العدالة الانتقالية لتحديد مسؤوليات الجناة من جهة وتعويض الضحايا من جهة أخرى، وهو ما يسهم في تحقيق المصالحة الوطنية، وإعادة تماسك المجتمع من جديد، وبهذا الصدد تعد الحقيقة والمصالحة أحد أهم آليات العدالة الانتقالية التي تسعى من خلالها إلى إعادة نسج الثقة بين مكونات المجتمع وإحلال السلام والاستقرار والأمن وإعادة بناء مؤسسات الدولة وهو ما يحتاج إلى عدالة متعددة الأبعاد، ترسخ تطبيق القانون وتحقق السيادة وتعالج الانتهاكات الجسيمة وإصلاح أخطاء الماضي لا سيَّما فيما يتعلق بالضحايا من خلال تعويضهم أو ذويهم مثلاً ومحاولة إعادة تأهيلهم اجتماعيًا، وعلى الرغم من تنوع تعاريف العدالة الانتقالية بحسب الزاوية التي ينظر إليها منها، لكن أغلب هذه التعاريف تؤكد على نقاط ثلاث وهي «الانتقال من حالة نزاع داخلي مسلح إلى حالة السلم، أو الانتقال من حكم سياسي تسلطي إلى حالة حكم ديمقراطي، أو التحرر من احتلال أجنبي باستعادة أو تأسيس حكم محلي، وكل هذه المراحل تواكبها بعض الإجراءات الإصلاحية الضرورية مع محاولة إصلاح أضرار ضحايا الانتهاكات الخطيرة»[٢] وبناءً على ما تقدم يمكن القول إن العدالة الانتقالية تتمثل بمجموعة من (الإجراءات والآليات[٣]*)، سواء كانت قضائية أو غير قضائية يتم اتخاذها خلال مرحلة الانتقال بهدف نهضة المجتمع وتحوله من حالة الفوضى والاقتتال إلى الديمقراطية والحكم الرشيد لمواجهة انتهاكات حقوق الإنسان خلال فترة زمنية معينة سواء كانت (نزاعًا مسلحًا، حكمًا تسلطيًا، تدخلاً خارجيًا)، والهدف يكون منها إصلاح وإزالة آثار الضرر الحاصل مع تعويض الضحايا والقصاص من المتسببين لمنع الإفلات من العقاب، وتحقيق المصالحة الوطنية والاستقرار المجتمعي وإصلاح مؤسسات الدولة وهي واحدة من أهم شروط عملية التحول الديمقراطي والحكم الرشيد وتحقيق التنمية المستدامة وبالنتيجة تحقيق الاستقرار والسلام وبناء أمن مجتمعي بصيغته المستدامة، لذلك فإن مفهوم العدالة الانتقالية يرتبط إلى حد كبير بمفهوم التحول الديمقراطي والحكم الرشيد الذي يشير في أوسع معانيه إلى عمليات وتفاعلات مرتبطة بالانتقال أو التحول من صيغة نظام حكم غير ديمقراطي إلى صيغة نظام حكم ديمقراطي رشيد[٤]، ولقد حدد (صاموئيل هنتنجتون) عملية التحول الديمقراطي هذه بثلاث مراحل، وكما يلي[٥]:

١. المرحلة الأولى: اعتدال النظام، أي عملية تفكيك النظام القديم وانحلاله.

٢. المرحلة الثانية: التحول الديمقراطي، أي عملية تغيير البنى الأساسية والأساليب القديمة.

٣. المرحلة الثالثة: الترسيخ والاستقرار الديمقراطي، أي جعل البنى التي تغيرت والأساليب التي تبدلت مترسخة ومستقرة لتتماشى مع الوعي المجتمعي للمجتمع.

مع الإشارة إلى أن المرحلة الأخيرة هذه تقوم على معايير عدة، كما هو موضح في المخطط أدناه:

الرسم التوضيحي رقم٥: معايير الترسيخ والاستقرار الديمقراطي

معيار الحقوق السياسية القائم على حق الانتخاب والترشيح، تولي الوظائف العامة وفق معايير الكفاءة والاستحقاق	معيار الحريات المدنية حرية تكوين الجمعيات، حرية التجمع، المعتقد التعبير عن الرأي، المحاكمات العادلة، حق الحصول على المعلومات، حقوق المرأة، حرية الصحافة	معيار الفصل بين السلطات	معيار السيطرة المدنية الفعلية على العسكريين	معيار الثقافة الديمقراطية أي أن تكون الديمقراطية هي الوسيلة المثلى لتسيير الحياة	نبذ ثقافة الكراهية والتمييز بكل أشكالها

المصدر: الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على: عبد السلام بغدادي إبراهيم، المصالحة الوطنية وبناء السلام في العراق التحديات والفرص، (القاهرة: الدار الدولية للاستثمار الثقافية، ٢٠٢٠).

ولا يمكن تحقيق تلك المراحل جميعًا أو تكاملها إلا من خلال تبني مشروع متكامل من التنمية التي تهيئ الأرضية لذلك، لكون أن علاقة التنمية بالعدالة الانتقالية هي علاقة تكاملية كما أسلفنا ولذلك فإن التنمية تضمن مستوى أفضل في مجال الصحة والتعليم والتمتع بمستوى معاشي جيد مع ضمان الحريات وحقوق الإنسان وهي تشترك مع العدالة

الانتقالية بكون أن هدفيهما يتمثل بالحفاظ على (جودة حياة الإنسان)، غير أن العدالة الانتقالية تهتم بماضي حقوق الإنسان، بينما التنمية تتعامل مع المستقبل، أي أنها تهدف إلى ضمان مستقبل أفضل يعتمد بالأساس على معالجة الخلل الموجود في الماضي، وأغلب الدول التي تشهد تحولًا تعاني من تركة ثقيلة لانتهاكات حقوق الإنسان كما تعاني من مشكلات في التنمية، لذا فإن العدالة الانتقالية ينبغي أن تكون جزءًا من منهج تنموي شامل للمجتمعات التي تمر بمرحلة التحول، فالانتقال الناجح لا يتم من دون التصدي للموروث والمخلفات من الفترة السابقة حيث إن العدالة الانتقالية تحتاج إلى موارد وقدرات مؤسسية تكون مفقودة في المجتمعات التي تخرج من الأزمات، وهكذا فإن برنامج التنمية يساعد على إرساء العدالة الانتقالية عن طريق توفير الموارد الخام لدعم إنشاء مؤسسات قوية تأخذ على عاتقها تنفيذ برامج التعويضات أو توفير القدرات اللازمة لإنشاء لجان تقصي الحقائق أو عقد محاكمات للجناة، إذ إن فلسفة العدالة الانتقالية ترتكز على ضرورة الالتزام بمبدأ الديمقراطية بعد المصالحة والقيام بدور فعال في بناء مؤسسات حكم جديدة في إطار لا يسمح في الإفلات من العقاب وهذا ما أكد عليه الهدف (١٦) من أهداف التنمية المستدامة (SDNs) لعام (٢٠١٥ – ٢٠٣٠) والذي شجع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمش فيها أحد بهدف تحقيق التنمية المستدامة وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة تشمل الجميع وعلى المستويات كافة، وهذا ما سيتم إيضاحه من خلال النماذج الثلاثة للدول المختارة.

تشيلي نظرة عامة:

جغرافيًا :

جمهورية تشيلي هي إحدى دول قارة أمريكا اللاتينية وهي بلد ضيق يمتد بشكل طولي على الساحل الغربي لأمريكا الجنوبية، ويبلغ طول شيلي عشرة أضعاف عرضها حيث تمتد سواحلها على المحيط الهادي بمسافة تقدر بحوالي (٤٤٨٠) كم، وبمتوسط عرض يبلغ (١٦٠) كم، وتبلغ مساحتها الإجمالية (٧٥٦, ٠٩٦) كم٢، وأقصى عرض للبابسة (٤٠٢) كم٢، تزرع فيها مساحة نسبتها (٧٪)، وتستخدم (١٥٪) من أراضيها للرعي وتشكل الغابات (٢٩٪) من أراضيها، في حين تشكل الصحراء والجبال (٤٧٪) منها، تبدأ أرض شيلي بسلاسل جبلية تمتد على طول الشريط الساحلي والتي هي جِزء من جبال الأنديز

والتي تشكل حدودًا طبيعية مع جيرانها حيث تحدها من الشرق الأرجنتين، ومن الشمال بيرو، ومن الشمال الشرقي بوليفيا، ومن الغرب المحيط الهادي[٦]، ويبلغ ارتفاع بعض القمم في تشيلي (٥٤٩٠) مترًا ويمثل جبل جوسدي سلادو أعلى جبالها بارتفاع قدره (٦٨٧٠) مترًا، كما تمتد سهول ساحلية ضيقة على شاطئ المحيط الهادي إلى جانب تلك السلاسل من الجبال لتتشكل في القسم الجنوبي من هذه السهول خلجان صغيرة، وتتميز أنهر تشيلي بكونها قصيرة وسريعة الجريان وتنحدر من جبال الأنديز لتصب في المحيط الهادي ومن أهمها نهر (ريمول) وطوله (٣٧٢) كم، ونهر (بيو بيو) طوله (٣٨٤) كم، نهر (ريولوا وطوله ٤٢٣كم)، كما أن أرضها تتمثل بشريط طويل يمتد عبر مسافة تبدأ من دائرة (٢١) جنوبًا إلى دائرة عرض (٥٦) جنوبًا، أي أن تشيلي تقع جنوب خط الاستواء ما يجعل فصول السنة فيها تخالف مثيلاتها في نصف الكرة الشمالية حيث يمتد فصل الصيف فيها من أواخر كانون الأول – ديسمبر حتى نهاية أواخر آذار – مارس في حين يمتد الشتاء من أواخر حزيران – يونيو وحتى أيلول – سبتمبر[٧].

كما تقسم تشيلي إلى ثلاثة أقاليم، هي[٨]:

- إقليم الصحراء الشمالي: ويمتد مسافة (١٦٠٠) كم، بدءًا من جنوب حدود بيرو وصولًا إلى نهر أكونكاغوا شمال مدينة فالبريسو وتعد صحراء أتاكاما والتي يسميها التشيليون بالشمال العظيم إحدى أكثر الأماكن جفافًا في العالم، إذ إن الأمطار لا تسقط في بعض أجزائها لسنوات، وباستثناء بعض المحاصيل التي تزرع في واحات قليلة لا توجد أية حياة نباتية فيها، غير أنها تحتفظ بمعظم المعادن القيمة التي تمتلكها تشيلي.
- إقليم الوادي الوسيط: ويمتد بدوره إلى نحو (١٠٠٠) كم بدءًا بنهر أكونكاجوا حتى بويرتو مونت، يخترقه العديد من الأنهر مثل (مابوتشو، مايبو، مولية وبيو بيو) والتي تغذيها مياه الأمطار والثلوج من جبال الأنديز والتي تجعلها أكثر الأراضي خصوبة في تشيلي ويتمركز فيه أغلب السكان.
- إقليم الأرخبيل: ويمتد لنحو (١٦٠٠) كم تقريبًا أيضًا، ويبدأ من بويرمونت إلى أقصى الرأس الجنوبي لأمريكا الجنوبية والذي يسمى بـ (كيب هورن) وتتميز هذه المنطقة بطبيعة برية قاسية تجتاحها الرياح وبأنها ذات منحدرات صخرية حادة

تكسوها الغابات الكثيفة وتنتشر فيها المثالج والبحيرات كما تتنشر في الطرف الغربي لهذا الإقليم آلاف الجزر المحاطة ببحر عاصف بارد.

ديموغرافيًا :

ينحدر معظم التشيليين من مزيج من السلالات الهندية الأسبانية وبعضهم من أصول أوروبية حيث يعد الهنود أوائل من سكن ما بات يسمى اليوم بدولة تشيلي ومنذ زمن طويل ومن بعدهم جاء الإسبان في القرن السادس عشر الميلادي، وبمرور الزمن أفرز التزاوج بينهما سلالة جديدة وهم هجين من المولودين والذين يمثلون اليوم أغلب سكان دولة تشيلي وبنسبة (٧٥٪) تقريبًا، بينما يبلغ عدد السكان من أصول أوروبية حوالي (٢٠٪) ويمثل السكان الأصليون الهنود الذين لم يختلطوا ولم يتزوجوا من الأوروبيين حوالي (٣٪) من السكان في البلاد، إضافة إلى المهاجرين من الشرق الأوسط الذين قدموا إلى تشيلي بأعداد مرتفعة قليلًا وعلى موجات هجرة استمرت من أواسط القرن التاسع عشر الميلادي إلى بدايات القرن العشرين حيث تبلغ نسبتهم حوالي (٥٪) من إجمالي سكان تشيلي اليوم ويعتبر العدد الأكبر منهم من بلاد الشام حيث يعتبر الشاميون قوة ضغط كبيرة داخل المجتمع التشيلي، كما إنهم يمثلون الشريحة الأكثر تعلمًا حيث قاموا بتأسيس العديد من المراكز الثقافية التي تُعنى بتغذية روح الانتماء للوطن الأم ومنها (مؤسسة بيت لحم، نادي فلسطين لكرة القدم)، كما تعتمد التركيبة الطبقية الاجتماعية في تشيلي على أساس الثروة وليس العرق[(٩)].

الدين والأعراق في تشيلي:

في تشيلي العديد من الديانات والمذاهب إذ إن المذهب الكاثوليكي يشكل حوالي (٧٠٪) من السكان بينما يشكل البروتستانت (١٥. ١٪) وشهود يسوع (١. ١٪)، بالإضافة إلى مذاهب مسيحية أخرى تمثل (١٪)، الملحدون (٨. ٣٪)، وديانات أخرى (٤. ٦٪)، وعلى الرغم من ذلك فإن تشيلي تتميز بكونها بلدًا لا يعرف التفرقة على أساس الدين أو المذهب[(١٠)].

ومن ناحية التوزيع السكاني على مناطق البلاد فإن الدين والأعراق غير منتظمة التوزيع إذ إن الغالبية العظمى من سكان تشيلي تعيش في منطقة الوادي الأوسط والتي تضم في

جانبيها المدن الكبرى والمصانع الرئيسة وتتعالى فيها ناطحات السحاب الحديثة من الفولاذ والزجاج في تلك المدن إضافة إلى الأبنية والأراضي الزراعية الخصبة، بينما لا يعيش إلا القليل من السكان نسبيًا في الصحراء الشمالية أو منطقة الجنوب، كما يعيش أربعة أخماس سكان تشيلي أو ما يعادل (٨٥٪) تقريبًا من السكان في المناطق الحضرية التي تتمثل بمنطقة سانتياجو حول العاصمة التي تمثل ثلث سكان البلاد تقريبًا، بالإضافة إلى المدن الكبيرة الأخرى مثل كنسبسيون وفالباريسو وفينا دل مار[١١]، وتمثل نسبة سكان الريف (١٥٪) من مجمل سكان البلاد ويعمل معظمهم في الزراعة، إذ إن جميع الأراضي الزراعية قبل ستينيات القرن العشرين كانت مصنفة ضمن إقطاعيات كبيرة تدعى (فاندوس) وهي مملوكة من قبل بضع عائلات ثرية، أما المزارعون الذين يعيشون فيها ويرعونها فكانوا يسمون (انكويليينوس)، وكانوا يحصلون مقابل عملهم ورعايتهم لها على مساكن وقطعة أرض صغيرة لتأمين غذائهم، وفي ستينيات القرن ذاته شرعت الحكومة بتقسيم الأراضي وتوزيعها على المزراعين الذين أصبح الكثير منهم يملكون الأراضي بينما بقي الكثير ممن يعملون كمستأجرين لمزارع كبيرة، أما عن مساكنهم فإن معظمهم يعيشون في بيوت مكونة من غرفتين ففي الشمال الذي يسوده الجفاف تكون البيوت من طين ومسقفة بالقرميد بينما في أقصى الجنوب حيث الغابات والأشجار فتكون البيوت من خشب وسقوف مطاطية، ويفتقر أكثر تلك البيوت إلى أبسط مقومات الحياة من الكهرباء والمياه النقية الصالحة للشرب، ونتيجة للمصاعب التي يواجهها سكان الريف قام الكثير منهم ومنذ أواسط القرن العشرين بالتدفق على المدن بحثًا عن حياة أفضل[١٢]، وهو ما يترتب عليه ولادة مشاكل مثل (الفقر، البطالة، ازدحام المساكن في الأحياء الشعبية الفقيرة وغيرها).

تاريخيًا

كانت تشيلي في السابق جزءًا من إمبراطورية الأتيكا الهندية - الأمريكية قبل أن يحتلها الإسبان في العام (١٥٤٠م) لتظل جزءًا من مستعمرة إسبانية واسعة الأطراف حتى العام (١٨١٨م) حيث نالت استقلالها وأقيمت جمهورية تشيلي بتأريخ (٥ من نيسان – أبريل) في العام ذاته بعد انتصار التشيليين بقيادة (سان مارتن) و (أوهيجنز) على الإسبان ليصبح الأخير أول قائد لدولة تشيلي الحديثة والذي أشرف على صياغة دستورين للبلاد، الدستور (الأول في عام ١٨١٨)، (والثاني في العام ١٨٢٢م)، ونتيجة إجراءاته الإصلاحية

التي أدت إلى غضب بعض مسانديه ما جعلهم يتخلون عنه اضطر إلى الاستقالة في العام (١٨٢٣)[١٣]، لتدخل البلاد مرحلة جديدة اتصفت بالفوضى والصراع والحروب الأهلية التي استمرت حتى عام (١٨٣٠)، وفي عام (١٨٣٣) تم صياغة أول دستور لدولة تشيلي يدوم لفترة طويلة حيث ظل ساري المفعول لفترة تزيد على (٩٠) سنة، وهذا الدستور قد أرسى دعائم حكومة مركزية قوية، بنظام جمهوري ذي طابع رئاسي يقوم على أساس فصل سلطات الدولة وتحديد فترة ولاية الكونغرس ورئيس الجمهورية عبر إقامة انتخابات شعبية بصورة دورية لكنها تعتمد على أساس الملكية[١٤]* وبنحو كان متبعًا في ذلك الزمان، وهذا الدستور أبقى البلد اعتبارًا من تلك الفترة على عملية سيادة القانون كما أن سير تلك العملية لم يتعطل إلا مرتين الأولى في الحرب الأهلية التي نشبت في العام (١٨٩١)[١٥]* وانتهت بانتصار المؤيدين للنظام البرلماني على المدافعين عن النظام الجمهوري، والثانية جراء الأزمة السياسية والحكم التي حدثت في الفترة الممتدة بين عامي (١٩٢٤-١٩٣٢) حيث توالت حكومات عسكرية قصيرة العهد بسبب ظهور طبقات المجتمع الوسطى والشعبية والتي كانت تعمل على تغيير الهياكل التقليدية للسلطة السياسية والاقتصادية[١٦]، ومع وصول (أرتورو الساندري) رئيسًا حيث وصل إلى سدة الحكم في عام (١٩٢٥) وقام بثورة إصلاحية شملت الجوانب السياسية والاجتماعية وقام بتعيين جمعية لصياغة دستور جديد أرسى النظام الجمهوري مجددًا ونص على مجموعة من التغييرات الهامة والتي تتمثل بـ (فصل الكنيسة عن الدولة، ودعم الحريات الفردية بما فيها الحرية الدينية، تخفيض سن الانتخاب إلى (٢١) سنة مع الغاء شروط المرتبات والعقارات المطلوبة في الناخب، الاعتراف بحق العمال بتشكيل منظمات، أكد على الرعاية الاجتماعية لجميع المواطنين، زيادة السلطات المخولة للرئيس في مواجهة الهيئة التشريعية ذات المجلسين، على أن يكون انتخابه مباشرًا، تقسيم الحكومة إلى أربعة فروع (تنفيذي - تشريعي – قضائي ومراقب عام)[١٧]

سارت البلاد وابتداءً من عام (١٩٣٢) إلى فترة مطولة من الأوضاع الطبيعية في توليد الحاكم وترسيخ المؤسسات الديمقراطية التي استمرت في التحول عن طريق إصلاحات دستورية تدريجية عملت على توسيع نطاق المشاركة الشعبية في العملية السياسية كما بدأ الاقتصاد التشيلي بالتزامن مع ذلك بالانتعاش تدريجيًا لتشكل الحكومة عام (١٩٣٩) هيأة للتنمية الاقتصادية سميت هيأة تنشيط الاقتصاد التي عملت بدعم القروض الأمريكية على تنشيط الإنتاج عن طريق بناء مصنع للصلب إضافة إلى تطوير المرافق المائية بغية

توليد الكهرباء، تم إنشاء مصانع إنتاج سكر البنجر، وهذه المشاريع التنموية استمرت في فترة الأربعينيات[١٨]، كما صدر في (كانون الثاني / يناير ١٩٣٤) قانون منح النساء وكذلك الأجانب حق التصويت في الانتخابات للمجالس البلدية، ووسع نطاق ذلك لتشمل الانتخابات الرئاسية والبرلمانية بصدور قانون في هذا الاتجاه في (كانون الثاني / يناير ١٩٤٩)، فضلاً عن التعديلات الدستورية التي أقرت في عام (١٩٧١) وكان الهدف منها ضمان حكم القانون وتحديث اللوائح المنظمة للحقوق الاجتماعية والشخصية، والإقرار صراحة بالحقوق السياسية وفق ما نص عليه العهدان الدوليان للأمم المتحدة لعام (١٩٦٨)، مع تحسين حرية الرأي نحو تعددية النظام الديمقراطي وتشجيع مشاركة المجتمعات المحلية في الاعتراف دستوريًا بمنظماتها[١٩]، لكن هذا النظام المؤسسي الديمقراطي عطل في عام (١٩٧٣) بعد الانقلاب على الشرعية والإطاحة بحكومة الرئيس سلفادور الليندي الدستورية المنتخبة وإقامة النظام العسكري الدكتاتوري الذي ترأسه الجنرال (أوغسوستو بينوشية) والذي استمر حتى عام (١٩٩٠) حيث رافقه الكثير من الانتهاكات لحقوق الإنسان وتقييد الحريات، وهذا ما سنتطرق إليه وبشكل تفصيلي في المحور اللاحق.

أزمة الشرعية الانقلاب العسكري وسياسات بينوشيه وتأثيرها على الأمن المجتمعي وتراجع التنمية

التأثير الاجتماعي والسياسي:

كان نظام حكم بينوشيه يتسم بالسلطوية لكونه عمل على أساس التفرد بالسلطة وتجذير الدكتاتورية عبر مجموعة من الإجراءات التي تمثلت بـ (تعليق العمل بالدستور، حل الكونجرس التشيلي، إعلان نفسه رئيسًا لتشيلي وإعلان المجلس العسكري حاكمًا للبلاد، إصدار قرار بحل جميع الأحزاب ومنع أي نشاط سياسي، بالإضافة إلى وقف جميع الجمعيات والتكتلات والنقابات العاملة في البلاد)[٢٠]، كما تم فصل كل من يدين بالآراء الشيوعية البسيطة من وظيفته وطرده من المؤسسات التعليمية، وهذه الإجراءات كانت تعتبر خرقًا واضحًا لحقوق الإنسان الذي تعتبر جودة حياته هدفًا أساسيًا للتنمية لكون هذه الإجراءات كانت تتنافى مع العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية للأمم المتحدة والذي صدر عام (١٩٦٦) فيما يخص المادة (١٩) منه، والتي نصت

على (الحق في حرية اعتناق الآراء والتعبير عنها)، وكذلك المادة (٢٢) من نفس العهد والتي تنص على (حق حرية تكوين الجمعيات والنقابات والانضمام لها من أجل حماية مصالحه)[٢١]، كما أن نظام بينوشيه انتهج سياسة القمع والإرهاب السياسي ضد معارضيه لا سيَّما من التنظيمات العمالية وأحزاب اليسار مع مصادرة الحقوق والحريات للمواطنين التشيليين ومطاردة اليساريين في كل انحاء البلاد وتحويل ملاعب كرة القدم إلى سجون كبيرة للمواطنين من المعارضين لحكمه، ونتيجة لأفعال المجلس العسكري الذي عمل على انتهاك حقوق الإنسان وممارسة العنف السياسي والتي أدت إلى مقتل واختفاء أكثر من ثلاثة آلاف شخص في عهده، مع تعرض أكثر من سبعة وعشرين ألفًا آخرين للتعذيب في السجون[٢٢]، على يد جهاز الأمن الذي كان يعرف باسم (DINA) بسمعته السيئة ونفيه للكثير أو اضطرارهم للهرب وطلب اللجوء ومنهم السياسية التشيلية (إيزابيل الليندي) ابنة سلفادور الليندي، وهذا ما أخل بالنتيجة بالأمن المجتمعي للبلاد وأدى إلى تراجع التنمية بفقدان العدالة الاجتماعية وتسيّد عدم المساواة المجتمعية بين فئات المجتمع[٢٣].

التأثير التشريعي والقانوني:

بعد الانقلاب العسكري وتغيب أليندي تم إنشاء نظام عسكري سعى إلى القضاء على السلوك السياسي المدني والسياسات الحزبية التي كانت موجودة سابقًا حيث كان يقف بحذر للتصرف ضمن حدود القانون، ليصدر مرسوم بقانون رقم (٥٢٧) في (٢٦ حزيران – يونيو ١٩٧٤) نص على (أن قيادة مجلس الحكومة التأسيسية والسلطة التشريعية وتوطيد السلطة التنفيذية تكون محصورة بيد رئيس المجلس العسكري للحكومة)، إضافة إلى المرسوم القانوني رقم (١٦٩٧) المنشور في الجريدة الرسمية في (١٢ آذار – مارس ١٩٧٧) والذي أعلن بموجبه المجلس العسكري الحكومي عن حل جميع الأحزاب والمؤسسات والجماعات والفصائل والحركات السياسية الموجودة في البلاد وحظر تنفيذ أو الترويج لأي نشاط أو عمل ذي طابع سياسي حزبي عام أو خاص، سواء من قبل الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين أو المنظمات أو المؤسسات أو مجموعات الأشخاص[٢٤]، مع تشريع دستور جديد لتشيلي في العام (١٩٨٠) والذي لا يزال معمولًا به حتى الآن بعد أن تم سنه أثناء فترة الحكم العسكري حيث أرست مواد هذا الدستور نظامًا سياسيًا ذا طابع رئاسي إلى حد كبير مع تضمينه جوانب استبدادية تجذر وتشرعن حكم الجنرال (اوغستو بينوشيه) ولم يتم تعديل هذه المواد إلا بعد إسقاط حكم بينوشيه[٢٥].

السياسات الاقتصادية:

كانت عملية هيكلة الاقتصاد تسير وفق إرادة الحكم العسكري الذي نفذ سياسات حكومية خاصة وضعت نهاية للسياسات الاقتصادية التي كانت متبعة من خلال (استبدال الواردات وتنمية الصناعات الوطنية والرقابية والتنظيم الحمائي من قبل الدولة من أجل تنشيط النمو الداخلي بمشاركة الدولة في العملية الإنتاجية عن طريق شركات القطاع العام)، واستبدالها بـ (نموذج الاقتصاد السوقي الاجتماعي القائم على حرية المبادرة والمشاريع الخاصة والملكية الخاصة وترك قوى السوق هي من تحدد الأسعار) حيث كان بينوشيه يصرح بطموحه إلى (جعل تشيلي أمة من رجال الأعمال وليس البروليتاريين)، والنهوض بالقطاعات التصديرية للمواد مع انفتاح الاقتصاد على التجارة العالمية والاستثمار الأجنبي، كما تم استحداث قطاعات تصديرية غير تقليدية بهدف جعلها حجر الأساس للسياسات الاقتصادية فبالإضافة إلى الصناعات التقليدية والتعدين تم استغلال موارد جديدة كموارد المحيط الهادي والغابات الكثيفة والمزارع الخصبة لتصدير السلع غير التقليدية ومنها (سمك السلمون، الورق الكرتوني، والخشب المعالج)، وتلك تلك السياسات قد قلصت دور الدولة وجعلته دورًا ثانويًا تمثل بخصخصة المؤسسات العامة وإخضاعها لسلطة الشركات الأجنبية((٢٦))، وعلى الرغم من أن ازدهار الصادرات قد أنعش النمو الاقتصادي في تشيلي وساعد في إخراجها من حالة الركود التي سادت في منتصف الثمانينيات من القرن الماضي إلا أن هذا الازدهار لم يؤتِ ثماره إلا بالنسبة لطبقة النخب السياسية وجنرالات الجيش ورجال الأعمال إذ إن النمو الاقتصادي لم يكن متزنًا وكانت فوائده ترتكز على الطبقة الحاكمة، ففي نهاية حكم بينوشيه كان نصيب الفئة الأفقر من الشعب والذي يمثلون (٤٠٪) من السكان يمثل (١٠, ٥٪) فقط من الدخل القومي لتشيلي، بينما كانت نسبة الدخل الأغنى (٢٠٪) من السكان بالمقارنة مع أفقر (٢٠٪) من السكان تبلغ حوالي سبعة عشر ضعفًا، بينما انخفض نصيب الفرد من الإنفاق العام على الخدمات الاجتماعية للفترة (١٩٧٠ - ١٩٩٠) بنسبة (٠, ٢١٪)، في حين بلغ أدنى مستوى له في عام (١٩٧٦) بنسبة (٠, ٣٨٪)((٢٧))، لذلك فإن السياسات الاقتصادية للحكم العسكري في تشيلي كانت مضرة بمصالح الطبقات الفقيرة والوسطى مع تسجيلها ارتفاعًا في معدلات من يعيش تحت خط الفقر وهو ما أدى إلى زعزعة الأمن المجتمعي والتأثير على تراجع التنمية في البلاد، فطبقًا لنعوم تشومسكي[٢٨]* أن معدل البطالة ارتفع

من (٤, ٣٪) في (١٩٧٣) إلى (٢٢٪) في عام (١٩٨٣)، بينما هبطت الأجور الحقيقية بنسبة (٤٠٪).

السياسات الخارجية:

كانت السياسات الخارجية لحكومة بينوشيه تتميز بعلاقات وثيقة مع المعسكر الغربي وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية بينما كانت مقطوعة تمامًا مع المعسكر الشرقي، كما أنه عمل على تنفيذ سياسات الولايات المتحدة ليصبح بالإضافة إلى الحكومات والأنظمة الاستبدادية في الأرجنتين وأوروغواي وبوليفيا والبرازيل جزءًا من عملية (كوندور) التي تم تطبيقها تحت رعاية المخابرات الأمريكية والتي كانت عبارة عن حملات قمع منهجي لجميع أشكال المعارضة من إرهاب الدولة تتضمن عمليات استخبارية واغتيالات للمعارضين سواء كانوا سلميين أو مسلحين من قبل دكتاتوريات الجناح اليميني في أمريكا الجنوبية، حيث كان الهدف من هذه الحملات قمع جميع المعارضين سواء كانوا في تشيلي أو في أية دولة من دول أمريكا الجنوبية التي تحكمها تلك الأنظمة الدكتاتورية، أي أن عملية كوندور نفذت من أجل تنسيق القمع على المستوى الاقليمي وإنشاء مناطق بلا حدود من الإرهاب المنظم للإفلات من العقاب، وتم استهداف اللاجئين وطالبي اللجوء بشكل خاص، من خلال سرقة هوياتهم البيولوجية للأطفال المحتجزين بشكل غير قانوني مع والديهم من المعارضين المحتجزين واستبدالها بهوية الأسر بالتبني (بمعنى حرمان المعارضين من أبنائهم وإعطائهم لأسر أخرى) وفي الوقت الذي لم يكن فيه رقم متفق عليه، أكدت قاعدة البيانات الخاصة بجرائم القمع الإقليمي، وجود ما لا يقل عن (٤٢٠) ضحية من (١١) جنسية الغالبية العظمى منها من الأرورغواي (٢٢٣حالة -٥٣٪)، يليهم الأرجنتينيون (٧٥حالة-١٧٪)، والتشيليون (٦٢-١٥٪)[٢٩].

العدالة الانتقالية في تشيلي بعد الدكتاتورية وبناء الأمن المجتمعي:

كانت دولة تشيلي تسعى لتحقيق العدالة الانتقالية عن طريق الكشف عن الحقائق باتجاه تحقيق المصالحة الوطنية، حيث إن فوز مرشح الرئاسة بتريشيو أيلوين (Patricio Aylwin) في (١١ آذار – مارس ١٩٩٠)، مثل نقطة انتقال من صفحة قائمة في تأريخ العنف السياسي وإرهاب الدولة ونهاية الحكم العسكري في تشيلي، حيث صدر المرسوم الرئاسي المرقم (٣٣٥) في (٢٥ نيسان – أبريل ١٩٩٠)، والذي نص على تشكيل

لجنة عرفت باسم «لجنة ريتغ» (Rettig Commission)، أو (اللجنة الوطنية للحقيقة والمصالحة)، وكان الغرض من هذه اللجنة مساعدة الشعب للتوصل إلى فهم الانتهاكات الخطرة لحقوق الإنسان المرتكبة خلال فترة امتدت قرابة (١٧) سنة من البطش تحت نظام الجنرال «أوغستو بينوشيه» وبشكل واضح، والهدف مساعدة التشيليين لتحقيق المصالحة، لا سيَّما بين المسؤولين عن هذه الانتهاكات وأسر ضحايا الاغتيال والاختفاء القسري، منطلقًا من أن إبراز الحقيقة سيساهم في تلبية المتطلبات الأساسية للمصالحة نحو تحقيق العدالة، لأن الحق في معرفة حقيقة الانتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الإنساني هو موضع اعتراف تدريجي في الصكوك الدولية والتشريعات الوطنية أيضًا والسوابق القضائية الداخلية والدولية وغيرها، كما أن الحق في معرفة الحقيقة هو أمر وثيق الصلة بحقوق أخرى من حقوق الإنسان، كالحق في الوصول إلى العدالة والحق في اللجوء إلى سبل فعالة للإنصاف والجبر والحصول على معلومات موضوعية ((٣٠))، ووفقًا للمادة الثالثة من هذا المرسوم أنشئت اللجنة من ثمانية أعضاء ذوي انتماءات وتوجهات مختلفة، ستة منهم كانوا رجالًا واثنان نساءً، وقد وجهت أوامر بالتحقيق بأحداث الفترة الممتدة من (١١ أيلول – سبتمر ١٩٧٣ إلى ١١ آذار – مارس ١٩٩٠)، ولاسيما فيما يتعلق بحالات الإخفاء والتهجير والاعتداء خارج نطاق القانون والتسبب بالوفاة وحالات القتل التي تجاوز عددها ألفي قتيل خلال الحكم العسكري والتي كانت أسبابها تعود لممارسات ارتكبت وفق مبررات وحجج سياسية.

كما تم تحديد أهداف عمل هذه اللجنة بمجموعة من النقاط يمكن اختزالها بما يلي ((٣١)):

- رصد انتهاكات حقوق الإنسان الخطيرة، وتكوين صورة شاملة قدر الممكن عن حقيقة الأحداث وسابقاتها وظروفها.
- جمع المعلومات والأدلة كافة، التي من شأنها أن تساعد على التعرف على الضحايا بالأسماء وتحديد مصيرهم وأماكن وجودهم.
- التوصية باتخاذ إجراءات لجبر الضرر وتعويض عوائل الضحايا على النحو الذي تراه عادلًا.

● التوصية باتخاذ إجراءات وتدابير إدارية وقانونية تحول دون تكرار الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في المستقبل.

ومع مباشرة اللجنة بالعمل، جعلت واجبها الأساسي تحديد انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت بالفعل لا سيَّما الخطيرة والجسيمة منها، وذلك عن طريق أيضاح وتفصيل كامل ودقيق لما حدث في كل حالة على حدة، كون ذلك سيمكنها من رسم صورة كاملة حسب الممكن، للظاهرة السلبية وبشكل إجمالي فيما يتعلق بانتهاكات الحقوق الأساسية للأفراد، كما أن معرفة هذه الحقيقة الفردية كان شرطًا أساسيًا وهدفًا رئيسًا يمكن من اتخاذ التدابير الرامية إلى إصلاح الضرر الذي لحق بعوائل الضحايا قدر الإمكان وتحديد الجناة الحقيقيين، مع التوصية باتخاذ التدابير الممكنة لمنع تكرار مثل هذه الانتهاكات مستقبلًا، وقد فوضت المادة الرابعة من المرسوم اللجنة إجراء أي تحقيق أو تدابير تراها مناسبة لتتمكن من تحقيق أهدافها بفعالية تامة، بما في ذلك طلب أي تقارير أو وثائق أو أدلة من السلطات والوكالات الحكومية، كما ألزم المرسوم ذاته المسؤولين والهيئات الحكومية بتقديم التعاون الكامل وضمن مجال اختصاصهم المحدد[٣٢]، غير أن عدم منح اللجنة سلطة إلزامية أي شخص بالمثول أمامها أو الإدلاء بشهادته، وهذا ما جعل مهمتها تُفهم على أنها أخلاقية بطبيعتها، والهدف منها فحص أكبر قدر ممكن من الأدلة حول أخطر انتهاكات حقوق الإنسان في الفترة المحددة، لإعداد تقرير نهائي يعتمد بالأساس على الأدلة والمعلومات التي تم جمعها وبحيادية تامة كتعبير عن استنتاجات اللجنة للإبلاغ عن النتائج التي توصلت إليها بناءً على الحكم الصادق والمدروس الذي تتخذه بهدف تنوير الدولة ومسؤوليها الحكوميين، بغية مساعدتهم في معرفة الحقيقة لاتخاذ القرارات الأكثر ملاءمة لتحقيق المصالحة الوطنية والشروع في بناء الأمن المجتمعي من جديد، على أن تحل اللجنة نفسها تلقائيًا بعد أن تقدم تقريرها النهائي إلى الرئيس الذي سيقوم بدوره بعرضه على الشعب، مع اعتماد القرارات والمبادرات التي سيعتبرها مناسبة.

أولًا: الوصول إلى الحقيقة وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان

حددت اللجنة من خلال تقريرها المقدم إلى السلطات الحكومية (٢٢٧٩) ضحية، وكانوا مقسمين إلى (٢١١٥) ضحية لانتهاك حقوق الإنسان، (١٦٤) ضحية للعنف السياسي وإرهاب الدولة، (٦٤١) كحالات عالقة لم تستطيع اللجنة التوصل إلى دليل

إدانـة قطعـي فيهـا، كمـا اسـتلمت اللجنـة (٥٠٨) قضايـا تتناسـب مـع صلاحياتهـا، و (٤٤٩) حالـة اقتصـرت المعلومـات علـى ذكـر الاسـم فقـط، لتسـتبعد بسـبب عـدم وجـود أسـاس لإجـراء التحقيقـات فيهـا. أمـا فـي مـا يخـص ضحايـا القتـل وخـروق حقـوق الإنسـان فيمكـن تفصيلهـا وفـق نتائـج اللجنـة كمـا يلـي:

جدول رقم (٤): يوضح الضحايا حسب خروق حقوق الإنسان

التسلسل	الطريقة	العدد
1	محاكم الحرب	59
2	أثناء الاحتجاجات	93
3	أثناء (محاولات هروب مزعومة من السجون)	101
4	إعدامات عشوائية أخرى وعمليات التعذيب	815
	عدد القتلى الكلّي	1068

الجـدول مـن إعـداد الباحـث بالاعتمـاد علـى: , National op, itc. p. 11221990 Commission for Truth and Reconciliation, CHILE

فـي حيـن وصـل عـدد حـالات الاختفـاء القسـري بعـد الاعتقـال وفقًـا لتقريـر اللجنـة الختامـي إلـى (٩٥٧) حالـة، ووصـل عـدد حـالات قتـل الأشـخاص المختفيـن قسـرًا إلـى (٩٠) حالـة، أي مـا مجموعـه (١٠٤٧) حالـة كناتـج عـن الإخفـاء القسـري، وبجمـع الحالتيـن معًـا سـيكون المجمـوع (٢١١٥) حالـة قتـل وفقًـا لمـا أكدتـه اللجنـة فـي تقريرهـا النهائـي ((٣٣)).

كمـا أكّـد تقريـر اللجنـة علـى العديـد مـن حـالات القتـل التـي يمكـن تصنيفهـا ضمـن عمليـات إرهـاب الدولـة حيـث تـم اسـتخدام أسـاليب متنوعـة منهـا (وضـع متفجـرات فـي أماكـن عموميـة، مهاجمـة المواطنيـن عشـوائيًا، اسـتخدام القـوة غيـر المبـررة للقتـل)، بمعنـى إسـاءة اسـتخدام السـلطة بطريقـة تـؤدي إلـى المـوت، أو التعذيـب المـؤدي إلـى القتـل.

أمّـا فيمـا يتعلـق بالدوافـع والانتمـاء السياسـي فقـد تـم تسـجيل عمليـات قتـل كثيـرة ومنهـا اسـتهداف قـادة الأحـزاب والنقابـات وطلبـة الجامعـات والثانويـات فضـلًا عـن منظمـات المجتمـع المدنـي، وأغلـب هـؤلاء كانـوا أمـا أعضـاء فـي أحـزاب سياسـية أو مـن المتعاطفيـن مـع الرئيـس السـابق «سـلفادور أللينـدي» الـذي كان متبنيًـا للفكـر الشـيوعي.

ويمكـن تصنيـف الضحايـا وفقًـا لهـذه الدوافـع حسـب الجـدول أدنـاه.

الجدول رقم (٥): يوضح الضحايا حسب الانتماء السياسي

التسلسل	التوجه السياسي	العدد
1	الحزب الاشتراكي	405
2	الحزب الماركسي المتشدد MIR	384
3	الحزب الشيوعي	353
4	حركة العمل الوحدوي الشعبية MAPU	24
5	FPMR	19
6	الحزب الرديكالي	15
7	الحزب المسيحي الديموقراطي	7
8	الحزب المسيحي اليساري	5
9	الحزب الوطني	4
10	الأحزاب الأخرى	15
11	أحزاب لا تصنف كحزب ناشط سياسيًا	048 .1
	المجموع الكلي	279 .2

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على: , National 1990 1124 .p .itc ,op Commission for Truth and Reconciliation, CHILE

تظهر القراءة الأوَّلية لمخرجات لجنة الضحايا حسب الانتماء السياسي، أن النظام السياسي كان سلطويًا ودكتاتوريًا واستهدف أغلب الأحزاب السياسية التي كانت موجودة في البلاد، بهدف إيصال رسالة واضحة موجهة للحياة السياسية والمدنية خلاصتها (أن هناك قوة واحدة في البلاد لا علو فوقها تتمثل بالمؤسسة العسكرية والحكم العسكري)، وهو ما يعتبر خرقًا واضحًا للحقوق المدنية والسياسية التي أقرتها الأمم المتّحدة في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، كالمادة (٦) التي تنص على أن الحق بالحياة ملازم للإنسان وعلى القانون حمايته ولا يجوز لأحد حرمان أحد من حياته تعسفًا، بالإضافة إلى المادة (١٩) التي تنص على حرية الإنسان باعتناق الآراء والأفكار وتلقيها ونقلها وحرية التعبير دون مضايقة، والمادة (٢١) التي تنص على الحق في التجمع

السلمي، وأن لا يجوز أن يوضع قيود على ممارسة هذا الحق[٣٤]. ويمكن تصنيف الضحايا من حيث الحالة الاجتماعية كما يلي:

جدول رقم (٦): الضحايا وفق الحالة الاجتماعية

التسلسل	الحالة الاجتماعية	العدد
1	غير المتزوجين	960
2	المتزوجين	172 .1
3	الأرامل	12
4	غير المصنفين	135
	العدد الكلي للضحايا	279 .2

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على: , op, itc. p. 1123 1990National Commission for Truth and Reconciliation, CHILE

كما أشار تقرير اللجنة إلى الضحايا وفقًا لأعمارهم حيث حدد أكبر فئة عمرية تم استهدافها هي فئة الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين (٢٠-٤٠) سنة بمجموع (١٣٥٦) ضحية، كما لم يسلم الأطفال أيضًا من بطش النظام الدكتاتوري العسكري، إذ وصل عدد الضحايا منهم إلى (٣١٨) ضحية في حين أن الذين تتروح أعمارهم بين (٤١ إلى ٧٥) فقد وصل عدد الضحايا منهم (٣٧٦)، أما الأعمار غير المصنفة فقد بلغ عدد ضحاياها (٧٥) ضحية، وفيما يتعلق بالضحايا من حيث الجنس تم تحديد الضحايا من الذكور بنسبة عامة بمجموع (٢١٥٣)، في حين سجلت ضحايا الإناث (١٢٦) حالة[٣٥].

ووفقًا للجنسية فقد سجلت اللجنة في تقريرها النهائي ما يقارب عشرين جنسية أخرى غير التشيلية تم تصفية ضحاياها على أراضي تشيلي خلال حكم الدكتاتورية العسكرية، فإذا كان نصيب تشيلي من الضحايا (٢٢٢٨) حالة بنسبة وصلت إلى (٧٦,٩٧٪)، أما باقي الضحايا فموزعون بين دول أخرى وخاصة (إسبانيا، فرنسا، الأرجنتين، الأورغواي، بوليفيا، الإكوادور، البرازيل، أمريكا الشمالية، فنزويلا)[٣٦].

أمّا فيما يتعلق بالضحايا وفقًا لمهنهم فيمكن تصنيفهم حسب الجدول التالي:

جدول رقم (٧) : تصنيف الضحايا حسب المهن

التسلسل	المهنة	العدد
1	الحرفيون	207
2	المشرفون، المدراء، مدراء الدرجات العليا	45
3	الموظفون	305
4	العمال و الفلاحون	686
5	موظفو القطاع الخاص	314
6	الطلاب	324
7	قوات الدفاع المسلحة و قوات الداخلية المسلحة	132
8	أصحاب مهن أخرى	226
9	مهن غير معروفة	40
	المجموع الكلي	279 .2

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على: op, itc, p125 1990 National, Commission for Truth and Reconciliation, CHILE

كلّ ما تقدّم يمثل خلاصة نتائج لجنة الحقيقة والمصالحة حول ضحايا الانتهاكات الجسيمة التي مست حقوق الإنسان في تشيلي للفترة الممتدة من (١١ أيلول – سبتمبر ١٩٧٣) ولغاية (١١ آذار– مارس ١٩٩٠)، أي خلال الحكم الدكتاتوري العسكري المطلق، وكان الهدف من دراستها وإنجاز تقريرها، هو كشف الحقيقة، باعتبارها ستجلب قدرًا من التطهير الروحي الإنساني للفرد وتمهد الطريق لإعادة بناء الأمن المجتمعي، بالإضافة إلى تشكيل عنصر ردع وتصدٍ للانتهاكات بالمستقبل، وهذه الحقيقة تجسدت من خلال صيغ عدة كان أهمها الإدلاء بالشهادات لرد الاعتبار إلى الضحايا وذويهم والمساهمة في تحقيق العدالة الانتقالية وتعزيزها والعمل على توفير المرتكزات الأساسية للمصالحة الوطنية للانتقال إلى مرحلة الدولة الديمقراطية بمؤسسات دستورية رصينة تساعد على التنمية وبناء الأمن المجتمعي.

ثانيًا : إجراءات جبر الضرر

صدر التقرير النهائي والمفصل للجنة الوطنية التشيلية للحقيقة والمصالحة في (شباط – فبراير ١٩٩١) بعد عمل امتد قرابة تسعة أشهر ركز على انتهاكات حقوق الإنسان التي أدت إلى حالات وفاة واختفاء خلال سنوات الحكم الدكتاتوري العسكري، ليصبح التقرير مشهورًا لكونه أول تقرير وثق حالات الإخفاء القسري وتصدره لجنة تحقيق وطنية، كما أقرت كل الأحزاب التشيلية عقب نشر التقرير بصحة الوقائع التي تم التحقيق بها على الرغم من بعض الخلافات حول تأويل بعض الأحداث تاريخيًا، كما تم الاعتراف بمعالجة قضية المفقودين الذين قدرت اللجنة أعدادهم بحوالي (٣٤٠٠) تقريبًا، كعنصر أساسي في عملية المصالحة الاجتماعية بعد العودة إلى الديمقراطية، كما اقترحت اللجنة ضمن توصياتها النهائية الصادرة عنها ثلاثة أنواع من التعويضات للضحايا وأسرهم وكما يلي[(٣٧)]:

- التعويضات الرمزية الهادفة إلى رد الاعتبار.
- التعويضات ذات الطبيعة القانونية والإدارية الهادفة لحل القضايا المرتبطة بالوفاة كـ (الإرث، نيابة قانونية عن القاصرين أبناء الضحايا)
- التعويضات المساعدة وتعويضات التأهيل الاجتماعي والرعايتين الصحية والتعليمية.

كما لم تقف اللجنة عند هذا الحد لتواصل أعمالها بالتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان والعمل على توفير معايير تعويض الضحايا، ليتم إصدار القانون رقم (١٩\١٢٣ لسنة ١٩٩٢)، والذي تم وفقه تشكيل هيأة وطنية أطلق عليها اسم (المجلس الوطني لجبر الضرر والمصالحة)، وركزت مهامه حسب قانون تشكيله على ما يلي[(٣٨)]:

- تنسيق وتنفيذ تدابير وتوصيات الجبر التي اقترحتها اللجنة الوطنية للحقيقة والمصالحة.
- تقديم الدعم للأقارب فيما يتعلق بتحديد مصير وأماكن ذويهم المفقودين والذين لم يتم العثور على جثثهم، مع إعادة رفاتهم والتكفل بمراسيم الجنازة إن وجدت.
- التحقيق في حالات الأشخاص الذين لم تتمكن اللجنة الوطنية للحقيقة والمصالحة من النظر فيها لعدم وجود أدلة أو لقلة المعلومات الأساسية المقدمة عنهم، ومن ثم معالجتها.

أمـا بشـأن التعويضـات فقـد دعـت الهيئـة الوطنيـة للجبـر والمصالحـة إلـى اسـتحداث معـاش تعويضـي يدفـع علـى شـكل منحـة شـهرية تقـدم لأقـارب الضحايـا المباشـرين المتمثليـن بـ (الزوجـة، الأم، الابـن دون سـن (٢٥)، المعاقيـن)، وهـذا المعـاش يضمـن الحـد الأدنـى للمسـاواة لجميـع الضحايـا، كمـا سـعت برامـج جبـر الضـرر إلـى توفيـر سـبل الإنصـاف علـى الانتهـاكات المنهجيـة لحقـوق الإنسـان عـن طريـق تقديـم مجموعـة مـن المزايـا الماديـة والرمزيـة للضحايـا ومـن بينهـا التعويـض النقـدي والخدمـات الطبيـة والنفقـة أو الدعـم التعليمـي مـع إعـادة الأمـلاك لأصحابهـا أو تعويضهـم عـن فقدانهـا ببـدل نقـدي، مـع تقديـم الاعتـذارات الرسـمية العلنيـة وغيرهـا مـن أشـكال جبـر الضـرر، كمـا تتـم كفالـة ضحايـا تلـك الانتهـاكات حسـب الاقتضـاء ومـا يتناسـب مـع جسـامة الانتهـاك وظـروف كل حالـة والجبـر التـام والفعـال وفـق مـا ينـص المبـدأ مـن (١٩ إلـى ٢٣) لمجلـس حقـوق الإنسـان التابـع للأمـم المتّحـدة ولا سـيَّما رد الحـق ومنـح التعويـض وإعـادة التأهيـل وعـدم التكـرار ((٣٩)).

وتعتبـر تجربـة تشـيلي إلـى جانـب التجربـة الأرجنتينيـة(٤٠)* مـن أنجـح تجـارب تنفيـذ برامـج جبـر الأضـرار لكونهـا اعتمـدت تدابيـر شـاملة إلـى جانـب التعويـض المالـي مـع التركيـز علـى نظـام الرعايـة الصحيـة للناجيـن مـن جحيـم التعذيـب فـي الحكـم العسـكري وأسـرهم، حيـث اسـتطاعت التعويضـات المقدمـة بسـخاء أن تحسـن حيـاة الضحايـا، وتعالـج البعـض منهـم مـن آثـار تلـك الانتهـاكات المرتكبـة بحقهـم، واسـتثمرت تشـيلي (٢,٣) مليـار دولار أمريكـي فـي التعويضـات التـي شـملت مـا يقـارب (٢٢٥٣) ضحيـة مـن ضحايـا الاختفـاء القسـري والقتـل، (٣٨٢٤٥) ضحيـة مـن ضحايـا السـجن السياسـي والتعذيـب وعـدد كبيـر مـن ضحايـا الفصـل السياسـي مـن الخدمـة المدنيـة والشـركات العامـة، حيـث كان جبـر الضـرر إقـرارًا بالمسـؤولية ومثـل إحـدى آليـات العدالـة الانتقاليـة التـي كانـت تطمـح تشـيلي إلـى تحقيقهـا مـن خـلال المصالحـة بيـن الدولـة والمجتمـع، حتـى أصـدر الرئيـس «باتريسـيو إيلويـن» قانـون رقـم (١٣١٢٣) لإقـرار المسـاعدات التـي أقرتهـا مؤسسـات التعويضـات والمصالحـة وتقسـيمها علـى عائلـة الضحايـا المباشـرة وعلـى الوجـه التالـي:

التسلسل	نوع القرابة	المبلغ	النسبة المئوية
1	الأزواج	215$	40%
2	الوالدة أو الوالد في حالة غيابها	161$	30%
3	أبناء الضحايا حتى بلوغهم 25 أو مدى الحياة للمعاقين	80$	15%
4	والد أو والدة من أبناء الضحايا في إطار الزواج العرفي حتى بلوغ الأبناء (25) من العمر	80$	15%

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على : حامد زياد تجربة العدالة الانتقالية في التشيلي بين الانقلاب العسكري على الشرعية وتحقيق المصالحة الوطنية، مصدر سبق ذكره.

وإضافة إلى ذلك كانت جميع سر الضحايا تتلقى مبالغ من المال تعادل ما مقداره سنة من الراتب الشهري، أي بمقدار (٦٥٠٠) دولار أمريكي كانت تدفع دفعة واحدة بغية تحسين الوضع المعاشي للعائلة((٤١)).

كما كانت هناك مساعدات أخرى قدمتها الهيأة في مجموعة من المجالات كـ (التعليمي : على شكل منح دراسية من أجل متابعة الدراسة في مختلف المراحل التعلمية، الصحي : من خلال تقديم كل الخدمات والرعاية الصحية لجميع الفئات وخاصة المعتقلين السياسيين، الزراعي : من خلال تخصيص رواتب لفئة الفلاحين الذين تضرروا من وقف برنامج الإصلاح الزراعي، الاجتماعي : من خلال تخصيص رواتب ومخصصات تقاعدية للذين فصلوا من عملهم بسبب أفكارهم السياسية وكذلك المنفيون الذي فرضت عليهم الدكتاتورية الابتعاد عن الوطن والأسرة)((٤٢)).

ساعدت التعويضات التي تم تطبيقها بناءً على توصيات التقرير النهائي للجنة كشف الحقائق على تحقيق القبول والرضى من قبل مكونات المجتمع التشيلي، لكن الإجراءات والتعويضات لم تكن كافية لوحدها لتحقيق العدالة الانتقالية في البلاد والوصول إلى المصالحة الوطنية الداخلية الحقيقية، وبناء أمن مجتمعي مستدام من دون معالجة الأسباب

التي أفرزت الانتهاكات المريرة لحقوق الإنسان، وتلك المعالجات لم تتم إلا من خلال إصلاح مؤسسات الدولة وتقنين عملها، وهذا ما سيتم أيضاحه في النقطة التالية.

ثالثًا: إصلاح المؤسسات وتعديل القوانين لبناء أمن مجتمعي مستدام

كان من أهم آليات العدالة الانتقالية هو إصلاح مؤسسات الدولة لاسيما تلك التي تواطأت في انتهاكات حقوق الإنسان ضد أفراد المجتمع في تشيلي، وهذا ما أكد عليه الهدف (١٦) من أهداف التنمية المستدامة (SDNs) كما أسلفنا سابقًا، حيث إن هذه المؤسسات ساعدت على بناء أمن مجتمعي مستدام، ولكن هذا الإصلاح كان من المفترض أن يكون تدريجيًا لتلافي الهزات الارتدادية التي يحاول المستفيدون من الفوضى وأعداء المصالحة الوطنية والأمن المجتمعي تغذيتها لذلك بدأت دولة تشيلي بإصلاح مؤسساتها تدريجيًا للعودة إلى المسار الصحيح، وبعد إنشاء (اللجنة الوطنية للحقيقة والمصالحة) عام (١٩٩٠)، والتي أعقبها تشكيل المجلس الوطني للجبر والمصالحة في عام (١٩٩٢)، كانت الإصلاحات تتوالى، لتقطع تشيلي بعض السبل لتطوير إطارها القانوني وفق المنظور العالمي لحقوق الإنسان، وكما يلي:

الإصلاحات الدستوريّة لتنظيم حقوق الإنسان نحو بناء أمن مجتمعي مستدام

ركزت دولة تشيلي على اتباع السبل الكفيلة بتطوير تشريعاتها الدستورية لتكون متوافقة مع الصكوك الدوليّة لحقوق الإنسان لتتمكن تشيلي من إحراز تقدم ملحوظ في تطوير قوانينها الداخلية لمعالجة انتهاكات حقوق الإنسان السابقة، من خلال تعديل بعض مواد الدستور المشرع في عام (١٩٨٠) في فترة نظام الحكم العسكري، ليتم تعديله لمرات عدة منذ انتقال تشيلي وعودتها إلى المسار الديمقراطي عام (١٩٩٠)، وعلى وجه الخصوص فقرات (المادة ١٩) من الفصل الثالث (الحقوق والواجبات الدستورية) في الدستور التشيلي ((٤٣))، التي تم تعديلها لتنص على ضمانات حقوق الإنسان[٤٤]* لتأتي متوافقة مع مواد الصكوك الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان كـ (العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، العهد الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إعلان الحق بالتنمية).

إصلاح مؤسسات الدولة وحقوق الإنسان لبناء الأمن المجتمعي المستدام :

١- إصلاح مؤسسة السجون وعمل جهاز الشرطة : سَنَّت تشيلي في (١ تموز – يوليو ١٩٩٨) قانون رقم (١٩/ ٥٦٧) والذي يقضي ويلزم جهاز الشرطة بإبلاغ جميع المحتجزين بحقوقهم ، وإلا فإن أية إفادات تؤخذ منهم تعتبر غير صحيحة ، كما ويلغى الاحتجاز بناءً على الاشتباه ، مع التأكيد على المعاملة القانونية ، واعتبار المعاملة السيئة والتعذيب جريمة يعاقب عليها القانون لكل من يقوم بها من أفراد السلك ، وإلزام مصلحة السجون بإجراء تحقيق إداري في جميع الشكاوى التي تدعي وجود إيذاء أو سوء معاملة أو تعذيب وتقدم الشكوى ذات الصلة إلى المحاكم المختصة لاتخاذ ما يلزم بحق المخالف ، إضافة إلى المراقبة الخارجية والإشراف على عمل جهاز الشرطة الذي يتعلق بالشكاوى التي تقدم إلى المحاكم المختصة[٤٥] ، وبهذا أصبحت هناك مراقبة داخلية على عمل الشرطة من خلال قسم خاص في إدارة الشرطة مكلف بالتدريب على المراقبة من خلال مجموعة من اللوائح والسلوكيات التأديبية التي يتدرب عليها ويتلقاها أفراد هذا السلك في مجال حقوق الإنسان ومعاملة السجناء وذلك بما يتلاءم مع المواد (٧-٩-١٠) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية حيث نصت على حظر التعذيب وضمان حرية الأشخاص ومعاملة المسجونين والمحتجزين بصورة جيدة تتوافق مع القانون[٤٦] .

٢- سَن قانون الإجراءات الجنائية الجديد : في (كانون الأوَّل / ديسمبر ٢٠٠٠) بدأ سريان قانون الإجراءات الجنائية الجديد في تشيلي ليحل محل نظام البحث السري السابق مع نظام خصوم ، كما شمل هذا الإصلاح إنشاء مكتب للمدعي العام ومكتب للمدافع العام الجنائي الذي اعتبر المدافع الوطني لحماية حقوق الأفراد وتحسين نظام العدل ، حيث أصبح وفق القانون الحق للضحايا بتقديم شكاوى جنائية مع إجبارهم على إجراء التحقيقات ، مع نقل القضية إلى مرحلة المحاكمة ويجب أن يحصل هذا الإجراء حتى في غياب مكتب المدعي العام ، ليتوافق ذلك مع فقرات المادة الثانية من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، والتي اختصت بكفالة كل دولة طرف بالعهد باحترام الحقوق لجميع الأفراد[٤٧] ، وأن تكفل سبل فعالة للتظلم لأي شخص انتهكت حقوقه ، وفي (آب / أغسطس ٢٠٠٣) ، أنشأت اللجنة الوطنية المعنية بالسجناء السياسيين والتعذيب (لجنة فاليش) ، والتي اختصت في تجميع الشهادات والمعلومات ليتم بعد ذلك إرسالها بشكل قوائم تتضمن أسماء الضحايا الباقين على قيد الحياة ، والذين حرموا من

حريتهم وتعرضوا للتعذيب لأسباب سياسية، وإن تلك الحالات كانت حالات لم تتناولها اللجنة الوطنية للحقيقة والمصالحة ((٤٨)).

٣- إنشاء اللجنة الاستشارية الرئاسية لحقوق الإنسان: في (١٥ أيار- مايو ٢٠٠٦)، أنشئت اللجنة الاستشارية الرئاسية لحقوق الإنسان من أجل تحسين سرعة وفعالية العمل المتعلق بحل قضايا المفقودين في الفترة الممتدة من (١٩٧٣ إلى ١٩٩٠) وشكلت اللجنة هيأة من الخبراء لوضع الأساس لنظام تحديد مواقع رفات الأشخاص المفقودين، وبدء العمل بقيام دائرة الطب الشرعي التي تعمل تحت إشراف وزارة العدل بتحديد المفقودين وتحديد السبب المحتمل للوفاة، وتم تطوير هذا العمل بتوقيع اتفاق من قبل الحكومة مع اللجنة الدولية لشؤون المفقودين في (يونيو / حزيران ٢٠٠٨)، والتي أصبحت تشارك اللجنة الرئاسية وتقدم المساعدة الفنية في تحليل وتحديد الرفات البشرية لضحايا الاختفاء القسري في الفترة المذكورة، وتم تجديد هذه الاتفاقية مرتين، الأولى في عام (٢٠١٠)، والثانية في عام (٢٠١٣)، حيث أثمرت هذه الاتفاقية عن اختبار الحمض النووي لـ (٢٤٣٢) عينة مرجعية و (١٩٤) عينة من الأشخاص المفقودين بعد الوفاة، مع مطابقة الحمض النووي مع ذوي الضحايا، ليتم بعد ذلك إنشاء نظام قواعد بيانات وطنية للحمض النووي التشيلي الذي ينقسم إلى خمس قواعد بيانات مختلفة، كقاعدة بيانات خاصة تحتوي على عينات من الحمض النووي لأقارب الضحايا المعترف بها من قبل مختلف اللجان اضافة إلى قواعد بيانات خاصة تحتوي كل منها ملفات جينية من مصادر مختلفة و ملفات جينية تطوع بها أشخاص يعتقدون أنهم على صلة بـ (المختفين قسريًا)، ليتم الاحتفاظ بهذه الملامح حتى يتم التعرف عليها و لضمان أن أية رفات بشرية يتم اكتشافها حديثًا يمكن تحديدها بشكل صحيح وسريع، كما حرصت السلطات التشيلية على إقامة حملة توعية مستمرة لعائلات المختفين ودعت الأقارب لتقديم عينات دم بهدف تحديد هوية الحمض النووي ((٤٩)).

٤- إصلاحات السلطة القضائية والأمن المجتمعي: حيث إن أهم الإصلاحات على المستوى القضائي والتطورات في مجال حقوق الإنسان في دولة تشيلي في الفترة الانتقالية، كانت إصلاحات النظام القضائي في البلاد، حيث نصت الفقرة (٢) من المادة (١٩) في الدستور التشيلي المعدل على)المساواة أمام القانون وأن من حق الجميع التمتع بمحاكمات عادلة)((٥٠))، لتتماشى هذه الفقرة مع المادة (١٤) من العهد الدولي الخاص

بالحقوق المدنية والسياسية التي تؤكد على (أن الناس جميعًا سواء أمام القضاء ومن حق كل فرد التمتع بمحاكمة عادلة ونزيهة)، ليتم إصدار القانون المرقم (٢٠/ ٤٧٧) في عام (٢٠١٠)، والذي أُجري بموجبه تعديل اختصاص المحاكم وخصوصًا المحاكم العسكرية التي لم يعد لها اختصاص يتعلق بالمدنيين بمعنى (إلغاء المحاكم العسكرية على المدنيين وإنهاء الولاية العسكرية عليهم)، وتم تحديد اختصاصات هذه المحاكم لتقتصر على النظر في الجرائم العسكرية التي يرتكبها أفراد المؤسسة العسكرية والتي تدخل بشكل حصري في حيز القانون العسكري، مع إمكانية استئناف أحكام تلك المحاكم أمام محاكم استئناف عسكرية تتكون من (ثلاثة قضاة عسكريين مع اثنين من القضاة المدنيين)، كما يمكن استئنافها أيضًا أمام المحكمة العليا بالإضافة إلى مستشار عسكري، وأخيرًا يمكن لقضاة مدنيين تابعين لمحكمة استئناف عسكرية إجراء التحقيق في مثل تلك القضايا وهو ما يتماشى مع المادة (١٤) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وفق لما بينه الدستور التشيلي المعدل.

الخاتمة

تعد العدالة الانتقالية محطة أساسية وفاعلة في تأريخ الدول التي تعرضت لانتهاكات جسيمة في حقوق الإنسان، إذ إنها تعنى بالكشف على حقيقة الماضي الأليم وتحديد الجناة وجبر ضرر الضحايا، لتحقيق المصالحة الوطنية وطي صفحة الماضي والشروع ببناء الأمن المجتمعي، إن نجاح تجربة تشيلي في مجال العدالة الانتقالية شكل منطلقًا للانتقال الديمقراطي، إذ ساهم في وجود مجتمع مدني نشيط وجمعيات تخص الضحايا وأسرهم خاضت نضالها الخاص من أجل تحقيق العدالة الانتقالية وصولًا إلى بناء الأمن المجتمعي، أما فيما يتعلق بالحكومة فإنها أدركت أنه لا سبيل للانتقال الديمقراطي دون إنهاء تبعيات الانتهاكات الجسيمة التي تسببت فيها الدكتاتورية العسكرية.

وبعد هذا المطاف يصل البحث إلى استنتاج، أن أي انتقال من مرحلة إلى أخرى يبقى نسبيًا، على اعتبار أن لكل تجربة خصوصيتها التي لايمكن تعميمها على باقي الدول التي عانت من انتهاكات رغم وحدة المعايير، لكن يمكن الاستفادة منها وتعديلها وفق الحاجة في أي مجتمع، ويبقى الانتقال إلى المرحلة الجديدة هو انتصار للدولة التوافقية على اعتبار أن المصالحة والتوافق هي المدخل الأساسي للانتقال إلى الديمقراطية، مما يفضي

التواصل المستمر بين الدولة والمجتمع وجعل المواطن يساهم في صنع القرار، حتى لا يتكرر مأساة الماضي مما ينعكس بالتالي على أعمال أهداف التنمية المستدامة في البلاد وبناء أمن مجتمعي مستدام، إذًا فالعدالة الانتقالية والتنمية تهدف بالمحصلة إلى بناء أمن مجتمعي مستدام

المصادر والهوامش

١ * أبرز من عرف هذا المفهوم هو الأمين العام الأسبق لمنظمة الأمم المتحدة كوفي عنان ، حيث عّرفها بأنها «كامل نطاق العمليات والآليات المرتبطة بالمحاولات التي يبذلها المجتمع لتفهم تركة من تجاوزات الماضي الواسعة النطاق بغية كفالة المساءلة وإقامة العدالة وتحقيق المصالحة. وقد تشمل هذه الآليات القضائية وغير القضائية على السواء، مع تفاوت مستويات المشاركة الدولية أو عدم وجودها مطلقا ومحاكمات الأفراد، والتعويض، وتقصي الحقائق، والإصلاح الدستوري، وفحص السجل الشخصي للكشف عن التجاوزات، والفصل أو اقترانهما معًا» للمزيد ينظر : الأمم المتحدة، مجلس الأمن، تقرير الأمين العام للأمم المتحدة لمجلس الأمن عن سيادة القانون والعدالة الانتقالية في مجتمعات الصراع ومجتمعات ما بعد الصراع، في (٢٣ آب- أغسطس ٢٠٠٤) ،ص٦ نيويورك : الأمم المتحدة ، مجلس الأمن التقرير المرقم(S/ ٢٠٠٤/ ٦٦١)

٢ (١) عبد الحسين شعبان ،العدالة الانتقالية وذاكرة الضحايا، موقع الحوار المتمدن على :

http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=122262&r=0

٣ *تم تحديد أبرز آليات العدالة الانتقالية وفق ما جمعه الباحثان الأمريكيان في شؤون العدالة الانتقالية (مارك فريمان ويريسيلاب هاينز)، في أربعة مدخلات وهي (تقصي الحقائق ، الدعاوى القضائية ،التعويضات ، إصلاح مؤسسات الدولة)، للمزيد عن الموضوع ينظر : عبد السلام بغدادي ،المصالحة الوطنية وبناء السلام في العراق التحديات والفرص ،(بغداد: بيت الحكمة للنشر والتوزيع ، ٢٠٢٠)،ص ص ٥٤-٥٦.

٤ للمزيد ينظر حسنين توفيق إبراهيم ، الانتقال الديمقراطي : إطار نظري ،(مركز الجزيرة للدراسات ،١٤-شباط/ فبراير ،٢٠١٣)

٥ نقلا عن : عبد السلام إبراهيم بغدادي ،المصالحة الوطنية وبناء السلام في العراق التحديات والفرص، مصدر سابق الذكر ،ص١٩.

٦ نذير جزماتي : الموسوعة الجغرافية السياسية (دمشق: دار العرب للدراسات والنشر والترجمة ، ٢٠١١) ، ص ٢٩٢.

٧ نفس المصدر السابق ، ص ٢٩٢-٢٩٣ .

٨ محمد صادق إسماعيل :التجربة التشيلية من بينوشيه إلى الديمقراطية (القاهرة :العربي للنشروالتوزيع، ٢٠١٥)، ص ١٦-١٩ .

٩ للمزيد انظر المصدر السابق نفسه ص ٢٢-٢٤ .

١٠ (٢) الموقع الرسمي للسفرة الإمارتية في سنتياغوا تم مشاهدته بتاريخ ٢/ ٢/ ٢٠٢١ وفق الرابط :

https://sp.mofaic.gov.ae/UAEMission/AboutEmbassy/Pages//سانتياغو/Embassy AboutEmbassy.aspx

١١ نذير جزماتي: مصدر سبق ذكره ،ص٢٩٣ .

١٢ محمد صادق إسماعيل ،مصدر سبق ذكره ،ص ٢٦-٢٧.

١٣ نذير جزماتي مصدر سبق ذكره، ص٢٩٣ .

١٤* اشترط الدستور مواصفات خاصة للمقترعين تتمثل بأن يكون عمر المقترع لا يقل عن ٢٥سنة ،وأن يتقاضى مرتبًا لا يقل عن مبلغ تم تحديده مسبقًا ، ويمتلك عقارًا يزيد مساحته على حد أدنى تم تحديده ، للمزيد انظر محمد صالح إسماعيل ،مصدر سبق ذكره ، ص ٦٤-٦٦ .

١٥* إن ذلك التأريخ شهد احتدام النزاعات السياسية على السلطة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية لتشعل حرب أهلية قصيرة راح ضحيتها (١٠٠٠٠) شخص وانتصرت الهيأة التشريعية الذي صوت مجلسها على تدعيم سلطته الذاتية والحد من سلطات الرئيس ،وبقي المجلس أكبر قوة تحكم في السياسة الشيلية على مستوى البلاد، للمزيد انظر :محمد صالح إسماعيل مصدر سبق ذكره ، ص٦٦.

١٦ الأمم المتحدة ، الصكوك الدولية لحقوق الإنسان : وثيقة أساسية تشكل جزءًا من تقارير الدول الأطراف المتعلقة بتشيلي و المرقمة : HRI\ CORE\1\Add.103 March1999 17

١٧(٢) الأمم المتحدة ، الصكوك الدولية لحقوق الإنسان ، وثيقة أساسية تشكل جزءًا من تقارير الدول الأطراف المتعلقة بتشيلي، مصدر سبق ذكره .

١٨ محمد صادق إسماعيل : مصدر سبق ذكره ص ٦٩-٧٠.

١٩ للمزيد انظر : المصدر السابق نفسه .

٢٠(١) طارق السويدان ، أوغستو بنيوشيه واعتقال الحرية شوهدت بتأريخ ٥/ ٧/ ٢٠١٥ على الرابط :

https://m.youtube.com/watch?v=9BthLtF-bHAY&t=320s

٢١ للمزيد انظر : العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ،المادتين (١٩-٢٢) مصدر سبق ذكره .

٢٢(٣) الأمم المتحدة ، المفوضية السامية لحقوق الإنسان ،الدورة الخامسة والستون ،محضر الجلسة ١٧٣٣ للنظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف الذي يحمل رقم (ccpr/95/Add.1) ،(نيويورك: مقر المفوضية ، ٢٤ آذار/ مارس ٢٠٠٠)

٢٣ طارق السويدان ، مصدر سبق ذكره.

24) (INTER - AMERICAN COMMISSION ON HUMAN RIGHTS , REPORT ON THE SITUATION OF HUMAN RIGHTS IN CHILE : THE POLITICAL ORGANIZATION OF THE STATE IN THE CHILEAN LEGAL SYSTEM , L/ Vol.2.66 , Doc.17 , Washington DC, U.S.A 1985.

٢٥(٢) الأمم المتحدة ، المفوضية السامية لحقوق الإنسان، التقرير الذي يحمل رقم (ccpr\١٩٥\Add.١) ، مصدر سبق ذكره.

٢٦(٣) المصدر السابق نفسه .

٢٧ محمد صادق إسماعيل ، مصدر سبق ذكره ، ص ٩٥.

٢٨* مفكر عالمي حر، مشهور بتأملاته في الحالة الأمريكية المعاصرة، و وصل العداء بينه و بين سدنة الإمبراطورية الأمريكية إلى حد مُطالبة البعض بتجريده من جنسيته الأمريكية ، انظر في ذلك:

https://www.marefa.org/%D8%A3%D9%88%DA%AF%D9%88%D8%B3%D8%AA%D9%88_%D9%BE%D9%8A%D9%86%D9%88%D

29 FRANCESCA LESSA , IN THE FOOTPRINTS OF OPERATION CONDOR , UNIVERSITY OF OXFORD, JUSTICEINFO.NET , LONDON , 2018.

٣٠ للمزيد ينظر: تقرير مفوضية الأمم المتّحدة السامية لحقوق الإنسان، تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٥١\٦٠ المؤرخ ١٥\٣\٢٠٠٦ .

31. United States Institute Of Peace , Report of the Chilean National Commission on Truth and Reconciliation , 1990,p27.

٣٢ المصدر نفسه، ص٢٨ .

٣٣ حاميد زياد : تجربة العدالة الانتقالية في التشيلي بين الانقلاب العسكري على الشرعية وتحقيق المصالحة الوطنية (برلين : المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ٢٠١٩) ص٨٧.

٣٤ للمزيد ينظر : المواد (٢١، ١٩، ٦) من العهد الدول الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

35.National Commission for Truth and Reconciliation , CHILE1990, Op , itc , p123.

٣٦ المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

٣٧ حامد زياد مصدر سبق ذكره، ص٨٥.

٣٨ الأمم المتّحدة: الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، وثيقة أساسية تشكل جزءًا من تقارير الدول الأطراف والتي تحمل الرقم:

في ١٧ آذار-مارس ١٩٩٩ . HRI\CORE\1\Add.103

٣٩ . المصدر نفسه.

٤٠* شهدت الأرجنتين تجربة ثرية من التحول الديمقراطي وتطبيق مفهوم العدالة الانتقطية، حتى أنّ ظهور المصطلح نفسه ولد من داخل الأرجنتين، التي تقدم تجربة رائدة في هذا المجال، خاصة بالنسبة لدول العالم الثالث بوجه عام، وبالنسبة لأمريكا اللاتينية، بوجه خاص. المزيد من المعلومات حول تجارب العدالة الانتقالية في العالم اتبع الرابط :

https://www.kachaf.com/wiki.php?n=5ed95d9467717625af0f32f7

٤١ حاميد زياد: مصدر سبق ذكره، ص٩١.

٤٢ المصدر نفسه: نفس الصفحة.

٤٣ للمزيد ينظر: دستور تشيلي لعام ١٩٨٠ مع تعديلاته حتى عام ٢٠١٢، ترجمة المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، ص ٥-١١.

٤٤* (الحياة والسلامة البدنية والنفسية للشخص، حظر سوء المعاملة، والمساواة أمام القانون في تشيلي، الحماية القانونية المتساوية من حيث ممارسة الحقوق، احترام وحماية الحياة الخاصة وشرف الشخص وأسرته وحمايتها، عدم انتهاك حرمة المنازل والاتصالات الخاصة بكافة أشكالها، حرية التعبير عن كافة العقائد و ممارسة مختلف العبادات التي لا تخل بالآداب العامة، الحق بالحرية الشخصية والأمان الفردي، الحق في العيش في بيئة غير ملوثة، المحافظة على الصحة، الحق بالتعليم، حرية التعبير عن الرأي والإعلام، الحق في التجمع السلمي وتكوين الجمعيات والحق في تنظيم النقابات في الحالات والشكل الذي يحدده القانون ويكون الانتساب لها طوعًا، حرية العمل وتوفير الحماية اللازمة له والحق في تطوير أي نشاط اقتصادي لا ينافي الأدب أو النظام العام أو الأمن القومي ولا يجوز ممارسة أي تمييز تعسفي في معالجة الدولة وأجهزتها للمسائل الاقتصادية، حرية التملك بمختلف أنواعه ولكافة فئات الأصول العينية والمعنوية باستثناء تلك التي لها طابع مشترك لكافة الأفراد بحكم الطبيعة أو تلك التي يفترض أن تنتمي للأمة جمعاء والتي يعلنها القانون على أنها كذلك، التوزيع العادل والمتكافئ للضرائب حسب الدخل أو التدرج أو الشكل المنصوص عليه في القانون وكذلك التوزيع المتكافئ للنفقات العامة الأخرى، الحق في الضمان الاجتماعي)

٤٥ الأمم المتّحدة: اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، الدورة الخامسة والستون، محضر موجز للجلسة ١٧٣٣، (نيويورك: آذار/ مارس ٢٠٠٠)

٤٦ للمزيد ينظر: المواد (١٠، ٩، ٧)، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

٤٧ للمزيد ينظر: الأمم المتّحدة، اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، مصدر سبق ذكره.

٤٨ للمزيد ينظر: اللجنة الدولية لشؤون المفقودين، وفق الرابط :

https://www.icmp.int/ar/where-we-work/the-americas/latin-america-and

٤٩ المصدر نفسه.

٥٠ للمزيد ينظر: المادة ١٩ من الدستور التشيلي، مصدر سبق ذكره.

السياسات الاجتماعية المعززة للأمن الإنساني في العراق

فرقان عبد حمود ماجستير العلوم السياسية / جامعة بغداد

ابتهال مظهر علي ماجستير العلوم السياسية/ جامعة النهرين،

الملخص.

نتج عن واقع العراق المتردي في أغلب المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية مجموعة من المشكلات التي تؤثر بشكل كبير في الأمن الإنساني، وهذا ما جعل من ضرورة البحث في مشكلة الدراسة التي ترتبط في متطلبات المجتمع العراقي من مجتمع تتوفر فيه مستلزمات العيش الكريم والحياة المستقرة لهم على وفق واقع مستقر خالٍ من الأزمات والمعوقات، ويتوجه إلى بناء واقع مستوفٍ متطلبات المواطن الضرورية على أقل تقدير.

كلمات مفتاحية: السياسات الاجتماعية، السياسات العامة، الأمن الإنساني.

The Promoted Social Policies for Human Security in Iraq

Abstract

The deteriorating reality of Iraq in most of the economic, social and political fields resulted in a set of problems that greatly affect human security, and this made it necessary to research the problem of the study that is related to the requirements of the Iraqi society of a society in which the necessities of decent living and a stable life are available for

them according to a stable and free reality. From crises and obstacles, and aims to build a reality that meets the necessary requirements of the citizen, at the very least.

Keywords: Social policies, Public policies, Human security

المقدمة

تعد قضايا السياسات الاجتماعية من المواضيع المهمة والمؤثرة على وجود الأمن الإنساني والبناء المجتمعي القائم في المجتمع . وقد اهتمت أكثر دول العالم بهذه القضايا ، حيث أصبحت قضية الأمن الإنساني ذات أهمية خاصة لأنها ترى أن بدون الأمن الإنساني تتعثر البرامج السياسية القائمة في الدولة ، وترتبك كل التدابير والسياسات الاجتماعية التي تقوم بوظائف عدة تسعى للنهوض بواقع المجتمع .

وقد عملت هذه الدول جاهدة وباندفاع فرضه المنطق وتطلعات المستقبل للحفاظ على نجاح عمل هذه السياسات ، وأعدت الخطط والتوجهات التي تدفع نحو البحث عن أفضل السبل وأرقى الأفكار التي تصب في صالح مواطنيها مستعينة بقدرات البلد وإمكانياته التقنية والفنية لرسم السياسات المطلوبة بتفاصيلها الدقيقة والاعتماد على ما يتيح وينجح هذه السياسات .

أهمية البحث . تتوضح أهمية الدراسة فيما يأتي :

١ . أنها يمكن أن تساهم في معرفة دور السياسات العامة القائمة في المجتمع في العمل على تشكيل سياسات اجتماعية ناجحة ومحققة للأهداف التي وضعت من أجلها .

٢ . ويتوضح هدف هذه الدراسة على تحقيق قيام سياسات اجتماعية فاعلة في المجتمع العراقي بعد العام(٢٠٠٣) لتحقيق الإمن الإنساني .

٣ . تساعد هذه الدراسة في دعم القاعدة المعرفية للمهتمين في مجال السياسات الاجتماعية حول طبيعة هذه السياسات وسبل تحقيقها عن طريق استخدام البرامج الهادفة لضمان نجاحها .

هدف البحث.

يهدف البحث إلى دراسة آليات عمل السياسات الاجتماعية في العراق وتفصيلها وتحليلها على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والربط ما بين هذه الأصعدة. وأن العراق لديه مؤسسات مختلفة معنية بأمور السياسات الاجتماعية ومؤثرة بها وبتخطيط عملها. ومن هذا المنطلق من الضروري أن نقارن ما بين السياسات الاجتماعية القائمة في العراق مع دول أخرى من أجل تطوير وتعزيز السياسات الاجتماعية وتحسين الإطار التشريعي والتنظيمي لحماية هذه السياسات في العراق

مشكلة البحث.

اعتمادًا على الدراسات السابقة وإضافة إلى المقارنة في الدراسات المقاربة لهذه الدراسة تلخصت مشكلة الدراسة في: إظهار مدى فاعلية نجاح عمل السياسات الاجتماعية وتأثيرها على تحقيق الأمن الإنساني وتعزيزه والحفاظ على استمراره واتخاذ كافة الآليات لضمان تحقيقه.

ولتحقيق هذا الهدف، سعت الباحثة في الإجابة عن السؤال التالي: ما أهمية ربط نجاح عمل السياسات الاجتماعية في التأثير على تحقيق الإمن الإنساني في المجتمع والحفاظ عليه؟

فرضية البحث.

تقوم الدراسة على فرضية تؤكد أن قيام السياسات الاجتماعية بتأدية أدوارها يعد ضرورة حتمية لما تحققه من نجاح للمجتمع واستقرار له وتعزيز للأمن الإنساني، إضافة إلى ضمان التعاون مع كافة السياسات العامة القائمة وضمان نجاح قيام سياسات اقتصادية وثقافية وأمنية، وهذا بدوره ينعكس على تحقيق الأمن الإنساني، وقد تم التأكيد على أن قيام سياسات اجتماعية ناجحة لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال وضع منهج عمل متفق عليه من كافة الأطراف لأجل ضمان نجاحها والعمل على تحقيق أهدافها وضمان الحفاظ على الأمن في كافة الجهات المسؤولة في النظام القائم.

الإطار المنهجي للبحث .

ولكي تتم السيطرة على كافة متغيرات الدراسة فقد استخدم أكثر من منهج عملي واحد. وقد انتقلت الدراسة من المنهج الاستنباطي الذي ينتقل من الكل والمتمثل في السياسات الاجتماعية بشكل عام إلى الجزء الذي يمثله السياسات الاجتماعية في العراق وتأثيرها على الأمن الإنساني، بالإضافة إلى المنهج الاستقرائي والمنهج التاريخي حسب وظيفة كل منهج في سياق البحث.

أولًا : معوقات السياسة الاجتماعية المؤثرة في الأمن الإنساني .

تواجه السياسات الاجتماعية عدة معوقات في أثناء عملية تأدية أدوارها ووظائفها التي تكلف بها ضمن نظام عمل متفق عليه من عدة أطراف، وهذه المعوقات تنعكس سلبًا على نشاط السياسات الاجتماعية وتؤثر في منظومة المجتمع وتهدد تقسيماته الداخلية. وتسبب هذه المعوقات التشابك والغموض لوظائف السياسات الاجتماعية القائمة في العراق.

١- المعوقات الاقتصادية

إن السياسات الاجتماعية لا تسير على الدوام وفق ما يخطط لها، فقد تواجه جملة من العوائق والتحديات في دول ومجتمعات عديدة وهذه العوائق تحد من تقدمها، وإن الخطط الناجحة هي التي تأخذ بعين الاهتمام هذه العوائق وتعمل على التغلب عليها وهذه المعوقات تختلف باختلاف المجتمعات وأوضاعها، وفي هذا المطلب سوف نتطرق لأهم العوائق وأبرزها.

١- ضعف التأمين الرأسمالي:

يقصد بالتأمين الرأسمالي هو وسيلة ضرورية لمعالجة الأزمات الاقتصادية التي يتعرض لها المجتمع الرأسمالي ومؤسساته، وهذه الوسيلة لا تغير من جوهر النظام الرأسمالي ولا تنفي وجود الاستغلال وإنما تبقى طبقة العمال وطبقة الرأسماليين كما هي في المجتمع واحدة في طرف الاستغلال والثانية في طرف العامل المأجور. ((١))

وإن عملية التأمين الرأسمالي تقوم فقط بنقل ملكية عدد من المؤسسات المشرفة على الإفلاس من نطاق الملكية البرجوازية الخاصة إلى نطاق ملكية الرأسمالية، مقابل تعويضات مالية تقدمها الدولة إلى الرأسماليين مع إضافة فوائد عدة وفق التأريخ الزمني للتسديد، ويستمر الرأسماليون بإدارة المؤسسات المؤمنة؛ لأن الدولة هي أداة بيد الطبقة الرأسمالية وهدفها من هذا التأمين هو خدمة هذه الطبقة وضمان مصالحها الاستغلالية وإطالة عمر نظامها الرأسمالي. ((٢))

ومن وجهة نظر الباحثين والمفكرين أن الاقتصاد العراقي قد شهد منذ بداية الخمسينيات من القرن الماضي تحولات في نظامه وآدائه وتعرض إلى انقطاعات وصدمات، وتم التمكن من إنجاح جزء من التنمية، وأصبح من البلدان المتوسطة يقارن مع كوريا الجنوبية ولم يكن بعيدًا عن إسبانيا آنذاك، وكان من الممكن إنجاح تقدم صناعي وعمراني جوهري، لكن مخلفات الأزمات التي تعرض لها بقيت كامنة في البناء الثقافي والسياسي للعراق واستمرت السلطة محور التوتر الدائم والرعب وتهديد انقسامات الدولة في أجواء النزاع الإقليمي والدولي والتي لم ينجح العراق في تجنبها وتتحرك في تناقضاتها وصار من أدواتها حتى انحرف كليًا عن مسار التنمية وسقط في خضم الحرب والحصار وهذا الأمر من شأنه أن يكون عاملاً مؤثرًا وخطيرًا في عمل السياسات التي تفكر فيها الدولة لمصلحة المجتمع ومنها سياسات اجتماعية تعتمد الجانب العلمي والتصورات الصحيحة[٣] معتمدة خلاصات إحصائية ونتائج برامج فعالة وفاعلة لتكون المعالجات والحلول ذات جدوى وناجحة. ((٤))

وفي عام(٢٠١٦م) تبنى المصرف المركزي إجراءات اقتصادية ومالية محسوبة وجريئة بهدف تقديم الدعم للاقتصاد في ظل الأحوال الاقتصادية التي يمر بها البلد. إذ استمرت السلطة النقدية ملتزمة بالحفاظ على نظام ربط الدينار العراقي بالدولار لما يوفره من ركيزة أساسية في بيئة تتسم بدرجة كبيرة من عدم اليقين، وضعف القدرات في مجال السياسة الناجحة عن الصراع والإرهاب، فضلاً عن المحافظة على احتياطي أجنبي مقبول وفق المعايير الدولية، إذ عملت السياسة النقدية ضمن إطار تحفيز الاقتصاد وتعزيز الاستقرار المالي والنقدي بما يكفل تحقيق الرخاء للمجتمع الإنساني، ومما ينعكس في عمل السياسات الاجتماعية ويؤثر على استقرار الأمن الإنساني ويحقق الأمن الاقتصادي والرفاه للمجتمع. ((٥))

٢- قلة الضريبة المنتجة:

إن أهم هدف لقيام الضريبة المنتجة هو أن تحقق للدولة أكبر إيراد ممكن لمواجهة النفقات العامة المتزايدة، وأن يتميز هذا الإيراد بالاستقرار من أجل مواجهة النفقات العامة المتزايدة. إذ إن الضريبة المنتجة هي التي تستطيع أن تمد الميزانية العامة للدولة بالإيرادات الكافية بصورة منتظمة ومستمرة، ويجب أن تتوفر في ذلك بعض الشروط، وأن تكون هذه الضريبة عامة وتنطبق على الأشخاص جميعًا الذين تتوافر فيهم شروطها، وأن يكون وعاء الضريبة واسعًا وقليل التوتر تجاه المتغيرات الاقتصادية، ويحدد النظام الاجتماعي طبيعة الضرائب والهدف منها وتأثيرها في حياة البلاد الاجتماعية والسياسية. (٦)

وتختلف الضريبة المنتجة من بلد إلى آخر ومن ثم تأثيرها يكون مختلفًا على عوائد المشاريع الربحية في البلدان المختلفة. إذ إن انخفاض سعر الضريبة يؤثر بشكل إيجابي في عوائد المشاريع، أما ارتفاع سعر الضريبة فسيؤثر ذاك بشكل سلبي في عوائد المشاريع الربحية التي تخدم النمو الاقتصادي وترفع من مستوى الأرباح الاقتصادية في البلاد. (٧)

ويوجب تنظيم طرق جباية الضرائب من طريق إزالة ملتزمي الضرائب وإيجاد سبل حديثة لجمع الضرائب وتهيئة الطرق الكافية للتدقيق والحسابات، وأن الروحية العامة لم يكن في استطاعتها أن تنمو إلى فوق الرغبة الطبيعية في التهرب من الضرائب، ولا تقل شدتها في العراق عن البلدان الأخرى. (٨)

ويبرز أهمية دور الضرائب لكونها تعد مصدرًا أساسيًا من مصادر التمويل الداخلية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومن ثم فإن أي نقص في الحصيلة الضريبية ناجم عن التهرب الضريبي من شأنه أن يضعف قدرة الحكومة على تمويل استثماراتها الأساسية وتمويل استثمارات القطاع الخاص؛ وذلك نتيجة لانخفاض قدرتها في زيادة احتياجاتها كأداة لتوجيه النشاط الاقتصادي في إطار خدمة أغراض التنمية وتحقيق العدالة، لأجل منع تهرب المكلفين من دفع الضريبة المستحقة عليهم؛ وذلك من خلال الطرق المشروعة أو غير المشروعة مع بيان الأساليب المقترحة لمعالجة ظاهرة التهرب الضريبي والقضاء عليها. (٩)

٣- الفساد الإداري المالي:

يؤثر الفساد الإداري والمالي في حد سواء على القطاعات الاقتصادية ويخلّف أبعادًا اجتماعية كبيرة لا يمكن استيعابها أو الاستهانة بها . وقد أظهرت الأبحاث في هذا المجال أن الفساد الإداري والمالي يضعف النمو الاقتصادي ، إذ يؤثر في استقرار وملاءمة المناخ الاستثماري ويزيد من تكلفة المشاريع ويهدر ثقل التقنية ويضعف الأثر الإيجابي للاستثمار بالنسبة للمشاريع المحلية والأجنبية ولا سيما الرشاوى التي تُطلب من أصحاب المشاريع لتسهيل قبول مشاريعهم ويطلب الموظفون المرتشون نصيبًا من عائد الاستثمار وعند ذلك يعيش الفساد حرية ذات طبيعة ضارة ومسبقة لإعاقه الأعمار . ((١٠)) وظاهرة الفساد نراها اليوم مستشرية في البنية المجتمعية وفي مؤسسات الدولة منذ نظم الحكم في العراق . ((١١))

وقد تفاقمت هذه الظاهرة في العراق بشكل كبير إبان النظام السابق إذ فتحت منافذ متعددة من الفساد وبصورة واسعة ، وبعد سقوط النظام السابق عام(٢٠٠٣م) وقبل تشكيل أول حكومة عراقية تفشت مظاهر الفساد الإداري والمالي المختلفة إلى مفاصل الدولة الجديدة كلها ، ومنها مؤسساتها الحكومية إذ تمحورت هذه الظاهرة التي شهدها العراق بأوضاع اجتماعية واقتصادية وسياسية بعرقلة عمل السياسات الاجتماعية القائمة ، ((١٢)) وترتبط العملية السياسية القائمة في العراق بمجموعة من الآليات منها الطائفية السياسية وارتباط العمل الاقتصادي فضلاً عن الفساد الإداري ، وقد ساهم العامل الإداري الأكبر بانتشار الفساد الإداري هو ضعف النظام السياسي العراقي بعد التغيير في نظام الحكم إذ أدى تحلل الأنظمة والأجهزة الأمنية إلى ضعف النظام السياسي واعتماد أغلب القوى السياسية الحالية على قواها الذاتية في حماية أو فرض إرادتها على المجتمع السياسي في العراق وبالنظر إلى هشاشته أدى ذلك إلى تراكم الفساد الإداري .

فضلاً عن ذلك فقد عملت قلة وضعف التجربة الإدارية والسياسية وضعف روابطها الاجتماعية وانعزال القوى السياسية الحالية على ضعف العملية الرقابية الإدارية وقلة اتصال المسؤولين الكبار بمقابل العمل الإداري مما ساهم في انتشار الفساد الإداري والمالي في كل جهة إدارية قائمة في هيكل الدولة . ((١٣))

ويتجلى واقع ازدياد الفساد الإداري والمالي بقيام المستثمرين بإضافة المبالغ الناجمة عن الرشاوى والعمولات إلى التكاليف مما يرفع من التكلفة الإجمالية للمشروع وتخفيض

العائد على الاستثمار كما أن الفساد يؤثر سلبًا في روح المبادئ والابتكار ويضعف الجهود لإقامة مشاريع جديدة يضاف إلى ذلك أن الرشوة تؤدي إلى حصول الشركات التي تقدم الرشوة على منافع. ((١٤)) لا تستحقها على حساب الشركات المؤهلة، كما يؤدي الفساد إضعاف جودة البنية الأساسية والخدمات العامة ويدفع إلى السعي إلى الربح غير المشروع من طريق الرشاوى بدلًا من المشاركة في الأنشطة الإنتاجية ويحد من قدرة الدولة بزيادة الإيرادات ويفضي إلى معدلات ضريبية متزايدة تجبى من عدد متناقص من دافعي الضرائب ويقلل ذلك من قدرة الدولة على توفير الخدمات العامة كما يضعف من سلطة الدولة وشرعيتها((١٥)).

ومن وجهة نظر الباحثة أن ضعف الأداء لحكومة البلد يؤثر سلبًا في المستوى الاقتصادي العام مما يعمل على تدهور حالة النمو والتقدم عند الفرد العراقي.

٤- ضعف الهياكل الارتكازية: تعد الهياكل الارتكازية العمود الفقري لأي بلد متقدم وبدون قيامها لا يمكن خلق المستلزمات الضرورية للصناعة والزراعة، وتعاني البلدان كلها من ضعف في بنية الهياكل الارتكازية وهذا يسبب لها مشكلات تنموية وتسويقية واحتمالات اقتصادية تنعكس في آثارها السلبية على عملية التنمية، ومن أهم فروع الهياكل الارتكازية هي الموانئ والمطارات وخطوط السكك الحديد، والطرق البرية والجسور والمخازن ووسائل المواصلات والاتصالات وخطوط نقل القدرة الكهربائية والأنابيب النفطية والسدود والمشاريع الإروائية، وإن قيام الرأسمال المستثمر في مجال إنشاء الهياكل الارتكازية لا يعطي مردودًا ربحيًا مباشرًا وإنما استثماره في هذا المجال هو خدمي بصورة عامة وغير إنتاجي وضروري جدًا لا غنى عنه لإقامة الصناعات المتقدمة والزراعة المتطورة، وإن قيام وتأسيس هياكل عصرية ينعكس على بنية المجتمع ويساعد في خلق عادات جديدة على كيانه وسلوكه ويدفع عجلة التنمية الاقتصادية إلى الأمام((١٦))، والعكس في حال اختلال هذه الهياكل والتي تقف عائقًا أمام إنجاح برامج السياسات الاجتماعية، ((١٧))

وعند الحديث عن الاقتصاد العراقي نرى أنه مر بأزمات ومشاكلات متعددة خلال حقبة أربعين عامًا وتقع في مقدمتها الحروب والحصار والجميع يرى الآثار التي تخلفها الحروب والحصار والآثار الكارثية الناجمة عنها والمؤثرة في حياة الشعوب واقتصادياتها من أهمها تدمير الهياكل الارتكازية للقطاعات كلها والتأثير في حياة الناس وهذا ما تريده

هـذه الأزمـات والـدول التـي تبنـت الحـروب ضـد العـراق فـي أوضـاع متعـددة، والسـبب يعـود إلـى السياسـة غيـر الحكيمـة للحكومـة والاسـتعداد الممنهـج لقـدرات العـراق اقتصاديًا وعسـكريًا وعلميًـا، مـن دول أجنبيـة، وكانـت الحـرب العراقيـة لمـدة ثمانـي سـنوات عامـلاً أساسـيًا فـي ضـرب قـدرات العـراق((١٨))، ومـن أجـل النهـوض بواقـع الهيـاكل الارتكازيـة فـي العـراق فـإن ذلـك يتطلـب بنـاء شـركات حقيقيـة وفاعلـة للقطـاع الخـاص مـع الجهـات الحكوميـة المعنيـة بإعـادة إعمـار المحافظـات المتضـررة مـن الإرهـاب، والنهـوض بمسـتوى الخدمـات العامـة والبنيـة التحتيـة فـي المحافظـات الأخـرى واسـتعمال سياسـة حوافـز حكوميـة مجزيـة لتحقيـق هـذا الهـدف. ويمكـن أن يتحقـق ذلـك مـن طريـق الشـروع بتنفيـذ خطـة إعـادة الإعمـار والتنميـة علـى وفـق التدخـلات المقترحـة فـي وثيقـة الإطـار العـام للخطـة الوطنيـة لإعـادة الإعمـار والتنميـة للمحافظـات المتضـررة جـراء العمليـات الإرهابيـة((١٩)).

وكذلـك يجـب وضـع خطـط أعمـال واقعيـة للتطبيـق بهـدف دفـع المؤسسـات للقيـام بالأعمـال الخاصـة التـي تركـز علـى الأنشـطة والأسـواق وعلـى عمليـات إعـادة الهيكلـة ذات الصلـة بالشـركات العامـة وبمـا يسـمح بتنفيـذ مشـروعات مشـتركة طويلـة الأجـل مـع شـركات خاصـة ناجحـة، وكذلـك يجـب الشـروع بإعـادة هيكلـة وإعمـار الشـركات العامـة المملوكـة للدولـة والتـي تتوفـر لهـا آليـة مخططـة فـي الـوزارات المعنيـة بهـا(الصناعـة والمعـادن، الكهربـاء، النفـط، النقـل، المائيـة، الماليـة، التربيـة، ودراسـتها حالـة بحالـة، وتحويـل عـدد محـدود مـن هـذه الشـركات علـى وفـق مـا تقـرره الـوزارات والجهـات المعنيـة بذلـك). ((٢٠))

ومـن وجهـة نظـر الباحثـة أن المراحـل والحقـب الزمنيـة السـابقة التـي مـرت علـى البلـد مـن الحـروب والأزمـات الاقتصاديـة قـد تسـببت بضعـف وانهيـار المسـتوى المعيشـي والاقتصـادي للفـرد العراقـي ممـا أدى إلـى ضعـف القـدرة الإنتاجيـة لديـه وعـدم النهـوض بـه نحـو مسـتوى أداء أفضـل. وتحدثنـا فـي هـذا المطلـب عـن أهـم المعوقـات الاقتصاديـة التـي تواجـه عمـل السياسـات الاجتماعيـة وآليـات نجاحهـا فـي العـراق ومـدى تأثيرهـا فـي الأمـن الإنسـاني، وسـوف نتنـاول فـي المطلـب الثانـي أهـم المعوقـات الاجتماعيـة المعرقلـة للسياسـات الاجتماعيـة.

٢- المعوقات الاجتماعية

تواجـه السياسـة الاجتماعيـة إضافـة للمعوقـات الاقتصاديـة التـي تطرقنـا لهـا فـي المطلـب الأول جملـة مـن المعوقـات الاجتماعيـة وتتمثـل هـذه المعوقـات بعـدة أوجـه منهـا غيـاب البرامج

الخاصة بالنهوض في المجتمع ، إذ إن هذه البرامج التي تتولى مهمة تنمية وتقدم المجتمع قد تراجعت وانعكس ذلك على عمل السياسية الاجتماعية وشكل عائقًا مهمًا أمامها فضلاً عن هجرة الكفايات التي يتطور ويتقدم بها المجتمع ، إذ إن ابتعاد هذه الكفايات عن المجتمع أدى إلى تراجع مسيرة الازدهار والتقدم وكذلك عائق غياب التنسيق بين أطراف المجتمع ، إذ إن التنسيق يعد اليوم ضرورة أساسية لنجاح البرامج والسياسات الاجتماعية فضلاً عن تراجع التعليم وتفشي الأمية ويعدان عاملين مهمين لعمل السياسات الاجتماعية .

١- غياب البرامج الخاصة بالنهوض في المجتمع:

يفتقر المجتمع العراقي إلى غياب واضح في البرامج الاجتماعية الخاصة للنهوض بأوضاع المجتمع والفئات المتراجعة ، والمناطق المتضررة والأكثر معاناة والبرامج الفاعلة لمعالجة البطالة والفئات الأكثر فقرًا والشباب والمرأة والمناطق المحرومة . وإن غياب الخطط التنموية أدى إلى ضعف الروابط ما بين الأدوار التي تقوم بها الدولة ومؤسساتها ، والأدوار التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني . ((٢١))

وعلى الرغم من أن العراق يمتلك ثروة نفطية قد سمحت له ببلوغ تصنيف البلدان المتوسطة الأعلى للدخل ، إلا أن مؤسساته ومحصلاته الاجتماعية والاقتصادية تبدو في جوانب عديدة شبيهة إلى حد كبير بتلك التي تخص الدول المتخلفة منخفضة الدخل . فبعد أن كان نظام التعليم العراقي يقترب من الصدارة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا استقر حاليًا في نهاية القائمة . ((٢٢))

وإن معدل التقدم في العراق فيما يتعلق بالمشاركة في الاقتصاد ينخفض تدريجيًا ، وتعاني من أدنى معدلات مشاركة النساء في القوى العاملة في العالم ، ومستويات منخفضة من رأس المال البشري والمادي ، وتدهور في أوضاع الأعمال ، كما إن العراق يعاني أيضًا من أعلى معدلات الفقر بين بلدان الدخل المتوسط الأعلى ، ومن دون وجود إصلاحات بيئية في هذه المجالات يواجه العراق صعوبة متزايدة في بلوغ نمو مستدام والحفاظ على مستوى المعيشة فيه . ويمكن القول إن العراق يمتلك الكثير من القدرات الكامنة التي يمكنه من طريقها تحسين تنوع منتجاته ، وإنه أثبت قدرته على تصدير العديد من المنتجات في زمن الماضي وحتى في وقت قريب .

وكان العراق يصدر تشكيلة واسعة من المنتجات وقد تم استئناف تلك الصادرات في ظل الأوضاع المناسبة بما يضمن ذلك عودة الأمن الداخلي وإنه على الرغم من أن السمة الجغرافية للعراق تمكنه من أن يكون مركز عبور إقليمي إلا أن مستوى أدائه في الأعمال اللوجستية وإدارة الحدود ضعيفة مقارنة بدول الجوار، وهذا الأمر يعكس دورًا مقيتًا على المستوى الإقليمي. وإن قيام الجهات المختصة باستعمال نظام إلكتروني وبشري باستعمال وإيجاد أفضل الطرق الحديثة لزيادة الإنتاج والصادرات من مختلف المنتجات من طريق الإدارة الحديثة والتقنية المتطورة في ظل الأوضاع الراهنة للارتقاء بالمستوى الاقتصادي العراقي والحصول على نتاج وأرباح وإعطاء حوافز مادية ومعنوية للعاملين في المؤسسات الاجتماعية جميعها. ((٢٣))

الشكل رقم 1
تتشابه مؤشرات العراق في العديد من الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية مع دول ضعيفة الدخل وهشة

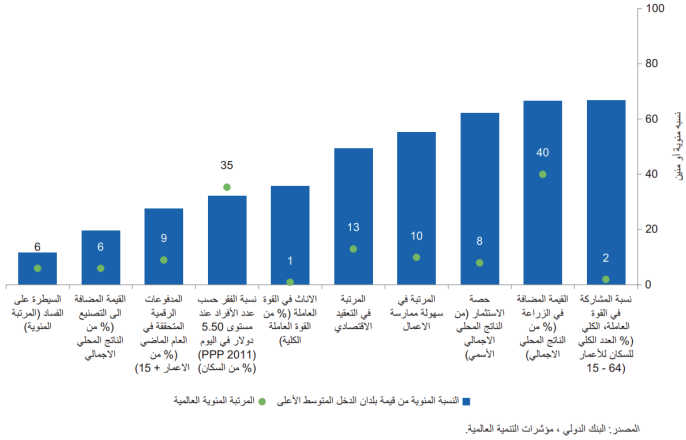

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية.

٢- هجرة الكفايات:

تعد الهجرة الكبيرة للكفايات من المشاكلات الأخطر التي يتعرض لها العراق، وعلى الرغم من أن العراق كان يعاني من نزيف متواصل للطبقة الوسطى المثقفة على امتداد سنوات فإن التدفق الكبير للأطباء والأساتذة والمحامين والمهندسين والعلماء والكتاب والفنانين والبيروقراطين، ولا سيَّما بعد العام(٢٠٠٣م) قد أحدث شللًا في الطبقة المثقفة، وفي واقع الأمر أن المتطرفين كانوا يستهدفون هذه الطبقة استهدافًا شخصيًا. وفي(آب ٢٠٠٩م)، أدرجت محكمة بروكسل التي تتعقب مسائل كهذه(٤٣١) أكاديميًا عراقيًا

قد جرى اغتيالهم وأن الغالبية العظمى منهم يحمل شهادة الدكتوراه. وكان نحو(٢٤٧) إعلاميا عراقيًا قد تعرضوا للقتل بحلول(٢٠٠٧م). ((٢٤))

وبعد سقوط النظام السابق في العراق على أيدي قوات الاحتلال الأمريكي ظهرت الفوضى السياسية والأمنية والاقتصادية، ولا سيَّما من أواسط عام(٢٠٠٤م) حتى أواسط(٢٠٠٧م)، إذ اشتد الصراع الطائفي فضلًا عن العاملين السياسي والأمني مما ترك أثره السلبي في النخبة العلمية العراقية، وبغض النظر عن انتمائها السياسي والطائفي مما دفع نسبة غير قليلة من الأساتذة والأطباء والمهندسين وغيرهم من أصحاب الخبرات والكفايات لمغادرة العراق، بسبب المضايقات والتهديدات والقتل وفهرست الجامعات العراقية المئات من المعلومات العلمية سواء الذين استشهدوا، أم الذين غادروا العراق، بسبب الانفلات الأمني والصراع الطائفي. ((٢٥))

وتعد ظاهرة هجرة الكفايات بصورة متصاعدة شكلًا من أشكال تصدير رأس المال، إذ إن الكفايات لم تصل إلى ما وصلت إليه إلا من طريق إنفاق الدولة عليها الكثير منذ النشأة مرورًا بمراحل التعليم المختلفة والتدريب. ((٢٦))

وبعد إنهاء الحقبة غير المنتجة ووصولهم إلى المرحلة المنتجة فقدتهم الدولة التي أعدتهم من أجل المساهمة في البناء والتقدم، وهذا يماثل التصدير لرأس المال المنتج. والهجرة في ضوء ذلك تضع عبئًا على العراق؛ لما يقدمونه في مجال اختصاصهم والمساهمة في التقدم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. ويمكن إدراك أهمية الرأس المال البشري مع الإرادة السياسية المخلصة في العراق بأنهما قادران على بناء المجتمع، ويعد المجتمع العراقي من المجتمعات العالمية الظاهرة بالكفايات العلمية في مختلف فروع المعرفة، وتشكل هذه الفئة رأسمالًا لا يقدر بثمن ولكن أوضاع العراق السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي يمر بها سابقًا وحاليًا جعلت منه بلدًا طاردًا للكفايات العلمية والذي هو بحاجة ملحة لها من أجل النهوض والتقدم. ((٢٧))

ويدل تزايد هجرة الكفايات العربية بالعموم والعراقية بالخصوص على الحاجة إلى فكر إنمائي يواكب أهم المتغيرات العالمية وخاصة المعرفية والمعلوماتية منها. ويدل على خلل في فلسفة التنمية وإدارتها السياسية، فهذه الإدارة لم تستطع أن تخلق فرصة عمل حقيقية لتلك الكفايات التي تمكنها من الإنمائية المضافة فضلًا عن أنها لم تصل إلى تأسيس قيم للمساءلة والشفافية والحرية، وخاصة الحرية الفكرية التي هي من ركائز

الإبداع الفكري والعلمي. وفي ظل الأوضاع الصعبة التي يمر بها العراق ومنها السياسية والاجتماعية والاقتصادية لا تخضع هجرة الكفايات أو عودتها إلى الاختيار الحر لفقدان الكثير من شروط البيئة الداعمة التي تحول دون غياب هذه الكفايات أو إحباطها ويفترض على الحكومات أن تقوم بعقد اتفاقيات مع دول أخرى من أجل التبادل الثقافي وتبادل الكفايات بشكل قانوني ومنظم من أجل استعادة هذه الكفايات متى ما تدعو الحاجة إلى عودتهم. ((٢٨))

٣- تراجع التعليم في العراق: وصل التعليم السيئ في العراق إلى مراحل واسعة، وتواصل وزارة التربية بالعراق جهودها لتطوير المناهج والخطط الدراسية من المدراس الابتدائية وتجديد الأساليب والطرائق التدريسية وتأكيد اهتمامها بالعمليات التربوية الأخرى؛ وذلك تماشيًا مع التطورات الحديثة وبما يساعد المعلمين على تحسين أساليبهم في التدريس واستعمال الطرق الجديدة في التعليم، ويتم توجيه المعلمين لاستثمار كفاياتهم واختيار طرائق التدريس المناسبة لهم.

وتعد الحقبة التي أعقبت غزو الكويت من أسوأ الحقب التي مر بها العراق على الأصعدة الاقتصادية جميعها التي عرقلة حركة الحياة؛ بسبب أحداث الكويت، ولم يسلم القطاع التعليمي من الضرر الذي أصاب القطاعات الرئيسة جميعها في البلاد بأكمله، وتعرض هذا القطاع إلى التآكل المتسارع في المواقف التعليمية. ((٢٩))

ويواجه التعليم في العراق اليوم ضعفًا في ارتباطه بالتخطيط الاقتصادي بشكل عام ومن غياب التنسيق معه في أغلب الأحيان، ومن أهم المشكلات الرئيسة في نظام التعليم القائم في العراق المشكلة النوعية للتعليم، إذ إن التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة تتطلب مستوى نوعيًا متطورًا في التعليم وينمو جنبًا إلى جنب مع نمو المستوى الكمي للتعليم وبالشكل الذي يؤمن توافقهما مع حاجات ومطالبات التخطيط بالعملية التنموية. ((٣٠)) فبعد أن كان التعليم في العراق قد وصل إلى مراحل متقدمة جدًا في سبعينيات القرن الماضي وتمكن العراق آنذاك من القضاء على الأمية وحصل على العديد من الجوائز من المنظمات الدولية كونه من البلدان التي قفزت قفزات نوعية كبيرة في قطاع التعليم بمستوياته كافة. ((٣١))

إذ كانت الجامعات العراقية في طليعة التصنيف العالمي للجامعات وكان يقصدها الطلاب العرب والأجانب للدراسة فيها أصبحت اليوم غير مؤهلة للارتقاء بأوضاع البلاد بسبب ما تعرضت له من تراجع.

وعند الحديث عن التعليم في الحكومات التي فقدت السيطرة على تنظيم عمل مؤسساتها الحكومية فقد تراجع مستوى التعليم لأسباب عديدة أهمها أن المدارس الابتدائية إما ثنائية الدوام أو ثلاثية وأغلبها متهالكة أو مكتظة بأعداد كبيرة من الطلاب بحيث يصل عدد طلاب الصف الواحد إلى ستين طالبًا، والكتب والقرطاسية لا تكفي نصف الطلاب ومستوى المعلمين متدنٍ كثيرًا، بسبب ضعف الملوك التدريسية وقلة خبرتهم وتبوّء عناصر غير كفوءة وغير مؤهلةً ولا تمتلك الخبرة والتجربة((٣٢)).

وعند الحديث عن أهمية دور التعليم نرى أن نجاحه يساهم في خلق بيئة اجتماعية وسياسة تكون حساسة بالنسبة لحقوق الإنسان والفهم المتبادل من طريق الثقافات والحضارات. وترى الكثير من المعاهدات الدولية حول حقوق الإنسان أن التعليم حق أساسي وتشدد على أن التعليم يعد أداة لترويج القيم الديمقراطية والتعددية ومناهضة العنصرية ويشير كل من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان المادة(٢٦) والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والمادة(١٣) الحق في التعليم والوصول إلى المستويات المختلفة من التعليم وأهداف التعليم، ويشار إلى أهداف التعليم أيضًا في إعلان الأمم المتحدة للقضاء على أشكال التمييز العنصري(المادة ٨) جميعها. ((٣٣))

وإن واقع العملية التعليمية السائدة في العراق وفي مؤسساته التعليمية لا توفر للفرد الفرص الملائمة لتطوير وتنمية قابلية مهاراته الفكرية والذهنية، إذ يتم كسب المعلومات في ذهن المتعلم بطريقة آلية تقليدية بدون أن تتيح للطالب الفرصة في التفكير والإبداع وكيفية البحث عن المعرفة بنفسه. ((٣٤))

وأن هناك مشكلة تساهم في تراجع مستوى التعليم في العراق اليوم وهي غلبة الجوانب النظرية على الجوانب العملية في عملية إعداد الطلبة والتي تؤدي إلى حرمان اكتساب الطلاب الخبرات العملية التي تساهم في إعداد مستقبل ناجح للطلاب. ((٣٥))

وتعد مشكلة نقص الأبنية من أهم التحديات التي تواجه مسار العملية التربوية وترجع أسباب ذلك إلى انتشار المشكلة وتفاقمها، بسبب الأوضاع الأمنية والاقتصادية والاجتماعية وتعد مشكلة سوء الإدارة من أهم الأسباب التي قادت إلى تراجع العملية التربوية. ((٣٦))

٣- المعوقات السياسية والأمنية

تواجه السياسات الاجتماعية في أثناء قيامها لتأدية وظائفها مجموعة من المعوقات السياسية وأهمها فقدان الثقة بين المواطن والحكومة إذ إن هذا العائق يعد من أهم العوائق، وفي حالة غياب الثقة بين المواطنين والحكومة تواجه هذه جملة عوائق وتحديات وتجعلها غير قادرة على تحقيق أهدافها، والعائق الثاني هو المحاصصة، إذ إن المحاصصة تكون مصدرًا مؤثرًا في عرقلة نجاح السياسات الاجتماعية القائمة في العراق.

أولًا - فقدان الثقة بين المواطن والحكومة:

تحدث فجوة وفقدان للثقة بين الدولة والمجتمع، وذلك نتيجة لعدم قدرة النظام السياسي القائم على تلبية أهم مطالب الشعب المشروعة ولا سيَّما فيما يخص الخدمات مما يؤدي إلى انسلاخ النظام السياسي عن المجتمع وتسخيره لمؤسسات الدولة والتي ينبغي أن تكون ثابتة ولا تتأثر بتغير شخوص النظام السياسي والعمل على زيادة فاعليتها وتقديم الخدمات المطلوبة أو تطبيقها يقود لدراسة تتعلق بصاحب القرار السياسي وبشكل يمنعها أو يقيدها في تلبية الخدمات والمطالب الشعبية بشرائح عديدة وتزداد الفجوة وفقدان الثقة في حال عدم الوفاء بالوعود والعهود التي قطعتها((٣٧)) المؤسسة السياسية على نفسها ولا سيَّما في حملاتها الانتخابية من برامج وشعارات بتوفير الاحتياجات والخدمات الرئيسة التي يحتاجها المواطن، وهي الأمن والصحة والطرق والتعليم والإسكان والمواصلات، والكثير من المطالب التي لم يتحقق الكثير منها. ((٣٨))

وقد تجلت هذه الفرضية من طريق علاقة الشعب العراقي مع الأنظمة السابقة التي حكمت العراق وخاصة حقبة النظام البائد والتي استمرت لأكثر من خمس وثلاثين سنة، كانت سلبية ومليئة بالحقد والكراهية نتيجة ما عاناه من ظلم وقمع واستبداد وسلب للحقوق وتمييز قومي وطائفي، كذلك الحال مع المؤسسات التي كانت قائمة والتي

أدارتها فئة محسوبة على النظام إذ سخرت هذا المؤسسات لصالح الحزب الواحد والفئة الحاكمة الواحدة.

فضلًا عن المآسي التي ارتكبتها على المستوى الدولي والإقليمي عبر زج العراق في حروب وصراعات وتدخلات خارجية وداخلية أنهكته على مختلف الأصعدة، إذ أصبحت سمعته تتدنى شيئًا فشيئا، فضلًا عن الخسائر البشرية وآثار الدمار التي لم يسلم منها أي شيء على الأرض العراقية[٣٩]. ويرى أستاذ العلوم السياسية في جامعة الكوفة، إياد العنبر[٤٠]*، إن «أزمة الثقة بين جمهور الإحتجاجات والحكومة والقوى السياسية الداعمة لها تتوسع يوميًا». وقال «يبدو أن تعالي الحكومة عن مطالب المتظاهرين ومحاولتها تحريف مسار المطالب من استقالة الحكومة إلى الوعود بتعديل وزاري[٤١]»، والحديث عن حزم إصلاحات، والاستمرار باستعمال العنف ضد المتظاهرين، زاد الموضوع تعقيدًا».

ويعتقد العنبر أن مشكلة الثقة بين الجمهور من جانب، والقوى السياسية من جانب آخر ليست نتاج المظاهرات الحالية، وإنما هي تراكم لانفصال الطبقة السياسية عن الجمهور. ولعل أكثر مظاهر ذلك تدني نسبة المشاركة في المنظومة السياسية، إذ ما زالت تحتاج إلى قيام انتخابات حقيقة وفعالة وتجديد بناء الثقة بين المواطن والحكومة والتواصل المستمر[٤٢].

وبشكل صريح وصادق والعمل سوية من أجل بناء الفرد والمجتمع مرة أخرى والاهتمام بالمجالات الحياتية جميعها التي تخص مصلحة المواطنين عامة ولا ينقصنا في ذلك أي شيء إذ لدينا الطاقات الشبابية الهائلة وكثرة الموارد الطبيعية والإمكانيات المالية أيضا وبالإمكان أن نتطور ونزدهر بالبلد من خلال مسك زمام الأمور والتوجه الصحيح وبناء الثقة بين الدولة والمجتمع والاهتمام بدولة المواطنة واستثمار الطاقة البشرية بشكل حديث وعندما يشعر المواطن بأنه هو من يملك الدولة ومؤسساتها وأن الدولة هي وليدة المجتمع فمن الممكن أن نحافظ عليها جميعا ومساعدتها من بعضنا بعض والبدء بحياة كريمة مبنية على مبدأ العدالة للجميع والتي بموجبها يتحقق السلم المجتمعي وبناء مؤسسات الدولة من جديد.[٤٣]

ثانيًا- المحاصصة :

تعد المحاصصة واقعًا مفروضًا على العملية السياسية في العراق في السنوات العشر من العهد الجديد ولها تعريفات ؛ الأول يبرز بعد العملية الانتخابية النيابية مباشرة العنوان(المحاصصة حق مكتسب) . ((٤٤))

يجري بموجب هذا المبدأ توزيع المناصب التي قامت العملية الانتخابية من أجلها وبعد انتهاء عملية استلام المناصب والجلوس في مقاصدها يبرز التعريف الثاني ويكون مغايرًا تمامًا للتعريف الأول ويتمثل بالمحاصصة نظام مقيت يمثل سببًا أساسيًا لمشكلاتنا وإخفاقاتنا ، ولا بُدَّ من التخلص منها والاعتماد على مبدأ تكافؤ الفرص واختيار العناصر الكفوءة ، وأول مَنْ صرح بذلك هي الأحزاب والتي طالبت باعتماد المحاصصة كحق مكتسب تقسم بموجبه حصص المناصب . ((٤٥))

وأثبتت الأدلة العلمية أن المحاصصة تمثل مشكلة خطرة وكبيرة على واقع الدولة العراقية وهذه المشكلة لا بُدَّ من علاجها كي يتم ضمان استقرار البلاد في المستقبل ، وخير وسيلة لمعالجة مشكلة المحاصصة تتمثل في التخلي عنها لصالح الكفاية والخبرة والبرنامج السياسي بغض النظر عن الانتماء الأولي لشاغل المنصب أو الموقع السياسي وإن تمكنا من القضاء على المحاصصة في النظام السياسي سيساعد ذلك في أن تنتقل إلى مؤسسات الدولة كلها ويتم التخلص من ظاهرة المحاصصة التي أصبحت اليوم واقعًا مفروضًا على المجتمع العراقي .

وقد أثرت سلبًا في مفاصل الدول ومؤسساتها وهذا الأمر انعكس على الخطاب العراقي الذي بات متشتتًا اليوم وانعكس على الوضع الاجتماعي القائم ، وساعد على ظهور الانقسامات المتعددة في المجتمع العراقي ، وأدى إلى خلق نوع من الانقسام الدائم بين مكونات المجتمع العراقي . ومتى ما تم القضاء على المحاصصة استقر النظام وتعززت المؤسسات القائمة بأهم الوسائل ونجحت في قيامها بأهم وظائفها . ((٤٦))

وترى الباحثة أنه يمكن القول إن الصعوبات والتحديات التي يواجهها العراق تضع السياسات الاجتماعية أمام مُهمة صعبة للغاية ، وتفرض عليها واقعًا صعبًا لدرجة أنها بدأت تبحث عن البوصلة التَي تمكنها من الإبحار نحو الاتجاهات الصحيحة لتحقيق

الأهداف وأن هذه الأهداف لا يمكن أن تتحقق إلا إذ اتسقت مع فلسفه المجتمع وأهدافه واتجاهاته ومبادئه .

ثانيًا : الآليات المعززة للسياسات الاجتماعية

إن للسياسات الاجتماعية التي يراد تطبيقها على المجتمع أو أي فئة من هذا المجتمع مجموعة من الآليات التي لا يمكن للسياسات الاجتماعية أن تفرض أو توضع ويتم التعامل بها دون آليات وطرائق يتقبلها الناس ، وهناك مجموعة من الآليات والتنظيمات التي تعزز السياسات الاجتماعية وتكون عاملاً مساعدًا لها ولنجاحها وتوضع النقاط الرئيسية التي تبني على أساسها السياسة الاجتماعية نظام عملها وفي المجتمع العراقي نجد أن أهم العوام المعززة للسياسة الاجتماعية هي الاستقرار السياسي والاجتماعي داخل المجتمع وتعزيز التماسك الوطني القائم بها ونجاح عمل النظام الانتخابي فيها واعتماد نظام حكم مبني على أساس الثقة ما بين المواطن والحكومة . وفي المجتمع العراقي تسعى السياسات الاجتماعية إلى الاعتماد على بعض المعززات من أجل ضمان عملها وتحقيق الأهداف المرسومة لها .

١- تعزيز قيم المواطنة وتحقيق الاندماج الاجتماعي

تعمل سياسات الاندماج الاجتماعي والوطني على ربط الجماعات القومية والدينية جميعها في المجتمع وذلك من خلال إيجاد وسيلة الانسجام بينها والعمل على إقامة سلطة قادرة على بسط نفوذها وتطبيق القوانين في جميع أنحاء الدولة وإيجاد نوع من الاتفاق حول القيم الضرورية للحفاظ على النظام العام ، إذ إن أزمة عدم الاندماج والتكامل الوطني ، تشكل خطرًا على العملية السياسية وذلك لما تؤدي من اهتمام المكونات المجتمعية المختلفة بتحقيق مصالحها الخاصة من دون أي اهتمام للمصالح الوطنية والافتقار إلى النظرة الوطنية([٤٧]) .

ويقوم التماسك الاجتماعي على مجموعة من القيم الأساسية وتكون على ثلاث مجموعات وأهمها الاندماج الاجتماعي ويشير إلى المدى الذي يمكّن جميع المواطنين من المشاركة على قدم المساواة في المجالس الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بما في ذلك تأمين حماية الناس في أوقات معينة ، ويشير رأس المال الاجتماعي إلى الثقة بين الناس والمؤسسات والشعور بالانتماء إلى المجتمع . ويقول «يوهانس جوتين» رئيس فريق

التنمية الاجتماعية في نيويورك، أن هناك الآن موارد جديدة متاحة ويمكن استثمارها في التنمية الاجتماعية وغيرها من الخدمات ويتعين على الحكومات إعادة النظر في السياسات الاجتماعية والاقتصادية لضمان أن جميع المواطنين يكون لهم صوت، من خلال تعزيز المشاركة المدنية وتقوية المؤسسات الديمقراطية. ((٤٨))

٢- ثقة المجتمع في تشكيل الحكومة الجديدة.

تعتبر الثقة السياسية علاقة تفاعلية وبناءً تنظيمًا معقدًا بين طرفين أو أكثر إذ إنها تنشأ من الحاجة الملحة للتفاعل بين الحكومة وأفراد المجتمع وما تتطلبه العلاقة من الاعتماد على الآخر لتحقيق أهداف معينة، ومن أجل أن تنشأ هذه الثقة لا بُدَّ أن تكون العلاقة بين الطرفين خالية من القلق والخوف والتوتر وتوصف الثقة على أنها الوثوق أو الاعتماد على قدرة أو مشاركة الجماهير في الشؤون العامة((٤٩)). ويرى «جاك سيتيرين Jack cltrin» أن مسألة انعدام الثقة حالة من العداوة تجاه القادة السياسيين والاجتماعين ومؤسسات الحكم والنظام، والتي تعبر عن حالة من سخط الرأي العام تجاه النظام بسبب فشل الحكومة في تلبية احتياجات المواطنين، وهذا الأمر يؤدي إلى تآكل الشرعية السياسية، والعلاقة بين الشعب والحكومة يجب أن تكون أساسًا لكل خطوة تحدوها الحكومة في عملها وهذه العلاقة تعتمد كليًا عل ثقة الشعب وحكومته وتبنى هذه الثقة من خلال الأفعال لا الأقوال بالمواطنٍ حتى يؤمن بقانون ما ويحترم لا لك له أن يرى هذا القانون محترمًا من قبل المسؤول أولًا وإلا لن يحترمه، واحترام القوانين التي تضعها الحكومة تعتمد على ثقة الشعب بتلك الحكومة. ((٥٠))

وهناك ركائز عدة تقوم عليها المواطنة منها: ((٥١))

١. الفردية: وتعني وضع القيمة العليا للفرد والعمل على رعاية مصالحه والدفاع عن حقوقه وحرياته لأن الدولة قد أسست لمصلحة الفرد وليس العكس.

٢. المساواة: تعني نظرة الدولة إلى المواطنين بالتساوي في الحقوق والواجبات وفي حق الانتخاب فلكل مواطن صوت بغض النظر عن طبقته الاجتماعية وتتمثل المساواة في تلقي خدمات اجتماعية عامة من خلال التوازن بين الحقوق والواجبات، والحصول على الفرص المتاحة المتكافئة بعيدًا عن الجنس أو الطائفة

أو العرق، وكذلك المساواة أمام القانون من أجل ضمان إشباع حاجاتهم الأساسية وضمان أمنهم المجتمعي وهي حقيقة معمول بها قديمًا وحديثًا. ((٥٢))

٣. المشاركة: وهي المساهمة في النشاط السياسي والاجتماعي داخل الدولة، ويعد الانتخاب أهم صور هذه المشاركة ولهذا يعرف الفكر السياسي الغربي بأنها العملية التي توضح الفرق بين المواطن والرعية. فالرعية تخضع ولا تحكم أمام المواطن فيشارك في حكم دولته عبر النشاط السياسي، وعبر المجالس المنتخبة لترسيخ الشرعية السياسية. ((٥٣))

وتعتبر الحكومة في خدمة الشعب ويكون الحكم على آثارها من خلال ما تقدمه للشعب. ومهما بلغت رغبة الشعب مبلغها من عدم الوعي أو الجهل ومهما كانت طرق الكشف عنها غير ملائمة فإن رغبة الشعب لا يمكن الاستغناء عنها وفي ظل هذه الظروف فإن الحل الأنسب للحكومات الديمقراطية هو الحفاظ على عملية صناعة القرار قدر الإمكان في منأى عن الإعلان والسياسية. ((٥٤))

٣- تأثير العولمة على نجاح عمل السياسات الاجتماعية.

يرى وزراء المالية والتجارة أن العولمة ظاهرة اقتصادية إلى حد بعيد بينما هي أكثر من ذلك بنظر العديد في العالم النامي، وأحد الأسباب التي هاجمت فيها العولمة على أنها تزعزع القيم التقليدية، إذ إن الصراعات الحقيقية من الصعب تفاديها في الوقت الحاضر إلى حدٍ ما، وتواجه العولمة اليوم تحديًا في شتى أنحاء العالم ويوجد هناك استياء منها وهذا هو عين الصواب ولأن العولمة يمكن أن تكون قوة للخير، إذ إن عولمة الأفكار عن الديمقراطية والمجتمع المدني قد غيرت الطريقة التي يفكر فيها الناس وساعدت الملايين من الناس إلى تحقيق مستويات أعلى مما كان يتصوره معظم الاقتصاديين. ((٥٥)) وأن العراق منذ مطلع عام(٢٠٠٤) بدأ بتطبيق برامج وسياسات الإصلاح والتكييف الهيكلي على إثر إبرام الاتفاقيات الدولية مع المؤسسات الدولية وفي مقدمتها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، فضلاً عن انضمامه مؤخرًا إلى منظمة التجارة العالمية، وأن تبني ثقافة السوق والعولمة يتطلب انسحاب الدولة من النشاط الاقتصادي والاجتماعي والإبقاء على ما يسمى بحكومة الحد الأدنى كبديل عن التخطيط المركزي والتدخل المباشر في النشاط الاقتصادي والاجتماعي. وأن عدم تدخل الدولة يعد شرطًا من شروط العولمة وانسحابها

من الحياة الاقتصادية والاجتماعية خصوصًا في البلدان النامية ومنها العراق يشكل عائقًا رئيسيًا أمام عدم إمكانية التقليل من آثار العولمة السلبية والمتمثلة بالبطالة والتفاوت في توزيع الدخل والفقر([٥٦]) وتؤدي العولمة إلى تنمية التعاون الإقليمي بين الدول المتجاورة من خلال تدفق رؤوس الأموال، وتدفق العمالة، وتنظيم الرحلات الجماعية الهادفة إلى التقارب في التعاملات التجارية بين الدول. وتساعد العولمة على حل العديد من المشكلات الإنسانية، والتي لا يمكن حلها من خلال السيادة الوطنية، ([٥٧]) ومن هذه المشكلات انتشار أسلحة الدمار الشامل، ومشاكل التلوث البيئي، والتهديدات الثورية، وغيرها من الأزمات التي تحمل طابعًا عالميًا والتي تحتاج إلى جهود مالية متنافرة متكاملة وتساعد العولمة على ظهور روح المنافسة بين أصحاب الكفاءات، كما تساعدهم على النجاح في حياتهم العملية بسبب امتلاكهم للمهارات التي لا يمتلكها غيرهم. وتعد وسيلةً لتسريع التطور الديمقراطي العالمي، بالإضافة إلى أنها وسيلة لإضعاف نظم الاستبداد العالمي. ([٥٨])

الخاتمة والاستنتاج

وخلاصة ما تقدم يمكن أن نستنتج أن السياسة الاجتماعية الناجحة تحقق العديد من المزايا التي تساعد على الحد من ضعف الأمن الإنساني وغيابه، وتعمل على جعل الحكومات القائمة أكثر فاعلية وأكثر نجاحًا. ومن هنا تظهر السياسة الاجتماعية من السبل المهمة في تعزيز عمل الحكومات القائمة وتحقيق الأمن الإنساني. وإن اختلفت السبل التي ترمي إلى تعزيز السياسة الاجتماعية. وكل طريقة أو أسلوب يعمل على تعزيز السياسة الاجتماعية يختلف عن الآخر ويستهدف منطقة معينة أو مجالًا محددًا، إذ إن التنشئة الاجتماعية السياسية تسعى إلى خلق جيل مهتم بالأمور التي تهم المواطنين إضافة إلى التنمية التي تراعي التطور التدريجي للنشاط السياسي أو الإداري في السياسات الاجتماعية القائمة

المصادر/

١ وزارة الثقافة والإعلام، مفاهيم اقتصادية، سلسلة اقتصادية، دائرة الإعلام الداخلي العامة، السلسلة السادسة، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨٠، ص٥٤.

٢ وزارة الثقافة والإعلام، مفاهيم اقتصادية، مصدر سبق ذكره، ص٥٤.

٣

٤ أحمد أبريهي علي، اقتصاد العراق في سياق الحرب والحصار والتدويل مجلة الحوار، العراق، العدد ٣١، السنة السابعة، ايار ٢٠١٢، ص٧.

٥ البنك المركزي العراقي، " الدور المركز التنموي للبنك المركزي العراقي (المعطيات والاتجاهات)، مجلة الدراسات النقدية والمالية، المؤتمر السنوي الرابع، ١٠كانون الأول ٢٠١٨. بلا ص.

٦ وزارة الثقافة والإعلام، مفاهيم اقتصادية، مصدر سبق ذكره، ص٩.

٧ عمرو هشام، مدخل اقتصادي في دراسات الجدوى وتقييم المشاريع، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية للطباعة والنشر، مركز المستثمرين للدراسات العربية والدولية، بغداد - العراق، ١٤٣٢ه- ٢٠١١م، ص١٠٥.

٨ فيليب ويلارد إيرلاند، العراق في تطوره السياسي، ترجمة جعفر الخياط، بلا ط، دار البيضاء للنشر والتوزيع، العراق -بغداد، ١٩٤٩م، ص٣٤٨.

٩ فيليب ويلارد إيرلاند، العراق في تطوره السياسي، مصدر سبق ذكره، ٤٥٦.

١٠ محمد علي موسى، "إعادة إعمار العراق الفرص والتحديات"، مجلة الاقتصادية والإدارية، العراق -بغداد، المجلد ١٣، ٢٠٠٧، ص٤١.

١١ رغد علي حسن، "الفساد الإداري والمالي في العراق"، مجلة الآداب، ، كلية الإمام الكاظم (ع)، العراق -بغداد، العدد ١٢٨، ١٤٤٠ ه/ ٢٠١٩م، ص٥١٩.

١٢ رغد علي حسن، "الفساد الإداري والمالي في العراق، مصدر سبق ذكره، ص٥١٩.

١٣ حسن علي سبتي، السياسة الأمريكية تجاه العراق بين دبلوماسية الديمقراطية والعسل الغليظة، مجلة دراسات في التاريخ والآثار، جامعة بغداد، كلية الآداب، ٢٠٠٩. ص١٣٥، ١٤٨.

١٤ محمد علي موسى، "إعادة إعمار العراق الفرص والتحديات"، مصدر سبق ذكره، ص٤١.

١٥ محمد علي موسى، "إعادة إعمار العراق الفرص والتحديات"، مصدر سبق ذكره، ص٤١.

١٦ وزارة الثقافة والإعلام، مفاهيم اقتصادية، مصدر سبق ذكره، ص١٧.

١٧ وزارة الثقافة والإعلام، مفاهيم اقتصادية، مصدر سبق ذكره، ص١٧.

١٨ حاكم محسن محمد، الاقتصاد العراقي والاستثمار المطلوب، مصدر سبق ذكره، بلا ص.

١٩ تقرير وزارة التخطيط ٢٠١٨-٢٠٢٢، "خطة التنمية الوطنية"، جمهورية العراق، حزيران، ٢٠١٨، ص٩٦.

٢٠ تقرير وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية "، مصدر سبق ذكره، ص١٠٢.

٢١ عدنان ياسين، تحولات المجتمع العراقي بعد الغزو ٢٠٠٣، المركز العربي للدراسات للأبحاث، الدوحة -قطر، ٢٠١٣، ص٢٠٧.

٢٢ مجموعة البنك الدولي، "النهوض من واقع الهشاشة"، مذكرة اقتصادية حول التوزيع والنمو في العراق، البنك الدولي للأسماء والتعمير، ٢٠٢٠، ص

٢٣ مجموعة البنك الدولي، "النهوض من واقع الهشاشة "، مصدر سبق ذكره، ص١٠، ١١.

٢٤ فيبي مار، عراق ما بعد ٢٠٠٣، ترجمة مصطفى

نعمان أحمد، مراجعة إحسان عبد الهادي، بلاط، دار أمل الجديدة للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠١٤ م، ص١٩٥.

٢٥ ستار جبار، هجرة الكفاءات العراقية الأسباب والمعالجات، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد٦٨، بلا س، ص٩.

٢٦ ستار جبار، هجرة الكفاءات العراقية. . أسبابها ومعالجاتها مصدر سبق ذكره، ص٥.

٢٧ ستار جبار، هجرة الكفاءات العراقية. . أسبابها ومعالجاتها، مصدر سبق ذكره، ص١١.

٢٨ ساهرة حسين كاظم، "دور الدولة في الحد من هجرة العقول والكفاءات"، مجلة كلية التراث الجامعة، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، قسم دراسات المجتمع المدني وحقوق الإنسان، العدد ٢٩، بلا، ص١١٤ص١١٦.

٢٩ ضياء صالح مهدي، "مرحلة التعليم الابتدائي في العراق الواقع والتحديات"، مجلة الباحث، مديرية تربية كربلاء المقدسة، العراق، العدد الثامن، ٢٠١٣ م، ص٤.

٣٠ حارث حازم أيوب، أحمد عبد العزيز، "أسباب عدم ملاءمة مخرجات العملية التعليمية مع متطلبات التنمية"، مجلة دراسات موصلية، العدد الثالث عشر، تموز ٢٠٠٦، ص١٨٦، ١٨٧.

٣١ سامي الزبيدي، "أسباب انهيار التعليم في العراق"، مقالات جريدة الزمان، سبتمبر ١٣-٢٠١٧.

٣٢ سامي الزبيدي، "أسباب انهيار التعليم في العراق"، مصدر سبق ذكره، بلا ص.

٣٣ رونالد كريلينستن، مكافحة الإرهاب، ترجمة أحمد التيجاني، بلاط، مركز الإمارات للدراسات، أبو ظبي، ٢٠١١م، ص٢٢٣، ٢٢٤.

٣٤ حارث حازم أيوب، أحمد عبد العزيز، أسباب عدم ملاءمة مخرجات العملية التعليمية مع متطلبات التنمية، مصدر سبق ذكره، ص١٨٧

٣٥ حارث حازم أيوب، أحمد عبد العزيز، أسباب عدم ملاءمة مخرجات العملية التعليمية مع متطلبات التنمية، مصدر سبق ذكره، ص١٨٧.

٣٦ كريم الوائلي، أحمد عبد الحسين، أزمة التعليم في العراق واقع المدارس الابتدائية والثانوية للعام ٢٠١٢، ٢٠١٣، بلاط، دراسة تحليلية إحصائية، إصدارات للنشر والتوزيع، بغداد - العراق، ٢٠١٩، ص١٣.

٣٧أحمد فاضل جاسم، محمد محي محمد، السياسات الاجتماعية لإعادة تأهيل المجتمع العراقي في مرحلة ما بعد النزاع، مصدر سبق ذكره، ص ١٢.

٣٨أحمد فاضل جاسم، محمد محي محمد، السياسات الاجتماعية لإعادة تأهيل المجتمع العراقي في مرحلة ما بعد النزاع. مصدر سبق ذكره، ص ١٢.

٣٩سيروان عبد الله، بناء الثقة بين المواطن والدولة هو مفتاح النجاح والتطور، مقالات جريدة الصباح، العراق-بغداد، ٥تشرين ٢٠٢٠، بلا ص.

٤٠العنبر هو أستاذ الفكر السياسي الإسلامي في كلية العلوم السياسية جامعة الكوفة، ويعمل في البحث السياسي مع الاهتمام الخاص بالفكر السياسي الإسلامي وعضو الجمعية العراقية للعلوم السياسية وناقد ومحلل سياسي في القنوات التلفزيونية الفضائية.

٤١فاضل النشمي، غياب الثقة يقوض فرص حل الأزمة العراقية، مقال صحفي، جريدة الشرق الأوسط، جريدة العرب الدولية العدد٦، ١٤٩٨٣ديسمبر ٢٠١٩م، بلا ص.

٤٢ فاضل النشمي، غياب الثقة يقوض فرص حل الأزمة العراقية، مصدر سبق ذكره، بلا ص.

٤٣ سيروان عبدالله، بناء الثقة بين المواطن والدولة هو

مفتاح النجاح والتطور، مصدر سبق ذكره، بلا ص.

٤٤ عامر عبد الجبار، "من أجل تصحيح النظام السياسي بعد الانتخابات القادمة، مجلة الهدى، بغداد -العراق، العدد ١٤، ١٤٣٥-٢٠١٤، ص ٣٢.

٤٥ عامر عبد الجبار، "من أجل تصحيح النظام السياسي بعد الانتخابات القادمة، مصدر سبق ذكره، ص٣٢.

٤٦ سعدي إبراهيم حسين، "المحاصصة السياسية ووحدة الخطاب العراقي الخارجي بعد ٢٠٠٣"، مجلة أبحاث العلوم السياسية، مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة كربلاء، ص٣٨٥.

٤٧ أحمد فاضل جاسم، محمد محي محمد، السياسات الاجتماعية لإعادة تأهيل المجتمع العراقي في مجتمع ما بعد النزاع، مجلة المعد، مؤسسة بحر العلوم الخيرية، معهد المعلمين للدراسات العليا، العدد١٤، ٢٠١٩، ص١٣.

٤٨ تقرير منظمة الأمن المتحدة undp، من دورات حول التماسك الاجتماعي، نيويورك، ٣٠كانون الثاني / يناير ٢٠١٢، بلا ص.

٤٩ أحمد حسن مفتن، التحديات الاجتماعية للواقع المعاش في العراق، رؤى سياساتية، مؤسسة فريدريش ايبرت، عمان، تموز ٢٠٢٠، ص١٠

٥٠ أحمد حسن مفتن، مصدر سبق ذكره، ص١٠.

٥١ محمد الجبور، "انعدام الثقة بين المواطن والحكومة "، مقال منشور، وكالة عموم، ٢٠١٩، بلا ص. https://www. ammonnews. net/mobile/article/4419

٥٢ محمد الجبور، مصدر سبق ذكره، بلا ص.

٥٣ منذر محمد عبيس، تعزيز مفهوم المواطنة من وجهة نظر الصحفيين العراقيين، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، كلية الإعلام، آيار ٢٠١٧، ص٣٥.

٥٤ أبريك هوبز باوم، العولمة والديمقراطية والإرهاب، ترجمة أكرم حمدان، نزهت طيبة، ط١، الدار العربية للعلوم ناشرون، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠٠٩م. ص٩٦.

٥٥ جوزيف ستكلتز، العولمة ومساوئها، ترجمة فالح عبد القادر، ط١، بيت الحكمة، العراق -بغداد، ٢٠٠٣، ٢٧٥، ٢٧٦.

٥٦ علي عباس فاضل، مصدر سبق ذكره، ص ١٧ ، ١٩.

٥٧ كمال محمد، "إيجابيات وسلبيات العولمة"، مقال منشور، ٢٢موقع مقالة، يوليو ٢٠١٩، بلا ص. https: //mkaleh . com

٥٨ كمال محمد، مصدر سبق ذكره، بلا ص.

ملخص كتاب

محمد صلى الله عليه وآله كما أراه

السيرة النبوية برؤية تنموية وقيادية

الكاتب : الدكتور حازم دوس العتابي

استشاري تنمية بشرية وصناعة قادة

كل أمة تعتز بعظمائها وقادتها وتبذل جهدها لأجل حفظ امتدادهم في الأجيال جيلا بعد جيل . فليس من وسيلة لإرساء عقيدة أو منهج فكري في مجتمع ما، أنجح وأكثر تأثيرا من إبراز القادة المؤثرين الذين يمثلون تلك العقيدة أو ذاك المنهج، فضلا عن تعزيز مكانتهم في النفوس بالدعوة للاقتداء بهم وبيان آثارهم وإنجازاتهم وبصمتهم المؤثرة في البشرية . ولعل من أبرز السبل في تعريف الناس بدور القادة والاقتباس من آثارهم هو تناول سيرتهم والوقوف على العوامل التي اجتمعت وصنعت شخصياتهم، وأبرز آثارهم ومساهماتهم في المسيرة الإنسانية .

ولا شك أن النبي محمدًا(صلى الله عليه وآله) هو الشخصية الأهم والأكثر تاثيرا على مدى التأريخ البشري. لذا تناول هذا الكتاب السيرة النبوية من خلال منظور تنموي تحليلي للشخصية الفردية وعلاقتها المتبادلة مع المجتمع وتأثيرها فيه.

فضمت الفصول الأولى استعراض طبيعة البيئة العربية والمكونات الاجتماعية فيها وتجاذبات القوى السياسية والقبلية، وتناول أيضا شخصية الإنسان العربي في عصر الجاهلية والصفات التي تسود المجتمع آنذاك، منها السلبية والتي سعى الإسلام لإزالتها، و الإيجابية التي عمل على تعزيزها.

وكذلك بين القوى السياسية للدول المحيطة بالجزيرة العربية والمؤثرة فيها بنسب متفاوتة.

ثم انتقل إلى بيان العوامل المؤثرة في تكوين شخصية الرسول من بيئة وأسرة ومجتمع وجهد ذاتي، وكيف أنتجت هذه العوامل شخصية النبي محمد(صلى الله عليه وآله) الفريدة.

ومع انبثاق نور الدعوة نستطيع أن نرى تجلي الشخصية القيادية للرسول برغم سطوعها قبل ذلك، فالمنهج الذي اتبعه الرسول في التبليغ وفي الدعوة إلى الإسلام كان دقيقا للغاية ومدروسا بعناية، فثلاث عشرة سنة قضاها في مكة واجه فيها أصعب التحديات لكنه استطاع أن يضع أساس الإسلام في النفوس، وكان يوما بعد يوم يبرهن على أن منهج الإسلام هو المنهج القويم و المنسجم مع الفطرة السليمة.

كان رسول الله يدعو للإسلام بأخلاقه وحسن قيادته، فالتنظير للمبادئ لايكفي لحشد الأتباع بل يحتاج القائد أن يبرهن على صحة منهجه بصورة عملية وتطبيقية لتلك المبادئ التي يدعو لها.

والإستراتيجية التي انتهجها الرسول في الدعوة استندت إلى مراعاة طبائع الفرد والمجتمع آنذاك ومخاطبة الضمير والفطرة فيهم دون إهمال للاعتبارات المادية والمعنوية التي يقدرونها وتحتل مكانة عالية في نفوسهم.

ومن هذا الباب استطاع النبي(صلى الله عليه وآله) أن يصنع ثلة مؤمنة كانوا نواة لبناء الدولة، وأن يفتح كوة نحو مستقبل مشرق لإقامة دولة الإسلام لينتهي الجزء الأول من السيرة ويضعنا على أعتاب بداية الجزء الثاني ينتقل فيه النبي لتأسيس الدولة وبنائها.

المنهاج الوزاري

المنهاج الوزاري

تشرين الأول 2022

جمهوريّة العـــراق
رئيس مجلس الوزراء-المكلف

Republic of Iraq
Prime Minister-Designate

بسم الله الرحمن الرحيم

«وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ» (التوبة – 105)

صدق الله العلي العظيم

سيادة رئيس مجلس النواب المحترم

السيدات والسادة أعضاء مجلس النواب المحترمين

استنادا لنص المادة (76 – رابعا) من الدستور العراقي (يعرض رئيس مجلس الوزراء المكلف أسماء أعضاء وزارته والمنهاج الوزاري على مجلس النواب، ويعد حائزا ثقتها عند الموافقة على الوزراء منفردين والمنهاج الوزاري، بالأغلبية المطلقة)

وانطلاقا من المسؤولية الوطنية ونظرا للتحديات التي تواجه العراق، وحرص القوى السياسية الوطنية على تشكيل حكومة خدمات تنهض بمسؤولياتها اتجاه العراق، بتشكيل حكومة ائتلافيه وفق مبدأ الشراكة الوطنية، تم اعداد هذا المنهاج الوزاري على أساس ما تم الاتفاق عليه بين الكتل السياسية بـ (ورقة المنهاج الوزاري) المدرجة في ادناه والتي تعتبر جزءً لا يتجزأ من هذا المنهاج.

اذ يتبنى المنهاج الوزاري خطة واقعية، قابلة للتنفيذ من قبل الوزارات والهيئات المستقلة وبمسؤولية تضامنية لهيكل الحكومة بجميع مفاصله، تتضمن الخطة إصلاح القطاعات الاقتصادية والمالية والخدمية، ومعالجة الفقر والبطالة ومكافحة الفساد الإداري والمالي، ووقف

Republic of Iraq
Prime Minister-Designate

جمهوريّة العراق
رئيس مجلس الوزراء-المكلف

الهدر بالمال العام، وبما يضمن إرساء الحكم الرشيد وتخفيف العبء عن المواطنين بمكافحة التضخم والعمل على استقرار أسعار السلع على المواطن، والعمل على إرساء الامن والاستقرار وانفاذ القانون وتعزيز هيبة الدولة وتلبية مطالب الشعب بشكل عام والشباب المحتجين خصوصا.

تقدم وثيقة المنهاج الوزاري عرضاً مركزاً للمبادئ التي يرتكز عليها، وللمحاور الرئيسة التي تشكل الاطار التنفيذي لإداء الحكومة، ضمن رؤية وطنية تنشد تحقيق الاستدامة في العيش الكريم للعراقيين، وإنّ ذلك سيظل رهناً بتماسك مفاصل مؤسسات الدولة كافة، لبناء مجتمع قائم على نهج العدالة والانصاف والتقدم، لاسيما في تحمل المسؤوليات الوطنية الكبرى في الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة، لبناء خططها الاستراتيجية والتفصيلية كي نطلق البرنامج الحكومي الشامل على ضوء هذا المنهاج، ليبدأ تنفيذ الخطة من بداية تشكيل الحكومة وحسب الأولوية، بالإضافة الى حملات استثنائية يتم حشد الطاقات المتاحة في أجهزة الدولة للقيام بتقديم الخدمات للمواطنين في قطاعات الصحة والماء والمجاري والنظافة والكهرباء وعمليات الاكساء للطرق الداخلية وبأشراف مباشر من رئاسة الوزراء.

1 – أولويات الحكومة

حرصا من الحكومة على الوفاء بما تعد به شعبها، فإنها وبكل وضوح وشفافية، تتعهد بإعطاء الأولوية والتركيز على النهوض بالقطاعات التي تمس حياة المواطن اليومية وكما يلي:

- **مكافحة الفساد الإداري والمالي.**
- **معالجة ظاهرة البطالة وخلق فرص العمل للشباب من الجنسين.**
- **دعم الفئات الفقيرة والهشة ومحدودي الد خل من المواطنين**
- **اصلاح القطاعات الاقتصادية والمالية وخاصة قطاعي الزراعة والصناعة والقطاع المصرفي ودعم القطاع الخاص.**
- **العمل بشكل عاجل على تحسين وتطوير الخدمات التي تمس حياة المواطنين.**

ولضمان تنفيذ تعهد الحكومة أعلاه، تكون متابعتها والاشراف عليها من قبل رئيس مجلس الوزراء مباشرةً وفق صيغة مناسبة.

2- مبادئ المنهاج

أهم المبادئ التي يقوم عليها المنهاج هي:

أ- ان المنهاج الوزاري هو المرتكز الذي تؤدي فيه الحكومة دورها، وتلتزم بأداء واجباتها وتنفيذ بنود برنامجها، ويمثل ذلك المعيار الأساس في تقييم أداء الحكومة.

ب- ان مسؤولية الحكومة مسؤولية مشتركة تضع الجميع إزاء ادوارهم، وتعزز روح المناصرة والتكامل والتأكيد على مبدأ الالتزام بقرارات مجلس الوزراء وتبنيها، ويعد الإخلال بهذا المبدأ تقصيراً في الأداء.

ج- ان محاور المنهاج الوزاري تمثل مرتكزات أساسية يقوم عليها اعداد برنامج حكومي تفصيلي، ويتبنى الخطط الإستراتيجية والتنفيذية للوزارات في ضوء انسجامها مع متطلبات هذا المنهاج وواجبات الوزارات التي عكستها قوانينها وانظمتها.

د- مع إقرار الشفافية في العمل، والوضوح في مواجهة المهام، فان الأداء الحكومي هو عمل تحكمه الرصانة والحفاظ على السرية متى ما كان ذلك ملزماً، وعدم افشاء المداولات الداخلية لمجلس الوزراء طبقاً للنظام الداخلي للمجلس.

هـ-مع الحرص على الإلتزام ببنود المنهاج الوزاري وبرنامجه الحكومي، لابد من اخضاعهما لمراجعة سنوية او كلما اقتضت المستجدات، لتصحيح المسارات حين حصول انحرافات فيها، او توسيعها إذا سنحت فرص النجاح للمضي قدماً ويتطلب ذلك صياغة برنامج دقيق لمتابعة وتقييم المنهاج.

جمهوريّة العـراق
رئيس مجلس الوزراء-المكلف

Republic of Iraq
Prime Minister-Designate

3- محاور المنهاج

أولا: الحماية الاجتماعية ومكافحة الفقر

تهدف الحكومة في هذا المحور الى السعي الجاد لحماية الفئات الفقيرة من المجتمع، وانتشالها من الفقر والعوز وتقديم الخدمات الصحية والعلاجية من خلال:

1. تحسين إدارة وكفاءة شبكة الحماية الاجتماعية مع زيادة الاعانة النقدية الشهرية وزيادة الشمول للعوائل المستحقة من أجل معالجة الفقر بالاستفادة من المنهجية التي تتولى تطويرها منظمات دولية، ضمن مشروع إصلاح الحماية الاجتماعية بالتعاون مع الوزارات ذات العلاقة.
2. رعاية الفئات الهشة وذوي الإعاقة من خلال تبني برامج خاصة لاسيما الارامل وكبار السن، تتضمن أنشطة مناسبة لتأهيلهم وتمكينهم وتحسين أوضاعهم بعزة وكرامة، وتوفير خدمة ورعاية للقاصرين.
3. دعم صندوق التنمية الاجتماعي ضمن المشروع المشترك مع البنك الدولي لتبني المشاريع لتحسين أوضاع المناطق الأكثر فقراً.
4. إصلاح وتحسين البطاقة التموينية والتكفل بوصولها للفئات الهشة من المجتمع، بالاستفادة من البرامج المتفق عليها ضمن مشروع اصلاح الحماية الاجتماعية مع المنظمات الدولية، التي تعمل على تأمين نظام تسجيل الكتروني مرن وشفاف.

ثانياً: مكافحة البطالة وتوفير فرص العمل

يهدف المنهاج الوزاري في هذا المحور الى تفعيل دور هيئات الاستثمار والنهوض بالصناعة الوطنية وخلق فرص عمل مستدام من خلال الآتي:

1- توسيع دور القطاع الصناعي الخاص واعطائه الدور الرئيس لقيادة هذا النشاط، ودعمه مالياً وتشريعياً، للدخول في صناعات متطورة ذات قيمة مضافة عالية.
2- إعادة النظر بالسياسة المتبعة في قطاع الاستثمار، وتشجيعه بما في ذلك مراجعة القوانين لتكون مشجعة للاستثمار، ومنح المستثمرين العراقيين تسهيلات مصرفية (قروض ميسرة)

بضمانات هذه المعامل والمشاريع، واختصار الحلقات الروتينية في عملية الاقراض وعدم تضمين عقود الاقراض شروطاً تعجيزية لمعالجة المعوقات التي واجهتهم في المرحلة السابقة لاسيما مجال تخصيص الأراضي، وإخضاع الجهات المعنية للمساءلة والمراقبة ووضع سقوف زمنية قصيرة لحسم الاجراءات.

3- تعزيز مساهمة القطاعات الإنتاجية الزراعية، الصناعية، الخدمات، الصحة، والتعليم في الناتج المحلي الإجماليGDP والتركيز على منح القطاع الخاص دوراً كبيراً في إنشاء المدن الصناعية، ومزيداً من الفرص الاستثمارية في المحافظات وتقديم كافة التسهيلات لإنجاحها.

4- البدء فوراً بتوزيع (500) ألف قطعة سكنية لمستحقيها كمرحلة أولى في المدن المستحدثة في المحافظات كافة، وتوفير القروض الميسرة للمواطنين لبناء هذه القطع السكنية، ووضع آلية شفافة لمشاركة القطاع الخاص في إنشاء تلك المدن وبكامل الخدمات.

5- تفعيل قوانين حماية المنتج الوطني والتعرفة الكمركية وقانون حماية المستهلك ومجلس المنافسة ومنع الاحتكار، وكذلك تفعيل دور الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية ومديرية مكافحة الجريمة المنظمة لحماية المنتج العراقي ومساءلة المقصرين.

6- العمل لتشريع قانون التقاعد والضمان للعاملين في القطاع الخاص للتشجيع على العمل في القطاع الخاص وضمان حقوق العاملين فيه.

7- العمل على تهيئة فرص العمل للشباب في القطاعين الحكومي والخاص، لمعالجة البطالة وكذلك تشجيع إقامة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتوفير القروض الميسرة ومتابعة مراحل تنفيذها وانجازها، وتقديم المشورة والخبرات لضمان نجاحها وتشغيلها.

8- تأسيس صندوق الإعمار والتنمية للمحافظات الاكثر فقرا وتحسين الخدمات فيها، لمعالجة الأضرار في البنى الأساسية وتطويرها، وتحقيق الأهداف الوطنية والإنمائية والاجتماعية والإنسانية لعملية الإعمار، ويموّل من الموازنة الاتحادية والوفرة المالية سنوياً.

ثالثا: ملف النازحين واعمار المناطق المحررة والاقليات

تهدف الحكومة في هذا المحور الى الإسراع في اعمار المناطق المحررة والانتهاء من ملف النزوح بعودتهم الى مدنهم التي نزحوا منها من خلال:

1- دعم صندوق إعادة اعمار المدن المحررة ومتابعة عملها وتذليل العقبات التي تواجهها وتنشيط العلاقة مع الجهد الدولي لتسريع عمليات الاعمار.
2- تهيئة الظروف الملائمة لعودة النازحين الى مدنهم بتسريع اعمار المدن المحررة وحل المشكلات الأمنية في بعض المناطق ودعم النازحين وحثهم على العودة الطوعية.
3- ضمان حاضر ومستقبل الأقليات باعتبارهم جزءً مهما من الشعب العراقي، وتتكفل الحكومة حمايتهم ومكافحة وإزالة الأسباب التي تدفع البعض منهم للهجرة خارج العراق، وإطلاق مشروع اعمار للمناطق ذات الخصوصية في كل من سنجار ومنطقة سهل نينوى.

رابعا :معالجة أزمة الكهرباء

تهدف الحكومة في هذا المحور الى زيادة ساعات تجهيز المواطنين بالطاقة الكهربائية من خلال:

1. المباشرة بحملة كبيرة ومستعجلة لصيانة وتأهيل محطات التوليد بكل أنواعها.
2. البدء بخطة محددة بجداول زمنية لفك الاختناقات في قطاع النقل والتوزيع استعدادا لصيف (٢٠٢٣).
3. استكمال انشاء محطات ومشاريع التحويل والنقل والتوليد للمنظومة الكهربائية، والتركيز على التوليد بالطاقة الشمسية.

خامسا: قطاع الصحة

تهدف الحكومة في هذا المحور الى تحسين الخدمات الصحية للمواطنين من خلال:

1. المباشرة بتشغيل المستشفيات الكبيرة المنجزة في عدد من المحافظات باعتماد إدارة متطورة والاستعانة بالخبرات العالمية واستكمال المستشفيات الباقية قيد التنفيذ .
2. دعم المراكز التخصصية في كافة انحاء العراق بالموارد المالية لتمكينها من تقديم الخدمات الطبية للمصابين بالأمراض المزمنة وتوفير الادوية لهم .

3. المباشرة بتنفيذ قانون الضمان الصحي لتحسين الخدمات الطبية، وتوفير الادوية للمواطنين بما لا يرهق كاهلهم.
4. استكمال مشاريع المستشفيات التي قيد الانجاز وذات السعات السريرية المختلفة، وكذلك المراكز الصحية المستحدثة في المحافظات والأقضية كافة.
5. التوسع في توفير الخدمات الصحية الأولية والثانوية لتجنب العبء على المستشفيات والمراكز التخصصية.

سادسا: قطاع الاعمار والخدمات البلدية

تهدف الحكومة في هذا المحور الى تحسين الخدمات من خلال:

1. المباشرة باستكمال متطلبات مشروع تحلية ماء البحر في محافظة البصرة وتوليد الكهرباء لما يمثله المشروع من حاجة ملحة واستراتيجية تتعلق بحياة المواطنين.
2. اكمال المشاريع المتوقفة (مشاريع الخطة الاستثمارية للوزارات والمحافظات) والتي تتراوح نسب إنجازها من ٧٠٪ صعودا، وخاصة مشاريع الماء والصرف الصحي والمستشفيات والمدارس.
3. المباشرة بخطة لتحسين الخدمات الضرورية للمواطنين في القطاعات الصحية والبلدية والماء والصرف الصحي.
4. وضع خطة استثنائية لحل ازمة السكن ونقص المدارس وشبكة الطرق والمتطلبات الضرورية الأخرى وتمول من صندوق العراق للتنمية المشار له في (المحور الثاني عشر -3- من المنهاج).

سابعا: مكافحة الفساد وهدر المال العام

شكّل الفساد العائق الأول والاكبر في التنمية خلال تجارب السنوات الماضية، والسبب في عدم تمكن الدولة من تقديم الخدمات والهدر بالمال العام وانخفاض موارد الدولة، وكذلك في إعاقة عمل القطاع الخاص ورؤيتنا تتمثل بدعم وتنشيط وحماية القطاع الخاص، فهو السبيل الذي من خلاله يمكن النهوض باقتصاد العراق وتوفير ملايين فرص العمل لأبناء شعبنا من الجنسين

وتحقيق التنمية وتطوير جميع القطاعات، وعليه فان مكافحة الفساد سوف تكون من اولوياتنا من خلال تنفيذ ما يأتي:

1. دعم وتفعيل الهيئات الرقابية (هيئة النزاهة وديوان الرقابة المالية) للقيام بواجباتها في محاسبة الفاسدين وفقاً للقوانين النافذة، والمضي بالإجراءات الأصولية في متابعة ملفات الفساد (الكبيرة على الخصوص) والتي سبق اعدادها من قبل الجهات الرقابية وبعضها بالتعاون والشراكة جهات دولية مختصة بمكافحة الفساد في فترة الحكومات السابقة.
2. اجراء مراجعة للعقود السابقة، وخاصة الكبيرة منها، بما عليها من ملاحظات تشير الى هدر بالمال العام وتقويمها وفق القانون.
3. تبني خطة محكمة لاسترداد الأموال المهربة وإجراء ملاحقة دولية قانونية لضمان استرجاع تلك الأموال والمباشرة بالخطة بعد تشكيل الحكومة مباشرة.
4. إيلاء الجانب الوقائي الأهمية والدعم كجزء من برنامج مكافحة الفساد مستقبلا، من خلال وضع الاليات والتعليمات التي تحد من الفساد والمباشرة العاجلة بتطبيق حوكمة الدوائر الحكومية، وخاصة ذات الطابع الخدمي، لتقليل الاحتكاك بين المراجعين وموظفي الدولة.

ثامنا: الزراعة والموارد المائية

تهدف الحكومة في هذا البند الى تحسين وزيادة الإنتاج الزراعي وحمايته طبقاً للخطط الزراعية والعمل على ضمان الحصة المائية للعراق، وفقاً للمعايير الدولية والمصالح المشتركة، وتوزيع المياه داخلياً بشكل عادل وتبني خطط ترشيد الاستهلاك المائي من خلال:

1. وضع خطة مستعجلة لدعم المزارعين بهدف إنجاح الخطة الزراعية للموسم الشتوي القادم (2023/2022) لضمان توفير المحاصيل الاستراتيجية وخاصة (الحنطة).
2. وضع خطة طويلة المدى لدعم الزراعة (الزراعة الحقلية ومشاريع الثروة الحيوانية) وتنظيم الموارد المائية وإدخال المكننة والتكنلوجيا بهذا القطاع بما يؤمن حاجة العراق الغذائية والصناعية والاستغناء عن الاستيراد.

3. الالتزام بخطط حماية المنتجات الزراعية المحلية وتحسين أساليب التسويق التي تعزز عوائد الإنتاج الزراعي.
4. وضع خطة محددة بجدول زمني لتأهيل المشاريع الزراعية المروية في مناطق وسط وجنوب العراق، لغرض تحويلها الى نظام الري المغلق وتأهيل نظم البزل وكذلك تحسين إدارة الري الحقلي لرفع إنتاجية الأرض.
5. تبني إجراءات ترشيد استخدام المياه في المجالات المنزلية والزراعية والصناعية وغيرها.
6. إيلاء موضوع التغيير المناخي وانعكاساته على البيئة في العراق من جفاف وتصحر الأهمية في علاقات العراق الخارجية، والتعاون مع دول العالم والمنظمات الدولية ومؤتمر المناخ العالمي وتخفيف الضرر الذي لحق بالعراق جراء ذلك.

تاسعا: التجارة

تهدف الحكومة في هذا المحور الى تحقيق التوازن في جوانب العرض والطلب على السلع المختلفة وتأمين السلع الغذائية الأساسية من خلال:

1. تشجيع التصدير للمنتجات والسلع العراقية بتبسيط الإجراءات ودعم المصدرين بحوافز تشجيعية لتمكينهم من المنافسة الخارجية وزيادة الدخل القومي للعراق وتوفير المزيد من فرص العمل.
2. تشجيع الاستثمار وعدم الاعتماد على القطاع النفطي كليا.
3. ضبط الاستيرادات وفق المنهاج الاستيرادي المقر من قبل اللجنة الاقتصادية وتفعيل قانوني حماية المنتج وحماية المستهلك.
4. قيام وزارة التجارة بواجباتها من خلال دائرة العلاقات الخارجية بمتابعة وتفعيل الاتفاقيات الثنائية الاقتصادية بين العراق والدول الأخرى، بما يحقق مصالح العراق بالتوازن في الميزان التجاري مع تلك الدول، والاستفادة من الاتفاقيات بالتنمية الاقتصادية.

Republic of Iraq
Prime Minister-Designate

جمهوريّة العـــراق
رئيس مجلس الوزراء-المكلف

عاشرا: الصناعة

تهدف الحكومة في هذا المحور الى تحسين القطاع الصناعي لاستثمار الموارد البشرية والمادية وإعادة الثقة بالمنتوج العراقي وتبني منهج (صنع في العراق) من خلال:

1- إطلاق خطة إعادة تأهيل وهيكلة الشركات الصناعية العامة العائدة لوزارة الصناعة.
2- تفعيل مهام المجلس التنسيقي لقطاع الصناعة في العراق.
3- اعادة تأهيل وتنشيط القطاع الصناعي الحكومي والخاص وتشغيل المصانع المتوقفة حاليا وبالشراكة مع القطاع الخاص (الجاد) للاستفادة من الطاقات المتاحة واستجلاب الخبرات المتطورة عالميا .
4- دعم وتنمية المشاريع المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر بالاستفادة من التجارب الناجحة المحلية والدولية بالتعاون مع المنظمات ذات العلاقة.

حادي عشر: القطاع النفطي

تهدف الحكومة في هذا المحور الى تطوير الصناعة النفطية من خلال القطاعات الآتية:

1- قطاع الاستخراج:

- الاستمرار بتطوير وتحسين الانتاج وبالتعاون مع الشركات العالمية المتخصصة في الخدمات النفطية، وكذلك مع القطاع الخاص والجهد الوطني وفقا لخطة مدروسة وضمن الاستراتيجية الوطنية للطاقة، اضافة الى الاهتمام بمشاريع المياه المستخدمة في حقن الابار للمحافظة على سلامة المكامن النفطية وديمومة الانتاج.
- تحسين نوعية ومواصفات انواع النفط المصدرة لتحقيق اعلى عائد مالي للموازنة العامة للدولة.
- العمل على إقرار مشروع الجنوب المتكامل لتطوير المنشآت النفطية الجنوبية.

2- قطاع التصدير:

- تطوير وتوسيع منظومة التصدير للمنافذ الجنوبية البحرية، وكذلك منظومة التصدير الشمالية الى ميناء جيهان التركي وبشكل مستدام.
- الشروع باستحداث منافذ تصديرية جديدة ومتنوعة وتامين اطلالات تصديرية عبر دول الجوار على البحر الابيض المتوسط والبحر الأحمر، بما يؤمن انسيابية تصدير النفط وتفادي أي توقف طارئ على المنافذ الحالية، ولاستيعاب الزيادة بإنتاج وتصدير النفط مستقبلا.
- انشاء مستودعات نفطية وسطية تؤمن خزين نفطي لديمومة التصدير والحاجة المحلية.
- تطوير وتأهيل الخطوط الناقلة للنفط الخام والتي تغطي مناطق العراق وتربط بين مواقع الانتاج والتصدير والمصافي ومحطات الكهرباء.

3- قطاع المصافي:

- العمل على رفع الطاقة الانتاجية للمصافي القائمة من خلال دعم واستكمال الوحدات الانتاجية التكميلية تحت الانشاء.
- تشجيع الاستثمار في قطاع التكرير لإنشاء المصافي الحديثة ذات المواصفات الفنية المتطورة وحل المشكلات التي تواجه هذا القطاع والاستغناء عن الاستيراد والتحول الى مرحلة التصدير لتحقيق اعلى قيمة مضافة للبرميل المصدر.
- المضي بإنشاء وحدات انتاج في المصافي القائمة لإنتاج مواد اولية لرفد الصناعات الكيمياوية والبتروكيمياوية.

4- قطاع الغاز

- تنفيذ الخطة الموضوعة لاستثمار الغاز المصاحب ومتابعة تنفيذها للوصول الى الهدف الذي وضعت لأجله وايقاف حرق الغاز والاستفادة منه في توليد الطاقة الكهربائية وانشاء الصناعات البتروكيمياوية وتطوير صناعة الاسمدة الكيمياوية.

- الاسراع في تنفيذ مشاريع معالجة الغاز المصاحب وانتاج الغاز والمساهمة بسد الحاجة المحلية وتقليل استيراد الغاز، وكذلك تنفيذ منظومات معالجة الغاز السائل ومستودعات خزنه، سواء من خلال التنفيذ المباشر بالجهد الوطني من قبل وزارة النفط او بالاستثمار المشترك مع جهات عالمية رصينة ذات خبرة في هذا المجال.
- تفعيل العمل باستثمار مكامن الغاز الحر في جميع انحاء العراق وحل المشكلات التي أدت الى التأخر في المباشرة في استثمارها.

5- قطاع البتروكيمياويات:

- اتخاذ الاجراءات العاجلة للمباشرة في تنفيذ مشروع النبراس للبتروكيمياويات في محافظة البصرة ومشاريع الاسمدة الكيمياوية والمشاريع المماثلة الاخرى.
- تشجيع اجتذاب الاستثمار الاجنبي في قطاع البتروكيمياويات والعمل على اجراء كافة التسهيلات والاجراءات لتطوير هذا النوع من الصناعة الاستراتيجية.

6- قطاع الخزن والتصريف:

- انشاء مستودعات جديدة للمشتقات النفطية اضافة لتطوير وتوسيع المستودعات الموجودة لتؤمن خزين استراتيجي من المشتقات النفطية.
- انشاء شبكة انابيب نقل للمشتقات النفطية بين المصافي والمستودعات عبر المحافظات تعمل على توفير المرونة في نقل المنتجات، وتحد من عملية تهريب المشتقات النفطية وتقلل من الزخم المروري والحد من التلوث البيئي.
- انشاء المنظومة الالكترونية للإدارة والمراقبة والتحكم بحركة النفط والغاز والمشتقات النفطية من خلال نظام مركزي للسيطرة والتحكم عن بعد (SCADA SYSTEM).

7- قطاع التوزيع:

تطبيق نظام الكتروني للمراقبة والتحكم في عمليات توزيع المشتقات النفطية، لإيقاف التلاعب والهدر ومنع التهريب.

ثاني عشر: القطاع المالي والمصرفي

تهدف الحكومة في هذا المحور الى:

Republic of Iraq
Prime Minister-Designate

جمهوريّة العراق
رئيس مجلس الوزراء-المكلف

1. إعادة هيكلة الموازنة العامة وإدارة المال العام لتقليل ضغط الانفاق الاستهلاكي لصالح مناصرة المشاريع والبرامج الخاصة بالتنمية المستدامة وضغط الدين العام الى أدنى حد ممكن، وتعظيم الإيرادات واعتماد حسابات الكلفة/ العائد في الانفاق الحكومي، ووضع الأسس للتحول التدريجي نحو موازنة البرامج والأداء المناصرة لدعم برامج التنمية في قطاعات مختلفة.
2. اعتماد رؤية حاكمة في حصر الاقتراض الخارجي للمشاريع الاستثمارية او الخدمية وتتحمل الجهة الحكومية المالكة للمشروع مسؤولية سداد القرض من ايراد المشروع المقترض لحسابه دون تحميل خزينة الدولة عبء السداد.
3. تأسيس صندوق العراق للتنمية والذي يتكون من صناديق متخصصة كصندوق الإسكان والتعليم والصناعة والزراعة وتكنلوجيا المعلومات، وهذا التوجه يمثل مسارا جديدا يضمن التمويل المستمر لتغذية البيئة الاستثمارية الجاذبة وإطلاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة لإحداث قفزة في الاقتصاد تؤدي الى تقليل البطالة ومكافحة الفقر ومعالجة الأخطار الطارئة دون التأثير على المسار العام للدولة من خلال الافادة من الوفرات المالية المتحققة على أن يضمن المشروع في قانون الموازنة العامة لعام ٢٠٢٣.
4. ضبط المنافذ الحدودية بهدف تنفيذ قرارات دعم المنتج المحلي وتفعيل فحص السلع المستوردة بما يطابق المواصفات المعتمدة وزيادة الإيرادات غير النفطية وتطبيق بنود قرار مجلس الوزراء رقم (١٣) لسنة ٢٠١٩ الذي ينظم العلاقة بين المركز والاقليم بما يخص المنافذ والجمارك والفحص وحسم أتمتة الإجراءات الجمركية.
5. اصلاح النظام الضريبي والجمركي وضبط المنافذ الحدودية وتعظيم إيرادات الدولة غير النفطية.
6. وضع هدف لتخفيض نسبة الاعتماد على الإيرادات النفطية لتمويل موازنة الدولة خلال ثلاثة سنوات الى (٨٠٪) من خلال تنويع وتعظيم الإيرادات غير النفطية.
7. اصلاح النظام المصرفي بالعراق بما يوفر قاعدة حقيقية وفاعلة للنهوض بالاقتصاد العراقي وتنشيط الاستثمار من خلال إعادة هيكلة ومكننة المصارف الحكومية وإعادة النظر بعملها، وتحفيز المصارف الخاصة وتمكينها لتكون قادرة على دعم الاستثمار والتنمية بشكل حقيقي.

Republic of Iraq
Prime Minister-Designate

جمهوريّة العـــراق
رئيس مجلس الوزراء-المكلف

ثالث عشر : النقل والاتصالات

تهدف الحكومة الى تحسين جودة خدمات الاتصالات وحمايتها وتطوير قطاع النقل بمفاصلة المختلفة من خلال:

1. إعادة هيكلة قطاع النقل بشكل عام بالعراق (الموانئ والمطارات وسكك الحديد والنقل البري) واستثمار موقع العراق كمعبر بين الخليج والبحر المتوسط واسيا واوربا وتفعيل الترانزيت بجميع انواعه، لما يوفر من فرص عمل كبيرة ويدر على العراق من موارد وورقة قوة للمفاوض العراقي لما يجعل للدول الأخرى من مصالح مقودها بيد العراق.
2. إعادة النظر بقطاع الاتصالات وتشجيعه وتطويره بما يحسن الخدمات للمواطنين ورافد لخزينة الدولة ومجال كبير لتشغيل العمالة العراقية.
3. طرح مشروع شركة اتصالات وطنية مساهمة تدار بالشراكة مع احدى الشركات العالمية لخلق منافس وطني قوي للشركات الحالية، بهدف تحسين خدمات الاتصالات والانترنت وتقليل الكلف على المواطنين وتطوير الكوادر العراقية وتشغيل المزيد من الطاقات العاطلة عن العمل.

رابع عشر : التربية والتعليم

يهدف المنهاج الوزاري في هذا المحور الى تحقيق نظام تربوي وتعليمي ملتزم بالقيم ويوفّر فرص تعلّم للجميع بجودة عالية يعزز متطلبات سوق العمل، ويعزز مجتمع المعرفة، ويرسخ مبادئ المواطنة والهوية الوطنية وحقوق الانسان، ويلبي احتياجات سوق العمل.

ولأجل تحقيق ذلك تسعى الحكومة الى تنفيذ الآتي:

1. تشكيل فريق وطني من المختصين مدعوماً بخبرات دولية معنية، لتحديد الأسس العلمية الرصينة لرفع كفاءة التعليم وتحسين جودته، وتقديم خطة محددة بمديات زمنية قصيرة ومتوسطة وطويلة الأمد للنهوض بقطاع التربية والتعليم.

2. إيلاء مشكلة الأبنية المدرسية اهتماما خاصا واعتبار معالجتها مشروعا وطنيا، واستثمار جهد القطاع الخاص لتنفيذ أكبر عدد ممكن من الأبنية المدرسية.
3. التركيز على برامج بناء قدرات الهيئات التعليمية والإدارية في المؤسسات التربوية والجامعات واناطة مهام ادارتها الى قيادات إدارية تتميز بالقدرة والكفاءة بعيدا عن الحزبية والمحاصصة.
4. دعم ورعاية التعليم الأهلي (العام والعالي) مع تأمين توافر معايير الجودة والرصانة العلمية.
5. الاشراف المباشر على تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم (2022-2031) المحدثة بجهود الفرق الوطنية ودعم منظمة اليونسكو، وكذلك تنفيذ خارطة الطريق لاصلاح التعليم والتدريب المهني والتقني المنبثقة عن استراتيجية تطوير التعليم المهني (TVET) (2014-2023) ومواصلة التعاون مع المنظمات الدولية في تنفيذ برامج النهوض بهذا النوع من التعليم والتدريب وربط مساراته بسوق العمل واحتياجاته وفقاً لخطط قائمة على دراسات رصينة.

خامس عشر: الاستثمار

تهدف الحكومة في هذا المحور الى تحسين بيئة الاستثمار وتوسيع آفاقه من خلال:

1- اصلاح وتبسيط الإجراءات المعمول بها في دوائر الاستثمار ودعم المستثمرين الجادين لغرض تطوير جميع القطاعات المشمولة بقانون الاستثمار لخلق فرص العمل للأيدي العاملة العراقية.
2- إطلاق خطة لتحديد الأراضي الاستثمارية واستعمالاتها (قطاعيا) ووضعها تحت تصرف هيئات الاستثمار.
3- حسم ملف المدن الصناعية الاستثمارية وتيسير إجراءات إنشائها وتطويرها.

سادس عشر: السياحة

تهدف الحكومة في هذا المحور الى تفعيل هذا القطاع الحيوي وجعله رافداً مهماً لتنويع اقتصاد البلد وتوفير فرص العمل المستدام من خلال:

Republic of Iraq
Prime Minister-Designate

جمهوريّة العـــراق
رئيس مجلس الوزراء-المكلف

1- دعم القطاع بالقرارات الحكومية وتشجيع القطاع الخاص بما يجعل العراق جاذباً للسياح وخاصة السياحة الدينية.

2- استثمار المواقع الاثرية والمزارات المقدسة لتكون رافداً مهماً للناتج القومي وحاضنة مهمة لتشغيل الايدي العاملة العراقية ويكون محركاً مهماً لعجلة الاقتصاد.

سابع عشر: السكان والتنمية

تهدف الحكومة الى تبني سياسة سكانية تواكب التحولات في البنية الديموغرافية للسكان ومتابعة معدلات النمو السكاني واتخاذ الإجراءات اللازمة لدعم جهود وزارة الصحة والجهات الأخرى المراعية لمتطلبات الصحة الإنجابية ومعالجة العنف القائم على النوع الاجتماعي، ورعاية الفئات الهشة في المجتمع لا سيما الارامل والايتام وكبار السن، وتؤكد الحكومة في هذا الجانب التزامها بمهام المجلس الأعلى للسكان وتبني وثيقة السياسات السكانية للعقد القادم.

من جانب اخر ينضوي العراق تحت منظومة البرامج التنموية الدولية ومنها بشكل خاص تبني منظومة اهداف التنمية المستدامة (Sustainable Development Goals, SDG) لغاية ٢٠٣٠.

يؤكد المنهاج على دعم الجهود الوطنية من خلال قيام الوزارات بالعمل على تحقيق تلك الأهداف وفقاً للرؤية الوطنية والاولويات التي ترشحها خطة الحكومة.

ان ذلك يقتضي:

١- رسم السياسات الداعمة للوصول الى غايات واهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠، مما يضمن تقدماً في مستويات التنمية البشرية بإبعادها الرئيسية في التعليم والصحة والمستوى المعيشي باستدامة وبما يوسع من خيارات المواطنين ورفاههم.

٢- التعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية لتبني المنهجيات الأفضل لتحقيق أفضل انجاز على مدى السنوات القادمة.

٣- ان متابعة التقدم المحرز عن طريق تحقيق اهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ تقتضي توفير قاعدة بيانات سكانية شاملة على مستوى الوحدات الإدارية الأصغر تشمل خصائصها الديموغرافية، والتعليمية، والسكنية وغيرها، وفي هذا المجال تدعم الحكومة استكمال الإجراءات اللازمة لتنفيذ تعداد عام للسكان في غضون السنتين القادمتين.

٤- الالتزام باستكمال البيانات الخاصة بقياس الفقر وتحديد خط الفقر ورسم استراتيجية جديدة للتخفيف من الفقر في ضوء مؤشرات حديثة تكون الأساس في تحديد الأولويات الممكنة وانتشال وضع المناطق الأكثر فقراً على أساس مبدأ الانصاف والمحرومية.

٥- الالتزام بإعداد خطة تنمية وطنية خمسية للأعوام ٢٠٢٣-٢٠٢٧.

ثامن عشر: حقوق الانسان وتمكين المرأة

يهدف المنهاج في هذا المحور الى ان تتكفل الحكومة الحريات العامة وتنفيذ بنود قضايا حقوق الانسان وتمكين المرأة وتأهيل سبل الالتزام بالاتفاقيات الدولية من خلال:

1. تشكيل خلية من مكتب رئيس الوزراء بالتنسيق مع وزارة الداخلية لمتابعة ورصد الحالات المخالفة لبنود حقوق الانسان واي ظواهر سلبية في مراكز الشرطة وأماكن الاعتقال واخذ الإجراءات القانونية بحق المخالفين.
2. تشكيل فريق قانوني لمراجعة اعمال لجان التحقيق المشكلة سابقا بشأن جرائم قتل المتظاهرين، ومنتسبي الأجهزة الأمنية، والإجراءات المتخذة للوصول لمعاقبة القتلة وضمان عدم الإفلات من العقاب.
3. متابعة عمل اللجنة الوطنية المركزية بوزارة الداخلية المعنية بمكافحة الاتجار بالبشر وتقديم تقارير فصلية الى مكتب رئيس الوزراء.
4. تشكيل فريق وطني من المختصين والخبراء لمكافحة الاتجار بالمخدرات وتعاطيها والمباشرة بتوفير مراكز متخصصة لمعالجة المدمنين وإعادة تأهيلهم.

5. العمل مع مجلس النواب على مراجعة وتشريع قانون حرية التعبير عن الراي والاجتماع والتظاهر السلمي، فضلا عن مراجعة وتشريع قانون مكافحة الإرهاب وإلغاء القانون رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٥ تفاديا للإشكالات والاعتراضات الداخلية والدولية التي رافقت تطبيقه.
6. تمكين المرأة ودعمها وفق ما كفله الدستور والقانون العراقي وحمايتها وتوفير فرص العمل، وكفالة العيش الكريم للأرامل والمطلقات من خلال برامج الحماية الاجتماعية.

تاسع عشر: العلاقات الخارجية

تهدف الحكومة الى تعزيز سيادة العراق وحماية مصالحه على وفق الدستور العراقي والمواثيق الدولية وحماية الانسان العراقي وكرامته خارج العراق من خلال:

- تعزيز العلاقات مع الدول على أساس مبدا الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة وخاصة دول الجوار ودول مجلس التعاون الخليجي والدول العربية الشقيقة الاخرى.
- تفعيل دور العراق الريادي بالمنظمات العربية والإقليمية والدولية.
- اعتماد مبدأ عدم السماح بأن يكون العراق ممراً او مقراً للاعتداء على الدول الأخرى وفق ما نص عليه الدستور والطلب من الدول الأخرى المعاملة بالمثل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وعدم الدخول في سياسة المحاور، واتباع سياسة الصداقة والتعاون مع الجميع.
- حماية الانسان العراقي وكرامته خارج العراق، كما في الداخل، من مسؤولية الحكومة واعتبار ذلك من صلب مسؤولية وواجبات الحكومة، والعمل على ان تكون السفارات العراقية في الخارج بيوتا للعراقيين فعليا.
- تكثيف العمل الدبلوماسي مع الدول لتسهيل منح تأشيرات الدخول للعراقيين وان يكون للجواز العراقي هيبته واحترامه في دول العالم.

عشرون: المركز والاقليم

تهدف الحكومة في هذا المحور الى طرح رؤية ومشروع لحل الإشكالات بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان وفقاً لبنود الدستور، وخاصة ما يتعلق بقانون النفط والغاز وضرورة تشريعه.

جمهوريّة العـــراق
رئيس مجلس الوزراء-المكلف

Republic of Iraq
Prime Minister-Designate

واحد وعشرون: أمن واستقرار العراق

يهدف المنهاج الوزاري في هذا المحور الى تعزيز الأسس الكفيلة لإعادة بناء المؤسسة العسكرية والأمنية، وفقاً لأحدث نظم الإدارة وحوكمة القطاع الأمني ورفع كفاءته بما يضمن العيش بأمنٍ وسلام.

ولأجل تنفيذ هذا الهدف تسعى الحكومة الى تنفيذ الآتي:

1- مواصلة الحوار مع دول التحالف الدولي بشأن تواجد القوات الدولية في العراق وفقاً لما تحدده الحاجة ومتطلبات ديمومة الأمن والاستقرار، وهذا يحدد من خلال تقديرات الأجهزة الأمنية ضمن رؤية مهنية وبما يحفظ سيادة العراق ووحدته.
2- إعادة رسم العلاقة بين المؤسسات العسكرية والأمنية وتحديد الأدوار والمهمات والصلاحيات الخاصة بكل مؤسسة وفقاً للدستور والقوانين النافذة لتلك المؤسسات.
3- المتابعة المستمرة للمؤسسات الأمنية لمدى التزامها بمبادئ حقوق الانسان وحماية المواطنين من أي انتهاكات أو تجاوزات ومحاسبة المقصرين.
4- رفع الكفاءة المهنية للقوات المسلحة وتعزيز قدراتها من خلال برامج التدريب وتوفير أحدث الآليات والتقنيات العسكرية الممكنة.
5- وضع خطة محددة بجدول زمني لإخراج قوات الجيش من المدن ليحل محلها المؤسسات الأمنية المعنية.
6- تطوير الجهد الاستخباري وتنظيم عمل المؤسسات العاملة علية ليؤدي دوراً متكاملاً في مكافحة الجريمة وتحديد المسؤوليات بشكل واضح، من أجل الخروج من النمط التقليدي في إدارة الملف الأمني في المدن.
7- دعم وتطوير الامكانات المهنية لقوات الحشد الشعبي وبناء مؤسساته بما يعزز قدراته القتالية ودوره في المنظومة الأمنية والعسكرية.
8- تسهيل وتسريع إجراءات التقاعد لعوائل الشهداء، وشمول الجرحى بالرعاية والعلاج وإنجاز معاملات تقاعد للجرحى للذين اصاباتهم تسببت بعجز يتطلب احالته على التقاعد.

9- انهاء ظاهرة السلاح المنفلت خارج نطاق المؤسسات الرسمية والشرعية للدولة.

الثاني والعشرون: تنفيذ المشاريع الاستراتيجية

يهدف المنهاج الوزاري في هذا المحور الى:

وضع الأسس المهنية وخارطة الطريق في كيفية إنجاز المشاريع الاستراتيجية للعراق لدعم اقتصاده وتوفير الخدمات عالية الجودة فضلا عن توفير فرص العمل للشباب ضمن جدول زمني محدد، ومن أهم المشاريع الاستراتيجية هي:

أ- استكمال تنفيذ مشروع ميناء الفاو الكبير.
ب-إنشاء شبكة الطرق (السكك والقناة الجافة) التي تربط ميناء الفاو بدول الجوار للعراق.
ت- محطة تحلية مياه البحر في محافظة البصرة مع محطة توليد الطاقة الكهربائية.
ث- وضع خطة متكاملة للبدء بالإعلان عن تنفيذ المشاريع الاستثمارية في الصناعات التحويلية والبتروكيماوية.
ج-اتخاذ الإجراءات اللازمة من خطط ودراسات الجدوى للنهوض بقطاع المصافي وتطويره وإنشاء مصافي جديدة من الجيل الحديث لسد النقص الحاص في توفير المنتوجات النفطية والحد من استيرادها.

الثالث والعشرون: :التشريعات والإصلاحات السياسية

أولا: يهدف المنهاج الوزاري لإعداد مشروعات قوانين لما يلي:

- مشروع تعديل قانون انتخابات مجلس النواب.
- مشروع قانون النفط والغاز.
- مشروع قانون التقاعد والضمان الاجتماعي للقطاع الخاص.
- مشروع قانون الخدمة المدنية.
- مشروع قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص.
- مشروع قانون مجلس الاتحاد.

- اعداد مشاريع قوانين لعقد اتفاقيات استراتيجية اقتصادية وتنموية مع الدول المتقدمة في العالم.

ثانيا: انتخابات مجلس النواب الاتحادي ومجالس المحافظات

التزام الحكومة بالقيام بواجبها بدعم المفوضية المستقلة للانتخابات في جميع المجالات لتمكينها بالقيام بإجراء الانتخابات القادمة لمجلس النواب الاتحادي وانتخابات مجالس المحافظات، وذلك بتوفير التخصيصات المالية وتهيئة الأجواء الامنة والمستقرة لإجراء الانتخابات لضمان نجاحها ونزاهتها.

ثالثا: تلتزم الحكومة بالقيام بإجراء إصلاحات سياسية على ضوء متطلبات المرحلة وكما يلي:

- إطلاق حوار وطني لمراجعة العملية السياسية والتوصل الى توصيات من شأنها تطوير الأداء الحكومي والبرلماني يضمن بناء دولة قوية تقوم بواجبتها اتجاه مواطنيها على الوجه الأمثل، ليساهم في إعادة ثقة الشعب بالنظام السياسي، ويشمل الحوار جميع الكتل والجهات السياسية والفعاليات المجتمعية.
- اجراء مراجعة لقانون مجالس المحافظات بما يضمن تحسين أداء مجالس المحافظات كتمهيد لإجراء انتخابات مجالس المحافظات.
- معالجة عدم وضوح العلاقة بين الحكومة الاتحادية من جهة وكل من الحكومات المحلية والاقليم من جهة أخرى وبناء على ما رسمه الدستور.

والله ولي التوفيق

Republic of Iraq
Prime Minister-Designate

جمهوريّة العـراق
رئيس مجلس الوزراء-المكلف

ورقة المنهاج الوزاري الذي اتفقت عليها الكتل السياسية

ورقة المنهاج الوزاري

تتكون ورقة المنهاج الوزاري من محورين:

اولا: المحور التنفيذي

1-إعادة النظر بجميع قرارات حكومة تصريف الاعمال اليومية وخصوصا الاقتصادية والأمنية والتعيينات العشوائية غير المدروسة.

2- دعم الاستثمار المحلي والأجنبي للنهوض بهذا القطاع الحيوي وتشريع القوانين اللازمة لذلك.

3-صرف مستحقات البترو دولار للمحافظات المنتجة للنفط والغاز، وإعادة النسبة المخصصة لهذه المحافظات الى 5% للإنتاج والتكرير واجراء تسوية للإيفاء بمستحقاتها السابقة حسب الوفرة المالية ووفق مدد زمنية مقبولة.

4-توحيد السياسة الكمركية في جميع المنافذ الحدودية البرية والبحرية، والمطارات وغلق جميع المنافذ غير الرسمية.

Republic of Iraq
Prime Minister-Designate

جمهوريّة العـــراق
رئيس مجلس الوزراء-المكلف

5-توفير التخصيصات اللازمة والإجراءات الضرورية كافة، لإعادة اعمار المحافظات التي تضررت من الإرهاب بشكل مباشر او غير مباشر (المحافظات المحررة والمحافظات المتضررة) بما فيها القرى التي تم تدميرها اثناء العمليات العسكرية في فترة التحرير من عصابات داعش الإرهابية في محافظات ديالى وصلاح الدين وكركوك ونينوى وإعادة أهلها اليها .

6-اجراء انتخابات مجالس المحافظات وتحديد موعد اجرائها في البرنامج الحكومي.

7-تلتزم الحكومة ببناء أدوات فعالة لمحاربة الفساد خلال مدة أقصاها ٩٠ يوما من تاريخ تشكيل الحكومة.

8-تلتزم الحكومة بإعادة النازحين الى مناطق سكناهم خلال ستة اشهر من تشكيلها (بما في ذلك نازحو جرف الصخر بعد تدقيهم امنيا).

9- تخصيص موازنة لتعويض المتضررين جراء العمليات الارهابية والعمليات العسكرية، بموجب القانون النافذ.

10- الغاء العمل بالتصريح الامني على المواطنين في المناطق المحررة.

11- العمل مع الجهات المختصة للكشف عن مصير المفقودين ويتم شمولهم بقانون ضحايا الإرهاب بعد اجراء التدقيق الأمني.

12- تضمين اتفاقية سنجار ضمن البرنامج الحكومي المقبل وبما يسهم في إعادة الامن والاستقرار في قضاء سنجار.

13-حق ممارسة جميع الاحزاب الكردستانية وغيرها نشاطاتها وفعالياتها السياسية الدستورية، في نينوى وكركوك وديالى وصلاح الدين، واخلاء مقرات الأحزاب التي تم اشغالها من قبل الاخرين.

Republic of Iraq
Prime Minister-Designate

جمهوريّة العـراق
رئيس مجلس الوزراء-المكلف

14- استكمال إجراءات الاتفاق الخاص لملأ الفراغ الأمني بين الخطوط الدفاعية للقوات الاتحادية وقوات البيشمركة.

15- تخصيص وصرف مستحقات المشمولين بقرارات اللجنة العليا لتنفيذ المادة ١٤٠ وإعادة تشكيل اللجنة العليا، خلال شهر من تشكيل الحكومة.

16- تبسيط إجراءات المجالس التحقيقية لمنتسبي المؤسسات الأمنية الذين لم يتمكنوا من الالتحاق بوحداتهم خلال سيطرة عصابات داعش وتم اعدامهم من قبل هذه العصابات واعتبارهم شهداء بعد تأييد مستشارية الامن القومي لسلامة موقفهم الأمني.

17- أ- تقدم هيئة المساءلة والعدالة تقريرا نهائيا عن المشمولين بإجراءاتها وهم كل من أعضاء الفرق فما فوق والعضو العامل الذي اثرى على حساب المال العام بقرار قضائي بات ومنتسبي الأجهزة القمعية خلال ثلاثين يوماً من تشكيل الحكومة، ويتم اتخاذ الإجراءات التشريعية وفقا للمادة 25 من قانون رقم 10 لسنة 2008.

ب- تودع القوائم المشار اليها في الفقرة (أ) أعلاه لدى كل من جهاز الادعاء العام والدائرة القانونية في مجلس الوزراء ليتولوا الإجابة عن الاستفسارات الخاصة بالشمول من عدمه بموجب تلك القوائم مع ايداع نسخة من القوائم لدى الرئاسات الثلاثة.

ج- للمشمولين بالقوائم المشار اليها في الفقرة (أ) اعلاه حق الاعتراض لدى الهيئة التمييزية القضائية.

د- تحال الملفات واوليات عمل الهيئة الى مجلس القضاء الأعلى ويتولى الادعاء العام إجابة الهيئة التمييزية في حالة وجود طعن وبعد اكمال الطعون تحال القائمة النهائية الى الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

Republic of Iraq
Prime Minister-Designate

جمهوريّة العراق
رئيس مجلس الوزراء-المكلف

18- معالجة العمل بالوكالة في إدارة مؤسسات الدولة خلال فترة ستة أشهر من تشكيل الحكومة وارسالها الى مجلس النواب على ثلاث وجبات للتصويت عليها، مع مراعاة تحقيق التوازن الوطني في المؤسسات.

19- إعادة انتشار القوات العسكرية والأمنية (الجيش والشرطة الاتحادية والحشد الشعبي) خارج المدن وتسلم الشرطة المحلية والاجهزة الامنية الملف الامني داخل المدن وتكون باقي القطعات في معسكراتها لغرض التدريب والتطوير والمساندة مع توفير المستلزمات لذلك (المالية والأراضي خارج المدن) وتقوم تلك القوات بواجباتها في حماية البلد وسيادته ومكافحة الإرهاب واسناد الأجهزة الأمنية والشرطة المحلية حسب ما يرتئيه القائد العام لقيادة العمليات المشتركة.

20- تأكيد التنسيق بين الحكومة الاتحادية وحكومة الاقليم حول الملفات والقرارات التي تخص إقليم كردستان.

21- ربط جميع مدارس الدراسة الكردية التي تقع خارج إقليم كردستان بالمديرية العامة للدراسات الكردية في وزارة التربية الاتحادية ونقل ملاكاتها الى هذه المديرية.

22- تشكيل أفواج طوارئ من الشرطة المحلية من أبناء كركوك يتولون إدارة الملف الامني في المحافظة وتوفير المستلزمات اللازمة كافة.

23- بدعم من القوى السياسية الموقعة على هذه الوثيقة تخول الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان العراق بالتفاوض حول الملف النفطي والموازنة لحين اكمال تشريع قانون النفط والغاز وفقا للدستور خلال ستة أشهر. وتشكيل لجنة من المختصين بالأمور القانونية والمالية والنفطية في كل من الحكومة الاتحادية وحكومة اقليم كوردستان تتولى:

أ- اجراء مراجعة شاملة للفترة السابقة بكل ما يتعلق بقطاع النفط والغاز في الاقليم والعلاقة بين وزارة النفط الاتحادية والاقليم والخروج برؤية موافقة للدستور ومقبولة من الطرفين وقابلة للتطبيق لأجراء تسوية للمرحلة السابقة.

ب- الاتفاق على آلية واقعية تنسجم مع الدستور لتنظيم العلاقة مستقبلا، تضمن حقوق جميع العراقيين في الاقليم وباقي المحافظات، بما في ذلك اعداد مسودة مشروع قانون النفط والغاز بكل تفاصيله وعرضه على مجلس الوزراء لإقراره ومن ثم تشريعه في مجلس النواب.

ج- عند تشكيل الحكومة خلال هذه السنة يتم تنفيذ قانون الموازنة الاتحادية لعام 2022 والاتفاق على اعداد مشروع قانون موازنة 2023.

د- تجنب اية اجراءات تصعيدية والتريث في الاجراءات التي تخص حكومة اقليم كردستان والشركات النفطية العاملة فيه، لتجنب الاضرار بالاقتصاد الوطني، ويعمل الطرفان بشكل شفاف لحين تشريع قانون النفط والغاز خلال ستة أشهر من تاريخ تشكيل الحكومة.

24- الالتزام بتقديم ورقة إصلاحية اقتصادية شاملة مرتبطة ببرنامج تنفيذي محدد، وضرورة التأكيد على إنشاء الصندوق السيادي باعتباره صمام الامان للأجيال القادمة.

25- الالتزام بدعم القطاع الخاص سواء في حقل التنفيذ أو التشريع، باعتباره شريكا في الاعمار والبناء.

26- الالتزام بإرسال مشاريع قوانين الى مجلس النواب من شأنها تمكين المرأة ودعم الشباب وتوفير فرص عمل لهم، ودعم الطفولة.

27- الالتزام بتقديم ورقة اصلاحية اقتصادية شاملة مرتبطة ببرنامج تنفيذي محدد.

Republic of Iraq
Prime Minister-Designate

جمهوريّة العراق
رئيس مجلس الوزراء-المكلف

28- إطلاق حملة وطنية شاملة لمكافحة المخدرات وتغطيتها تشريعيا.

29- - يقوم رئيس مجلس الوزراء حال مباشرة مهامه بتشكيل لجنة لتقييم أداء (المحافظين بالوكالة) واتخاذ الإجراءات القانونية والإدارية بحق المقصرين والفاسدين منهم ويخول رئيس الوزراء باتخاذ القرارات الإدارية المناسبة لإدارة تلك المحافظة، على ان تنهي اللجنة المشكلة اعمالها خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تشكيلها.

ثانيا: المحور التشريعي

1-تشريع قانون مجلس الاتحاد خلال ستة اشهر.

2-تشريع قانون المحكمة الاتحادية خلال ستة اشهر.

3-تعديل قانون الانتخابات النيابية خلال ثلاثة اشهر، واجراء انتخابات مبكرة خلال عام.

4-اجراء مراجعة قانونية لقانون العفو العام لتعريف جريمة الانتماء للتنظيمات الإرهابية لتشمل كل من ثبت انه (عمل في التنظيمات الارهابية او قام بتجنيد العناصر لها او قام بأعمال إجرامية او ساعد باي شكل من الاشكال على تنفيذ عمل إرهابي او وجد اسمه في سجلات التنظيمات الإرهابية).

5-اكمال تشريع قانون مكافحة الإرهاب وفقا لقرار مجلس الوزراء رقم 84 لسنة 2017 مع ادخال تعديلات تتعلق بالتعريف والشمول.

6-تشريع قانون الغاء قرارات مجلس قيادة الثورة المنحل حسب قرار مجلس الوزراء رقم 30 لسنة 2012 وفق مبدا التوافق بين المكونات وخلال ستة اشهر وتعويض المتضررين تعويضا مجزيا

Republic of Iraq
Prime Minister-Designate

جمهوريّة العراق
رئيس مجلس الوزراء-المكلف

7- تعديل قانون مؤسسة الشهداء رقم 2 لسنة 2016 وإلغاء شرط (عدم شمول الشهداء بإجراءات المساءلة والعدالة) وشمول عوائل الشهداء من البيشمركة والاجهزة الامنية في المناطق التي تقع خارج إقليم كردستان في قانون المؤسسة.

8- تشريع قانون مجلس الامن الوطني واعتماده كمرجع للقرارات الاستراتيجية.

9- تعديل المادة 26 من قانون البطاقة الوطنية الموحدة فيما يخص المكونات.

10- مراجعة العمل بقانون رقم 72 ويحال الملف الى القضاء للبت به.

11- تجري انتخابات مجلس محافظة كركوك بنفس تاريخ اجراءها في جميع المحافظات وفق القانون النافذ على ان لا تتجاوز عام من تاريخ تشكيل الحكومة.

for the Humanities and Social Sciences

Issued by Strategic Research & Studies Center in Iraq with Enkl Scientific Association

Chief Editor

Prof. Dr. Amer Hassan Fayyadh

Managing Editor

Dr. Noor Ali Al-Kinani

Editorial Board:

Prof. Dr. Kamil H. Alqayim, College of Literature- Babylon University

Prof. DR. Hassan Abbas, University of Washington, Senior Adviser at Harvard University

Prof. Dr. Qasim Mohammed Abd, College of Political Science – Al-Nahrain University

Prof. Dr. Shirzad Ahmed Al-Najjar, Professor of Political Science in Salahaddin University- Erbil

Prof. Dr. Jamal Abdulmanuiam Al- Zawi, prof of Media and International Relations, Libya

Prof. Dr. Mahmood Haider, Reasercher and Thinker in Political Philosophy and Theology of Religious – Lebanon,

Prof. Dr. Sabreen Zaghloul Al-Sayed Shabaan,Girle College- Ain Shams University - Egypt

Prof. Dr. Thoraya bin Mosmia, Al-Zaytouna University - Tunisia

Prof. Dr.Zuhair Mohammed Ali, Ibn Rushed College - University of Baghdad

Prof. Abbas Kadhim – Director of Iraq Program - Atlantic Council, DC Assist.

Prof. Dr. Hassan Ahmadian, University of Tehran , Fellow of Shiʿism and Scientific Affairs Program at the Harvard University

Prof. Dr. Suhad Ismael Khaleel, College of Political Science – Al-Nahrain University

Dr. Firas Abdulkareem Mohammed AlBayati, College of Political Science – Al-Nahrain University

Assist. Prof. Dr. Adel AlBedwai, College of Political Science- University of Baghdad

Assist. Prof. Dr. Ali Faris Hameed, College of Political Science – Al-Nahrain University

Assist. Prof. Dr. Musadeq Adel Talib, College of Law- University of Baghdad

Assist. Prof. Dr. Muntasser Majeed Hameed, College of Political Science- University of Baghdad

Assist. Prof. Dr. Ahmed Kareem Alwan AL Aliwai, Director of Iraqi Manuscripts Department,

Dr. Ali AlYaqoobi, Al Mansour University College, Law Department

Proofreading:

Prof. Dr.Zuhair Mohammed Ali, Ibn Rushed College - University of Baghdad

D.R Zina Abdul Hussein Ashammari, Imam Jaafar Al Sadiq University

Administration Director:

Kawther Hameed Lttayef AlGhourabi

Financial and Administrational Supervision:

Sajjad shamhood Ghareeb

Maria Baligh Abu Galal

Cover Design :

Noor Faiz Al- Araji